فلسطين 2030

مجموعة أوراق السياسات

مجموعة فلسطين للتفكير الاستراتيجي

يونيو 2020

Oxford Research Group
Strategic Peacebuilding Programme

مجموعة فلسطين للتفكير الاستراتيجي
PALESTINE STRATEGY GROUP

EUROPEAN UNION
الاتحاد الأوروبي

EU Peacebuilding Initiative

Pal-Think
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية

MADAR

THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

Cover image: PalFest 2016 / Flickr Creative Commons

إخلاء المسؤولية: *"تم إنتاج هذه الوثيقة بدعم مادي من الاتحاد الأوروبي و وزارة الخارجية النرويجية، وهي مسؤولية مجموعة فلسطين للتفكير الإستراتيجي بالشراكة مع مجموعة أكسفورد البحثية ومدار وبالثينك وإعلام، ولا يمكن اعتبار انها تحت أي ظرف من الظروف تعكس موقف الاتحاد الأوروبي. الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء مجموعة فلسطين للتفكير الإستراتيجي ولا تعكس بالضرورة آراء الشركاء الآخرين".*

المحتويات

ملحق للتقرير الاستراتيجيّ "فلسطين 2020" 1

الجزء الأول: المنظور الإسرائيليّ 7

التغيرات الديمغرافية اليهودية الإسرائيلية وأبعادها السياسية: 1948-2017 8
برهوم جرايسي

النيوليبرالية وصعود قوى جديدة في إسرائيل وأثرها على السياسات الإسرائيلية 25
خالد عنبتاوي

بنية النظام السياسي والانتخابي في إسرائيل وآثاره على القرارات تجاه القضية الفلسطينية 45
د. مهند مصطفى

إسرائيل 2017: الحلول المطروحة وسيناريوات التأثير على الرأي العام الإسرائيلي 61
أنطوان شلحت

الجزء الثاني: المنظورات الإقليمية 74

فلسطين في بيئة إقليمية متغيرة ... في «خصوصية» الحالتين الأردنية والمصرية 75
عريب الرينـاوي

تحديات ما بعد الهزيمة العسكرية لـتنظيم داعش 93
د. موسى شتيوي

تركيا وإيران وسياسات المصالح إزاء فلسطين 107
خالد الحروب

التحالفات الإقليمية والمبادرات الأحادية والقضية الفلسطينية 120
مجموعة فلسطين الاستراتيجية

الجزء الثالث: المنظورات الدولية 147

إعادة إطلاق حملة الأمم المتحدة: دولة ذات عضوية كاملة والانضمام إلى هيئات الأمم المتحدة
وإعادة بناء المسار القانوني الدولي 148
شعوان جبارين

فرص وقيود التقدم بالحقوق الفلسطينية من خلال إشراك الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي
ودول البريكس 159
توفيق حداد

إشراك المجتمع المدني العالمي: حقوق الانسان وعمل الناشطين وحملات التضامن 171
سيسيليا بايزا

الدبلوماسية ومساءلة إسرائيل: إطار صناعة السلام متعددة الأطراف ونطاقها
والأطراف المشاركة فيها 189
زها حسن

ملحق للتقرير الاستراتيجيّ "فلسطين 2020"

1 مقدمة

تتضمن هذه الخلاصة أوراق السياسات التي تم تفويضها لصياغةٍ أساسيّةٍ للتقرير الاستراتيجي «فلسطين 2020»، والذي يسعى بدوره للبلوغ بالاستراتيجية الفلسطينية إلى حلّ سلمي للصراع. هذه المنشورات هي نتاج ثلاث سنوات من مشروع المجموعة الاستراتيجية الفلسطينية (PSG) [م.ا.ف.]: «بناء القدرات الاستراتيجية: تمكين الدوائر المدنية والسياسية الناشئة في فلسطين» بتمويل مشترك من المفوضية الأوروبية ووزارة الخارجية النرويجية، والتي تشتمل على تكليفٍ بإثنتي عشرة ورقة بحثية و 13 مناقشة مائدة مستديرة وأربع ورشات عمل دولية. كان الهدف الرئيسي للمشروع هو إنشاء شبكات جديدة من الوكالات المدنية السياسية، تطوير منتدى جامع، وتوفير مخرجات ذات توجه استراتيجي قائم على المعرفة، يهدف الى التأثير على سيرورات صنع القرار في فلسطين.

في أواخر عام 2016، تم إنجاز تصور لهذا المشروع كجزء من مساعي [م.ا.ف.] المتواصلة منذ عام 2008، في ظل ركود «عملية السلام»، وانهيار المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وصعود «اليمين الجديد» في إسرائيل، والاضطرابات الإقليمية التي أعادت تشكيل المصالح والتحالفات الإقليمية والدولية. على هذا النحو، تم تصميم البحث بحيث يضع خريطة للحقائق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل إسرائيل، واستكشاف التحولات الجارية ضمن التحالفات الإقليمية المتعلقة بالقضية الفلسطينية. وأخيرًا، تقييم الأطر الممكنة التي يمكن من خلالها إعادة إشراك المجتمع الدولي في القضية الفلسطينية.

تزامنت هذه السنوات الثلاث 2019-2017 مع التمزق المنهجي للإجماع الدولي السابق، طويل الأمد، المتعلق بكيفية حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني من قبل إدارة ترامب الجديدة في الولايات المتحدة. وقد تُوِّج ذلك بالنّشر أحادي الجانب الصادر في 28 يناير 2020 للمبدأ الأمريكي «السلام مقابل الازدهار»، الذي أقرته الحكومة الإسرائيلية الحالية، دون مشاركة الفلسطينيين أو مُشاورتهم. وكما هو مفصل في تقرير «فلسطين 2020» المُرفق، فإن هذا الترويج للأهداف الاستراتيجية لليمين الجديد المتطرف في إسرائيل، يستوجب ردًا استراتيجيًا فلسطينيًا في المقابل. إنه يمثل النهاية الحاسمة للفكرة القائلة بأن المفاوضات الثنائية مع إسرائيل، التي توسطت فيها الولايات المتحدة، يمكن أن تؤدي إلى السلام، وتتطلب، حرفيًا، نوع من إعادة التفكير الاستراتيجي الذي تهدف «فلسطين 2020» إلى إطلاقه.

إن سيرورة اشتراط تقديم ردود على عملية الصياغة، من خلال مشاورات الخبراء وورشات العمل ومناقشات المائدة المستديرة، تكثّف البحثَ، تُثريه، وتُشركُ قطاعًا عريضًا من الفلسطينيين بالمشاركة في التفكير الاستراتيجي. يُرادُ لـ «فلسطين 2020» أن تكون دليلًا استراتيجيًا ومفصلًا مرجعيًا للسياسيين والصحفيين والأكاديميين والباحثين والمجتمع المدني والناشطين الشعبيين وذوي الشأن الإقليميين والدوليين. ومن المأمول أن تعطي «فلسطين 2020» صيغةً من المسارات، بعيدة المدى، للعلاقات والاستراتيجيات التي توفر أساسًا لتسويةٍ سلميّةٍ للصراع.

سوف تقدم لنا الأقسام التالية المجموعة الاستراتيجية الفلسطينية [م.ا.ف.]، وتزوّدنا بلمحةٍ عامة عن أعمالها وإنجازاتها خلال العقد الماضي، وتلخص المنهجية الأساسية التي حرّكت المشروع قدُمًا حتى الآن، وتعرض أوراق السياسات التي تضع هذا الملخص نصب أعيننا.

1.1 ما هي المجموعة الاستراتيجية الفلسطينية [م.ا.ف.]؟

لقد التأمت عام 2008 واستضافتها مجموعة أكسفورد للأبحاث ((ORG، وتوفر المجموعة الاستراتيجية الفلسطينية [م.ا.ف.] قدرةً حيوية وفريدة لتمكين التفكير الاستراتيجي الفلسطيني المتكامل والمستدام

للمساعدة في توجيه المشروع الوطني الفلسطيني. وهي مجموعة نشطة ومؤثرة تضم أكثر من 630 عضوًا. وهي تضم مجموعةً واسعة من الشخصيات الفلسطينية الهامة، التي تنحدر من خلفيات سياسية ومهنية وجغرافية مختلفة، وتهدف إلى الاطّلاع على القرارات السياسية، التأثير فيها، وسد الفجوة الاستراتيجية الكبيرة داخل الخطاب الفلسطيني. وهي تعمل بوصفها فضاءً آمنًا ومنهجيًا، يتجاوز الممرات الحكومية نحو الجمهور الأوسع، كي يساهم بتقديم وجهات نظرهم وخبراتهم الفريدة في عملية صنع القرار الفلسطيني والحوار الوطني بشكل عام. وقد تم تقديم الدعم المُستدام للتفكير الاستراتيجي الفلسطيني الشامل على أعلى المستويات، واستضافة الاجتماعات، وعقد مجموعات التركيز، وتطوير التحليل الاستراتيجي، وتخطيط السيناريوهات من أجل إتاحة مساحة مفتوحة وآمنة للنقاش حول صياغة السياسات وسُبل التقدم.

1.2 مجموعة [م.ا.ف.] منذ عام 2008

في السنوات الأخيرة، وبعد بناء القدرات الاستراتيجية وإدماج تصوّراتٍ جديدة، اكتسبت المجموعة الاستراتيجية الفلسطينية [م.ا.ف.] سمعةً بحكم تطويرها للتفكير المتقدم والتأثير على عمليات صنع القرار على أعلى المستويات. مع خمس ورقات استراتيجية رئيسية (2008، 2012، 2014، 2015، 2017) - أحدثها هي «العلاقات بين الفلسطينيين عبر الخط الأخضر» - عكست أفكارها وساهمت في النقاش الوطني، حيث قدمت خياراتٍ وأهدافًا ونماذجَ بديلة، أثرت على السياسات الفلسطينية وصُنّاع القرار.

ناقش التقرير الاستراتيجي الأول لمجموعة [م.ا.ف.] إمكانيةَ إنشاء مسارات موازية للمفاوضات، وشدّد على الحاجة إلى التدويل. شرع التقرير في نقاش داخلي وخارجي، حيث أدت المشاركة من قبل صُنّاع القرار الرئيسيين إلى تبنٍّ واضحٍ لتوصياتٍ بعينها، مما ساهم في القرار الاستراتيجي للسلطة الفلسطينية (PA) الخاص باتباع الأمم المتحدة: مسار التّدويل بهدف الاعتراف بدولة فلسطينية. يمكن تحديد الأثر عبر تقارير [م.ا.ف.]، مثل «استراتيجية ما بعد أوسلو» لعام 2015، التي تنادي بصنع السلام متعدد الأطراف، وشجعت على إعادة تعريف علاقة فلسطين مع إسرائيل، وساهمت في صياغة استراتيجية جديدة للسلطة الفلسطينية لإعادة رسم العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية. إن مجموعة [م.ا.ف.] هي في وضع جيد يسمح لها بالبناء على قوة سجلّها الحافل، والاستفادة من الزخم، كما نلاحظ نموها السريع في المشاركة، وزيادة الاستثمار في عملها وخبرتها من خلال رؤية بعيدة المدى، وصياغة استراتيجية فلسطينية شاملة. ويهدف نشر هذه الخلاصة للمساهمة في تعميم المعرفة التي تم إنجازها حتى الآن، والاستمرار في إلهام المحادثات والمشاركات الاستباقية من قبل جميع الفلسطينيين.

1.2 التفكير الاستراتيجي الجماعي (CST) [ت.ا.ج]

تم تطوير المنهجية المستخدمة خلال المناقشات وورشات العمل والطاولات المستديرة في سبيل إنجاز أوراق السياسات الخاصة بهذا الملخص، جنبًا إلى جنب مع الشريك المنسِّق لـ [م.ا.ف.] في المملكة المتحدة، ومجموعة أكسفورد للأبحاث (ORG). يمثل التفكير الاستراتيجي الجماعي [ت.ا.ج] المرحلة الأولى من النهج الأوسع لمجموعة أكسفورد للأبحاث (ORG) في تعاملها مع النزاعات المستعصية، حيث فشلت منهجيّات حلّ النزاعات التقليدية في تحقيق أي تقدم. إن [ت.ا.ج] هي وسيلة لتشجيع الحوار الهادف في ظل الخلافات الراديكالية داخل النزاعات المستعصية وغير المتكافئة، وإشراك الأطراف المتنازعة حيثما تتواجد، بدلاً من تواجدها في المكان الذي يرغب فيه طرفٌ ثالث.

تتقبل لجنة العلوم والتكنولوجيا كونَ ظروفِ النزاع، غالبًا ما تُصعِّب الحوارَ الفعّالَ بين مجموعات الهُويّة المتضاربة منذ بداية الخلاف، أو تجعله مستحيلًا. وبدلاً من ذلك، تحدّد المنهجيةُ نقطةَ الانطلاق للانخراط في النزاع ضمن مجموعات الهُويّة هذه، وتعزّز الحوارَ الداخليّ والنقاش من أجل تحديد الهُويّة

الاستراتيجيّة والوحدة والأهداف الأساسيّة. بعد ذلك، يهدف [ت.ا.ج] إلى توجيه المجموعات المشاركة في مناقشة كيفيّةِ ترجمة التفكير الاستراتيجي الخاص بها إلى توصيات للتغيير الإيجابيّ على المستويين المجتمعيّ والسياسيّ.

بخلاف التخطيط الاستراتيجي الخاص (أو الحزبي) الذي يُحاك خلف أبواب مغلقة، والذي يُنظر إليه غالبًا كمن تم التلاعب به على نحوٍ معقّد لمصلحة المُنتفِعين المحليّين، فإنه يتم دعم [ت.ا.ج] بشكل كاملٍ من خلال تشجيع الملكيّة المحليّة الكاملة والشرعيّة لتحديد هُويّة المشاركين أينما وُجدوا وحيثما أرادوا الوصول الى الآليات، وكيفية الوصول إليها. إن الهدف من ذلك هو بمثابة أداة، لا عقيدة، وبالتالي يتم بلوغه عبر المُمارسة والنظريّة على نحوٍ متساوٍ.

عند التفكير بشكل استراتيجي، على عكس التفكير المتزمّت الذي يقود الى مواقف متشدّدة، يتجهّز المشاركون لاحتمالاتٍ متنوّعة، ويتبنّون نهجًا مرنًا ورشيقًا، مما يسمح لهم بزيادة الفُرص الراهنة أو المحتملة، والإبقاء على روح الابتكار، واستغلال الدعم المتاح من قِبل الحلفاء الاستراتيجيين المحدَّدي الهُويّة.

يدرك [ت.ا.ج] أن تركيبيّة معظم أوساط النزاع تتطلب فهمًا سياقيًا، وتقييم البدائل الاستراتيجية، ويأخذ في الاعتبار المزايا والعيوب، ثم يضع خطة للعمل الفعّال. إنّ مزيجًا من الأوراق البحثيّة واجتماعات المائدة المستديرة، يهدف إلى تحديد سياق «أين نحن»، وكذلك استكشاف المسارات المختلفة للوصول إلى «حيث نريد»، والنظر في المسارات والوسائل والبدائل الممكنة، بالإضافة إلى الحلفاء المحتملين وكيفيّة إشراكهم.

1.3 ورشات العمل

تكمن الأهداف الرئيسية للمشروع في زيادة معرفة الفلسطينيين بحيثيّات الصّراع، على نحوٍ كبير، وتمكينهم من وضع الاستراتيجيّات، وبالتالي إحداث تحوّل هام في الحوار الوطني، وتوسيع المشاركة في التفكير الاستراتيجي. يوجد لورشات العمل والموائد المستديرة دور حاسم لتحقيق جميع هذه الأهداف. كما ورد في القسم السابق، فإن المشاركةَ الجماعيّةَ والتّمثيلَ الشاملَ شرطٌ أساسيٌّ لتعزيز «التفكير الاستراتيجي الجماعي» والحوار الوطني القادم، والقادر على تحويل طاقة الإحباط المشتَّتةِ إلى تصميمٍ مركّزٍ وبوصلة استراتيجيّة.

تضمّن إصدار أوراق السياسات، وبالتالي التقرير الاستراتيجي، على تكليف خبراءَ في مجالهم لكتابة الأوراق الأوّليّة. ثم عُرضت هذه الأوراق من خلال جلساتِ مشاورةٍ لخبراء، بأربعة أعين، وحلقات عمل جماعية، واجتماعات موائد مستديرة؛ كانت المشاورات الفردية مفيدة في إشراكها خبراء موضوعيّين إضافيّين لتقديم ردودٍ بؤريّةٍ مركّزةٍ وهادفةٍ للغاية، تدور حول محتوى الأوراق وحُججها وتوصياتها، في حين كانت الموائد المستديرة وورشات العمل محوريّةً في الدّعوة الى نقاش وحوار أوسع لكلٍّ من له مصلحة في موضوع محدّد لكل ورقة، وعلاقة بقضيّة فلسطين الأوسع. لقد تم إعادة صياغة المُسوّدات على نحوٍ متكرّر لتعكس ردود الفعل. لم تؤدّي عمليّة جمع الرّدود هذه الى تعزيز وإثراء محتوى الأوراق نفسها فحسب، بل ضمِنت كذلك مشاركة مجموعة متنوّعة من الفلسطينيين في التفكير الاستراتيجي الجماعيّ والمساهمة فيه.

بين عامي 2017 و 2019، كان هناك 630 مشاركًا مسجلاً ضمن 13 مائدة مستديرة في الضفّة الغربيّة وقطاع غزة، بالإضافة إلى أربع ورشاتِ عملٍ دوليّة في عمان وفيينا. هذا بالإضافة إلى ثلاث وعشرين مشاورة خبراء بشأن الأوراق نفسها.

وقد ترتّب نجاح [م.ا.ف.] عن تطوير مثل هذه المساحات الآمنة للتفكير الاستراتيجي الجديد والمبتكرة والشاملة، والتي بدورها تسمح بإثراء المناقشات السياساتيّة الشاملة وإثرائها. يُواصل تعميم مخرجات [م.ا.ف.] السابقة للمشاركين المؤثرين والأكاديميين وواضعي السياسات ورؤساء المراكز الفكرية وقادة

قطاع الأعمال والصحفيين البارزين، (يُواصل) إضفاء الطابع المؤسسي على نهج [م.ا.ف.] نحو التفكير الاستراتيجي ضمن المنظمات والمنتديات الأكاديمية في جميع أنحاء فلسطين. يعملُ إضفاء الطابع المؤسسي المتزايد، واستمرار الحوار بعيدًا عن أضواء وسائل الإعلام، على تحفيز وتعميم إشراك الفلسطينيين المعنيّين في التفكير الاستراتيجي، ويتجلى ذلك في العدد الكبير المتزايد لمشاركين من ذوي الكفاءات في ورشات العمل. وهذا يجعل جميعَ الفئات الفلسطينيّة المعنيّة تنشَطُ وتؤثّر في التغييرات التي ستنعكس على الصراع في السنوات المقبلة.

الهدف العام من هذا الجهد هو تمكين الفلسطينيين من المساعدة في تصويب الاختلال الفاضح في الوقت الراهن. من الواضح أنه لا وجود لطريق مختصرة تؤدّي إلى التفكير الاستراتيجي الجماعي الناجح والى نشاطٍ من هذا النوع، في ظروفٍ معقّدة، استقطابيّة وغير متكافئة بشكل جذري كما هو الحال في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ولكن، للأسباب المُبيَّنة في «فلسطين 2020»، يظل المشاركون في هذا المشروع واثقين من أنه طالما يجري تكثيف الجهود الوطنيّة الجماعيّة وتعزيزها واستدامتها باستمرار، فإن عدالة القضية الفلسطينية وصمود وعزم الشعب الفلسطيني سوف يسود في نهاية المطاف، بغض النظر عن مدى اختلال توازن القوة النسبي في زمننا الحاضر.

1.5 ملخص الأوراق البحثية

وجهات النظر الإسرائيليّة:

في «رسم خرائط الواقع الاجتماعي: التغيّرات الديموغرافيّة اليهوديّة الإسرائيليّة وأبعادها السياسيّة»، يسعى برهوم جرايسي لرسم خريطة التركيبة السكانيّة المتغيّرة داخل إسرائيل نفسها، نتيجة الهجرة ومعدّلات المواليد المتنوّعة بين الجماعات اليهوديّة المختلفة، والتحوّل الناتج عن التحالفات والمصالح والدوافع السياسيّة.

في "النيوليبراليّة وظهور قوى جديدة في إسرائيل وأثرهما على السياسة الإسرائيلية"، يبحث خالد عنبتاوي في العلاقة بين المشروع النيوليبراليّ والخصخصة ومؤسّسات الاحتلال والاستيطان، والعلاقة بين النيوليبراليّة في إسرائيل وتطور الجماعات اليمينيّة لممارسة الضغط من الأسفل، وتحليل مصالح مجموعة من الرأسماليّين - نشأ صعودهم من التحوّلات الاقتصاديّة واسعة النطاق - وتفاعلاتهم مع السياسة. وهذا يساعد على تقديم نظرة عامة عن العلاقة بين النيوليبراليّة في إسرائيل وبين ظهور قوى يمينيّة جديدة في المجتمع الإسرائيلي، وكذلك تأثير ذلك على القضيّة الفلسطينيّة.

في «تركيبة النظام السياسي والانتخابي في إسرائيل: تشكيل» نظام الكتلة المسيطرة «في إسرائيل»، طوّر مهند مصطفى إطارًا من خمس مراحل لرسم العلاقة بين النظام الانتخابي وتأثيره على صنع القرار. وبناءً على ذلك، يقول إن اليمين في إسرائيل قد مر بأربعة تحوّلات منذ عام 1948. تمّ تصنيف الأوّل على أنّه تهميش مرحلة المعارضة (1948 - 1977)، الذي تميَّز بهيمنة حزب ماباي؛ وأشار إلى المرحلة الثانية على أنها مرحلة الحكم أو السلطة (1977 - 1999)، التي أعلنها انتصار الليكود عام 1977. وقد اتّبعت السيطرة السياسيّة أو غياب المرحلة السياسيّة البديلة (2001 - 2013) عبر التغيير في قانون الانتخابات المباشرة. ثم يجري تقديم عام 2015 وما بعده كمرحلة من الهيمنة الإيديولوجيّة والسياسيّة. وتخلُص الدراسة إلى أن اليمين الإسرائيلي، بما في ذلك الجماعات العلمانيّة والدينيّة، قد أعاد تشكيل هيكله السياسيّ والأيديولوجيّ في العقدين الماضيين.

في «الحلول والسيناريوهات التي تؤثر على الرأي العام الإسرائيلي»، يتطرق أنطوان شلحت إلى التطورات التي جرى دراستها في الأوراق السابقة حول البعد الإسرائيلي، مستكشفًا التفاعل والتأمّل في هذه الهياكل الكامنة في الفضاء العام - تحليل كلٌ من لهجة الخطابة واستطلاعات الرأي، على حدٍّ سواء، فيما يتعلق بدوائر مسائل بعينها. يتم التركيز بشكل خاص على مدى دعم الجمهور الإسرائيلي للخيارات المختلفة المتعلقة بمصير المستوطنات الإسرائيلية، وما يتصل، بهذا الشأن، بالقضية

الفلسطينية عمومًا.

المنظورات الإقليمية:

في «الدول المجاورة، مع التركيز على مصر والأردن»، رسم عريب الرنتاوي لمحة عامة عن المقاربات الإقليمية التاريخية والمعاصرة لفلسطين، مع التركيز على التحولات داخل وبين «الكتل» المختلفة للجهات الفاعلة داخل الدولة في المنطقة. يسلط الرنتاوي الضوء على الثورة الإيرانيّة كنقطة تحوّل رئيسيّة للقضيّة الفلسطينيّة، حيث أعادت إظهار إيران بوصفها العدوّ الإقليميّ الرئيسيّ (بينما كانت إسرائيل في السابق)، مما مهد الطريق لظهور التّنافس الإيرانيّ السعوديّ للهيمنة على المنطقة، وانعدام الاستقرار الإقليمي.

في «داعش والجيل الجديد من حرب الإرهاب «، يبحث موسى شتيوي تأثير صعود وسقوط داعش على الديناميكيّات الإقليميّة. ويسلط الضوء، بشكل خاص، على تأثير انتشار داعش في صورة العلاقات العامة للقضية الفلسطينية، مشيراً إلى استخدام إسرائيل المتزايد للغة «الإرهاب» في وصفها لممارسات المقاومة الفلسطينيّة، في محاولة لربط النُّشطاء الفلسطينيّين بأفعال داعش البغيضة في أعين المجتمع الدولي.

في «تركيا وإيران وفلسطين: سياسات المصالح وانعكاساتها على الفلسطينيين»، يضع خالد الحروب القضية الفلسطينية، ضمن نظرة عامة، داخل سياقات تاريخية متغيرة، مع التركيز بشكل خاص على مواقف تركيا وإيران. يتجاوز تحليله مناقشة الخطاب الرّسمي لهذه الحكومات، مشيراً إلى أن مثل هذه القراءة ستفشل في التقاط مُجمل مواقفها الكامنة ودوافعها ومواقفها الحقيقيّة، والتي تبدو في بعض الحالات مخالفة للخطاب العام. ويقول إنّ التّحول الواضح في نهج تركيا تجاه إسرائيل / فلسطين منذ صعود «حزب العدالة والتنمية» الذي يتزعمه رجب طيب أردوغان، قد استرشد بسعي تركيا من أجل التأثير في المنطقة. يبحث [خالد] الحروب علاقة إيران المعاصرة بفلسطين، والتي تتجلى أكثر في دعمها للحركات الإسلاميّة الفلسطينيّة. في حين أن مركزية هذه العلاقة قد ألقت بالشّكوك حول دعم حماس لجماعة الإخوان المسلمين في سوريا - على عكس المصالح الإيرانيّة – التي عاد نفوذها المستمرّ إلى الصدارة بعد رد إيران التأديبيّ الفعال. تدعو الورقة إلى الشعور بالوعي عند الفلسطينيين، وتشجع على إعادة التركيز على القضايا الداخلية، وتشير إلى افتقار الفاعلين الإقليميّين الرئيسيّين إلى الالتزام بأي حلّ نهائيّ، في حين تشكّك فيما إذا كانت مواقفهم مدفوعة بمصالح فلسطينيّة أوسع.

في «التحالفات الإقليميّة الناشئة، المعقّدة وأحاديّة الجانب»، يبحث معين رباني إرثّ الإجراءات الإقليميّة أحاديّة الجانب في النّصف الثاني من القرن العشرين بشأن قضيّة فلسطين، ويتتبّع الانزياحات من التحالفات الإقليميّة الرسميّة، خلال الحرب الباردة، إلى التحالفات غير الرسميّة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فيما تقدم المقالةُ نظرةً تاريخيّة عامّة عن العلاقات بين الدّول في الشرق الأوسط، تقوم بتحليل الديناميكيّات الإقليميّة التي لم يتم تناولها في مكان آخر في الملخّص، خاصّة فيما يتعلّق بقضيّة فلسطين. وهذا يشمل التحالف التركي-القطريّ من منظور دعمهما للإخوان المسلمين في جميع أنحاء المنطقة، ومساعي الاتحادات والأنشطة أحادية الجانب لأربع دول مغاربية (المغرب وليبيا وتونس والجزائر)، ومحور تحالف السعودية-الإمارات-إسرائيل.

المنظورات الدولية:

في «إعادة إطلاق حملة الأمم المتحدة: دولة كاملة العضويّة، والانضمام إلى هيئات الأمم المتحدة، وإعادة بناء المسار القانوني الدولي»، يقدم شهوان جبارين (Shahwan Jabbarin) لمحة تاريخية عن الإجراءات المتّخذة بخصوص الاعتراف بالدولة الفلسطينيّة، ومحاولات الانضمام إلى الأمم المتّحدة كدولةٍ عضوٍ فيها. وهي تحدّد المسارات نحو العضويّة الكاملة للأمم المتّحدة ووكالاتها المتخصّصة،

بالإضافة إلى الاعتراف بالمفارقات والمزالق المحتملة التي ستتداعى عن تحقيق العضويّة الكاملة.

في «إعادة تقييم المشهد الجيوسياسيّ الدولي: تعزيز العلاقات مع القوى الكبرى»، يبحث توفيق حدّاد الفُرصَ والمحدوديّات على طريق تعزيز الحقوق الفلسطينية في ضوء المشهد الجغرافي السياسي القائم، بشكل عام، وبالعلاقة مع القوى العالمية الكبرى على وجه الخصوص. ويقيّم الخلفية التاريخية لانخراط القوى الكبرى في القضية الفلسطينية ومشهدها المعاصر. ويدافع عن أن أكثر الوسائل تأثيرًا في النهوض بحقوق الفلسطينيين، إنما تنبع من المشاركة الاستباقية مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويعرض كذلك الى إجراءات التشابك مع دول البريكس [BRICS]، على المستوى الشعبي والمجتمع المدني والمستويات الحكومية، ولا سيما جنوب إفريقيا والبرازيل، ولكنه يشير إلى أن التأثير المباشر لهذه الإجراءات سيكون أكثر هامشيًا من التّشابك مع حدود الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبيّ.

في «إشراك المجتمع المدني الدّولي: حملات حقوق الإنسان والنّشاط والتّضامن»، تبحث (سيسيليا بايزا) في السُّبُل، وفي المدى الذي يمكن للمجتمع المدني الدّولي من خلاله دعمَ وتمكين الفلسطينيين في كفاحهم من أجل الحرّية والعدالة والمساواة. ثمة دراسة حالةٍ مركزية، هي حملة المقاطعة (BDS) وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، التي تنظر بايزا في إنجازاتها وأوجه قصورها مع تقديم توصيات حول كيفيّة الاستفادة من الزّخم قُدمًا، في ضوء المواقف العالمية المعاصرة للدول والشعوب على حد سواء. كذلك، تقدّم بايزا تصوّرًا للتّقارب الجاري بين اليمين المتطرف والأصوليّة الدينيّة في إسرائيل.

في «الدبلوماسية والمحاسبة الإسرائيلية: صنع السّلام متعدّد الأطراف: الإطار والنطاق وأصحاب المصلحة»، تستعرض زهى حسن المواقف التي اتّخذتها الإدارات الأمريكيّة المتعاقبة والتّشريعات الرئيسيّة التي تؤثّر على منظّمة التّحرير الفلسطينيّة منذ عام 1985. وعلى وجه الخصوص، تحلّل [زهى]حسن الطريقةَ التي أثّرت بها هذه المواقف على قدرة المفاوضين الفلسطينيّين، ومعايير أيّ تسوية محتملة. وهذا ما يمكّن الورقة من تقييم أهميّة دور الولايات المتحدة في التفاوض حول تحقيق حلّ الدولتين للصراع، وبحث إمكانيّات وفُرص إعادة إشراك الأطراف المعنيّة، والأطراف الثالثة المهتمّة بآليّات وساطةٍ متعدّدة الأطراف.

كما أشرنا سابقًا، فإن التفكير الاستراتيجي الجماعي هو سيرورة مستمرّة. ونأمل أن يستمر هذا المُلخَّص في تحفيز الحوار حول المشروع الوطني الفلسطيني ومساراته نحو حل سلمي للصراع. نرحب بجميع التعليقات حول هذا التقرير وأي تقرير سابق آخر.

يرجى الاتصال بنا عبر http://www.palestinestrategygroup.ps/ ، حيث يمكنكم العثور على مزيد من المعلومات حول هذا المنشور والمنشورات الأخرى.

يونيو (حزيران) 2020

الجزء الأول:

المنظور الإسرائيليّ

التغيرات الديمغرافية اليهودية الإسرائيلية وأبعادها السياسية: 1948-2017

برهوم جرايسي

مقدمة

يشكّل العامل الديمغرافي هاجسا مركزيًا لدى القائمين على المشروع الصهيوني منذ نشأته، وكان الهاجس الأكبر والأساس في البدايات، هو ضمان غالبية يهودية في فلسطين، في المناطق التي أقيمت عليها إسرائيل. إلا أن قادة الحركة الصهيونية استوعبوا، بعد النكبة مباشرة، مسألة بقاء 153 ألف فلسطيني في وطنهم، مع مؤشرات تكاثر طبيعي أعلى بكثير مما هو قائم لدى المهاجرين اليهود من الدول الأوروبية والأميركية، الذين شكلوا في العام 1948 حوالي 80٪ من إجمالي اليهود، والنسبة الباقية (20٪) هم من اليهود مواليد فلسطين، وممن وصلوا حتى ذلك العام من دول عربية وإسلامية.

واجه اليهود الشرقيون على مدى سنوات طوال، تمييزا عنصريا مؤسساتيا ومجتمعيا، نابعًا من النظرة الفوقية ضد هذه الفئة التي وصلت البلاد محكومة بمستوى اقتصادي اجتماعي متدن، وتحولت قضيتهم - كما سنرى- إلى حالة سياسية ..

على هذه الخلفية، وخلفيات أخرى، فتحت الصهيونية الأبواب أمام هجرة أبناء الديانة اليهودية من الدول العربية والإسلامية، بهدف حسم "المعركة الديمغرافية"، فتدفقوا بمئات الآلاف من تلك الدول، غالبيتهم في الخمسينيات، ولكن موجات الهجرة استمرت أيضا في الستينيات، حتى بات "الشرقيون" يشكلون قرابة 44٪ من إجمالي اليهود الإسرائيليين، وارتفعت النسبة في الثمانينيات إلى 47٪ بفعل نسب تكاثرهم العالية، مقارنة مع اليهود الغربيين.

واجه اليهود الشرقيون على مدى سنوات طوال، تمييزا عنصريا مؤسساتيا ومجتمعيا، نابعًا من النظرة الفوقية ضد هذه الفئة التي وصلت البلاد محكومة بمستوى اقتصادي اجتماعي متدن، وتحولت قضيتهم - كما سنرى- إلى حالة سياسية..

ولكن لسلسلة عوامل نعرضها في هذا البحث، من اختلاط اجتماعي وتحسن ظروف اقتصادية في العقود الثلاثة الأخيرة، بنسبة عالية جدا، تلاشت تأثيرات قضيتهم السياسية، مقارنة مع ما كانت عليه في الماضي.

تدفقت على إسرائيل في التسعينيات وفي سنوات الألفين الأولى، موجات هجرة ضخمة، 80٪ منها من دول الاتحاد السوفييتي السابق، وانعكست هذه الهجرة الضخمة، على شكل سلسلة من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، كما عكست الهجرة نفسها على الخارطة السياسية.

ويتمثل الهاجس الديمغرافي الذي تعايشه إسرائيل منذ سنوات الألفين، في التنامي الحاد في أعداد المتدينين اليهود على مختلف تياراتهم، بفعل التكاثر الطبيعي العالي في أوساطهم، ويأتي القلق الأساس من جانب التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية، إلا أنه ستكون لهذا التحول تأثيرات سياسية أيضا، باتت مؤشراتها ملموسة منذ هذه المرحلة، وستتعاظم لاحقا.

يستعرض هذا البحث، بإيجاز ما، كل هذه التقلبات الديمغرافية، وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

خلفية تاريخية

في العام 1977، فاز حزب "الليكود" لأول مرّة برئاسة الحكومة الإسرائيلية، بعد أن أطاح بحزب "مباي" (العمل حاليا)، الذي كان يقود تحالفا انتخابيا باسم "المعراخ". ووقف وراء سقوط "مباي"، بعد 29 عاما كانت أشبه بحالة استفراد في الحكم، العديد من الأسباب في تلك المرحلة، أبرزها أن حزب "الليكود" اليميني بزعامة

مناحيم بيغين، ارتكز بقدر كبير على اليهود الشرقيين، الذين كانوا يشكلون تقريبًا في ذلك العام حتى ٪47 من اليهود الإسرائيليين (**المرجع 2**)؛ وواجهوا، على خلفية أصولهم الإثنية، غُبنًا وتمييزاً واضحين من المؤسسة الحاكمة، وأيضا من الجمهور اليهودي الغربي الأشكنازي، الذي سيطر على مقاليد الحكم، وعلى الاقتصاد.

عند الإعلان عن قيام إسرائيل في العام 1948، كان عدد اليهود حوالي 650 ألف نسمة، ٪80 منهم من اليهود الغربيين الأشكناز، و٪20 من مواليد فلسطين، وممن هاجروا حتى ذلك العام من الدول العربية والاسلامية، تمت تسميتهم بالطوائف اليهودية الشرقية، رغم أن نسبة عالية منهم، قد هاجرت من غرب دول شمال أفريقيا، بموجب ما تدل عليه تقارير دائرة الاحصاء المركزية الإسرائيلية..

نشير هنا، إلى أن التمييز بين اليهود أنفسهم، قائم على أساس وطن المنشأ لأبناء الديانة اليهودية، إلا أن هذا في المصطلحات الصهيونية يُعد تقسيما طائفيا؛ إذ إن طبيعة أوطان اليهود انعكست على تقاليدهم وطقوسهم الدينية، ما برر للصهيونية تسميتهم "طوائف". وفي تفسير آخر، فإن تسمية "الطوائف" نابعة من ادعاء الصهيونية بأن يهود العالم هم شعب واحد، وليسوا فقط ديانة؛ وبهذا فإن مصطلح "طوائف" ينفي صهيونيًا أنهم أبناء شعوبهم التي هجروها، رغم أنهم لم يفتكوا عن لغاتهم الأم، وتقاليدهم القائمة في أوطانهم الأصلية.

وشهدت إسرائيل منذ مطلع الخمسينيات، وحتى نهايات الستينيات، موجات هجرة كبيرة، وبلغ عدد المهاجرين فيها 900 ألف شخص، أكثر من ٪53 منهم من الدول العربية والاسلامية، والباقي من أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، وهم من يُعرفون باليهود "الأشكناز". وبعد هذه الهجرة، باتت نسبة اليهود الشرقيين ٪42 من أصل اليهود عامة، وارتفعت هذه النسبة مع السنين، كما تدل على هذا تقارير دائرة الإحصاء المركزية، السابق ذكرها.

شكّل اليهود الشرقيون حتى اندلاع موجات الهجرة الضخمة من دول الاتحاد السوفييتي السابق ابتداء من نهاية العام 1989 وحتى سنوات الألفين الأولى؛ ما بين ٪43 إلى ٪47 من إجمالي اليهود الإسرائيليين، مقابل نسبة ٪40 من اليهود الغربيين الأشكناز، والباقي ممن ولدوا في إسرائيل. وبعد هجرة التسعينيات ولاحقا، تغيرت الموازين الديمغرافية على أساس دول المنشأ؛ إذ إن هجرة 1,1 مليون من نهاية العام 1989، وحتى العام 2005، من دول الاتحاد السوفييتي، جعلتهم يتحولون فورا إلى قوة سياسية، بلغت نسبتها ٪15 من إجمالي ذوي حق الاقتراع، لكونهم يحصلون فور وصولهم على الجنسية الكاملة، وحق الانتخاب2 (**الجدول رقم 1**).

مع مرور السنين، تنامى ما يسمى إسرائيلياً وصهيونياً، "الزواج المختلط"، وكان في ارتفاع دائم؛ بمعنى أن أحد الوالدين من الشرقيين والآخر من الغربيين. وقد وجد بحث نشر في العام 2005، أن ٪25 من مواليد العام 1985، هم أبناء لوالدين من الجهتين، وفي العام 1975 كانت النسبة ٪16 (**الجدول رقم 2**)، ويقول البحث إن هذه النسبة ارتفعت لاحقا بشكل دائم.[3]

ويمكن القول، إن أولئك الأبناء أسسوا عائلات ليس لها طابع منشأ محدد، أو "طائفي" حسب التعريف الصهيوني، مما أسهم في حالة انصهار اجتماعي، وتقليص ظاهرة الفصل بين الشرقيين والغربيين، على الرغم من أنه ما تزال هناك بلدات غالبية سكانها الساحقة من الشرقيين، وخصوصا في منطقة الجنوب، مثل "يروحام" و"ديمونة" و"نتيفوت"، وغيرها. إضافة إلى وجود أحياء في المدن الكبرى، مثل جنوب مدينة تل أبيب، وكان هذا قبل أن يتغلغل في تلك الأحياء مهاجرون من دول الاتحاد السوفييتي السابق، ومن اثيوبيا، خصوصا من ذوي الأوضاع الاقتصادية المتدنية.

عانى اليهود الشرقيون منذ بدء هجرتهم إلى فلسطين، في مطلع الخمسينيات، من حالة تمييز اجتماعي واقتصادي، وتهميش وإقصاء سياسي واضح

عانى اليهود الشرقيون منذ بدء هجرتهم إلى فلسطين، في مطلع الخمسينيات، من حالة تمييز اجتماعي واقتصادي، وتهميش وإقصاء سياسي واضح. وفي كل هذا، طغى طابع

النظرة الفوقية من جانب يهود دول شمال أوروبا والولايات المتحدة الأميركية تجاه اليهود الشرقيين. فجاء الجيل الشاب من الشرقيين اليهود، الذي نما وشبّ على مظاهر التمييز، وانتقم لذاته في النصف الثاني من السبعينيات، بأن دعم حزب الليكود لإسقاط الحزب الحاكم، الذي رسخ تلك السياسات والأجواء العنصرية؛ وذلك على الرغم من أن الصف القيادي الأول من حزب الليكود كان هو أيضا من اليهود الغربيين الأشكناز.

وهذا التمييز، انعكس مباشرة على الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، لدى كافة شرائح اليهود الشرقيين، إذ أن فجوات مستوى المعيشة بقيت بارزة جدا، حتى تقلصت بقدر ملحوظ بعد سنوات الألفين الأولى. فنسب الفقر الأعلى كانت بينهم، وهذا لم يكن نابعا فقط من كثرة الأولاد في العائلة فقط، بل أيضا بسبب فرص العمل.

فعلى سبيل المثال - وكما سنرى لاحقا في هذا البحث - قفز في السنوات العشر الأخيرة، معدل رواتب اليهود الشرقيين، عن نسبة ٪100 من معدل الرواتب العام (٪114 في آخر تقرير)، ولكن المعدل بقي لدى اليهود الأشكناز في حدود ٪131، من معدل الرواتب، علما أنه حتى سنوات قليلة مضت، كان معدل رواتب الشرقيين لا يتجاوز ٪100 من معدل الرواتب العام. ومع تقلص الفجوات، قلّت الجداول الاقتصادية الاجتماعية، التي تفرز اليهود الشرقيين عن سواهم، لتتجه أكثر بين اليهود كوحدة واحدة، وبين المتزمتين "الحريديم"، بشكل خاص، كما سنرى هنا لاحقا.

وقد لعب الجانب "الطائفي" اليهودي، دورا بارزا في العقود الأربعة الأولى لإسرائيل، في شتى الميادين، في الحياة الاجتماعية عامة، وفي السياسة، وفي أجهزة المؤسسة الحاكمة؛ إذ إن نسبة الشرقيين في الوظائف الأولى والمسؤوليات، كانت أقل بكثير، وبما لا يقاس، من نسبتهم من بين اليهود أنفسهم، وهذا كان يسري أيضًا على تمثيلهم السياسي والبرلماني، عدا عن أن الأمر استغرق سنوات طوال، حتى وصل اليهود الشرقيون إلى الحقائب الوزارية الحساسة. فحتى الآن، وبعد مرور 69 عاما لم يكن أي رئيس وزراء شرقي، وكان رئيس الدولة الأول من الشرقيين قد وصل إلى هذا المنصب في العام 2000، وهو موشيه قصاب، إيراني الأصل (ممن هاجروا بعد 1948). وسبقه بسنة واحدة وصول أول وزير دفاع (إسحق مردخاي، كردي عراقي الأصل).

وفي هذه المرحلة، نرى أن رئيس أركان الجيش الحالي(غادي أيزينكوت) هو أول رئيس أركان من أصل مغربي، فقد ولد عام 1960 في طبرية لوالدين هاجرا من المغرب العربي في الخمسينيات، كما أن وزير المالية موشيه كحلون الذي ولد في العام 1960 لوالدين هاجرا من ليبيا في الخمسينيات، هو أول وزير مالية شرقي يتولى هذا المنصب منذ اليوم الأول لتشكيل الحكومة، إذ كان قد سبقه في المنصب مئير شطريت، ولكن لولاية جزئية.

ظهرت على مر السنين حركات تدافع في ظاهرها عن حقوق اليهود الشرقيين، وتطالب بمساواتهم باليهود الأشكناز، وبضمن ذلك التمثيل السياسي، ومن أبرزها في مطلع سنوات السبعينيات حركة "الفهود السود"، التي سرعان ما انشقت على نفسها، حتى تلاشت. وفي العام 1984 ظهرت حركة "شاس"، لليهود المتزمتين "الحريديم"، من السفارديم؛ بمعنى اليهود الشرقيين، ذوي الأصول الإسبانية الذين هجّروا من إسبانيا إلى دول عربية في القرون الوسطى. وقد نجحت هذه الحركة في التغلغل في الأحياء والبلدات ذات الأغلبية من اليهود الشرقيين، وهي ما تزال ممثلة بحضور بارز في الكنيست.

وحتى سنوات قليلة خلت، كنا نرى بعد كل انتخابات برلمانية، معطيات حول نسبة اليهود الشرقيين من بين أعضاء الكنيست الـ 120، الأمر الذي لم نره في الانتخابات الثلاث الأخيرة، وهذا يعود لتراجع أهمية هذا التقسيم، وانعكاسه السياسي. ومن دلالات هذا، أن حزب "العمل" حاليا، ترأسه حتى الآن ثلاثة رؤساء شرقيين. أولهم في العام 2002 بنيامين بن اليعيزر، من أصل عراقي، وفي العام 2005 عمير بيرتس من أصل مغربي، وفي العام 2017 فاز برئاسة الحزب آفي غباي، أيضا من أصل مغربي، بعد أن فاز بالجولة الثانية على عمير بيرتس.

ما تزال هناك بقايا آثار واضحة لظاهرة تصويت

اليهود الشرقيين لأحزاب يرون أنها تمثلهم، وبشكل خاص، لدى المتدينين "الحريديم"- الذين سنأتي عليهم لاحقا- والحزب الأكبر الذي يجرف الأصوات، هو حزب "شاس" السابق ذكره، فهذا الحزب يجرف الغالبية الساحقة لأصوات الحريديم "السفراديم"، وأيضا من اليهود الشرقيين، من الشرائح الاجتماعية الفقيرة، التي يتلقى بعضها أشكال دعم اجتماعي من "شاس".

وأظهرت نتائج انتخابات العام 2015 أن حزب "كولانو" الذي أسسه المنشق عن حزب الليكود(موشيه كحلون)ة وبات حالياً وزيراً للمالية، اقتنص حوالى مقعدين برلمانيين، من قوة "شاس" السابقة. وقد جرف هذه الأصوات من أحياء وبلدات ذات غالبية لليهود الشرقيين، كما حصل على أصوات من أحزاب أخرى، من الشرقيين ذاتهم، نظرا لكون كحلون من

جدول (1)

عدد اليهود في إسرائيل، بموجب الأصل، ومنطقة الولادة (بالآلاف)

مكان الولادة والأصل	1948	1961	1972	1983	1995	2008	2015
المجموع الكلي لليهود	716,7	1932,4	2686,4	3350	4522,3	5603	6334,5
إسرائيل	--	106,9 ٪5,53	255,8 ٪9,52	533,9 ٪15,93	1143 ٪25,27	2098,1 ٪37,44	2820,3 ٪44,52
من آسيا	--	818,3 يشمل أفريقيا ٪42,3	655,9 ٪24,41	740,2 ٪22,1	728,9 ٪16,11	701,6 ٪12,6	672,2 ٪10,6
من أفريقيا	--		617,9 23٪	736,1 ٪21,97	835,5 ٪18,47	885 ٪15,8	897,8 ٪14,17
نسبة مئوية لآسيا وافريقيا		٪42,3	٪47,41	٪44	٪34,6	٪28,31	٪24,78
من أوروبا وأميركا	--	1007,1 ٪52,1	1187 ٪44,2	1339,7 ٪39,99	1814,9 ٪40,1	2284,6 ٪40,77	1944,3 ٪30,7

* الجدول من كتاب الإحصائيات السنوي الصادر يوم 1 أيلول 20164.
* النسب المئوية هي إضافة من هذا التقرير.
* الأرقام الظاهرة في الجدول تتعلق باليهود الذين تعترف بيهوديتهم المؤسسة الدينية.
* ارتفاع نسبة الأصول الأفريقية عن الآسيوية ابتداء من 1995، نابع من هجرة الأثيوبيين.
* الهجرة من أثيوبيا في التسعينيات والألفين، ساهمت في رفع نسبة الأصول الأفريقية بـ ٪2.

جدول (2)

نسبة مواليد الزواج المختلط وفق في عدد من الفترات

زواج في منتصف الخمسينيات	زواج في منتصف الستينيات	زواج في منتصف السبعينيات	زواج في منتصف الثمانينيات
5٪	٪10	٪16	٪25

* الجدول يتعامل مع مواليد عائلات أحد الوالدين فيها يهود غربي والآخر شرقي..

* المؤشرات في البحث تؤكد أن هذه النسبة في ارتفاع دائم مع السنين.

الشرقيين وولد ونشأ في أحياء فقر، ومن هناك وصل إلى حزب الليكود، ووصل من خلاله إلى الكنيست لأول مرة في العام 2003.

ولكن، لا يمكن مقارنة ما يجري في السنوات الأخيرة، مع الظاهرة الانتخابية التي كنا نشهدها حتى قبل ثلاثة عقود، من حيث وزن اليهود الشرقيين، على خلفية انتمائهم، فهذا تقريبا لم يعد له وزن ذو تأثير سياسي.

من الضروري الإشارة، إلى أن شبه الفصل بين الأشكناز (الغربيين) والسفراديم (الشرقيين)، ما زال قائما في جمهور الحريديم، ولكن الفصل نجده أيضا داخل "طوائف"، في كل واحد من الجمهورين على حدى، وهذا نابع من تقاليد دينية وتفسيرات شرائعية، وأيضا على خلفية مدى التشدد الديني، وفي الموقف من إسرائيل ككل، (الاعتراف أوعدمه)؛ وحول شكل التقارب من المؤسسة، ومدى الانخراط فيها، بما في ذلك تفاوت في الموقف من الخدمة العسكرية الإلزامية.

التقلبات الديمغرافية اليهودية بدءا من التسعينيات

تشهد إسرائيل منذ مطلع التسعينيات وحتى عامنا هذا (2017)، تقلبات ديمغرافية يهودية، تتركز في عاملين أساسيين، لهما أثر كبير أيضاً على الموازين السياسية، وطبيعة الدائرة الحاكمة، مع توقعات لزيادة هذا التأثير بدرجات أعلى مما نشهده اليوم.

1. دخول موجات الهجرة من الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية واثيوبيا في سنوات التسعينيات وبعدها، ما قلب كل المعادلات الديمغرافية التي كانت قائمة على العِرق.
2. قلب الموازين عبر الارتفاع الحاد في نسبة المتدينين على مختلف تياراتهم بين اليهود أنفسهم، بسبب نسب تكاثرهم العالية، ومنها ما هي الأعلى عالمياً، مقابل نسب تكاثر العلمانيين التي تشابه شمال أوروبا.

دخول موجات الهجرة من الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية في التسعينيات:

هاجر إلى إسرائيل منذ نهاية العام 1989 وحتى العام 2005، ما يقارب 1,1 مليون مهاجر؛ 80٪ منهم على الأقل، من دول الاتحاد السوفييتي السابق، وحوالى 110 آلاف من أثيوبيا، والباقي من دول شتى. ضخت هذه الهجرة بدفعات ضخمة، قياسا بأعداد السكان، وأحدثت تقلبات اقتصادية واجتماعية عدة، وأثرت على السلوك السياسي. فقد شكل المهاجرون الجدد حتى مطلع سنوات الألفين، 15٪ من ذوي حق التصويت، وباتوا يشكلون وزنا سياسيا مهما، جاء على حساب الموازين السياسية التقليدية، بما فيها الانتماءات، وبضمن ذلك ثقل اليهود الشرقيين.

صوت المهاجرون - خاصة من دول الاتحاد السوفييتي السابق - حتى نهاية العقد الأول من سنوات الألفين، لأحزاب تمثلهم، بدءاً من حركة "يسرائيل بعلياه"، التي تأسست تمهيدا لانتخابات

1996، حتى ضعُف الحزب ، وانصهر في حزب الليكود بعد انتخابات 2003 ، وفي العام 1999 أسس (أفيغدور ليبرمان) حزب "يسرائيل بيتينو"، الذي ما زال حاضرا في الكنيست بحصوله في الانتخابات الأخيرة على 6 مقاعد برلمانية، بعد أن حصل في العام 2006 على 11 مقعدا وفي العام 2009 على 15 مقعدا، وفي العام 2013 كانت حصته من تحالف مع حزب "الليكود" على 11 مقعدا. وكانت محاولات لإنشاء أحزاب أخرى، إلا أنها لم تنجح في الوصول إلى الكنيست.

هذا الهبوط الحاد في قوة "يسرائيل بيتينو"، له أسباب عدة، ولكن من أبرزها تراجع التصويت له من قطاع "المهاجرين الجدد"، وهي الكنية التي تطلق على المهاجرين في سنوات التسعينيات ولاحقا، كنوع من الانصهار السياسي في الحلبة السياسية عامة، على الرغم من استمرار محافظتهم على نمط حياتهم الذي مارسوه في وطنهم الأم، وربوا أبناءهم عليه.

في المقابل، بدأنا نشهد في سنوات الألفين، اهتماما واسعا في المؤسسة الحاكمة، بظاهرة ارتفاع نسبة المتدينين اليهود، وبشكل خاص تزايد نسبة المتدينين المتزمتين "الحريديم"، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة التكاثر بينهم هي الأعلى وتصل إلى 3,8٪ سنويا، فيما يصل معدل الولادات للأم الواحدة ما يقارب 7 ولادات، علما أن هناك مجموعات يصل فيها عدد الأبناء في العائلة الواحدة ما بين 10 إلى 18 ولداً ، يليهم التيار الديني الصهيوني الذي تصل نسبة التكاثر لديه حوالي 2,8٪، مقابل نسبة 1,4٪ لدى اليهود العلمانيين. في حين أن نسبة تكاثر فلسطيني الداخل باتت في حدود 2,6٪.

وفي حين أن آثار العامل الأول السابق ذكره آخذة بالتلاشي، وسبق هذا تلاشي تأثير وضعية اليهود الشرقيين على السياسية، فإن العامل الثاني، بمعنى ارتفاع نسبة المتدينين، باتت آثاره واضحة، وهي مرشحة لتشتد أكثر على السياسة ومؤسسة الحكم، كما يتضح من سلسلة أبحاث شهدناها في السنوات الأخيرة.

بدأنا نشهد في سنوات الألفين، تزايد نسبة المتدينين المتزمتين "الحريديم"، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة التكاثر بينهم هي الأعلى وتصل إلى 3,8٪ سنويا، فيما يصل معدل الولادات للأم الواحدة ما يقارب 7 ولادات، علما أن هناك مجموعات يصل فيها عدد الأبناء في العائلة الواحدة ما بين 10 إلى 18 ولداً

ارتفاع متنام في أعداد المتدينين ونسبتهم، وتراجع نسبة الولادات عند العرب

الحريديم

بدأت المؤسسات الإسرائيلية في سنوات الألفين- كما ذكر سابقا- تتنبه بشكل خاص إلى ظاهرة تنامي نسبة المتدينين المتزمتين "الحريديم"، وهناك من اهتم أيضا بارتفاع نسبة المتدينين من التيار الديني الصهيوني، إلا أن تأثير هذا التيار الأخير، "أخف وطأة" على بنية المجتمع، على الرغم من أن تأثيره السياسي الحالي أشد بكثير من تأثير الحريديم.

وحسب التقديرات الرسمية، فإن نسبة الجمهورين المتدينين، متساويتان تقريبا في هذه المرحلة، على الرغم من أن التقديرات الرسمية، قد لا تعكس الواقع الحقيقي. وحاليا يجري الحديث رسميا، عن نسبة الحريديم بحوالي 11,5٪ من إجمالي السكان، بمعنى قرابة 15٪ من اليهود المعترف بيهوديتهم؛ رغم وجود تقديرات أخرى، تشير إلى أن الحريديم يشكلون أكثر من 13٪ من إجمالي السكان، و16,5٪ من إجمالي اليهود **(المرجع 12)**.

نسبة التيار الديني الصهيوني متقاربة في هذه المرحلة من نسبة الحريديم المعترف بها رسميا، إلا أن الحريديم سيتجاوزون إلى الأعلى لاحقا. وهذا ما يتبين من تقرير طرح على المجلس الوطني للشؤون الاقتصادية (هيئة حكومية) في شهر آب 2017، استنادا لمعطيات العام 2015.[6]

فنسبة تكاثر الحريديم بالإمكان القول، إنها لم تتغير على مدى عشرات السنين، إذ إن معدل الولادات للأم الواحدة يصل إلى حد 7 ولادات، ونسبة التكاثر 3,8٪، وهي نسبة تكاثر شبيهة بنسبة التكاثر في الدولتين اللتين حلتا في المرتبتين الثانية والثالثة، بموجب تقرير الأمم المتحدة حتى العام 2010.[7]

وحسب معطيات ظهرت في بحث للبروفسور روت غابيزون، نشر في شهر كانون الأول 2008، فإن نسبة "الحريديم" من إجمالي السكان، ارتفعت من 3٪ في العام 1990، إلى 9٪ في العام 2008.[8] وهذه النسب تدعم ما طرحته دائرة الإحصاء المركزية مؤخرا، بأن نسبتهم في العام 2015 كانت 11,4٪.

وفي البحث ذاته، تقول غابيزون إن معدل الولادات للأم اليهود الواحدة ارتفع من 2,59 ولادة في العام 2001، إلى 2,8 ولادة في العام 2008. وترى أن هذا الارتفاع الحاد، يعود إلى ارتفاع معدل الولادات.

وهذا الارتفاع، هو معاكس للتوجه العالمي العام لمعدلات التكاثر الآخذة في التراجع. تنظر الصهيونية لهذا العامل بشكل مزدوج، فمن جهة تراه بعين "ايجابية"، لكون هذا التكاثر "يتصدى" لنسبة تكاثر فلسطينيي الداخل (في إسرائيل)، التي هي في تراجع مستمر، وباتت حاليا في حدود 2,6٪، مقابل 1,9٪ بين اليهود ككل. ومن جهة أخرى تنظر إليه بقلق وحتى قلق شديد، لأن 51٪ من مصدر نسبة تكاثر اليهود الإسرائيليين، تأتي من جمهوري المتدينين "الحريديم"، الذين يساهمون بقرابة 30٪ من نسبة التكاثر اليهودية، و21٪ من المتدينين الصهاينة. واستمرار نسب التكاثر هذه لدى المتدينين مقابل العلمانيين، ستجعل مساهمة المتدينين ككل من إجمالي تكاثر اليهود الإسرائيليين، في ارتفاع مستمر.

وهذا القلق عبّر عنه البحث الصادر عن جامعة حيفا، في تشرين الثاني 2010، وأعده الباحثان يفغينيا بيستروف، وأرنون سوفير، والأخير هو من أشهر خبراء الديمغرافيا الإسرائيليين، ومعروف عنه مواقفه اليمينية المتشددة ضد العرب، إلا أنه في السنوات الأخيرة بات يقول، إن العرب في إسرائيل، باتوا لا يشكلون قلقا من نسب تكاثرهم، لكونها في تراجع مستمر، وإنما القلق من نسبة الحريديم. (بحث بيستروف سوفير بالعبرية)[9] (الترجمة العربية الصادرة عن مركز "مدار").[10]

ويخلص البحث إلى وجود ارتفاع حاد في نسبة المتدينين اليهود ككل في إسرائيل، ليس فقط بين مجمل السكان، وإنما بالأساس بين اليهود، ويدعي أن نسبة المتدينين ككل من بين مجمل السكان في العام 2030 ستتجاوز نسبة 50٪. ويشير البحث إلى أن الظاهرة الأهم التي ستؤثر مستقبلا على وجهة اسرائيل هي الارتفاع الحاد في نسبة المتزمتين المتشددين "الحريديم"، غير المحسوبين على الحركة الصهيونية. وفي جانب في هذا البحث، يتم الدمج بين نسبة الحريديم ونسبة العرب، لتظهر نسبة اللا صهاينة ككل في إسرائيل، ومن المفترض أن يكون الجمهوران معا أغلبية، في محيط العام 2050، إن لم يكن قبل ذلك.

وجاء في هذا البحث، أن نحو ثلث الولادات في إسرائيل في العام 2010 كانت لعائلات حريديم، وحوالى 20٪ لعائلات دينية صهيونية؛ أضف إلى هذا، أن نسبة المواليد العرب من مجمل الولادات هي حوالى 24٪ بالنسبة للعرب في داخل إسرائيل، و27٪ مع المقدسيين العرب. وأمام هذه المعطيات، فإن نسبة المواليد لعائلات يهودية علمانية هي 23٪.

يقول البحث إن أقل بقليل من 50٪ من الأطفال في الصف المدرسي الأول، في العام 2010، كانوا في مدارس دينية بأنواعها المختلفة، ويتحدث البحث عن الارتفاع المتواصل لنسبة المتدينين اليهود في إسرائيل، إلى حد تحول إسرائيل إلى دولة متدينة، بينما تجري محاصرة العلمانيين في "دولة تل ابيب"، وهذا ما سيحاصر الجيل العلماني الشاب.

يدعي البحث في إطار هذا التوجه "أن السؤال الذي لا إجابة عليه في العام 2010، هو: هل سيرغب الشباب العلماني اليهودي مواصلة العيش في دولة دينية أم أنه سيغادر البلاد، وحتى في وقت قريب، خصوصاً ، وأن العامل الديني هو عامل واحد من جملة صعوبات منتظرة أمام الشباب" !، ويقصد بذلك ارتفاع نسبة العرب ، وتراجع فرص العمل والسكن في المناطق العلمانية وبالذات في "دولة تل أبيب".

هذا البحث - كما ذكر- تعامل مع المتدينين، بقصد الحريديم والصهاينة كوحدة واحدة، مع تركيز خاص على الحريديم.

بالإمكان القول إن عدة أبحاث نشرت لاحقا، كانت استنتاجاتها قريبة من هذا البحث. ففي

العام الحالي (2017)، صدر كتاب للباحث (ألون طال) يتضمن بحثا حول أخطار تزايد التكاثر السكاني في إسرائيل، واستعرضته صحيفة هآرتس، في شهر نيسان العام الجاري 2017.[11]

انخفاض نسبة تزايد العرب وتقلص الخوف من أنهم مصدر تهديد

يخلص البروفسور (طال) في المقابلة مع صحيفة "هآرتس" إلى تحول مستمر في التركيبة الديمغرافية الإسرائيلية ، ونزوع نحو التديين المجتمعي مقابل انخفاض التزايد عند العرب الذي أقلق المؤسسة الصهيونية وأذرعها، وهو ما سيؤثر على الصراع العربي الإسرائيلي ووجهته، وبحسبه: "في ما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فإنني أذكر عنوانا صارخا في صحيفة في العام 1985، بأنه بعد عقد من الزمن، ستكون هنا أغلبية عربية. واستجدت منذ ذلك الحين أمور كثيرة. مثل تشجيع الولادة وموجات الهجرة إلى إسرائيل. وهذا ما أدى إلى تغيير في المعادلات الديمغرافية بين العرب واليهود، لصالح اليهود. فلدى الجمهور العربي يوجد سنويا 40 ألف ولادة، وهذا عدد ثابت منذ 20 عاما. وبين اليهود فإن عدد الولادات يتراوح ما بين 100 ألف إلى 120 ألفا. وعلى الرغم من هذا، يوجد سياسيون يفضلون تشويه الصورة، ليدعوا أن التهديد الديمغرافي من العرب ما يزال قائما. ولهذا فإن مهمتنا في الأكاديميا أن نقول الحقيقة"، بقصد أن "التهديد" لم يعد من العرب».

"التهديد" لم يعد من العرب"

في تقرير "هآرتس" ذاته حول بحث (طال)، يقول البروفسور (أرنون سوفير)، داعماً ما يطرحه طال، "يحدث أمر ما بين عرب إسرائيل (المواطنون الفلسطينيون)، فهم أصبحوا كالأشكناز، يلدون أولادا بأعداد أقل. وإذا لم نضم المناطق (المحتلة منذ 1967)، فإن وضعنا من ناحية ديمغرافية يهودية ليس سيئاً. ولكن إذا ما تم الضم، فإن محادثتنا هذه ستكون قد بلغت نهايتها، لأن هذا يعني خراب إسرائيل". بمعنى آخر توجد ضرورة للانفصال عن الفلسطينيين في الضفة والقطاع كي يتم تلافي الخطر الديمغرافي العربي.

وحول رأيه في كيفية مواجهة إسرائيل لارتفاع معدلات الولادة بين المتدينين يقول سوفير، "يؤسفني أن أصحاب القلنسوات المحاكة (يقصد القلنسوات الملونة، التي يعتمرها أتباع التيار الديني الصهيوني)، يشكلون هم أيضا خطرًا على وجود إسرائيل من ناحية ديمغرافية، بدرجة لا تقل عما يشكله الحريديم، لأن نسبة التكاثر بينهم مشابهة لتلك التي لدى العالم الثالث".

وكما ذكر سابقا، ففي شهر آب العام الجاري (2017)، عُرض تقرير على المجلس الوطني للشؤون الاقتصادية، تضمن التقديرات الديمغرافية الرسمية حتى العام 2040. وكان عنوان تلك الجلسة، جاهزية إسرائيل لتلبية احتياجاتها من جميع نواحي الحياة، ولكن بشكل خاص في مجال السكن..

من أبرز العناوين في ذلك التقرير، كان التزايد الحاد في أعداد المتدينين المتزمتين، "الحريديم"، الذين ستزداد أعدادهم حتى العام 2040، بنسبة ٪77، فيما سترتفع أعداد الجمهور العلماني اليهودي بنسبة ٪35، بالمقابل سترتفع نسبة أعداد العرب لـ ٪56. ويستند التقرير إلى معطيات العام 2015 الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ويبني النسب المئوية على أساس 25 عاما، بمعنى حتى العام 2040. وهو يتطرق فقط لحملة الجنسية أو الاقامة الإسرائيلية؛ بمعنى في إسرائيل والمستوطنين في الضفة، والفلسطينيين في القدس المحتلة، والسوريين في مرتفعات الجولان السوري المحتل.

يشكل ارتفاع نسبة "الحريديم" وأيضا المتدينين الصهاينة، هاجساً لدى مؤسسة الدولة الحاكمة، لأنها تهدد بضرب قوة الجمهور العلماني، الذي هو يشكل فعليا الجمهور المنتج والمستهلك الأساس، وفق المقاييس العصرية لمفاهيم اقتصاد السوق. فبحث جامعة حيفا السابق ذكره هنا، يحذر من أن السنوات المقبلة ستشهد تزايدا في هجرة العلمانيين، نحو ما أسماها "دولة تل أبيب"، بقصد منطقة تل أبيب الكبرى، وحتى أن البحث يحذر من تنامي التفكير بالهجرة لدى الأجيال الشابة، والعلمانيين ككل.

ترتبط المخاوف من تزايد نسب الحريديم بنمط حياتهم وعلاقتهم مع الدولة وثقافتها لعدة أسباب:

1. يعيش الحريديم في مجتمعات منغلقة على ذاتها، بانقطاع شبه كامل عن العالم المفتوح ، ويتبعون تعاليم وشرائع صارمة في كافة مجالات الحياة.
2. يدرس الحريديم في مدارس خاصة دينية: للحريديم عامة وللأشكناز منهم خصوصًا، يوجد جهاز تعليمي خاص بهم، يمنع فيه تعليم المواضيع العصرية، مثل الرياضيات والعلوم واللغات.
3. انخراط متدن نسبيًا في سوق العمل المنتج: ينخرط الرجال الحريديم، من جيل 25 إلى 64 عاما، في سوق العمل بنسبة لا تتجاوز 45٪، مقابل نسبة 62٪ لدى نسائهم. وهم يفضلون البقاء في معاهد التعليم الديني ويعيشون على مخصصات اجتماعية، وعلى مساعدات مالية من مجموعاتهم الدينية، وهي غالبا بعيدة عن التسجيلات الرسمية. وهذا ما يعزز ارتفاع نسب الفقر لديهم. إضافة إلى أنهم يمتنعون عن الخدمة العسكرية لأسباب دينية.
4. مجموعة مستهلكة وغير منتجة: ترى المؤسسة الحاكمة أن الحريديم يشكلون عبئا اقتصاديا، نظرا لحجم الميزانيات التي تحصل عليها مؤسساتهم، بفعل قوة مشاركتهم في غالبية الحكومات الإسرائيلية؛ ولكن أيضا بسبب طبيعة حياتهم الاقتصادية التقشفية، فهم ليسوا جمهورا استهلاكيا، بمفاهيم السوق العصرية، ما يعني أنهم يساهمون في إضعاف القوة الشرائية للجمهور ككل، في حين أن القوة الشرائية والحركة التجارية، هي عامل أساسي في احتساب النمو الاقتصادي.

وحاولت حكومة بنيامين نتنياهو السابقة 2013-2015، كسر هذه الحياة المنغلقة، بعد أن غابت عن تشكيلة الحكومة كتلتا الحريديم، فجرى سن قوانين تلزم شبان الحريديم بالخدمة العسكرية تدريجيا، وجرى تقليص ميزانيات مؤسسات الحريديم بنسبة كبيرة، وكان الهدف دفع رجال الحريديم للخروج إلى سوق العمل.

ثم رأينا أن كل هذه الإجراءات، التي كانت تهدف من حيث الجوهر، إلى فتح أبواب عالم الحريديم على العالم المفتوح، سرعان ما تساقطت في حكومة نتنياهو اللاحقة، التي تشكل كتلتا الحريديم فيها ركيزة أساسية، فعادت كل

ترتبط المخاوف من تزايد نسب الحريديم بنمط حياتهم وعلاقتهم مع الدولة وثقافتها... المهم في هذا التزايد، أنه قابله نزوع نحو اليمين

الميزانيات مع تعويض عما سبق خصمه، وجرى إلغاء قانون الخدمة العسكرية الخاص بهم.

المهم في هذا التزايد، أنه قابله نزوع نحو اليمين، إذ شهد جمهور الحريديم، وأساسا قياداتهم الدينية والسياسية، مع بداية سنوات الألفين تحولا سياسيا كبيرا نحو اليمين، وحتى اليمين المتشدد، خلافا عن الماضي، الذي اختار فيه الحريديم أن يكونوا خارج الحوار السياسي الساخن المتعلق بالقضية الفلسطينية، وتساوقوا مع توجهات الحكومات المتتالية، بهدف تلبية مصالحهم المباشرة، وخصوصا ضمان الميزانيات لمؤسساتهم، وارتبط الأمر جزئيا داخل شاس بانتقال القيادة من اريه درعي بسبب دخوله السجن إلى إيلي يشاي اليميني المتشدد.

ففي العام 1993، أيدت حركة "شاس" للحريديم الشرقيين (السفراديم)، اتفاقيات أوسلو، بحكم شراكتها في حكومة إسحق رابين. أما كتلة "يهدوت هتوراة" لليهود الغربيين الأشكناز، التي كانت يومها في المعارضة، فقد غادرت جلسة التصويت البرلمانية، لضمان أغلبية مع فارق واضح للائتلاف الحكومي، وحصلت مقابل هذا على ميزانيات إضافية لمؤسساتها.

أما في الولاية البرلمانية الحالية الـ 20، فتبرز أكثر

من ذي قبل التوجهات اليمينية لأعضاء الكنيست والوزراء من الكتلتين، ومنهم من هم مشاركون في طرح القوانين العنصرية، والداعمة للاحتلال والاستيطان.

كان التمظهر الأهم لتحولات الحريديم نحو اليمينية، في مجال الاستيطان- فحتى التسعينيات- كانت قلة قليلة جدا من الحريديم تسكن في مستوطنات محيط القدس، إلى أن حصلوا على "إغراء" من المؤسسة الحاكمة، من الصعب عليهم رفضه، وهو بناء مستوطنات خاصة بهم، يقيمون فيها كل شرائعهم الصارمة، وخصوصا أنها في محيط القدس المحتلة، حيث أصبحت بعض المستوطنات ذات طابع حريدي.

وحتى الآن توجد 9 مستوطنات، أكبرها "موديعين عيليت" بين رام اللّه وشمال القدس، التي فيها أكثر من 65 ألف مستوطن من الحريديم، تليها مستوطنة بيتار عيليت جنوب مدينة القدس وغربي مدينة بيت لحم، وفيها أكثر من 45 ألف مستوطن، ومستوطنة العاد الواقعة على خط التماس، بين منطقتي رام اللّه ونابلس مع توغل في الضفة، وفيها أقل من 20 ألف مستوطن.

كان التمظهر الأهم لتحولات الحريديم نحو اليمينية، في مجال الاستيطان

سينعكس هذا الانتشار الحريدي الاستيطاني على الموقف السياسي من الاحتلال، إذ باتت للحريديم مصلحة خاصة في استمرار الاحتلال، طالما أنه من ناحية جغرافية بات الاستيطان يساعدهم. واستنادا لبحث "الخارطة السياسية في المستوطنات والقدس 2013- 2015" الصادر عن مركز "مدار" وأعده برهوم جرايسي (معد هذا التقرير)، فإن نسبة الحريديم حاليا من إجمالي المستوطنات، من دون القدس، قد تكون قاربت 38٪، وهي في ارتفاع مستمر.[12]

المتدينون الصهاينة وقيادة المستوطنين

التيار الديني الصهيوني، هو تيار رافق الحركة الصهيونية، منذ نشأتها في نهاية القرن التاسع عشر، وهو التيار الذي منح "شرعية دينية" للحركة الصهيونية، لأن فكرة إقامة "دولة إسرائيل" تتعارض مع ما جاء في التوراة التي تنص على أن من يقيم "مملكة إسرائيل"، هو المسيح حينما يأتي لأول مرّة إلى العالم، ولهذا نرى تيارا ضخما بين الحريديم في العالم، يرفضون الاعتراف بإسرائيل، بينما يشكل تيار الحريديم هذا حضورا ضعيفا في إسرائيل، ونسبتهم هامشية لا تذكر، من إجمالي الحريديم الإسرائيليين، ووفق تقديرات مطلعين على هذا الجمهور، في محادثات خاصة، تتراوح النسبة ما بين 4٪ إلى 5٪ من إجمالي الحريديم، وقد يكون أقل.

شكّل التيار الديني الصهيوني في العام 1948 حزب "المفدال"، الذي أضاف لاسمه في السنوات الأخيرة "البيت اليهودي"، وبات "المفدال- البيت اليهودي"، إلا أن أتباع هذا التيار الديني، الذين يعتمرون قلنسوات ملونة منسوجة، منتشرون في كافة الأحزاب الصهيونية تقريباً ، وشهد هذا التيار على مدى عشرات السنين تعددية سياسية، وكان معروفاً عنه أنه أقل تشددا دينيا بكثير من "الحريديم"، بينما تسيطر عليه اليوم التوجهات اليمينية المتطرفة، ومن صفوفه تتشكل أخطر الحركات اليمينية والعصابات الإرهابية.

مر المفدال على تجلياته اللاحقة بحد ذاته بتقلبات أيديولوجية حاسمة، فقد كانت فيه في بداياته تيارات ذات توجه ليبرالي، وحتى تيار سلامي سياسي، انشق في نهاية الثمانينيات، وشكل حزب "ميماد"، الذي كان ممثلا عنه ضمن كتلة حزب "العمل" البرلمانية، في سنوات التسعينيات، وحتى انتخابات 2006، ومن ثم تلاشى الحزب.

ويتميز الجمهور الديني الصهيوني عن الحريدي المتزمت بأنه منخرط في الحياة العامة العصرية، رغم أن لديه هو أيضا محددات دينية، ولكن ليس بمستوى الحريديم. وأوضاع هذا الجمهور الاقتصادية الاجتماعية، قريبة من مستوى اليهود العلمانيين. إلا أن هذا الجمهور، وحسب سلسلة

من التقارير، بات يتشدد دينيا عما قبل، في حين أن التيار الديني الليبرالي، الذي هو على الأغلب امتداد للتيار الأكبر بين الأميركان اليهود، فإنه يبقى تيارا هامشيا بين اليهود الإسرائيليين. وهذا التشدد الديني لدى التيار الصهيوني، يزيد من حالة قلق جمهور العلمانيين من مستقبل شكل الجمهور الإسرائيلي وطابعه.

وحسب بحث روت غابيزون السابق ذكره في هذا البحث، فإن نسبة التيار الديني الصهيوني من إجمالي السكان في العام 2008، كان في حدود 10٪، وبالإمكان التقدير أنه حاليا (2017) يتجاوز نسبة 11,5٪ من إجمالي السكان، ما يعني 15٪ من إجمالي اليهود المعترف بيهوديتهم، بفعل

على الرغم من أن نسبة التيار الديني الصهيوني، صغيرة نسبيا من إجمالي السكان، إلا أن تأثيره السياسي، أضعاف نسبته بين الجمهور

نسبة تكاثره 2,8٪، مقابل 1,4٪ لدى العلمانيين.

ولكن على الرغم من أن نسبة التيار الديني الصهيوني، صغيرة نسبيا من إجمالي السكان، إلا أن تأثيره السياسي، أضعاف نسبته بين الجمهور، وهذا بفعل كونه القوة السياسية الأنشط بين المستوطنين. وحسب بحث "الخارطة السياسية في المستوطنات 2013- 2015" السابق ذكره هنا، فإن المتدينين الصهاينة، كانوا في العام 2015 يشكلون أكثر من 32٪ من إجمالي المستوطنين، واعتمادا على تلك التقديرات، فهم اليوم 35٪ بين المستوطنين، ولكن سطوتهم السياسية هي الأكبر، ونتائج التصويت في المستوطنات تؤكد على هذا.

وحسب تقارير سابقة، يشكل أتباع التيار الديني الصهيوني في السنوات الأخيرة حوالي 40٪ من خريجي معاهد ضباط الجيش، على مختلف التشكيلات العسكرية.13 كما أن هذا التيار يتغلغل أكثر في مؤسسات الدولة، ونسبة عالية جدا، إن لم تكن الأغلبية، من مستشاري وطواقم عمل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو هم من هذا التيار الديني الصهيوني.

كذلك، فإن عدد أعضاء الكنيست من هذا التيار الديني الصهيوني في ولاية الكنيست الـ 20، هو 18 نائبا (15٪ من النواب)14، من بينهم من دخل إلى الكنيست لاحقا، في أعقاب استقالات. وهم موزعون على النحو التالي: نائبتان في المعسكر الصهيوني، وهما في التيار السياسي الوسط. وثلاثة نواب، في كتلتي "يوجد مستقبل" المعارضة، و"كولانو" الشريكة في الائتلاف، وبالإمكان وصفهم في الجناح اليميني. بينما 13 نائبا هم من اليمين المتطرف، 6 منهم في كتلة تحالف أحزاب المستوطنين "البيت اليهودي"، التي لها 8 نواب، و7 نواب في حزب الليكود، الذي له 30 نائبا.

ونرى أن غالبية المتدينين في الليكود في وظائف متقدمة، منهم رئيس الكنيست يولي إدلشتاين، ووزير القدس المتطرف زئيف إلكين. ونائبة وزير الخارجية تسيبي حوطبيلي، ونائبا وزيرين يارون مزوز وجاكي ليفي. أما من "البيت اليهود"، فمن النواب الستة: رئيس التحالف، وزير التعليم نفتالي بينيت، ووزير الزراعة المستوطن، أوري أريئيل، ونائب وزير الأمن المستوطن إيلي دهان. ورئيس لجنة القانون والدستور البرلمانية المستوطن نيسان سلومينسكي.

الأوضاع الاقتصاديّة الاجتماعية

من المهم لدى الحديث عن التركيبة الديمغرافية، التوقف عند الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، للجمهور اليهودي الإسرائيلي موضوع البحث، كونها تفسر الكثير من طبيعة حركة المجتمع، أو طبيعة الشرائح المختلفة في المجتمع الواحد.

في منتصف صيف العام 2011، شهدت المدن الكبرى، حركة احتجاجات شعبية، استمرت بزخم كبير لبضعة أسابيع، ثم بدأت تضعف تدريجيا حتى تلاشت. وكانت الحركة في البداية، احتجاجا على أسعار البيوت، ومصاريف السكن والإيجار بشكل عام، خصوصا في وسط البلاد، حيث منطقة تل أبيب الكبرى. ثم بات الشعار حول غلاء المعيشة ككل، مع تركيز على أسعار المواد

الغذائية.

في وقت لاحق، انضمت مطالب تعنى بالشرائح الفقيرة والضعيفة، مثل رفع الحد الأدنى من الأجر، ومطلب التوقف عن التشغيل من خلال شركات القوى العاملة الاستبدادية، في المؤسسات الرسمية والشركات الكبرى، التي تأخذ لنفسها عشرات آلاف الوظائف كمقاولة، لتشغل عمالا وموظفين، بأجور وشروط عمل متدنية، من دون تثبيت في العمل، وحرمان من مختلف مخصصات تقاعد، وامتيازات اجتماعية أخرى.

وقد تجندت وسائل الإعلام الكبرى دعم حملة الاحتجاجات الشعبية، في مطالبها الأولى، وسرعان ما انقلبت في معظمها، لتهاجم وتحاصر الحملة، بالذات حينما بدأت ترفع الشعارات والمطالب التي تخدم الفقراء والشرائح الضعيفة. لم يأت تحول الإعلام من فراغ بل من تشابك الإعلام مع رأس المال، فوسائل الإعلام الكبرى مملوكة من حيتان المال، الذين كانت لهم مصلحة في مسألة أسعار البيوت والمواد الغذائية. ففي أسعار البيوت، كان الادعاء أن غلاءها نابع من ارتفاع سعر الأرض، وطالبوا الحكومة بتحرير أراض لمشاريع إسكانية بالمجان تقريبا. أما في مسألة أسعار المواد الغذائية، فالمطلب هو تحرير القيود على الاستيراد، لزيادة المنافسة في السوق.

لم يكن غياب مطالب الشرائح الفقيرة في الأسبوعين الأولين للحملة صدفة، لأنهم ليسوا حاضرين بقوة في وسط البلاد، حيث كلفة المعيشة العالية. والأهم أن نسبتهم من بين اليهود الإسرائيليين، تقارب نسب وسط وحتى شمال أوروبا، إذا ما استثنينا جمهور "الحريديم"، بفعل حياتهم التقشفية؛ وهذا ما تثبته تقارير الفقر الرسمية السنوية الصادرة عن مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية (مؤسسة التأمين الوطني)، وكذا أيضا معطيات البطالة.

فنسبة البطالة في إسرائيل في صيف العام الجاري (2017)، هبطت إلى ما دون 4,5٪، وهذه نسبة بموجب التعريف الاقتصادي، تعد نسبة تشغيل كاملة، على اعتبار أن الغالبية من هؤلاء، يكونون عادة في مرحلة تنقل من مكان عمل إلى آخر، أو أنهم في جيل متقدم، قد شارفوا على جيل التقاعد الرسمي. وهناك من يعترضون على نسبة البطالة هذه، من باب أن في حدود 3٪ من المنخرطين في سوق العمل يعملون في وظائف جزئية اضطرارا، بسبب عدم وجود فرص عمل ملائمة ، وهذا اعتراض صحيح، ولكن هذه ظاهرة عالمية، والنسبة الرسمية هي مؤشر على ضعف البطالة.

إلا أن هذه النسبة ليست متساوية بين العرب واليهود، وبين سكان منطقة الوسط، والمناطق البعيدة عنها، بما فيها البلدات اليهودية الجنوبية ذات الأغلبية من اليهود الشرقيين. إذ نرى أن نسبة البطالة في مدن منطقة تل أبيب الكبرى، تتراوح ما بين 1,5٪ إلى ما دون 3٪. ، بينما نسبة البطالة في بلدات العرب في صحراء النقب الذين يشكلون 16٪ من فلسطينيي الداخل، تتراوح ما بين أدناها 14٪ وحتى 24٪.، وفي مدن عربية كبيرة نسبيا في الوسط والشمال، تتراوح نسبة البطالة بين 18٪ وحتى 24٪ وفق التقرير الصادر عن سلطة التشغيل الإسرائيلية عن شهر تموز 2017.[15]

وفي حسابات وتقديرات غير رسمية، بالإمكان القول إن البطالة بين العرب تتراوح ما بين 10٪ إلى 12٪، وهذا لا يأخذ بالحسبان النساء العربيات المحرومات من فرص العمل، واللواتي لم ينخرطن في حياتهن في سوق العمل، بفعل سياسة التمييز العنصري، ولهذا فإنهن لسن ضمن نسب البطالة، التي تتعامل فقط مع من انخرطوا في سوق العمل. ما يعني أن العرب الذين يشكلون حوالي 15,5٪ ممن هم في جيل العمل، من دون القدس، يشكلون ما يقارب 45٪ من إجمالي العاطلين عن العمل، ونسبة أعلى بكثير من بين العاطلين عن العمل المزمنين (لأكثر من عام بطالة).

والحال في سوق العمل، لا يتوقف على نسبة الانخراط وايجاد فرص العمل الملائمة، بل ينسحب الأمر على ظروف العمل ومعدلات الرواتب، وكما ذكر سابقا بشأن معدلات رواتب اليهود الشرقيين، فإنه بموجب تقرير مركز "ادفا" للعام 2016 الذي يرتكز على تقارير وزارة المالية ودائرة الإحصاء المركزية، كان معدل الرواتب في نهاية العام 2015 في حدود 2600 دولار، وارتفع في العام الماضي 2016، وواصل ارتفاعه في العام الجاري 2017، وكان عند منتصف العام

يعادل ما يقارب 2800 دولار، بموجب سعر صرف 3,6 شيكل للدولار.

ويظهر من تقرير الرواتب ذاته، أن معدل رواتب اليهود الأشكناز ومواليد إسرائيل ("مختلطين") 131٪ من معدل الرواتب العام، وهذه شريحة تشكل 58,5٪ من إجمالي اليهود الإسرائيليين. ومعدل رواتب اليهود الشرقيين 114٪، ويشكلون 24٪ من إجمالي اليهود الإسرائيليين، وهذا يُعد سد فجوات متسارعا بين الجمهورين، فحتى سنوات قليلة مضت، كان معدل رواتب الشرقيين لا يتجاوز 100٪.

كما أن معدل رواتب المهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي السابق في سنوات التسعينيات والألفين (15٪ من إجمالي اليهود الإسرائيليين)، سجل هو أيضا ارتفاعا وبات 101٪ من معدل الرواتب العام. يليهم بفجوة ضخمة، معدل رواتب المهاجرين من أثيوبيا بنسبة 56٪، علما أنهم يشكلون 2,5٪ من إجمالي اليهود الإسرائيليين.[16]

وفي حساب خاص أجريناه لهذا البحث، بناء على نسبة كل شريحة يهودية، من إجمالي اليهود الإسرائيليين، فإن معدل رواتب إجمالي اليهود 120,5٪ من معدل الرواتب العام، بينما معدل رواتب العرب يعادل 62٪ من معدل الرواتب العام، بما يعني أن اليهودي يتقاضى تقريبا ضعف ما يتقاضاه العربي.

وهذا الحال ينعكس مباشرة على الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، وبشكل خاص على نسب الفقر. وبموجب تقرير الفقر السنوي الرسمي، الصادر عن مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية (مؤسسة التأمين الوطني) في نهاية العام 2016، عن العام 2015،[17] فإن نسبة الفقر على مستوى الجمهور العام هي 21,7٪، مقابل 22٪ في العام 2014. والفقر بين الأولاد 30٪ مقابل 31٪، في العام 2014.

ورأينا أن الفقر بين اليهود ككل، بلغ 14,1٪ على مستوى الأفراد، و19,8٪ بين الأولاد. أما بين المتدينين المتزمتين "الحريديم" وحدهم، فقد سجل الفقر هبوطا بارزا نسبيا، قياسا بعام واحد، من 59,7٪ في العام 2014، إلى 55,4٪ في العام 2015. وبين أطفالهم، من 66,1٪ إلى 63,1٪.

وحسب التقديرات، فإن الحريديم يشكلون حوالي 15,5٪ من إجمالي اليهود، وأكثر من 18٪ من أطفال اليهود. وفي حسابات أخرى، بالإمكان القول، إن نسبة الفقر بين اليهود من دون الحريديم كالتالي: 7,5٪ إلى 8٪ على مستوى الأفراد، وأكثر من 10٪ بين الأطفال، و1,7٪ بين المسنين اليهود، من دون الحريديم.

أما بين العرب، فإن نسب الفقر سجلت ارتفاعا على كافة المستويات، إذ ارتفع الفقر على المستوى العام من 54٪ في العام 2014 إلى 54,8٪ في العام 2015، وبين الأطفال من 63,5٪ إلى 65,6٪.

والمفارقة هنا، التي تعكس حجم التمييز في توزيع الموارد، هو أن الفقر يزداد بين العرب على الرغم من التراجع الحاد في معدل الولادات ونسبة التكاثر، بينما الفقر يتراجع لدى الحريديم، على الرغم من استمرار معدل الولادات العالي جدا، وكذا بالنسبة لنسبة التكاثر الطبيعي.

وتبث هذه المعطيات الرسمية، صورة تشير إلى أن الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية بين اليهود، من دون الحريديم، مطابقة للنسب في الدول المتطورة في العالم. في حين أنه في نظرة أخرى نرى أن المستوى الاقتصادي الاجتماعي في وسط البلاد، حيث منطقة تل أبيب الكبرى ومحيطها، هو أقرب للأوضاع الاجتماعية في شمال أوروبا.

ارتفاع التكاثر ومعدل الأعمار "مشكلة"

في كل التقارير والأبحاث الاقتصادية، التي تعنى بالشأن الديمغرافي، أو بسوق العمل، أو كليهما معا، فإن العناوين الأكبر تخصص لارتفاع نسبة التكاثر الطبيعي، ومعدل الأعمار في إسرائيل، (أكثر من 84 عاما للنساء، وحوالى 81 للرجال). وبين العرب وحدهم فإن معدل أعمار النساء في حدود 82 عاما، والرجال في حدود 78 عاما، ما يعني أن معدل أعمار اليهود يزيد ببضعة أشهر عن المعدل العام.

وعلى الرغم من أن هذا يعكس مؤشرات إيجابية اقتصادية واجتماعية في كل المجتمعات، إلا أن إسرائيل تعتبر ارتفاع نسبة التكاثر ومعدل الأعمار "مشكلة"، وحتى هناك من يسميه

"كارثة"، وهذا يبرز على نحو خاص، في بحث البروفسور ألون طال السابق ذكره هنا، وأيضا في حدود معينة في بحث بيستروف- سوفير الوارد أيضا ذكره في هذا البحث.

فإسرائيل ترى أن استمرار نسبة التكاثر الطبيعي في حدود 2٪ سنويا، بموازاة ارتفاع معدل الأعمار، مقابل نسبة تكاثر 1,4٪ في الدول المتطورة، سيرفع أعداد المواطنين الذين هم خارج جيل العمل مستقبلا؛ بمعنى من هم حتى عمر 18 عاما، ومن 64 عاما وما فوق، وحسب التقديرات، فإنه في العام 2040 سيكون 50٪ من المواطنين خارج جيل العمل، وهؤلاء سيتقاضون مخصصات اجتماعية من الخزينة العامة؛ إما مخصصات أولاد، أو مخصصات شيخوخة، مع كل الميزانيات الاجتماعية المخصصة للجيلين المبكر والمتقدم. ومن هذه التقارير من يحذر من أن مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية (مؤسسة التأمين الوطني)، متجهة نحو عاجز مالي سيكون من الصعب عليها تجاوزه.

ويرى مختصون أن المسألة تتفاقم إسرائيليا، على ضوء إحجام رجال الحريديم عن الانخراط بشكل كامل في سوق العمل، بموازاة قلة انخراط النساء العربيات في سوق العمل (في حدود 33٪). ففي حين أن عدم انخراط رجال الحريديم نابع من موقف ورؤية شرعية، فإن النساء العربيات يواجهن ضعف فرص العمل، ونهج الأبواب المغلقة، بفعل سياسة التمييز العنصري.

وحسب التقديرات، فإنه في العام 2040 سيكون 50٪ من المواطنين خارج جيل العمل، وهؤلاء سيتقاضون مخصصات اجتماعية من الخزينة العامة

استنتاجات

على مدى السنين، شكّل العامل الديمغرافي هاجسا للحركة الصهيونية، على عدة مستويات، بداية كان الهاجس هو نسبة الفلسطينيين الباقين في وطنهم بعد النكبة، في المناطق التي تشكل فيها الكيان الإسرائيلي. وبالإمكان القول، إن الركض وراء استقدام مئات آلاف اليهود من الدول العربية والإسلامية في العالم، كان بهدف لجم تكاثر فلسطينيي الداخل، أمام نسبة تكاثر اليهود الغربيين "الأشكناز".

وبقي هذا الهاجس من تكاثر العرب مسيطرا على المؤسسة الحاكمة والحركة الصهيونية، حتى نهاية الثمانينيات، إلا أنه بات يضعف بفعل موجهات الهجرة الكبرى، التي قلصت نسبة العرب من إجمالي السكان. كما تزامن مع تلك الهجرة بدء تراجع نسبة التكاثر بوتيرة ملحوظة لدى العرب، من 3,6٪ في العام 1990، إلى 2,6٪ في الإحصائيات الأخيرة، مقابل ارتفاعها لدى المتدينين اليهود، على مختلف تياراتهم، متجاوزة العرب.

يتركز القلق الديمغرافي في الحركة الصهيونية في هذه المرحلة في ثلاثة جوانب:

1. تراجع أعداد اليهود في العالم، إذ إنه بعد بضع سنوات، سيكون تكاثر اليهود الإسرائيليين، أقل من الأعداد المتناقصة سنويا لأبناء الديانة اليهودية في العالم، بفعل الزواج المختلط مع أبناء الأديان الأخرى في الأوطان المختلفة، وأيضا بفعل ضعف نسبة التكاثر الطبيعي، الملائمة لمعدلات الدول المتطورة.
2. نسبة اليهود والفلسطينيين في فلسطين التاريخية، وهذه إحدى نقاط الجدل الكبيرة، بين دعاة "أرض إسرائيل الكاملة"، وبين مؤيدي الدولتين، إن كانت دولة فلسطينية كاملة السيادة، أو إقامة كيان فلسطيني بأي تسمية وأي شكل تفرضه إسرائيل، وهذا من أجل الحفاظ على الأغلبية اليهودية في إسرائيل ومسألة "الأغلبية اليهودية" المتوخاة، هي العامل الذي يقف من خلف الاجماع الصهيوني، الرافض لعودة المهجّرين إلى

وطنهم التاريخي.

3. والعامل الثالث هو موضوع هذا البحث، التقلبات الديمغرافية اليهودية الداخلية في إسرائيل. وهذا بات الشغل الشاغل للحركة الصهيونية ومؤسستها الحاكمة، خصوصا في جانب تزايد نسب المتدينين ككل من بين اليهود والسكان عامة، وبشكل خاص "الحريديم"، دون التقليل من تزايد أعداد اتباع التيار الديني الصهيوني، نظرا لظاهرة التشدد الديني في السنوات الأخيرة، لدى هذا التيار.

التركيبة اليهودية والمسلكيات السياسية

على المستوى اليهودي الإسرائيلي، فحتى نهاية الثمانينات، رأينا أن نسبة اليهود الشرقيين العالية، والسياسات العنصرية للتمييز ضدهم، بسبب أصولهم الإثنية، جعلت غالبيتهم الساحقة مجموعة سكانية ملتفة على ذاتها حماية لمصالحها، ولمواجهة العنصرية، ولكن مع تساقط السياسات العنصرية تدريجيا، وبموازاتها زيادة الاختلاط بالزواج بين الشرقيين والغربيين، وتطور المجتمع، وظهور الأجيال الناشئة، فقد تراجعت كل هذه التأثيرات، التي انعكست بشكل واضح على العمل السياسي الداخلي.

من أبرز العوامل التي قلصت ظاهرة اليهود الشرقيين، كمجموعة سكانية معزولة، هي نسبة الزواج المختلط، إذ ورد في هذا البحث، أن 25٪ من مواليد اليهود في العام 1985، كان من عائلات مختلطة، وهذه النسبة تزايدت مع السنين، وأفرزت أجيالا محسوبة على الجمهورين الشرقي والغربي، أو بحسب التسمية الإسرائيلية، "المواليد الإسرائيليين".

- كذلك، فإن تطور الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية لدى اليهود الشرقيين في أعقاب انهيار الحواجز التي وضعتها السلطات الحاكمة في العقود الثلاثة الأولى، وتقليص الفجوات الاجتماعية عن اليهود الغربيين، قلص الشعور بالعزلة والغبن، وفكك ظاهرة الالتفاف على أساس عِرقي بين الشرقيين.
- ولكن هذا الشعور ما تزال له آثار، وبشكل خاص لدى جمهور الحريديم "السفراديم"، الذين يواجهون صداما مع الحريديم الأشكناز على خلفيات دينية، ولكن الجمهورين متحالفان بمطالبهما أمام السلطة والحكومات، وهما في حالة تنسيق عمل دائم بينهم.
- ومع تلاشي هذه الفوارق، تلاشت التأثيرات السياسية على الحكم ومؤسساته، على الرغم مما نشهده في كل واحدة من الانتخابات البرلمانية، وحتى في انتخابات الحكم المحلي، من تعاطف على أساس انتماء، مثل اليهود الشرقيين، أو المهاجرين منذ سنوات التسعينيات ولاحقا، وغيرها من الاصطفافات.
- إن المجموعات الإثنية اليهودية، التي تقرر مسلكها السياسي والانتخابي على وجه التحديد، على أساس أصولها، مثل اليهود الشرقيين، أو المهاجرين منذ سنوات التسعينيات، أو المتدينين، فتقف في خلفية هذا المسلك، الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، وضمان ظروف معيشة تلائمهم.
- فمثلا لدى اليهود الشرقيين، ما زال الأمر قائمًا في أحياء وبلدات الفقر، وكأي مجموعات فقيرة في العالم، فإنها تسعى نحو من يعدها بتلبية مطالبها الحياتية اليومية، ولدى هؤلاء كغيرهم في العالم تنتعش ظاهرة "مقاولي الأصوات".
- وفي حالة المهاجرين في دول الاتحاد السوفييتي السابق، فإنهم سعوا بداية وراء من يحارب من أجل تقليص تبعات قوانين الإكراه الديني، خاصوصا في قضايا الزواج، وتعريف اليهودي، وأيضا مسألة حوانيت الحلال وقيود المواصلات أيام السبت.
- وكانت هذه المطالب مثلا، ضمن برنامج حزب "يسرائيل بيتينو"، بزعامة أفيغدور ليبرمان، إلا أنه لم يكن مخلصا لهذه المطالب في الحكومات التي شارك فيها. في حين أن هذا الجمهور العلماني بغالبيته الساحقة، لم يلجأ لحزب "ميرتس"

اليساري الصهيوني العلماني المتشدد من هذه الناحية، إن جاز التعبير، وذلك بسبب مواقف "ميرتس" السياسية، وتحسب المهاجرين من اعتبارهم غير مخلصين للمشروع الصهيوني؛ بمعنى أن الالتصاق باليمين هو تعبير عن الالتصاق بالمشروع الصهيوني.

- من الضروري الإشارة، إلى أنه على الرغم مما سبق، فإنه لا يمكن الحديث عن انصهار تام لليهود على مستوى المجتمع، بعد مرور عشرات السنين، لأن المجموعات اليهودية ما تزال تتمسك بتقاليد أوطانها الأصلية الاجتماعية، ابتداء من المطبخ وحتى الزي، مرورا باللغات الأم.

تقديرات

- بناء على ما تقدم من عرض لواقع الحال، فإنه لا مجال لأي قوة سياسية خارجية، وفي حالتنا، القوى والمنظمات الفلسطينية، لمخاطبة الشارع الإسرائيلي من خلال مجموعاته الإثنية، لأن القطاعات التي ما يزال أداؤها السياسي والانتخابي، يرتكز على الانتماء الإثني، هي إما شريحة فقيرة، تركض وراء احتياجاتها اليومية الملحة، بعيدة عن "السياسات الكبيرة"، أو أنها دينية ملتزمة ومتزمتة، وكلا الجمهورين، لا يرى في أي جهة خارجية عنوانا له.

- محاولات العمل مع مجموعات يهودية على أساس إثني، قد تكون عرضة للاتهام بأن الجهة "الخارجية"، الفلسطينية أو العربية أو أي جهة أخرى من العالم، تتحرك في حلبات صراع داخلية، وهذه ستكون أشبه بضربة مرتدة، إن صح التعبير، بسبب التحريض المفترض، على من يبادر إلى تحرك كهذا؛ إضافة إلى أنه سيُعد حراكا، في مربعات أنتجتها الحالة الصهيونية، بينما الهدف يجب أن يكون الجمهور العام.

- خصوصا وأن الاصطفافات، على أساس إثني أو فرق دينية وغيرها، التي شهدناها في الماضي، قد ضعفت أو تغير طابعها:

لا مجال لأي قوة سياسية خارجية، وفي حالتنا، القوى والمنظمات الفلسطينية، لمخاطبة الشارع الإسرائيلي من خلال مجموعاته الإثنية

1. مجتمع اليهود الشرقيين يتعرض لسيولة الحدود بفعل الاختلاط وتحسن الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، واختفاء مظاهر الإقصاء والتهميش، التي كانت قائمة في العقود الأربعة الأولى. وما هو موجود آثار هامشية في المجتمع.
2. جمهور مهاجري سنوات التسعينيات والألفين، لم يعد متراصا سياسيا، أو تابعا تحت سطوات سياسية محددة، على الرغم من حفاظهم على كل تقاليد أوطانهم الأصلية ولغاتها بسبب اندماجهم نسبيا في البنى الموجودة.
3. المتدينون المتزمتون "الحريديم" هو الأكثر تماسكا ككتلة اجتماعية، ذلك لأنه جمهور منغلق على ذاته، تابع كليا لتعليمات الزعامات الروحية، ومنها الزعامات السياسية، بفعل طبيعة حياتهم التقشفية، وارتباط غالبيتهم الساحقة، بالمؤسسات الاجتماعية والتعليمية، لكل واحدة من فرق الحريديم.

يضاف إلى هذا، أن جمهور "الحريديم" حسم أمره في معسكر اليمين، وحتى اليمين المتشدد، بفعل أن "اليمين" هو ما يضمن مصالحه. وأيضا أنه بات للحريديم مصلحة في استمرار الاحتلال، من خلال مشاريع الاستيطان، التي تلبي احتياجاته السكانية، وفق مواصفات يطلبها لذاته.

- المجموعات السياسية، إن كانت حركات شعبية أو أحزابا سياسية، تعنى بالصراع وآفاق حله، هي عادة ما تكون جامعة للشرائح اليهودية الاثنية، وإن كان الأمر يتفاوت من حزب لآخر، لذا فإن العمل أمام تلك المجموعات، من شأنه أن يكون منفذا للجمهور العام.

المراجع

تقرير دائرة الإحصاء المركزية عن نسب اليهود بموجب منشأهم 1948-2016
http://www.cbs.gov.il/reader/shnaton/templ_shnaton_diag.html?num_tab=04_01&CYear=2017

تقرير دائرة الإحصاء المركزية عن موجات الهجرة 1948-2016
http://www.cbs.gov.il/hodaot2017n/21_17_156t1.pdf

3. بحث عن "الزواج المختلط بين اليهود
http://bit.ly/2yUtvJD

تقرير دائرة الإحصاء المركزية للعام 2015 الصادر في 9/ 2016
http://www.cbs.gov.il/shnaton66/npshnaton66.pdf

تقرير دائرة الإحصاء المركزية عن موجات الهجرة 1948-2016
gov.il/hodaot2017n/21_17_156t1.pdf.

تقرير عرض على المجلس الوطني للشؤون الاقتصادية (هيئة حكومية)
https://public.tableau.com/profile/israel.national.economics.council#!/vizhome/2_1274/sheet4

قائمة النمو السكاني في العالم
http://bit.ly/2zbww9n

تنامي معدلات الولادة روت غبيزون كانون الأول 2008
http://www.metzilah.org.il/webfiles/fck/file/Demo%20Book%20final.pdf

بحث بيستروف سوفير- جامعة حيفا 11/2010
http://www.xn--7dbl2a.com/wp-content/uploads/2014/12/demography_2010.pdf

الترجمة العربية الصادر عن مركز "مدار" لبحث بيستروف سوفير- الجامعة العبرية 11/2010
http://bit.ly/2kC64lY

استعراض بحث ألون طال كتاب، في صحيفة هآرتس
https://www.haaretz.co.il/magazine/.premium-1.4023034

بحث الخارطة السياسية في المستوطنات والقدس 2013-2015
http://www.madarcenter.org سلسة-أوراق-اسرائيلية/الخارطة-السياسية-في-مستوطنات-الضفة-والقدس2015-2013-

نسبة المتدينين في مدرسة الضباط في الجيش
http://bit.ly/2xvLgh2

بيان في توزيع النواب المتدينين على مختلف تياراتهم
https://he.wikipedia.org/wiki/%D7%94%D7%9B%D7%A0%D7%A1%D7%AA_%D7%94%D7%A2%D7%A9%D7%A8%D7%99%D7%9D

جداول تقرير البطالة الرسمي الصادر عن سلطة التشغيل الإسرائيلية 7/ 2017
https://www.taasuka.gov.il/he/InfoAndPublications/IesFilesManagerReportsList/definitions0416.pdf

تقرير مركز "أدفا" الأوضاع الاجتماعية 2016- ص11
http://adva.org/wp-content/uploads/2017/03/SocialReport2016.pdf

تقرير الفقر الرسمي الصادر عن مؤسسة التأمين الوطني في نهاية العام 2016 عن العام 2015.
https://www.btl.gov.il/Publications/oni_report/Pages/oni2015.aspx

النيوليبرالية وصعود قوى جديدة في إسرائيل وأثرها على السياسات الإسرائيلية

خالد عنبتاوي

(1) مقدمة

تهدف هذه الورقة إلى تحليل التحوّلات في المشهد الاقتصادي الإسرائيلي، تحديدا التحوّل نحو اقتصاد نيوليبرالي، وأثر التحوّل على صعود وبلورة قوة اقتصادية-اجتماعية-سياسية، وتسأل كيف يؤثر هذا التبلور على السياسة الإسرائيليّة، بالأخص فيما يتعلق بالسياسات تجاه القضيّة الفلسطينيّة.

كما تتطرّق الورقة في تحليلها إلى بحث العلاقة القائمة بين النظام الاقتصادي الإسرائيلي الجديد وبين تطوّر مشروع الاستيطان الإسرائيلي والجمعيات الاستيطانيّة، ما نسميه "الدعم المخفي للاستيطان"، علاوة على بحث دور الجماعات الاستيطانية في هذا النظام الاقتصادي، والتي يعتبرها البعض أكثر المستفيدين من تأسيس النظام الاقتصادي الجديد. هل يقتصر دور هذه القطاعات على الاستفادة من نظام الخصخصة والنيوليبرالية الإسرائيليّة الجديدة، أم إنها تحوّلت (أي قيادة المشروع الاستيطاني) الى مركّب عضوي وبنيوي في هذا النظام الاقتصادي؟

يشكّل هذا السؤال تحديداً- فضلا عن الأهداف آنفة الذكر- خلفية مهمة ومرجعية سياساتية لمتخذي القرار، لما تساهم فيه من فهم معمّق لعلاقات السلطة المالية بالسلطة الحاكمة، ودور الاقتصاد في بلورة المشهد والمواقف السياسيّة، لا سيّما تلك المتعلقة بالقضية الفلسطينيّة، مما يسلّط الضوء على جانب عضويّ في هذا المشهد، وفهم بنيته وما يمكن أن ينتجه من سيناريوهات مستقبلية.

.. تحليل التحوّلات في المشهد الاقتصادي الإسرائيلي، وأثر التحوّل على صعود وبلورة قوة اقتصادية-اجتماعية-سياسية، كيف يؤثر هذا التبلور بالأخص فيما يتعلق بالسياسات تجاه القضيّة الفلسطينيّة

يأتي هذا في ظل ما ندعيه، من تواضع فلسطيني بحثي في تناول هذا الجانب؛ أي جانب تأثير العلاقات الاقتصادية الجديدة على المشهد السياسي الإسرائيلي، وهو جانب لم ينل في التحليل والبحث، ما يوازي تأثيره وأهميته في بلورة الرؤى السياسيّة الإسرائيليّة.

تنقسم الورقة التحليليّة المقترحة الى أربعة أقسام: في القسم الأول نحاول أن نستعرض خلفية قصيرة للتحوّلات الإسرائيليّة: أسبابها، معالمها وواقعها، خلال العقدين الأخيرين. في القسم الثاني، سنتطرق الى رأس المال الجديد ومقارنة مصالحه واختلافها ما قبل الانتفاضة الثانية وما بعدها. في القسم الثالث سنحاول بحث العلاقة بين مشروع الاستيطان والاحتلال وبين النظام الاقتصادي الجديد والطبقات الاقتصادية-الاجتماعية-السياسية الجديدة التي نشأت في أعقاب هذا التحوّل.

بينما نحاول في القسم الرابع أن نبحث تأثير رؤوس الأموال على بلورة سياسات داخلية والسيطرة على الرأي العام الإسرائيلي. أما في القسم الخامس فنستعرض النقاش، الخلاصة والتوصيات.

(2) المرجعية المفاهميّة ومراجعة الأدبيات

خلفية صعود الاقتصاد النيوليبرالي في العالم:

كانت التغييرات التي جرت في سبعينيات القرن الماضي في كلّ من الولايات المتحدة، بريطانيا والصين. خصوصا تلك التغييرات التي قادها الرئيس رونالد ريغان في الولايات المتحدة، ومارجريت تاتشر في بريطانيا، إضافة إلى دينج

شياو بينج في الصين (مع الاختلاف القائم بين النمطيّن)، إيذانا واضحا باجتياح وهيمنة، نمط اقتصادي جديد في معظم الدول في العالم، اصطلح عليه في معظم الأدبيات "الليبرالية الجديدة"/ "النيوليبرالية"، والتي يمكن تلخيصها "بتحرير السوق من سيطرة الدولة وتدخّلها فيه"؛ أي "الاعتماد على قوانين السوق بحد ذاتها كسبيل للنهضة الاقتصادية والاجتماعية"، وما يتبع ذلك من نظام خصخصة القطاعات الاقتصادية، انسحاب الدولة تدريجيا من الخدمات الاجتماعية-والرفاهية، خفض الإنفاق الحكومي في هذا المجال، ورفع الضوابط المفروضة على الاستثمارات الخارجية والعملات الأجنبية وتقديم التسهيلات والامتيازات لها، (Harvey, 2005; فيلك، 2004).

يعيدنا هذا الصعود، بالضرورة، إلى العودة سريعا على مفهوم هذا النمط، خلفيات صعوده وانعكاساته السياسيّة:

في أعقاب الأزمة الاقتصادية في الثلاثينيات، شهدت الساحة الفكريّة الاقتصاديّة انقساما حادا تمحور حول التباين في الرؤى الاقتصادية للخروج الأسلم من الأزمة ولضمان الاستقرار الاقتصادي لاحقا، وقد كان الانقسام الأشد والأكثر أثرا بين مدرستين في الاقتصاد السياسي: المدرسة الكينزيّة (نسبة إلى رائدها الاقتصادي البريطاني جورج مينارد كينز)، وبين المدرسة الهايكيّة (نسبة إلى رائدها الاقتصادي النمساوي فريدريخ فون هايك).

لقد تمحوّر التباين والخلاف حول سؤال حجم وطبيعة تدخّل الدولة في الاقتصاد، حيث رأت المدرسة الكينزيّة ضرورة لأن تكون الدولة لاعبا مهما في السوق والاقتصاد لضمان الاستقرار ورفاهية السكّان، بيد أن المدرسة الهايكيّة شددت على أهمية تحييد الدولة من المجال الاقتصادي وجعل السوق ينظّم نفسه باستقلاليّة تامة، (أرنون، 2015). يطلق دافيد هافي على هذا النمط أيضا: "الليبرالية المطوّقة"، (Harvey, 2005). وهو النموذج الذي سيطر حتى السبعينيات.

بدأ منذ السبعينيات، ولأسباب لا يمكن التطرق إليها هنا، ظهرت بوادر الأزمات في هذا النمط الاقتصادي، وعملية انتقال إلى نمط اقتصاد أقرب الى التوجّه الهايكياني والنيوليبرالي، التي تدعي بضرورة تحييد الدولة وعدم تدخلها في الاقتصاد والسوق، حتى في الخدمات الاجتماعية، (أرنون، 2015).

إن الحديث عن صعود لهيمنة نيوليبرالية على الاقتصاد في العالم، لا تفترض تجلي هذا النمط بصورة مشابهة في كلّ الدول، حتى وإن كانت تتشابه في اعتمادها مثلا على "السوق الحرّ"، إذ تختلف جوانب تجلي هذا النمط وفقا لظروف وعوامل مختلفة، (Harvey, 2005).

يمكن إيجاز سمات المرحلة الاقتصادية الجديدة التي بدأ انتشارها منذ السبعينيات والآخذة في الازدياد، بالآتي:

1. **اقتصاد السوق** وحرية واستقلاليته عن تدخّل جهاز الدولة.
2. **تعميق الخصخصة:** أي بيع الشركات الحكوميّة والاقتصادية الكبيرة للقطاع الخاص، حتى خصخصة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة، كالخصخصة في مجال التعليم، الصحة وغيرها.
3. **نمط إنتاج جديد ووسائل إنتاج جديدة:** دخول قطاعات الهايتك، بيوتكنولوجيا، والعلوم، (بين 1980-1994 ارتفعت نسبة الإنتاج في هذا القطاع من 12٪ الى 24٪)، (United Nations).
4. **الثورة العلمية:** مما زاد في خفض تكلفة الإنتاج.
5. **"مرننة السوق":** أي جعل السوق أكثر مرونة وقابلية لاستيعاب المستثمرين وجني الأرباح، وإزالة القيود التي كانت تضمن رفاهية العمال (البطالة، ساعات العمل حقوق العمال والتقاعد)، واستبدال اتفاقيات التشغيل المنظّمة باللجوء لمقاولين أو لاتفاقيات تخص المصنع أو القطاع.
6. **إزالة تنظيم الدولة** لسوق العملات الأجنبية وإزالة القيود على تحويلات رأس المال والتحويلات المالية. شكّل اتفاق مراكش وتقوية تنظيم التجارة العالمية

(WTO) النموذج الأكبر لهذا التغير.

7. انسحاب دولة الرفاه الكينزية وخصخصة الخدمات الاجتماعية.

8. **تغيير شكل التمثيل السياسي:** ضعف الحزب والتنظيم الجماعي العمالي.

9. **تغييرات على المستوى الثقافي:** خلق أنماط موحّدة جديدة من الاهتمامات والاستهلاك في الترفيه (على سبيل المثال فقد ارتفع منسوب التجارة العالمية في قطاع الترفيه من 67 مليار دولار عام 1980 الى 200 مليار دولار عام 1991).

10. **المركزية الاقتصادية:** تركيز الاقتصاد في أيدٍ معيّنة، شركة كبيرة بدأت في شراء شركة أخرى أضعف، أو الاندماج معها مما أضعف فرص وامكانيات المنافسة الحقيقيّة في السوق. على سبيل المثال قامت شركة "مايكروسفت" بشراء شرك تعمل في قطاع التلفزيون والهاتف.

صعود النيوليبرالية في إسرائيل

دولة الرفاه اليهوديّة:

تميزت إسرائيل منذ نشأتها (وقبل) بنمط اقتصادي عرف باسم "دولة الرفاه" للمجتمع اليهودي، كما يسمّيه البعض، وكانت سماتها المركزية هو تدخّل الدولة الكبير في السوق والاستثمار، فقد كانت هي العامل المركزي واللاعب الرئيس في السوق، صناديق استثمار التقاعد وقروض الإسكان، مراقبة سوق السلع والاسعار، دعم مجموعة من سلع الاستهلاك الأساسية، ودعم وضمان للإنتاج المحلي. كل ذلك كان بالتوازي مع عمل نقابة العمال (الهستدروت)، وهي منظمة عمالية حظيت بقوة كبيرة وكانت لاعبا سياسيا مركزيا، فضلا عن النشاط الاقتصادي وامتلاك الكثير من قطاعات الاقتصاد، ثلث العمال انضووا تحت تنظيمها. شكل اللقاء بين قيادة وحزب "مباي" السياسي (العمل لاحقا)، و "الهستدروت" بمثابة الإدارة السياسية والاقتصادية للدولة.

رغم ذلك، من الضروري في هذا الإطار تحليل هذه الحقبة الاقتصاديّة بنقدية، كذلك إزاء الاصطلاح المستخدم لتوصيفها، حيث إن "دولة الرفاه" نشأت في ظل واقع استعماري كانت الدولة فيه جزءا من بناء الأمة، وتخللها فرض حكم عسكري على مجموعة من مواطنيها، هي الجماعة الفلسطينية في الداخل. فضلا عن أن بعض التحليلات تذهب في نقدها نقدا مزدوجا من الداخل، باعتبار أنها لم تكفل المساواة الاجتماعية حتى بين اليهود، إذ شكّلت هذه الحقبة هيمنة قاطعة لحزب "مباي" ("حزب العمل" فيما بعد)، واعتبرت عضوية هذا الحزب بمثابة تذكرة أمان التطور داخل هذا النمط، الامر الذي أدى إلى ازدياد فرص قوى نيوليبرالية في كسب شعبية، أو بالأحرى أن لا تتباكي قطاعات كبيرة من المجتمع الإسرائيلي نفسه على "دولة الرفاه"، حيث شكّلت لدى شرائح واسعة منه، بالأخص ذوي الأصول الشرقية، علامة في التمييز الإثني والإقصاء، (مندلكين،2015)

بسبب العلاقة الوثيقة بين الدولة وبناء الأمة في إسرائيل، أخذ شكّل "الليبرالية المطوّقة"، كما يسمّيه هارفي، نمطا مختلفا في إسرائيل، فقد شكّلت "دولة الرفاه" سابقا، نموذجًا حيًّا لتدخّل الدولة في الاقتصاد"، بهذا المنظور كانت الدولة، وأجهزتها لاحقا، إضافة إلى قيادة بنك إسرائيل ونخبة أكاديمية اقتصاديّة، هي المحرّك المركزي لنمط الاقتصاد الجديد الذي يرى بضرورة عدم تدخل الدولة في الاقتصاد، والتي أخذت طابعا جديدا أكثر تحفّظا، بعد دخول سياسيين شعبويّين كبنيامين نتنياهو. (مندلكرين، 2015).

النمط الاقتصادي الجديد

لم يكن الاقتصاد الإسرائيلي ببعيد عن التغيرات العالمية التي بدأت تتجه نحو النمط الليبرالي الجديد في الاقتصاد بعد سقوط التوجّه الكينزي، وقد بدأ الاقتصاد الإسرائيلي يشهد أزمة منذ السبعينيات في منظومته ومؤسساته، نتيجة للتغييرات العالمية والأزمة الاقتصادية في العالم، كسقوط وإلغاء اتفاقية "برتون- وودز" ونظام الصرف والعملات الأجنبية الذي كان قائما، حيث بدأت الأزمة بتضخّم بنسبة ٪15-٪10 في بداية السبعينيات، وصل إلى تضخم كبير بلغ ٪400

في أواسط الثمانينيات، (وهو ما يسمّيه البعض "العقد المفقود"). وقع الاقتصاد الإسرائيلي في مأزق حقيقي وعميق وصل حدّ إعلان البنوك نيتها إشهار الإفلاس، (فيلك، 2004).

في أعقاب هذه الأوضاع، وبالاستعانة بمجموعة من النخبة الأكاديمية الاقتصادية ومهنيين من بنك إسرائيل ووزارة المالية تم تقديم ما اصطلح عليه "خطة التوازن/الاستقرار الاقتصادي"، حيث تشمل الخطة، فيما تشمل، منح الاستقلالية لبنك إسرائيل في إدارة سياسته الاقتصادية، من خلال قانون " عدم الطبع". وسُنّ بعدها "قانون التسوية"، و "قانون أسس الاقتصاد".

شكّلت هذه الخطة إعلانا لمنعطف كبير في نمط الاقتصاد الإسرائيلي، عنوانه سقوط نمط "اقتصاد دولة الرفاه اليهوديّة"، والتحول إلى نمط الاقتصاد الليبرالي الجديد. من الجدير بالتنويه أن الخطة لم تكن اقتصادية فقط، بل كانت مترافقة مع أزمة حَوكَمة، فكان الهدف منها تحرير السياسة من ضغط النقابات المنظمة ومنظمات العمل أيضًا، (المصدر السابق).

يمكن إجمال وإيجاز هذا التحوّل في إسرائيل بالنقاط الآتية:

1. **رفع الدعم** عن السلع والإنتاج المحلي، خصوصا سلع الاستهلاك الأساسي.
2. **دخول نمط جديد من الاستثمار الأجنبي**، وتحرير القيود عليه وعلى سوق صرف العملات الأجنبية.
3. **منح الاستقلالية** لبنك إسرائيل في إدارة شؤونه.
4. **خفض الضريبة التصاعدية للشركات الكبيرة** والمشغلين الكبار. على سبيل المثال انخفض من ٪61 (1986) إلى ٪36 (عام 1996) ووصل إلى ٪24 (عام 2015)، إضافة إلى خفض التأمين الوطني الذي يلتزم المشغّل بدفعه مقابل العامل.
5. **تعميق خصخصة الكثير من الشركات الحكومية:** الأمثلة الأبرز على ذلك (الشركة الاقتصادية في القدس، "بنك العمال"، شركة "العال" للطيران، "ميمان" وغيرها) وقد ارتفع المدخول مقابل هذه الخصخصة من 453 مليون إلى 2.8 مليار. كما أن أسهم شركة الهواتف المركزيّة "بيزك" بدأت تُعرض للبيع للجمهور، وأُنشئت شركات تلفزيون وفضائيات خاصة.
6. **خصخصة شركات** تابعة لمنظمة العمال "الهستدروت". ("كونسران كور" أبرز مثال).
7. **خفض الإنفاق الحكومي في الخدمات:** سكن، صحة، وتعليم. ودخول مستثمرين ولاعبين جدد لهذه القطاعات. كان الإنفاق الحكومي بمعدل ٪16 من إجمالي الناتج المحلي، وهبط بعدها إلى أقل من ٪14.
8. **تغيير في نمط الحزب السياسي:** لم تعد وظيفة الحزب السياسي كما كانت في السابق، كالمؤسسة التنظيمية المجتمعية الأهم.

أدت هذه التغييرات إلى تحولات كبيرة في الاقتصاد الإسرائيلي ليس على مستوى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وإنما على مستوى وسائل وعلاقات الإنتاج، حيث اعتمد الاقتصاد الإسرائيلي في هذه الحقبة على القطاع المالي والصناعة في الهايتك والعلوم أكثر منه على قطاع التصنيع الثقيل.

نذكر على سبيل المثال، في حقبة التسعينيات، أن قطاعات الاتصال، الكهرباء الإلكترونيات والخدمات المالية، ارتفعت من ٪5 عام 1950 إلى ٪35 1996. كما أن تغييرات ترافقت في مبنى الإنتاج: ٪70 في قطاع الخدمات (٪26 خدمات عامة و ٪43 خدمات خاصة)، ٪28 في الإنتاج الصناعي و ٪2 للإنتاج الزراعي. حيث أن الإنتاج الصناعي يتمركز بالأساس في الهايتك والعلوم، إذ وصل الإنتاج في هذين المجالين إلى ٪60 من مجمل الإنتاج الصناعي. كذلك ارتفع التشغيل في هذه القطاعات بالتحديد، ففي مجال التكنولوجية المتقدمة ارتفع بـ ٪39، وفي عام 2002 بلغت نسبة صادرات هذا المجال ٪46 (فيلك، 2006).

تأثيرات اجتماعية-اقتصادية

لقد أضرت هذه العملية بصورة كبيرة بالطبقات الفقيرة والوسطى، وتسببت بارتفاع منسوب الفوارق الاقتصادية، إذ يشير على سبيل المثال معدّل المساواة الاقتصادية في السبعينيات إلى 0.25 مقابل 0.35 في العقد الأخير، (مندلكيرن، 2015)، كما أن معدل الدخل للعُشر الأقصى تضاعف 12 مرة من العُشر الأدنى، مقارنة مع 8 أضعاف في الثمانينيات، (OECD، 2014).

كما أن **معدل نسبة عدم المساواة** في الدخل بعد الضرائب ارتفع من 0.32 في الثمانينيات إلى 0.38 في السنوات الأخيرة، (بار، 2012).

معدلات الفقر ارتفعت من ٪12 في منتصف الثمانينيات إلى ٪20 في السنوات الأخيرة، (OECD، 2014).

تحسّن بفضل هذه التعديلات فعليا وضع الطبقة العليا التي تضاعفت نسبتها من الدخل من ٪6 في السبعينيات إلى ٪14 في السنوات الأخيرة، (مندلكرين، 2014).

ماذا جرى في العقدين الأخيرين؟

تم في إطار النظام الاقتصادي الجديد تحويل القطاعات الحكومية لطبقة المستثمرين ورؤوس الأموال والشركات الخاصة، وإضعاف النقابات والعمل المنظّم، خفض في الضريبة المتصاعدة، وغيرها، ما أدى إلى تبلور طبقة جديدة من المستثمرين (عادة ما تكون على أساس عائلي)، بدلا من المنظمات الحكومية والنقابية كـ "الهستدروت". وهذا أدى بدوره إلى ضرب التنظيمات العمالية وخفض ما يسمى "اتفاقيات العمل الجماعية"، ودخول طبقة المقاولين الثانويين لتشغيل عمال بظروف غير مؤمّنة اقتصاديا واجتماعيا.

وفقا لهارفي "يستغل المحافظون الجدد أفكارا عسكرية، لذلك يحاولون إظهار التهديدات- الحقيقية والمتخيلة، من الداخل والخارج - على تماسك الدولة"

ترافق ذلك كلّه، مع خفض الإنفاق الرسمي على الضمان الاقتصادي والاجتماعي، التأمينات والبطالة، وكانت ذروة هذا التأثير على العمال من الطبقة الفقيرة ما عرف باسم "خطة ويسكونسون".

النيوليبرالية الأيديولوجية

يعتبر العديد من الباحثين أن نتنياهو يكاد يكون السياسي الأول الذي يتشبّع بأيديولوجية نيوليبرالية مكشوفة، (مندلكيرن، 2015). بدأ نتنياهو بتطبيق سياسة "الإصلاحات الاقتصادية الاجتماعية للأعوام 2003-2002"، وهي ما سماها في خطابه الشهير "الشخص السمين والشخص الغث"، ويقصد بها أن ثمة توازن يجب أن يتم بين القطاع العام (الشخص السمين)، والقطاع الإنتاجي الخاص (الشخص الغث)، حيث ازداد برأيه وزن القطاع العام والإنفاق الحكومي الذي لا ينتج، بأكثر مما يمكن للاقتصاد أن يتحمله، مقترحا إضعاف القطاع العام والإنفاق الحكومي وتقوية القطاع الخاص الإنتاجي. (نتنياهو، 2003)

وقد ترجم هذا إلى سياسة خفض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية: خفض مخصصات البطالة، التقاعد، ضمان الدخل ومخصصات تأمين الأولاد، وتغيير في معايير الاستحقاق لهذه المخصصات. وكانت ذروته في تطبيق "خطة ويسكونسون" عام 2004.

يرى البعض أن هذه السياسات تعبّر حقيقة عن فكر نتنياهو الاقتصادي المؤدلج، وهو وفق البعض التجلي المحافظ الجديد للنيوليبرالية، الذي يجمع أفكارًا يمينية وليبرالية اقتصادية.

فوفقا لهارفي "يستغل المحافظون الجدد أفكارا عسكرية، لذلك يحاولون إظهار التهديدات- الحقيقية والمتخيلة، من الداخل والخارج - على تماسك الدولة" (هارفي، 2005، 114). وقد يمكننا ملاحظة ذلك في ازدياد استخدام نتنياهو لورقة التهديد الإيراني النووي، لإضفاء صفة الشرعية على خططه الاقتصادية. (مندلكرين، 2015).

(3) منهجية البحث

تعتمد الورقة الحالية منهجيّة التحليل النصّي والاستقرائي، وذلك من خلال قراءة التحوّلات في السياسة الإسرائيليّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة في الحقبة الأخيرة، ومحاولة فحص العلاقة بينها وبين التحوّل في النظام والنمط الاقتصادي الإسرائيلي المسيطر؛ أي نمط الاقتصاد النيوليبرالي. كما تحاول القراءة تحليل مدى ارتباط مشروع الخصخصة الإسرائيلي وتعميق السياسات الليبرالية على نمو ما يعرف لدى كثيرين "باليمين الجديد" ومصالح هذا اليمين الطبقيّة، وذلك من خلال استقراء أنماط السلوك السياسي لدى مجموعات الضغط والتأثير في هذا اليمين ومصالحها الاقتصادية من الجهة المقابلة، فضلا عن قراءة السياسة الاقتصادية الإسرائيلية تجاه المستوطنات، وذلك من خلال قراءة التقارير الرسميّة المنشورة في هذا الصدد، وكذلك الأدبيات السياسية والأكاديمية التي تناولت هذه الجوانب.

وفي جانب آخر، ستحاول الورقة استقراء التقارير الأخيرة المنشورة في المجلات العلمية، الصحافة والأدبيات الأكاديمية، حول تركُّز الاقتصاد الإسرائيلي بيد ما يسمّيه البعض "طغمة الرأسماليين"، ومواقف هذه الطغمة الاقتصادية من اليمين ونتنياهو تحديدا.

يتطرق العرض الحالي إلى ثلاثة مباحث في التحليل: المبحث الأول- يعرض تحليلا من الأعلى للأسفل، بحيث يحلّل العلاقة البنيويّة المتشكّلة في إسرائيل بين الاقتصاد النيو ليبرالي وبين مشروعيّ الاحتلال والاستيطان، المبحث الثاني يحاول قراءة عملية البناء التحتيّ، فيتطرق إلى العلاقة بين النظام النيوليبرالي وتبلور مجموعات يمين للضغط من الأسفل، مشددا على تحليل ذلك من خلال كشف علاقة النيوليبرالية وما يسمّى في إسرائيل (מגזור)، أي "خلق القطاعات"، بالمفهوم الاجتماعي، وأما المبحث الثالث فيبحث تبلور طغمة كبار رأس المال الجدد في إسرائيل وتوجّهاتهم وتداخلهم في عالم السياسة بشقيّها البرلماني والإعلامي.

لا نقصد بالفصل بين المباحث الثلاثة أن ثمة علاقة توازٍ ما بينها، بقدر ما هو تقاطع وجدليّة، بحيث يؤثر أحدها على الآخر؛ بمعنى أن تطوّر كل مبحث منها لا يتم بمعزل عن الآخر، بل بجدل وتفاعل معه.

(4) نتائج وتحليل

المبحث الأول: حول العلاقة البنيويّة بين الاحتلال والنيوليبراليّة

لم تكن التأثيرات التي أحدثتها هيمنة نمط الاقتصاد النيوليبرالية في إسرائيل، في مستواها الاقتصادي؛ أي مستوى علاقات وأنماط الإنتاج، توسيع الفروقات الاجتماعية الاقتصادية داخل المجتمع الإسرائيلي وغيرها، بل شملت مستويات عديدة أخرى، كان أهمها علاقة تعميق الخصخصة بمشروع الاحتلال والاستيطان.

ظهر في السنوات الأخيرة في إسرائيل مجموعات "يسار صهيوني جديد" (كما يصطلح البعض)

أن المستوطنين والمشروع الاستيطاني عموما، لم يعد ينحصر دورهم ضمن شريحة "المستفيد" من النظام الاقتصادي الإسرائيلي، بل باتت وظيفتهم، منذ 2005 على الأقل، بصفة المركّب الأساسي في النظام الاقتصادي، وباتوا جزءا عضويّا

تحاول أن تستميل الرأي العام الإسرائيلي بتغليب النقاش الاقتصادي-الاجتماعي على النقاش السياسي، من خلال محاولة الفصل بين هذين المستويين والادعاء أن نتنياهو يخشى من هذا النقاش، كون ذلك سيُظهر سياساته المضرّة بالطبقات الضعيفة، وهي بهذا (أي قوى "اليسار الصهيوني")، تُحاول أن تُحدث فصلا مصطنعا. إذ إن ثمة علاقة عضوية بنيوية بين مشروع الاحتلال والاستيطان وبين المشروع النيوليبرالي الإسرائيلي وبالتحديد نظام الخصخصة، وهو ما سنحاول تبيانه في هذا المبحث. وندعي في هذا الصدد أن المستوطنين والمشروع الاستيطاني عموما، لم يعد ينحصر دورهم ضمن شريحة

"المستفيد" من النظام الاقتصادي الإسرائيلي، بل باتت وظيفتهم، منذ 2005 على الأقل، بصفة المركّب الأساسي في النظام الاقتصادي، وباتوا جزءا عضويّا بنيويّا منه.

تناول الكثير من الباحثين العلاقة بين صعود النيوليبرالية وتعميق الخصخصة في إسرائيل وبين مشروع الاستيطان، يبرز في هذا الجانب الباحث داني جوتوين، الذي نشر سلسلة مقالات وأبحاث في هذا الصدد. يُظهر جوتوين أنه منذ سقوط ما يسمّيه "دولة الرفاه"، ومع تعميق النيوليبرالية زاد مشروع الاستيطان استشراءً، حيث أن الأراضي المحتلة عام 1967 شكّلت "الدولة البديلة لدولة الرفاه" و "التعويض للطبقات الفقيرة المتضررة من سياسة الخصخصة"، (جوتوين، 2013)، وهو يتوافق مع ما أبرزه شحادة وجريس (2013) من فروقات في قطاع الخدمات والمشاريع التي تقدمها الحكومة للكتل الاستيطانية فيما أسموه "دولة الرفاه للمستوطنين"، (شحادة وجريس، 2013).

ثمة علاقة جدلية قائمة بين مثلث: النيوليبرالية، الخصخصة والاحتلال، تسير بتقاطع مستمر خلال السنوات الأخيرة في إسرائيل، حيث شكّل مشروع الاستيطان في هذا المثلث أداة "تعويض" للطبقات الاقتصادية الضعيفة المتضررة من مشروع الخصخصة والنظام الاقتصادي النيوليبرالي. ظهر هذا جليًا في النقاشات التي دارت أثناء إصرار حكومة شارون الاعتراف بكليّة ارئيل كجامعة إسرائيليّة، بخلاف توصية الجانب المهني المتمثّل بـ "مجلس التعليم العالي" و "لجنة التخطيط والتمويل" المنبثقة عنه، الأمر الذي أدى إلى تعميق خصخصة التعليم في سبيل البحث عن تمويل بديل عن التمويل الذي تقدمه اللجان المهنية، وارتباط المؤسسات التعليمية بكبار رؤوس الأموال، (جوتوين، 2013).

المثلث المطروح تحكمه العلاقة الجدلية حيث لا يضمن هذا المثلث تعويضا للطبقات الضعيفة التي بدأ قطاع كبير منه يرى بالاستيطان حلا لمشاكله الاقتصادية فحسب، بل يضمن ارتباط هذا القطاع بحكومات وسياسات اليمين وتقديم الدعم الكامل والمستمر لها كذلك، (جوتوين، 2004).

تظهر هذه العلاقة الوثيقة بين النيوليبرالية والاحتلال في عدة أشكال وسمات أهمها:

تحوّلات داخل الصهيونية الدينية، نحو الصهيونية الدينية البروتستانية-النيوليبرالية: لقد تشكّلت في هذا الإطار طبقة من قيادة المستوطنين ترهن مصلحتها الطبقية بالنظام النيوليبرالي، يصفها الباحث افيعاد هومينير "الصهيونية الدينية البروتستانتية"، ويمكن الإشارة للبرنامج الاقتصادي لحزب "البيت اليهودي" وهو حزب المستوطنين المتطرف، ومواقف قيادته، كتجلٍ لهذه الأفكار، إذ إن برنامجه يدعم "السوق الحر"، والخصخصة، وتصرّح قيادته ضد تدخّل الدولة في الاقتصاد، وتؤيد خفض الضريبة التصاعدية.

في الجانب السياسي: ليس صدفة- في هذا

> **أن الأراضي المحتلة عام 1967 شكّلت "الدولة البديلة لدولة الرفاه" و "التعويض للطبقات الفقيرة المتضررة من سياسة الخصخصة"**

المضمار- أن يهتم نفتالي بينت بحقيبة الاقتصاد، وهو الذي يُبدي تأييدا لتوجه الوزير يسرائيل كاتس في مسألة خصخصة الموانئ، رغم أن بينت يطلق عليها "زيادة التنافسية فيها"، (نخمياس، 2013)، وكذلك خصخصة القطارات والكهرباء وجزء من دائرة أراضي إسرائيل، فضلا عن تفكيك ما يسمّيه "التنظيمات التجارية والعمالية" التي تخنق "نجاعة" الاقتصاد الإسرائيلي، وفقا لتعبيره. (جوتوين، 2017).

كما أن وزيرة القضاء اييليت شاكيد وهي من قيادة الحزب ذاته ورئيسة كتلته البرلمانية، كانت قد أظهرت توجهات نيوليبرالية متطرفة في أكثر من مناسبة، حيث قدّمت وبادرت لاقتراح قانون يلجم إمكانيات تنظيم الإضرابات العماليّة، (موقع الحكومة الإسرائيليّة، 2014)، كما عبّرت عن توجهاتها الاقتصادية بصورة واضحة في مقال قامت بنشره في مجلة يمينية بعنوان " ترسيم مسار الحوكمة"، أكّدت من خلاله دعمها

لاستقلالية وحرية السوق وعدم تدخل الدولة فيه مطلقا، مشيرة إلى رفضها سلسلة قوانين تعدها "كارثية" بسبب إمكانية تدخل الدولة في الاقتصاد، معتبرة أن الحرية هي بالأساس "حرية السوق"، (شاكيد، 2016).

في الجانب الأهلي: ظهرت في السنوات الأخيرة، وفقا ل هومينير (2017)، سلسلة من المبادرات الصهيونية-الدينية، التي تحاول استمالة جمهور الصهيونية الدينية أكثر فأكثر نحو اليمين السياسي والاقتصادي، نذكر على سبيل المثال "صندوق الأمل"، وهو وفق وصف البعض صندوق "محافظ جمهوري" (بالمفهوم الأميركي)، حيث يعمل الصندوق بين أوساط الصهاينة المتدينين والمستوطنين لنشر أفكار: "القومية، الحرية الرأسمالية والمحافظة". يفعّل الصندوق مجموعة من المبادرات، من بينها موقع "ميدا"[1] وهو موقع تعبوي و يغطّي أحداثا جارية كذلك، فضلا عن مجلة "اكاديمية" بعنوان "هاشيلوح"،[2] وهي المجلة التي نشرت فيها شاكيد مقالها في كانون الأول2016. إضافة الى منتدى "كاهلت" الذي يقوم بدوره في نشر أفكار يمينية اقتصادية والمعروف عن قربه وعلاقته مع حكومة اليمين. يرى البعض أن معظم الجمعيات والأجسام التي نشأت مؤخرا لنشر فكر اليمين الاقتصادي، ذات علاقة وثيقة جدا بالصهيونية الدينية ونشأت بين أكنافها، (هومينير، 2017). ولا عجب إن تبيّن أن جميع هذه المبادرات تعاظمت بعد الاحتجاجات الإسرائيلية عام 2011، التي رأى فيها جمهور المستوطنين تهديدا له، رغم أن قيادتها تعمّدت التمركز في الخطاب الاقتصادي الاجتماعي لا السياسي لخلق أكبر قدر من الاجتماع، حيث أن منتدى "كاهلت" تأسس عام 2011، وموقع "ميدا" عام 2012 ومجلة "همشلوح" عام 2016.

تحوّل المستوطنات إلى أداة "تعويضية" عن سقوط "دولة الرفاه اليهوديّة": تشير بعض التقارير والأبحاث إلى التوجه الاقتصادي الإسرائيلي الخاص بالمستوطنات والمغريات التي تقدمها الحكومة لجمهور المستوطنين.

في هذا الصدد يذكر الباحثان شحادة وجريس في دراستهما حجم الامتيازات الحكومية المقدمة لسكّان المستوطنين والتي تفوق في عدة مستويات حجم الامتيازات والخدمات الاجتماعية التي يحصل عليها السكّان الإسرائيليون بشكل عام، فيما يسميانه "دولة رفاه المستوطنين"، فتشير الدراسة إلى تخصيص ميزانيات أضخم للسلطات المحلية والمجالس الاستيطانية مقارنة نسبية بباقي السلطات المحلية، كذلك الخفض في الضريبة وشمل جميع الكتل الاستيطانية فيما يعرف "بمناطق الأفضليّة القومية". تذكر الدراسة، مثلا، أن نسبة المستوطنين من مجمل سكان إسرائيل تصل إلى ما يقارب 4.5٪ (لا يشمل مستوطنات القدس)، ويحصلون في المقابل على 11٪ من ميزانية الدولة، كما أن معدلات البطالة هي من الأكثر انخفاضا (مقارنة مع باقي الألوية) وتصل إلى 6،7٪. كما أن معدلات الأجور تعدّ من الأعلى من حيث الأولوية (بعد تل أبيب، المركز وحيفا). تنعكس هذه المعطيات فيما تشيره التقارير من نسبة رضى المستوطنين عن مستوى معيشتهم إذ تصل إلى 92.3٪. تأتي هذه المعطيات على الرغم من أن ثلث المستوطنين هم من المتدينين (وهي الطبقة التي عادة ما تعتبر ضعيفة جدا من حيث المستوى الاقتصادي). تشير الدراسة أن نسبة الاستثمار الإسرائيلي في الميزانيات والامتيازات لقطاع المستوطنين في مجالات المواصلات، التعليم، الصحة وغيرها في ارتفاع مستمر، وأعلى من المعدل للبدات الأخرى، وقد ارتفع تحديدا أثناء حكومات نتنياهو الأخيرة، فمثلا، بلغ

تشير الدراسة أن نسبة الاستثمار الإسرائيلي في الميزانيات والامتيازات لقطاع المستوطنين في مجالات المواصلات، التعليم، الصحة وغيرها في ارتفاع مستمر، وأعلى من المعدل للبدات الأخرى

1. للاستزادة يمكن زيارة الموقع الرسمي:/https://mida.org.il
2. للاستزادة يمكن زيارة الموقع: https://hashiloach.org.il/

الاستثمار بالمواطن الإسرائيلي 40000 شيكل سنويا مقارنة بـ 93000 شيكل للمستوطنين، فضلا عن تسهيلات قروض الإسكان، وحصولهم على ٪14 من ميزانية التربية والتعليم فيما نسبتهم لا تتجاوز الـ ٪5، (شحادة وجريس، 2013).

أي مناهضة للاحتلال تنمّ بالضرورة عن "استعلاء يساري اشكنازي"، (جوتوين، 2004، 2013)

تتوافق ادعاءات الدراسة آنفة الذكر مع ما تعرضه تقارير مركز "ادفا" من معطيات حول ما تسميه "تحديد سياسة النيوليبرالية" عند الخط الأخضر فقط. فيظهر تقريرها المنشور في العام 2015، أن معدلات دعم الحكومة للسلطات المحلية في المستوطنات، وصلت 2695 شيكلا(نسبة للفرد)، مقارنة بـ 2277، و1684 و 1892 شيكلا في البلدات والتدريجات الأخرى المختلفة، وهذا صحيح لجميع السنوات منذ 1992، (سفيرسكي وديشون، 2015).

كما تُضيف التقارير أن معدل البناء بمبادرة جماهيرية تقلص كثيرا في إسرائيل بفعل سياسات النيوليبرالية والخصخصة، من ٪38 في عام 1995، إلى 12 عام 2010، وبعد الاحتجاجات الإسرائيلية ارتفع إلى ٪22، لكنه يصل إلى معدل ٪50 من مجمل عمليات البناء في المستوطنات، وقد سجل معدلا نسبته ٪33 عام 2014، (المصدر السابق).

تحوّل المستوطنين وقيادتهم إلى مركّب عضوي في الاقتصاد الإسرائيلي النيوليبرالي: ترسم هذه المعطيات صورة تتوافق مع ما يصفه جوتوين بتحويل الاحتلال ومشروع الاستيطان إلى أداة طوعية بيد الدولة لتعويض الطبقات والشرائح الضعيفة اقتصاديا عن ضربات سياسة النيوليبرالية، وارتفاع الهجرات إليها، فيما يسمّيه "أرض إسرائيل الجديدة"، التي لا تخلو من استخدام للدين في هذا المجال وهي ما تحشد من خلاله منظمات كـ "ييشع"، لتحويله إلى رأس مال اجتماعي يعطيها المكانة السياسيّة الكبيرة التي تحظى بها، (جوتوين، 2017).

عليه، فإن هذه الطبقات باتت ترى "مصلحة طبقية اقتصادية -اجتماعية" لها في استمرار الاحتلال ومشروع الاستيطان، حيث يضمن حكم اليمين استمرار فوقية العامل اليهودي ولجم استخدام العمال الفلسطينيين، من خلال خنق البلدات الفلسطينية وحصارها، وبهذا يشكل مشروع الاستيطان والاحتلال توازنا مع عملية تفكيك المنظمات العمالية اليهودية والعمل اليهودي الصهيوني المنظّم، وترى أن أي مناهضة للاحتلال تنمّ بالضرورة عن "استعلاء يساري اشكنازي"، (جوتوين، 2004، 2013). يعزز هذا التوجّه ارتفاع منسوب الشعبوية الإسرائيلية وصعودها بشكل حاد بعد استلام نتنياهو الحكومة، (فيلك، 2006).

لم يصل عدد المستوطنين عام 1977 إلى أكثر من 5000 مستوطن، ولم تكن لديهم القوة الكبيرة المتوفرة اليوم، لكن منذ الثمانينيات بدأ تعميق قوتهم يجري على مستويين: الاستيطان والتوجه نحو اقتصاد نيوليبرالي، ومع الوقت تحّول مشروع الاحتلال والاستيطان إلى تحالف وطيد بين الطبقات الضعيفة وبين حكم اليمين، حيث رأت من مصلحتها ضمان هيمنته في الحكم، ومع ما يسميه جوتوين "سياسة خلق القطاعات" التي تنشأ عضويا من رحم النيوليبرالية (وهو ما يوافق معه هارفي)، تبلورت قطاعات وأحزاب صغيرة ربطت الغبن التاريخي الاقتصادي وقامت بترجمته إلى قوة سياسية لتحصيل امتيازات من الحكم، من هنا يمكن ملاحظة أن مشروع الاستيطان والمستوطنين استُخدم كأداة بيد اليمين (واليسار الصهيوني كذلك) للتعويض عن ما أنتجه النيوليبرالية من فروقات اقتصادية وضربات لشرائح معينة، حتى عام 2005. لقد أدى مشروع الانسحاب/"الانفصال" الأحادي من غزة إلى اهتزاز في ثقة المستوطنين بالدولة وأنشأ معادلة جديدة من العلاقة في الجانب السياسي، مترافقا مع بداية نشوء "اليمين الجديد"، ودخول مجموعات ضغط جديدة (بدأت مع تعاظم قوة تيار فيجلين في الليكود وجماعات استيطانية أخرى)، تستأنف على مؤسسات الدولة (وعن هذا سنتحدث في المبحث الثاني)، إلا أن الأمر لم يقتصر على الجانب السياسي، ففي الجانب الاقتصادي أيضا تحوّل المستوطنون إلى

لاعب وقوة مركزية في الاقتصاد النيوليبرالي الإسرائيلي، فتعاظم قوة هذه الجماعات بفعل سياسات "خلق القطاعات"، وازدياد قوّة الضغط لديها، يؤدي بدروه إلى خشية أي حكومة من الحسم السلبي بمسألة الاستيطان والإخلاء، بل في تعميق الضم الفعلي على الأرض. بالتالي تحول الاستيطان من أحد أدوات السياسة النيوليبرالية، إلى أحد مصادر قوتها السياسية والاقتصادية كذلك. (جوتوين، 2013).

"اليسار-المركز الصهيوني"[1] كشريك في هذه العلاقة العضوية ومكرّس لها:

إن إصرار قوة تُحسب على "اليسار والمركز الصهيوني"، على ضرورة الفصل بين السياسة وبين الاقتصاد النيوليبرالي، يكرّس من هذا الربط على أرض الواقع، بحسب جوتوين (2013)، إذ إنه يعجز عن فهم المنطلق الطبقي الذي يجعل الجمهور الصهيوني المتدين وهو الأكثر فقرا، أن يؤيّد حكم اليمين. يحيل "اليسار والمركز الصهيوني" هذا الارتباط والتأييد بين الطبقات الفقيرة واليمين إلى أسباب ثقافويّة كعلاقة الدين بالمواقف اليمينيّة باعتبار أن هذه الطبقات أقرب إلى الدين، (فيلك، 2006)، وقد قادت هذا التوجّه زعيمة حزب العمل السابقة شيلي يحيموفيتش، حيث حاولت فرض أجندة اقتصادية-اجتماعية بدلا من الأجندة السياسيّة لمواجهة نتنياهو.

إن الشعارات والتوجه الذي يقوده حزب العمل فضلا عن كونه يزيل الفروقات السياسية بين اليسار واليمين الصهيوني، فهو يقوّي من الاتجاه السائد بين الطبقات الاقتصادية الفقيرة بضرورة ضمان هيمنة حكم اليمين.

إن هذا السلوك لا بد وأن يحيلنا إلى توجهات حكومة اليسار الصهيوني (رابين وباراك) في التسعينيات، لمحاولة فهم الأبعاد الطبقية لمعضلة "اليسار-المركز الصهيوني"، حيث أيّد "اليسار-المركز الصهيوني" سياسة الخصخصة ولم يتعارض معها، وهو ما تعمّق في حكومة رابين وما صرّح به رابين مع بداية استلامه

إن إصرار قوة تُحسب على "اليسار والمركز الصهيوني"، على ضرورة الفصل بين السياسة وبين الاقتصاد النيوليبرالي، يكرّس من هذا الربط على أرض الواقع

الحكم. في المقابل دخلت حكومة رابين مسار تسوية سياسية مع منظمة التحرير في أوسلو، ورغم أن الحكومة وافقت على إعادة انتشار لجيش الاحتلال في مناطق الضفة، إلا أن الاستيطان تعمّق بصورة كبيرة وازداد، لا ينبع فهم هذا السلوك، وفقا لجوتوين، فقط من الأسباب السياسية بالمعنى التقليدي لها، بل إدراك حكومة رابين أن الانفراج الجزئي في التسوية سيؤدي إلى دخول العامل الفلسطيني كمنافس قوي خاصة مع ضعف الهستدروت وبداية ترهل وضعف للكثير من التنظيمات العمالية، فاستخدم الاستيطان كتعويض لهذا التفكك كشبكة حماية وأمان للعامل اليهودي الصهيوني مكان التنظيمات التقليدية. (جوتوين، 2004).

المبحث الثاني: علاقة النيوليبرالية باليمين الجديد وتبلور "قطاعات ضغط" سياسية جديدة

يشير عدة باحثين إلى وجود علاقة بين هيمنة نمط الاقتصاد النيوليبرالي وبين انتشار أفكار اليمين السياسيّة، وانتشار المواقف التي تعتمد على إظهار التهديدات الخارجية على سلامة وتماسك المجتمع، لتظهر أنها الحل ومسكّن لآلام هذه الأعراض، وبهذا لا عجب إن كان متصدرو المشهد النيوليبرالي من دعاة وأصحاب الأفكار المحافظة واليمينية المتطرفة، (للمزيد يمكن مراجعة: Harvey, 2005; Ben-Port, 2005; و مندلكرن، 2015).

أشارت بعض الدراسات في السياق الإسرائيلي

1. نستخدم هذا المصطلح كما تُظهره الأدبيات التي ننظر إليها في هذا المبحث للإشارة إلى القوى الصهيونيّة غير المتشدّدة يمينيا. حيث من الجدير تنويه أن الكثير من الدراسات والأبحاث تستخدم هذا المصطلح بنقديّة شديدة ولا ترى إمكانيّة تقسيم الخارطة الانتخابية في إسرائيل بين يسار ويمين، بل بين يمين متشدد، يمين وليس يمين.

إلى العلاقة بين انتشار وهيمنة النمط الاقتصادي النيوليبرالي وسيطرة قوى اليمين السياسي على الحكم، إذ يحلّل الباحث داني فيلك في كتابه عن العلاقة بين النيوليبرالية وبين صعود وانتشار الشعبويّة السياسية في إسرائيل المتمثلة في شخص بنيامين نتنياهو، وإحكام سيطرته على الليكود، إضافة إلى نموذج أفيغدور ليبرلمان وارتفاع شعبيته (حتى انتخابات 2009)، محللا صيغة ومفردات الخطاب المستعمِل للتهديد من قبل "أعداء متخيّلين" (فيلك، 2006).

ربما كان التحليل الأبرز لدراسات داني جوتوين في هذا الصدد، حيث يربط بين سياسة النيوليبرالية وسياسة ما يسمّيه "خلق القطاعات"، ويهدف هذا المفهوم إلى محاولة فهم تطوّر مجموعات سياسية جديدة صغيرة لكنها مؤثرة، تحاول تحقيق مكانة في النظام النيوليبرالي الذي تقوم فلسفته على "التجزئة" و "التقطيع". يربط جوتوين بين هذه القطاعات وبين بداية صعود اليمين الجديد منذ 2005 تحديدا (للاستزادة يمكن مراجعة: جوتوين (2004، 2013 و 2017).

النيوليبرالية واليمين الجديد:

يمكن الإشارة إلى تطوّر حركة "شاس" وانزياحها المستمر نحو الصهيونية واليمين الصهيوني كمثال لترجمة العلاقة الكامنة بين النمط الاقتصادي المهيّمن والتطرف السياسي المهيمن كذلك، وهي ما ندعي أنهما يسيران بتقاطع وجدل مستمرين. لقد استقر في الوعي لدى قيادة حركة "شاس" أن مصالحها متقاطعة تماما مع سياسة "خلق القطاعات" التي أفضت إليها النيوليبرالية الإسرائيليّة، مستفيدةً من انتشار وسيطرة خطاب سياسات الهوية في مرحلة ما، كي تُحوِّل الغبن التاريخي (بادعاءات طبقية اقتصادية اجتماعية) إلى رأس مال اجتماعي ثقافي، يُتَرجَم إلى قوة سياسية للمحاصصة في النظام النيوليبرالي الجديد، والمثال الأكبر على ذلك كان خصخصة التعليم وإقرار "قانون نهاري" (الذي أُقرّ مؤخرا بعد سلسلة تحولات وتعديلات)، لتحصيل ميزانيات للتعليم الخاص. لقد أدركت نخبة "شاس" اللعبة، وأن جمهور مصوّتيها يسير في انزياح نحو اليمين السياسي للأسباب التي أسلفنا ذكرها أعلاه، حيث لاءمت خطابها شيئا فشيئا لهذا الجمهور ولما أفرزته الساحة من خارطة جديدة (جوتوين، 2013).

الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة نقطة بداية نزع الثقة بين قطاعات واسعة من جمهور المستوطنين وبين أجهزة الدولة

لقد أشرنا في المبحث الأول أن العديد من الباحثين يرون في الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة نقطة بداية نزع الثقة بين قطاعات واسعة من جمهور المستوطنين وبين أجهزة الدولة، وبداية الإشارة إلى تناقض ما بين المثلث آنف الذكر في المبحث الأول، (المصدر السابق).

بعد تفكيك مستوطنات غزة وقضية "عامونا" ، والحديث عن إمكانيات "تجميد الاستيطان" (وإن لم تكن صادقة وحقيقيّة)، بدأت تتشكل قطاعات يمين جديدة (خارج برلمانيّة، مترافقة مع تغييرات في الخارطة البرلمانية) ، تستأنف على دور الدولة وتطالب بتحجيمها وأحيانا سدّ "الفراغ" مكانها، كظاهرة "تدفيع الثمن" وغيرها، ويمكن أن نلاحظ بداية ذلك في تعاظم تيار فيجلين داخل حزب الليكود، الذي صرّح مرة: " **لا تجعلوا الدولة تخيفكم من أنفسكم، وأن تقنعكم أنكم في حال خرجتم للحرية سيدمّر كل شيء. العكس هو الصحيح، كل شيء سيبنى من جديد بشكل يدعو الفخر، إذا ما أعطيت الفرصة للناس أن تخرج للحرية**". كذلك تصريحات نفتالي بينيت أنه في حال تفكيك مستوطنات يجب أن يكون هناك رفض للخدمة العسكرية، (جوتوين، 2013).

يمكن ملاحظة خطاب الاستئناف على مؤسسات الدولة بصورة متطرفة وجلية في تعامل اليمين المتطرف مع قرارات "محكمة العدل العليا

الإسرائيلية"، وهي ما صرحت به في مقالها أييليت شاكيد، وزير القضاء، عن ضرورة تحجيم هذه المؤسسة وأن لا تتدخل في "حكم الشعب" في البرلمان، كذلك تصريحات عضو الكنيست عن الكتلة نفسها موطي يوجيب على ضرورة "تفكيك وهدم" هذه المؤسسة بعد قرار هدم مبانٍ في بيت ايل (جلوبوس، 2015).

تتوافق هذه التحليلات مع ما يشير إليه العديد من الدراسات والتحليلات المنشورة خلال السنوات الأخيرة والمختصّة بدراسة الحالة الإسرائيليّة، ومفادها أنه ومنذ العقد الأخير تشكّلت "كتلة هيمنة يمينية" (مصطفى، 2017)، وما يطلق عليه البعض صعود "اليمين الجديد" في إسرائيل منذ 2003،[1][2] الذي يتألف من الأحزاب القومية- الدينية، الجناح اليميني المتطرّف في الليكود، الأحزاب الحريدية (المتشدّدة دينيا)، الجماعات القومية المنضوية تحت مظلّة "يسرائيل بيتينو"، المستوطنون وجماعات قومية متطرّفة في الشارع الإسرائيلي، وقد أدت تغييرات بنيوية- ديمغرافية طرأت في المجتمع الإسرائيلي إلى تبلور وتشكّل هذه الكتلة وهذا اليمين، فضلا عن تغييرات في القماشة الإسرائيلية الحاكمة تأثرا من هذه التغييرات، (مدار، 2017).

في دراسته، يستعرض الباحث برهوم جرايسي (2015) مجموعات تأثير وضغط نشأت بين قطاعات اليمين. ادعاؤنا في هذه الورقة أن جزءا من تشكّل هذه المجموعات مرتبط بفعل ثنائية وجدليّة "خلق القطاعات" والنيوليبرالية معا:

1. **حركة ام ترتسو "إن شئتم":** هي حركة يمينية متطرفة تأسست عام 2007، وتنشط في عدة مجالات أهمها مجال التعليمي، وتعمل على ملاحقة النشاط الطلابي الوطني، وكذلك المدرّسين والأقسام ذات الميول النقدية تجاه الاحتلال. من الأمور اللافتة لدى المؤسسة والتي تشير إلى العلاقة بين كبار رؤوس الأموال وبينها، أنها كانت من اشد المعارضين والملاحقين للأصوات المنتقدة لاتفاقية الغاز الطبيعي، وقد نشرت تقريرا كاملا تهاجم فيه "صندوق إسرائيل الجديد" (جرايسي، 2015).
2. **حركة "يسرائيل شيلي": وهي حركة تأسست عام 2010 بمبادرة أييليت شاكيد،** تعمل بالأساس على تأليب الرأي العام ضد المنظمات والجمعيات ذات التوجه اليساري الإسرائيلي. (المصدر السابق)
3. **مجلس "يشع": تأسس عام 1980، وهو بمثابة "مجلس حكومي" يتألف من قادة المستوطنين وأحزابها، ورؤساء المستوطنات. يضع الكثير من الخطط والمخططات الاستيطانية.** (المصدر السابق)
4. **جمعية "العاد":** تأسست عام 1996 " وهي اختصارا لجملة (إلى مدينة داهود) في العبريّة، استخدام مدينة داوود يرمز لمنطقة وادي حلوة في قرية سلوان، وهي المنطقة التي تنشط الجمعية فيها كثيرا. أحد أهم أهداف الجمعية كما يشير موقعها الرسمي هو " تقوية وربط المجتمع اليهودي بالقدس، ودعم الوجود اليهودي والسياحة في "مدينة داوود" في سلوان والمناطق المجاورة لها.
5. **جمعية "عطيرت كوهانيم":** وهي من الجمعيات الاستيطانية الفاعلة خصوصا في البلدة القديمة والحيّ الإسلامي، حيث تأسست الجمعية من جديد بهذا الاسم الذي يعني "أمجاد الكهنة". تسعى الجمعية، كما تدعي، إلى خلق أغلبية يهودية في البلدة القديمة والاستيطان في القدس، وضمان إحلال المنازل والأمكنة التي تبحث عنها في الحي الإسلامي ونقلها "قانونيا" لليهود من

1. للاستزادة حول "اليمين الجديد" يمكن مراجعة مجلة «قضايا إسرائيلية" العدد (47) الصادر عن مركز «مدار"- المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيليّة. متاح لدى: https://goo.gl/bskcTZ
2. للاستزادة عن هذا الموضوع يمكن مراجعة التقرير الاستراتيجي للعام 2015، الصادر عن مركز «مدار"- المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيليّة. متاح لدى: https://goo.gl/tg5ets

أيدي العرب بهدف إسكانها بالمستوطنين أو استئجارها من الدولة. تتألف ميزانية الجمعيّة بالأساس من التبرعات، حيث يعد الميلياردير اليهودي الأميركي اروين مسكوفيتش وزوجته الممولين الرئيسيين للجمعية.

علاقات المنظمات المذكورة مع نتنياهو والليكود: يتضح من تقرير نشرته صحيفة "هآرتس" أن عائلة "فاليك" من ميامي والتي دعمت جمعية "العاد" كما أسلفنا، كانت قد تبرعت لنتنياهو أيضا، إذ قامت العائلة عشيّة الانتخابات التمهيدية لحزب الليكود بتحويل ما يقارب 300 ألف شيكل لمترشّحين مختلفين في انتخابات حزب الليكود، القسم الأكبر (180 ألفا) كان من نصيب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، والمبلغ الآخر لوزراء ومترشحين آخرين من بينهم: موشي يعلون، جلعاد أردان، ميري ريغيف، يولي ايدلشتاين وزئيف الكين، و يُعتبر هؤلاء بمثابة الجناح الأكثر يمينية في الليكود.

هناك متبرعون آخرون للجمعية، كصندوق "الأساس"، و "أصدقاء الجيش الإسرائيلي"، من المعروف دعمهم وتبرعاتهم للنشاطات اليمينية والتي تهدف لتعزيز الهيمنة الصهيونية في فلسطين. (حسون، 2016).

العلاقات مع المكاتب الحكوميّة وتحويل المشاريع للجمعية: من أكثر الأمور التي أثارتها بعض التقارير هي مسألة العلاقة غير الواضحة بين الجمعية وبين مكاتب ووزارات حكومية متعددة، وحصولها بشكل شبه حصري على كل الأعمال والمشاريع المرافقة للاستيطان كالحفريات وإدارة المواقع الأثرية وغيرها. (حسون، 2016 أ).

المبحث الثالث: تأثير كبار رؤوس الأموال على الحكم والرأي العام

نشوء طبقة كبار رؤوس الأموال

أحدث تطوّر نموذج النيوليبرالية والخصخصة الإسرائيلي وتعميقه تغييرات بنيوية على طبقة أصحاب رؤوس الأموال، وتغييرات في رؤية هذه الطبقة لمصالحها السياسية وعلاقتها السياسية، وهما الأمران اللذان سنتطرق إليهما في هذا المبحث.

أخذ الاقتصاد الإسرائيلي يتجه أكثر فأكثر نحو ما يسمى "بتركيز الاقتصاد"؛ أي تركيز النشاط الاقتصادي في يد طغمة معينة من أصحاب رؤوس الأموال، تحتكر لنفسها القطاعات الاقتصادية المختلفة

تغييرات في طبقة رؤوس الأموال:

أخذ الاقتصاد الإسرائيلي- مع تعميق النموذج النيوليبرالي والخصخصة- يتجه أكثر فأكثر نحو ما يسمى "بتركيز الاقتصاد"؛ أي تركيز النشاط الاقتصادي في يد طغمة معينة من أصحاب رؤوس الأموال، تحتكر لنفسها القطاعات الاقتصادية المختلفة، وقد سميّت هذه الطبقة بطغمة كبار رؤوس الأموال، أو ما بات يعرف، خصوصا بعد الاحتجاجات الإسرائيلية 2011، بـ "حيتان رأس المال".

تشير تقارير عديدة إلى أن مجموعة صغيرة من حيتان رأس المال (عادة ما تكون مجموعات تجارية على أساس العائلة) تسيطر على النشاط الاقتصادي الإسرائيلي؛ أي على قطاعاته المركزية واستثماراته، حيث يشير تقرير نشره قسم الأبحاث في "بنك إسرائيل"، أن نسبة التركيز في إسرائيل تعد مرتفعة مقارنة مع دول أخرى، فمثلا تسيطر 10 شركات كبرى على أكثر من 30٪ من حجم سوق الشركات العمومية، و 20 شركة كبيرة سيطرت على 160 شركة عمومية، وتمثل ما يقارب 26٪ من مجمل الشركات العمومية وبحجم 50٪ من قيمتها السوقية. في أوائل 2010 وصل حجم استثمارات 16 شركة (مجموعة تجارية) كبيرة إلى ما يقارب 349 مليار شيكل؛ أي ما يعادل 49٪ من حجم الاستثمارات في هذا القطاع. كما أن 50٪ من مجمل الشركات الفاعلة في مجال العمولات المالية (بنوك، تأمين وقروض إسكان) بسيطرة وملكية الشركات الكبرى، كما وتسيطر عشرُ عائلات في إسرائيل على 30٪ من الاقتصاد، (أجمون و تساديك، 2010).

تتشكّل الطغمة الاقتصادية التي تبلورت في السنوات الأخيرة، أو "مجموعة حيتان رأس المال"، على النحو التالي:

1. **مجموعة نوحي دانكنر:** وتنشط في مجالات الاستثمارات المالية، شركات التأمين، التصنيع، الاتصالات، تجارة الأغذية، الإسكان والخدمات.
2. **مجموعة عوفر:** وتنشط في قطاع البنوك، التصنيع الكيميائي، **الإعلام**، الإسكان والخدمات.
3. **مجموعة أريسون:** بملكية شيري اريسون وتنشط في قطاع البنوك، التأمينات، الاستثمارات المالية، التصنيع والإسكان.
4. **مجموعة تشوفا:** وتنشط في قطاع النفط والطاقة، التأمينات والاستثمارات/التوظيفات المالية، التصنيع البيو-كيمي، الاتصالات، والإسكان.
5. **مجموعة فيشمان:** وتنشط في التصنيع، **الإعلام**، الإسكان والتجارة.
6. **مجموعة بينو:** قطاع البنوك، التصنيع والطاقة.
7. **مجموعة ليف لفييف:** التصنيع، **الإعلام**، الإسكان، الطاقة والنفط والمجوهرات.
8. **مجموعة الياهو:** قطاع البنوك، التأمينات **الإعلام** والطاقة والنفط.
9. **مجموعة برونفمان:** قطاع البنوك، التصنيع، الإسكان والتجارة.
10. **مجموعة فورتهايم:** البنوك، الاستثمار/التوظيف المالي، التصنيع، **الاعلام** والإسكان.
11. **مجموعة عزرائيلي:** البنوك، التصنيع، الإسكان والنفط والطاقة.
12. **مجموعة فاسمان بيران:** قطاع الإسكان، الطاقة والتجارة.
13. **مجموعة هامبورغر:** قطاع التأمينات والاستثمارات/التوظيفات المالية.
14. **مجموعة الوفيتش:** التصنيع، الاتصالات **والإعلام** والإسكان.
15. **مجموعة الان بن دوف:** الاتصالات، الإسكان والتجارة.
16. **مجموعة شملتسر:** التأمينات، التصنيع، التجارة والخدمات.

علاقة حيتان رأس المال بالسلطة والحقل السياسي

تفكيك ثنائية "الاستقرار الأمني يجلب استقراراً سياسياً"

ازدادت في العقد الأخير في إسرائيل وتيرة وحدّة النقاش الدائر حول تأثير كبار رؤوس الأموال في الاقتصاد الإسرائيلي في الحقل السياسي وبمستويات مختلفة. للولوج في هذا السؤال يجب العودة قليلا إلى فهم هذه الطبقة الاقتصاديّة للمسألة الأمنية وما طرأ من تغيير على هذا الفهم. تدعي الورقة الحالية أن ثمة تغييرا بنيويّا طرأ في فهم هذه الطغمة لعلاقة "العملية السلمية" بالازدهار الاقتصادي، وهو ما دفع العديد من أبناء هذه الطبقة إلى دعم الدخول في مفاوضات للتسوية بغية فتح أسواق جديدة مع العالم العربي واستيعاب أيدٍ عاملة رخيصة، لقد كان هذا واضحا في مؤشرات النمو الاقتصادي التي سُجّلت في حكومة رابين ووصلت إلى 6.5٪ لتنخفض في فترة نتنياهو الأولى (3.65٪)؛ أي أن النمو كان أعلى في فترات حكومة حزب العمل، ليبدأ انكماش اقتصادي أثناء الانتفاضة الثانية وبعدهامباشرة، ليصل إلى 0.2٪، (للمزيد يمكن مراجعة: جوتوين، 2004، جرايسي، 2010، شحادة وجريس، 2003).

بيد أنَ هذه القناعة قد تغيّرت،في العقد الأخير، وبدا واضحا لهذه الطغمة أن ما من علاقة ضرورية ومباشرة ما بين مصالحهم الاقتصادية في النمو الاقتصادي وبين "العملية السلميّة

بيد أنَ هذه القناعة قد تغيّرت،في العقد الأخير ، وبدا واضحا لهذه الطغمة أن ما من علاقة ضرورية ومباشرة ما بين مصالحهم الاقتصادية

في النمو الاقتصادي وبين "العملية السلميّة"، وقد بدا لهم ذلك من جراء معدلات النمو الهائلة التي حدثت في سنوات 2004 و 2008، رغم الحروب التي شنتها إسرائيل، ورغم أن ما من تقدّم تمّ، في هذه الفترة، على مستوى الانفراج السياسي أو عقد الاتفاقيات، وذلك بسبب التوازن الذي أحدثته نسبة الصادرات العالية الإسرائيلية (جرايسي، 2015). لقد رسخ هذا قناعة لدى هذه الأوساط أن النمو الاقتصادي ليس مرتهنا، بالضرورة، بالتسوية السياسية، وعليه بدأت ترى مصالحها مرتبطة، بالأساس، بالاستقرار السياسي والحوكمة؛ أي وجود حكومة قوية، (شحادة وجريس، 2013، جرايسي 2015). طبعا هذا لا ينفي أو يتناقض مع الادعاء أن انعدام "الاستقرار الأمني" والظروف السياسية يؤثران على الاقتصاد، على العكس، لكنّ من يدفع ثمنها أو يتأثر منها هي الطبقات الوسطى والضعيفة بالأساس وليست هذه الطغمة، (سبيرسكي وديشون، 2015).

علاقة كبار رؤوس الأموال بالحكم

عطفا على التحليل، آنف الذكر، نُشرت دراسات عديدة تناولت العلاقة بين حيتان الرأسمالية وبين الحكم في إسرائيل بما يعرف ببحث "سلطة رأس المال"، وقد تشكّلت لجنة خاصة لبحث الأمر، وقدمت توصياتها عام 2012، واستنتجت أن هذه الطغمة تستثمر قوتها الاقتصادية من أجل التأثير في الحكم، وذكرت عدة وسائل/مستويات ينعكس من خلالها تدخل الطغمة الرأسمالية بالحكم في إسرائيل:

1. **تمويل حملات انتخابية وجمعيات يمينية:** لقد سبق وذكرنا في المبحث الثاني التقاطع بين تمويل جمعيات استيطانية "عطيرت كوهنيم" و "العاد" وبين تمويل الانتخابات الداخلية لكل من نتنياهو والجناح الأكثر تطرفا في الليكود: ريغيف، يولي ادلشتاين وغيرهم. ويعود هذا إلى التغيير في النظام الحزبي الإسرائيلي الذي فتح الباب أمام دخول رؤوس الأموال لتمويل الحملات الداخلية للمرشحين. كذلك يظهر من بعض التقارير أن مجموعة "عزرائيلي" تعتبر من أكثر الداعمين لجمعيّة "ام ترتسو" اليمينية المتطرفة.

> **لقد رسخ هذا قناعة لدى هذه الأوساط أن النمو الاقتصادي ليس مرتهنا، بالضرورة، بالتسوية السياسية، وعليه بدأت ترى مصالحها مرتبطة، بالأساس، بالاستقرار السياسي والحوكمة؛ أي وجود حكومة قوية**

2. **العلاقات الشخصية مع رأس الهرم:** لقد كشفت سلسلة من فضائح الفساد الأخيرة، آخرها ملف رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، مدى ارتباط الطغمة الاقتصادية بأصحاب القرار، والمثال الأكبر هو علاقة رجل الأعمال شلدون ادلسون بنتنياهو، حيث يعتبر ادلسون المالك لصحيفة "**يسرائيل هيوم**" اليمينية وهي تعتبر اليوم أكبر صحيفة من حيث التوزيع، وكذلك المحادثات التي كشفت بين نوني موزس (أحد أهم المالكين لصحيفة "يديعوت أحرونوت")، حول ضرورة إقرار قانون لتحديد مبيعات "يسرائل هيوم". فضلا عن ظاهرة تقرّب بعض هذه الطغمة من المهتمين بقطاع الاتصالات كالهواتف والجوال، بالتقرب إلى وزراء الاتصالات، ما يكشف قرب هذه الطغمة إلى دائرة القرار، (فريدمان، 2012).

3. **تفعيل الوسطاء في الكنيست:** يُعتبر الوسطاء من أهم وسائل التأثير لهذه الشركات، حيث ينتشرون بكثرة في أرقة الكنيست للتأثير على أعضاء البرلمان بخصوص القوانين والاقتراحات، إذ تشير المعطيات إلى أن أكثر من ستين وسيطا ممن يعملون في الكنيست، يتبعون عدة شركات تمثل أكثر من 200 شركة تجارية في إسرائيل. الدليل الأكبر على ذلك هو ما تم من تعديلات لقانون، اقترح

بعد ضغط شعبي كبير، يقيّد من احتكار الأسواق وتعددها بعد احتجاجات 2011، إلا أن العمل المستمر للوسطاء، وكذلك علاقات رؤساء الأموال مع السلطة كما أوضحنا في النقطة السابقة، أفرغ القانون من مضمونه، بحيث أجري عليه تعديلات تجعله غير قابل للتطبيق إلا بعد 30 عاما، (جرايسي، 2015).

4. **السيطرة على الإعلام وتوجيه نحو اليمين:** كما ذكرنا في النقطة السابقة، ورأينا في خارطة رأس المال أعلاه، اتجه العديد من أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في قطاع الإعلام والصحافة. يملك الملياردير الأميركي شلدون ادلسون، على سبيل المثال، صحيفة "يسرائيل هايوم" التي تأسست عام 2007، و تدافع يوميا عن نتنياهو، وتعدّ بوقا لسياسته، كما اشترى ادلسون أسهم موقع "ان ار جي" التابع لصحيفة "معاريف" (الذي تحوّل مؤخرا لموقع "**مكور ريشون**")، كذلك فإن عائلة موزس تملك أكبر حصة في "يديعوت أحرونوت"، وكانت جزءا من صفقة الاشتباه مع نتنياهو، حيث اضطرت نتيجة لتفوق كميات توزيع صحيفة يسرائيل هيوم عنها، أن تحاول استمالة نتنياهو من خلال منحه منصةً لتغطيةٍ مؤيدة له، وذلك مقابل ضمان خفض نسب توزيع "يسرائيل هيوم"، فضلا عن امتلاك العائلة جزءا من هذه المجموعات لقنوات البث الرسمية ك: كيشيت، والقناة العاشرة بعد دخولها في مأزق مالي. كذلك تستخدم هذه الطغمة سيطرتها على شركات كبيرة من أجل السيطرة على وسائل إعلام ليست بملكيتها، لكنها تتحكم بها من خلال إغداق الأموال على الإعلانات فيها (صحيفة دا ماركير، 2008، بريسكو،2014).

5. **استخدام وتوظيف محامين ومحاسبين مقربين من الوزرات.**

6. **تعيين سياسيين، وزراء سابقين في مجالس إدارة الشركات التي يمتلكونها.**

حيث استخدمته (حتى عام 2005) كأداة للتعويض عن "دولة الرفاه" المزعومة التي أسقطت، وكتعويضٍ عن الضربات الاقتصاديّة التي تتلقاها الطبقات الضعيفة نتيجة سياسات النيوليبرالية والخصخصة

(5) خلاصة، تقييم واستنتاجات

حاولت هذه الورقة تقديم قراءة تحليلية معمّقة للعلاقة بين التحوّل في إسرائيل نحو النيوليبرالية وبين صعود قوى جديدة في المجتمع الإسرائيلي وتأثير ذلكعلى القضيّة الفلسطينيّة، وقد اعتمدت الورقة في تحليلها على ثلاثة مباحث رئيسيّة: المبحث الأول- علاقة مشروع النيوليبرالية، الخصخصة، ومشروع الاحتلال والاستيطان، المبحث الثاني- علاقة النيوليبرالية في إسرائيل بظهور اليمين المتطرف الجديد وسيطرته، أما المبحث الثالث فقد تطرق إلى تحليل مصالح كبار رؤوس الأموال الذين تشكلوا نتيجةً للتحوّلات الاقتصادية الكبيرة، ومصالح هذه الطبقة/ الطغمة وتشابكها في الحياة السياسيّة.

في المبحث الأول وجدت الورقة بناء على ما تقدم من قراءة وتحليل للتقارير والدراسات، أن ثمة مثلثا يحكم ويجدل العلاقة القائمة بين: النيوليبرالية، الخصخصة والاحتلال. إذ تحوّل تعميق الخصخصة إلى تعميق في مشروع الاستيطان، الذي بدوره أنتج طبقة اقتصادية-اجتماعية ترى مصالحها الاجتماعية-الاقتصادية مرتهنة تماما بحكم اليمين الذي يضمن هذا المثلث من وجهة نظرها أكثر من غيره، دون الادعاء أن مشروع الاحتلال والاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي مرتبط، فقط، بتشكّل الاقتصادي النيوليبرالي، حيث أن مشروع التوسّع جوهري وقائم قبل ذلك.

وفي هذا الإطار، شكّل مشروع الاستيطان والاحتلال بالنسبة للحكومات الإسرائيليّة (جميعها دون استثناء) منذ الثمينيات مركّبا مركزيا وعضويا في النظام النيوليبرالي، حيث استخدمته (حتى عام 2005) كأداة للتعويض عن "دولة الرفاه" المزعومة التي أسقطت، وكتعويضٍ عن الضربات الاقتصاديّة التي تتلقاها الطبقات الضعيفة نتيجة سياسات النيوليبرالية والخصخصة. يرى البحث، أنه بعد عام 2005 تحوّل مشروع الاستيطان من الجانب الأداتي إلى الجانب العضوي، وبات مركبا أساسيا في الاقتصاد الإسرائيلي. كما تجد الورقة في هذا المبحث أن ثمة تغييرا بنيويا داخليا ترافق مع ذلك؛ أي داخل طبقة المستوطنين وقيادتها المركزية ممثلة بالصهيونية الدينية، حيث تحوّلت هذه الصهيونية الدينية إلى النمط النيوليبرالي البروتستانتي بصورة حادة بفعل المتغيرات، وبفعل الارتباط العضوي الذي طرحناه، وباتت تتبنى الأدوات والأفكار النيوليبرالية كونها وجدت بها الدفيئة المركزية لديمومتها كنخبة سياسية تلعب دور ممثّل مصالح المستوطنين، وقد تترجم ذلك في خطاب حزب "البيت اليهودي" وقيادته، كما في إنشاء مراكز أبحاث ومجلات تثّقف على ذلك بعد عام 2011 تحديدا (أي بعد الاحتجاجات الإسرائيليّة الاجتماعية).

في المبحث الثاني يرى البحث أن ثمة علاقة طردية وجوهرية بين توسّع النظام النيوليبرالي وبين نشوء مجموعات ضغط جديدة من اليمين المتطرّف، وذلك كجزء من اليمين الجديد منذ 2005. يرى البحث أن تحليل هذه الظاهرة لا يمكن أن يستقيم ما لم نفهم أبعاده الطبقية، وذلك من خلال الربط بين النيوليبرالية وبين صعود "الشعبوية في إسرائيل" وهيمنة نقاش سياسات الهوية وكذلك سياسة "خلق القطاعات. لم ينتج النظام الاقتصادي الجديد انسحابا للدولة من الاقتصاد فحسب، بل ضرب الثقة بأجهزتها أيضا، حيث باتت شرائح عديدة ترى وجوب أخذ دورها في فرض السياسة بنفسها، لتنشأ منظمات يمينة متطرفة تستأنف على أذرع الدولة: خاصة القضائية والأكاديمية، كتنظيمات"ام ترتسو"، "شباب الاستيطان"، جمعيات استيطانية وغيرها. يضاف ذلك إلى العلاقة بين النيوليبرالية والتجزئة وسياسة خلق القطاعات، نتيجة الضربات الاقتصادية الكبيرة والخطاب السياسي الشعبوي. يمكن لهذا أن يفسر، كذلك، نزوح حركة مثل "شاس" التي تمثل الطبقات الشرقية المتدينة والمتدنية اقتصاديا نحو الصهيونية واليمين، فقد استقر في وعي قيادتها، كنخبة، ضرورة الارتهان بالنظام الجديد من أجل الحصول على محاصصة في النظام النيوليبرالي والخصخصة، ضمن تحشيد طائفي (بالمفهوم الإسرائيلي) هويّاتي شعبويّ بروح يمينيّة. تأتي هذه التحولات في ظل معضلة بنيوية يعاني منها "اليسار الصهيوني" الذي لا يستأنف على اليمين بمسألة الخصخصة، فهو من أكبر منفّذيها، ويزيل الفروقات السياسية بينه وبين اليمين، ويكرس ضرورة الفصل بين الاقتصادي والسياسي.

أما المبحث الثالث، فقد أظهر أن التحولات الاقتصادية في إسرائيل قد أنتجت طغمة من كبار رؤوس الأموال، "حيتان رأس المال" بتسمية البعض. حيث تسيطر مجموعة قليلة جدا (16 شركة وفي تصنيف آخر 20) على أهم القطاعات الاقتصادية، وتركز ما يقارب ٪40 من استثماراتها. يرى البحث، كما ترى دراسات أخرى، أن ثمة تغييرا استراتيجيا طرأ في فهم هذه الطبقة للعلاقة بين التسوية السياسية والنمو الاقتصادي، حيث أنهم كانوا يربطون ما بين المستويين في السابق، لكنهم فكّكوا هذا الربط منذ عام 2004، وباتوا يرون أن لا علاقة ضرورية بين الأمرين، حيث بالإمكان الاستمرار بالاحتلال والاستيطان وعدم التوصل إلى "تسوية سياسية" وفي الوقت نفسه استمرار النمو الاقتصادي لديهم، وهو ما تؤكده التقارير. وفي الجانب الآخر، أظهر البحث أن ثمة علاقة تقاطعية بين جزءٍ من هذه المجموعات وبين تمويل حملات انتخابية لبعض المرشحين اليمينيين، وتمويل جمعيات يمينية كـ "أم ترتسو" وغيرها، فضلا عن التأثير على وسائل الإعلام للتغطية لصالح اليمين كصحيفة "يسرائيل هيوم" وغيرها.

أخيرا، تُظهر الورقة الحالية أن العلاقة بين الاحتلال والنظام النيوليبرالي الإسرائيلي علاقة جدلية، فتعميق الأول والثاني قد يكونان مرتبطين ببعضهما، وبظهور لاعبين جدد باتوا يدركون أهمية هذه العلاقة ويسلكون سياسيا

واقتصاديا بناء عليها، وتؤكد الورقة أن ظهور اليمين الجديد مرتبط بهذه التحولات الاقتصادية ويؤثر سلبا على الاستمرار والايغال بالسياسات اليمينية والاستيطانية الاستعمارية. كما يبيّن أن ما يسمّى "باليسار-المركز الصهيوني" يعاني

أن تأثيرات التحول الاقتصادي لا تتوقف عنده، لتشمل القطاع السياسي الاجتماعي.

ليس من معضلة وإخفاق ليس في الجانب السياسي فحسب بل بالفهم المعمّق للجانب الاقتصادي والعلاقة بينها وبين السياسي، وهو بهذا لا يعجز سياسيا فحسب، بل يعجز عن نسج بديل يفكك المنظومة الاقتصادية القائمة والتي تتواءم والاحتلال.

(6) التوصيات

خلصت الورقة المقدمة، كما جاء أعلاه، أن العلاقة بين النظام النيوليبرالي الجديد في إسرائيل ومنظومة الاحتلال واستمراره ليست علاقة تكامل ودعم فحسب، بل علاقة عضوية مركّبة. كما أظهرت أن تأثيرات التحول الاقتصادي لا تتوقف عنده، لتشمل القطاع السياسي الاجتماعي.

بناء على التحليل، النتائج والخلاصة تخرج هذه الورقة بالتوصيات التالية:

- تطوير رؤيتنا وفهمنا لهذا الجانب من الاستعمار، أن نُعمِل البحث عمقا في تناول الأبعاد الاقتصادية والطبقية للمشروع الاستعماري الصهيوني والاحتلال.
- تطوير البحث لفهم التأثيرات لهذه المتغيرات الاقتصادية على الأوضاع السياسية-الاقتصادية في مناطق الضفة المحتلة عام 1967.
- تطوير حملات المقاطعة الشعبية لبضائع ومنتوجات المستوطنات اقتصاديا، كذلك العمل على تطوير نموذج حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على النظام الإسرائيلي، وذلك كونها أظهرت مدى تأثر النظام الاستعماري الإسرائيلي منها على كافة المستويات.
- تظهر من الدراسة أعلاه أهمية ترسيخ الفهم العميق والحقيقي لدور "اليسار-المركز الصهيوني" (كما يصطلح البعض)، في النظام الاستعماري، ودوره في عملية التحول الاقتصادي في إسرائيل، بالتالي ارتباط مصالحه العضوية السياسية والاقتصادية بنظام الخصخصة وبالتالي بمنظومة الاستيطان والاحتلال، ما يحتّم التعامل مع هذا الواقع لدى القيادة الفلسطينية بعدم التعويل على إمكانية أن يحمل هذا "اليسار-مركز" أي تغيير في الأمور الجوهرية الأساسية المتعلقة بالصراع، مقارنة بالطغمة السياسية الحاكمة الحالية.
- يظهر من الدراسة أعلاه أهمية تطوير الدراسة حول العلاقات بين التحول في المنظومة الاقتصادية الإسرائيلية والطغمة الاقتصادية من بعض الصهاينة في الولايات المتحدة، حيث ظهر حجم الموارد المالية التي تغدقها هذه الطغمة وكبار العائلات المركزية على الجمعيات الاستيطانية في القدس والضفة الغربية، ما يستوجب النظر والبحث في هذا الجانب، وربط النتائج والاستنتاجات أعلاه ببحث يتناول هذا المبحث بعمق.

المراجع

Harvey, David. (2005). A Brief History of Neoliberalism. England: Oxford University Press
OECD. (2014). Income Inequality (indicator), doi: 10.1787/459aa7f1-en.

المراجع العبرية

أجمون، تمير و وتساديك، عامي. (2012). **مجموعات اقتصادية في إسرائيل- وصف، تحليل وانعكاسات**. القدس: مركز أبحاث الكنيست. متاح لدى: http://bit.ly/2DosLiB

أرنون، أرييه. (2015). نشأة النيوليبرالية في إسرائيل-السياسة الاقتصادية. (محاضرة مصوّرة ضمن مؤتمر مركز "أدفا" بعنوان: "ثلاثون عاما على النيوليبرالية في إسرائيل")، متاحة لدى: http://bit.ly/2DX1Zip

بار، ايلانيت. (2012). **تحليل وعرض معطيات الفقر وعدم المساواة في إسرائيل والدول المتقدمة.** القدس: مركز أبحاث الكنيست.

جلوبوس. (تموز، 2017). عضو الكنيست موطي يوجب: يجب رفع D-9 على المحكمة العليا. **موقع جلوبوس**. مستقاة بتاريخ (12.01.18)، من: http://bit.ly/2DlYxfL

جوتوين، داني. (2017، تشرين الأول). عن التارشارتية والاستيطان. **موقع داني جوتوين**، مستقاة بتاريخ، 15.10.18، من: http://bit.ly/2DSiDPU

جوتوين، داني. (2013). " عن الفصل الكاذب بين الاحتلال والخصخصة". **مجتمع-مجلة أكاديمية اشتراكية**، عدد (55)، ص.ص 4-1.

جوتوين، داني. (2004). "ملاحظات حول الأسس الطبقية للاحتلال". **نظرية ونقد**، مجلد (24)، ص.ص 211-203.

حسون، نير. (2016أ، حزيران). جمعية العاد تحاول إخفاء علاقاتها مع الوزير شاكيد. موقع هآرتس. مستقاة بتاريخ (15.01.18)، من: http://bit.ly/2mWFWjs

حسون، نير. (2016، تشرين الثاني). جمعية العاد حصلت من السلطات مشاريع دون مناقصة ودون مراقبة. موقع هآرتس. مستقاة بتاريخ (13.01.18)، من: http://bit.ly/2Dm27GQ

سفيرسكي، شلومو و ديشون هوفمان، يارون. (2015). **عبء الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني 2015.** تل أبيب: مركز أدفا. متاح لدى: http://bit.ly/2BgFDFv

شاكيد، ايلت. (2016). " المسار إلى الحوكمة". **المُرسل**، العدد (1)، ص.ص 55-37. متاح لدى: http://bit.ly/2DsruLh

فريدمان، أفراهام. (2012). تقرير عن علاقات السلطة برأس المال. متاح لدى: http://bit.ly/2rq9fAD

فيلك، داني. (2004). "إسرائيل موديل 2000: بوست-فوردي نيوليبراي". لدى: رام، اوري و فيلك، داني، (2004)، محرر، سلطة رأس المال: المجتمع الإسرائيلي في ظل العولمة. القدس: هاكسبوتس همؤاحد وفان ليير، ص.ص 57-34.

فيلك، داني. (2006). الشعبوية والهيمنة في إسرائيل. تل أبيب: ريسلينج.

مجلة دي ماركير. (2008). خارطة الحكّام: هكذا يسيطر ائتلاف رأس المال على السياسيين بالمنظومة والصحافة. موقع دي ماركير. مستقاة بتاريخ (10.01.18)، من: http://bit.ly/2mZohJ3

مندلكرين، رونين. (2015). **ملخص وتعليق: نشوء النيوليبرالية في إسرائيل**، (ضمن ترجمة كتاب دافيد هارفي). مولاد، ص.ص 312-271.

موقع الحكومة الإسرائيلية. (2014). قرار الحكومة بخصوص قانون تسوية نزاع العمل. موقع الحكومة. مستقاة بتاريخ (15.01.18)، من: http://bit.ly/2DnNYsC

نحمياس، عمري. (2012، نيسان). بينت: إصلاحات في الموانئ-زيادة المنافسة، ليس خصخصة. موقع "والا". مستقاة بتاريخ (10.01.18).

نتنياهو، بنيامين. (2003). " الشخص السمين والشخص الغث". (محاضرة مصوّرة على قناة "يوتيوب")، متاح لدى: http://bit.ly/2DtxRxd

هومينر، أفيعاد. (2107، كانون الثاني). الصهيونية الدينية: من المساواة والعدالة الاجتماعية إلى الرأسمالية

المتطورة. موقع "تورا فعافودا". مستقاة بتاريخ (15.01.18)، من: http://bit.ly/2Bh8NUI

المراجع العربية

بريسكو، اورن. (2012). "حول علاقة الصحافة في إسرائيل مع رأس المال والسلطة". **قضايا إسرائيلية**، محور 1، ص.ص 17-9. ترجمة: سعيد عياش. متاح لدى: http://bit.ly/2DmOzen

جرايسي، برهوم. (2015). **جهات الضغط والتأثير على دوائر القرار في إسرائيل**. رام اللّه: مدار

شحادة، امطانس وجريس، حسام. (2013). **دولة رفاه المستوطنين-الاقتصاد السياسي للمستوطنات**. رام اللّه: مدار

بنية النظام السياسي والانتخابي في إسرائيل وآثاره على القرارات تجاه القضية الفلسطينية
تشكل "نظام الكتلة المهيمنة" في النظام الإسرائيلي

د. مهند مصطفى

ملخص

تناقش هذه الورقة النظام الانتخابي الإسرائيلي، وبنية النظام السياسي وتأثيره على عمل الحكومة الإسرائيلية عموما وفيما يتعلق بالشأن الفلسطيني خصوصا. وتتوصل الورقة بعد قراءة لأهم الأدبيات التي ناقشت بنية النظام السياسي في الدول الحديثة، والسجالات حول بنية النظام الإسرائيلي أن إسرائيل منذ الانتخابات الأخيرة (2015) قد دخلت مرحلة جديدة من بنية النظام السياسي فيها، أطلقت عليه الورقة «مرحلة الكتلة المهيمنة»، وهي مرحلة جديدة تبلورت في العقد الأخير وتقعّدت في الانتخابات الأخيرة. وتتميز فترة الكتلة المهيمنة بمميزات عديدة:

أولا: تبلور واقع فيه معسكر اليمين هو المعسكر الوحيد القادر على تشكيل حكومة دون الحاجة إلى قوائم انتخابية من المعسكرات الأخرى، في حين أن أي حكومة مع أحزاب المركز أو المركز يسار كما هو متعارف عليها في القاموس السياسي الإسرائيلي، لا تستطيع تشكيل حكومة بدون الائتلاف مع أحزاب يمينية، بينما العكس غير صحيح.

ثانيا: تعزيز حالة الاصطفاف في الخارطة الحزبية الإسرائيلية، فبخلاف تشكيل الحكومات السابقة، لم تكن هنالك حالة من نفيّ قاطع للمشاركة في ائتلافات حكومية مع حزب معين، أو شخص معين، بينما في مرحلة الكتلة المهيمنة، فإن أحزابا، كانت في الماضي منفتحة على ائتلافات متنوعة، باتت منغلقة أمام خيارات أخرى من خارج معسكرها الحزبي والأيديولوجي. ثالثا: تؤسس مرحلة الكتلة المهيمنة لعودة مرحلة الحزب المهيمن كما كانت في العقود الثلاثة الأولى من النظام السياسي الإسرائيلي، مع صيغة معدلة لها. حيث تُمهّد هذه المرحلة لتطور حزب الليكود كحزب مهيمن على المشهد السياسي الإسرائيلي، وذلك في المميزات التالية: حصرية تشكيل الحكومة، وتعميق موقعه كحزب الشعب، حيث أنه متواجد وممثل لجميع شرائح المجتمع الإسرائيلي، وغياب منافس حقيقي وبديل سياسي جدي لمكانته كحزب حاكم في إسرائيل، تبعية الأحزاب التي تنتمي إلى معسكره له من حيث معرفتها أنها لن تكون ممثلة في الحكومة، أو آمالها في المشاركة ضئيلة، بدون وجود حزب الليكود في الحكم، تغلغل الانطباع العام أن صفة الحزب الحاكم هي صفة حزب الليكود، الأمر الذي ينعكس على قدرته على جذب شخصيات وقطاعات مختلفة للحزب.

تنعكس مرحلة الكتلة المهيمنة على قرارات الحكومة حول القضية الفلسطينية. حيث أن الكتلة المهيمنة تفترض أن الحكومة ستكون يمينية وهي لا تحتاج إلى حلفاء من المعسكرات الأخرى، وقد انعكست هذه البنية على قرارات الحكومة في هذا الشأن وتمثل ذلك تحديدا في أربعة محاور: تشريع قانون «التسوية» لمصادرة أراض فلسطينية خاصة في الضفة الغربية، والمضي في المرحلة الأخيرة نحو تشريع قانون القومية، وتعزيز الاستيطان في الضفة الغربية، ورفض التسوية وتعزيز توجهات الضم أو إبقاء الوضع القائم.

مقدمة

تهدف هذه الورقة إلى تحليل البنية السياسية الإسرائيلية والنظام الانتخابي الإسرائيلي فيما يتعلق بعملية تشكيل الحكومة، وأثر ذلك على الاستقرار السياسي، وعلى عملية اتخاذ القرارات الحكومية والسياسية في النظام السياسي الإسرائيلي. ستركز الورقة على مميزات النظام السياسي الإسرائيلي التي تؤثر على عملية تشكيل الحكومات، مع التركيز على تشكيل الحكومة الأخيرة وقدرتها على اتخاذ القرارات عموما، وفيما يتعلق بالموضوع الفلسطيني خصوصا. علاوة على ذلك، تهدف الورقة إلى تحليل النظام الانتخابي الإسرائيلي وتأثيره على عملية تشكيل الحكومة وقدرتها على اتخاذ القرارات، وتنبع أهمية هذا الموضوع من طبيعة النظام السياسي والانتخابي الذي يتسم بعدم الاستقرار السياسي، من حيث تبدل الحكومات والائتلاف الحكومي، ما ينعكس على قدرتها على اتخاذ القرارات، وطبيعة التسويات التي تحدث في عملية اتخاذ القرارات والنابعة من طبيعة النظام الانتخابي وبنية النظام السياسي الذي يؤثر على أداء وفاعلية الحكومة الإسرائيلية، ومدى انعكاس ذلك على قراراتها فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني، لا سيما الحكومة الأخيرة بقيادة بنيامين نتنياهو.

تزداد أهمية دراسة تأثير النظام الانتخابي وبنية النظام السياسي على أداء الحكومة الإسرائيلية على ضوء حقيقة أن الحكومات الإسرائيلية منذ عام 1988 لم تكمل فيها حكومة واحدة مدتها القانونية، والنابعة من عوامل كثيرة تتعلق بطبيعة النظام السياسي بكونه نظاما متعدد الأحزاب بصورة راديكالية مقارنة مع أنظمة برلمانية أخرى، والطبيعة الجهوية الجمعانية للسياسة الإسرائيلية، حيث يمثل كل حزب مجموعة معينة لها مصالح خاصة تنعكس على عملية اتخاذ القرارات في الحكومة، فضلا عن الاستقرار السياسي في إسرائيل.

تعتمد الورقة الحالية على منهجية التحليل المعمق عبر قراءة الواقع السياسي الإسرائيلي فيما يتعلق بالاستقرار الحكومي واتخاذ القرارات الحكومية بناء على الأدبيات النظرية ذات العلاقة من جهة، والأدبيات البحثية التي نشرت حول بنية النظام السياسي الإسرائيلي من جهة أخرى. كما ستأخذ الدراسة عينة من القرارات السياسية التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية والمتعلقة بالشأن الفلسطيني ومحاولة فهم تأثير البنية السياسية للنظام على صيرورة اتخاذ هذه القرارات.

تشكل هذه الورقة مرجعية سياساتية مهمة لمتخذي القرارات، وذلك لما تحمله من منظومة تحليلية مقترحة (نظام الكتلة المهيمنة) تساهم في فهم ديناميكية اتخاذ القرارات في إسرائيل وتركيب الحكومات، حيث أن سياسات الحكومة واتخاذ القرارات لا يتعلقان بالضرورة باعتبارات بعيدة المدى أو لرؤى استراتيجية، وإنما تخضع في الكثير من الأحيان لضرورات أو ضغوطات الائتلاف الحكومي وحاجتها للاستجابة للبنية السياسية التي هي نتاج تشرذم الواقع الاجتماعي في المجتمع الإسرائيلي المستند على تعزيز مستمر لسياسات الهوية.

تقسم هذه الورقة إلى أربعة أقسام، يستعرض القسم الأول الأدبيات النظرية حول النظم الانتخابية ، وتأثيرها على الاستقرار السياسي واتخاذ القرارات، كما يستعرض أهم الأدبيات الإسرائيلية في هذا المجال التي تناقش وتعالج الحالة الإسرائيلية، ويستعرض القسم الثاني تشكيل الحكومة الحالية والتحولات التي حدثت على بنية النظام السياسي في المرحلة الأخيرة وتأثيرها على الحالة الفلسطينية، فيما يستعرض القسم الثالث عينة من القرارات أو عينة من مشاريع القرار أو القوانين التي اتخذتها أو ناقشتها الحكومة فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومحاولة فهم الديناميكية الداخلية ذات الصلة بتركيب الحكومة على صيرورة اتخاذ القرار، ويستعرض القسم الأخيرة الخلاصة والتوصيات.

بنية النظام السياسي الإسرائيلي: مراجعة الأدبيات القائمة

تبنت إسرائيل طريقة الانتخابات النسبية كنظام انتخابي في نظامها السياسي، وجاء ذلك لاعتبار النظام الانتخابي النسبي يستجيب لطبيعة المجتمع الإسرائيلي كمجتمع مهاجرين ومجتمع جمعاني في الوقت نفسه، حيث يستطيع النظام

الانتخابي النسبي أن يضمن تمثيل المجموعات المختلفة في البرلمان، ويستجيب لحالة التعددية الحزبية والأيديولوجية التي ميزت المجتمع الاستيطاني قبل قيام الدولة (Rahat, 2005).

يعتمد نظام الانتخاب النسبيّ على مبدأ القوائم الحزبيّة، ويتمثّل جوهره بحصول القائمة الحزبيّة على عدد مقاعد في البرلمان يعادل نسبةَ تأييدها في الانتخابات.

يساهم النظام النسبيّ في تعزيز قوّة الأحزاب وتمثيلها في النظام، ويعمق التعدّديّة الحزبيّة؛ وذلك أنّ التصويت يكون للقوائم الحزبيّة بما تحمله من برامج سياسيّة، وما ترفعه من شعارات وتصوّرات، ولكن أيضا بما تمثله من توجهات جهوية، جمعانية أو إثنية، ولكن تبقى الأحزاب هي الممثلة للتوجهات السياسية والجهوية وليس الأشخاص. ، فالحزب وبرنامجه- لا الأفراد وقدراتهم- هما في صُلب عمليّة اتّخاذ قرار التصويت لدى الناخبين في النظام النسبي ذي الطبيعة البرلمانية على عكس النظام الرئاسي (Reilly, 2001, 17).

تفرز المنظومة النسبيّة أنظمة انتخابيّة عديدة. على سبيل المثال، هنالك الانتخابات النسبيّة التي وَفقًا لها تُعتبر الدولة منطقة انتخابيّة واحدة (كما في إسرائيل)، وهنالك نظم انتخابيّة تقسّم بموجبها الدولة إلى مناطق انتخابيّة، ويجري اختيار المرشّحين حسب النظام النسبيّ في كلّ منطقة (Neuberger, 2004, 256). وقد طرحت الكثير من الأبحاث وأوراق السياسات اقتراحات وبدائل تنحو نحو تحويل إسرائيل من نظام الانتخابات النسبية التي تعتمد على اعتبار الدولة وحدة انتخابية واحدة، إلى النظام المناطقي الذي يعتمد النظام النسبي بحيث تقسم إسرائيل إلى عدة مناطق انتخابية، أو تبني النظام الرئاسي، وكان الهدف من هذه الإقتراحات هو تقليص عدد الأحزاب من جهة لما تحمله التعددية الحزبية الكبيرة في إسرائيل من استدعاء غياب الاستقرار السياسي، ولتحجيم سياسات الهوية في الانتخابات والتمثيل الجهوي، حيث أن تقسيم الدولة إلى مناطق يشرذم قوة الجماعات الانتخابية (Rahat, et al., 2013).

يُعتبر النظامُ الإنتخابيّ النسبيّ النظامَ الأكثر ضمانًا في تحقيق مبدأ التمثيل السياسيّ، ويمكّن الأحزاب السياسيّة من المشاركة في عمليّة اتّخاذ القرار السياسيّ على نحوٍ أكثر فاعليّةً -مقارنةً بالنظم الأخرى-، ويؤسّس (النظام النسبيّ) لنظام سياسيّ تعدّديّ حقيقيّ يقوم على المصالح السياسيّة، والتبايُن السياسيّ والأيديولوجيّ بين الأحزاب (Neuberger, 2004).

تبقى هنالك مسألة أخرى في النظم النسبيّة، هي نسبة الحسم؛ أي عدد الأصوات الأدنى الذي تحتاجه القائمة الحزبيّة لدخول البرلمان. فلا يمكن لكلّ نسبة تصويت لقائمة أن تضمن لها التمثيل في البرلمان، بل يحتاج النظام الانتخابيّ النسبيّ /القوائم، إلى نسبة حسم تجري بموجبها غربلة الأحزاب التي تتمثّل في البرلمان. تساهم نسبة الحسم في تخفيف حدّة الشرذمة الحزبيّة والسياسيّة في النظام السياسيّ، بحيث تتمثّل في البرلمان الأحزاب التي اجتازت نسبة الحسم فقط، وذلك يؤدّي إلى حالة اصطفاف حزبيّ على أسس سياسيّة حتّى تستطيع الأحزاب الصغيرة اجتياز نسبة الحسم متّحدةً (Norris, 2004). تبنت إسرائيل نسبة حسم متدنية مع قيامها (0.8٪) ثم ارتفعت تدريجيا وخصوصا في التسعينيات لتصل إلى 1٪، ثم ارتفع في العقد الأول من الألفية الجديدة لتصل إلى 2٪، ووصلت في الانتخابات الأخيرة إلى نسبة 3.25٪، ما مَثّل أحد الأسباب المركزية التي أدت إلى تأسيس «القائمة المشتركة».

حددت طريقة الانتخابات النسبية في البند الرابع من قانون أساس الكنيست (1958)، أما قواعد الانتخابات فتم تفصيلها في قانون انتخابات الكنيست (1969)، وقد حددت مبادئ الانتخابات في القانون، وهي كالتالي:

انتخابات عامة: يحق لجميع المواطنين فوق عمر 18 المشاركة في الانتخابات.

انتخابات قطرية: تم تحديد أن كل الدولة هي منطقة انتخابية واحدة.

انتخابات مباشرة: يصوت الناخب بشكل مباشر للقائمة التي يود التصويت لها بدون جسم وسيط في ذلك.

انتخابات متساوية: كل مواطن يملك صوتا واحدا، ولكل صوت وزن متساو مع بقية الأصوات.

انتخابات سرية: لا يسمح لأي شخص عدا

الناخب معرفة لمن أعطى صوته.

وقد أدت الطريقة النسبية بحسب النقاد الإسرائيليين إلى نشوء ظواهر سلبية في السياسة الإسرائيلية، والتي أثرت بدورها على استقرار نظام الحكم، وأهمها (Rahat at el, 2013):

1. تعدد الأحزاب وكثرة القوائم الصغيرة.
2. صعوبة تشكيل الائتلاف الحكومي.
3. غياب الاستقرار الحكومي.
4. الخضوع لمطالب الأحزاب الصغيرة والتي هي على الأغلب مطالب جهوية.
5. صعوبة اتخاذ القرارات في الحكومة.

تلعب الكنيست الدور المركزي في عملية تشكيل الحكومة، من بدايتها وحتى القسم («حلف اليمين») أمامها، فبعد انتهاء الانتخابات وفرز القوائم الفائزة، يقوم رئيس الدولة بالتشاور مع جميع الكتل البرلمانية حول المرشح الأكثر حظا في تشكيل الحكومة، وعادة يتم الاتفاق على تكليف رئيس الكتلة الأكبر في البرلمان لتشكيل الحكومة، والذي عليه أن يكون طبعا عضوا في الكنيست. بعد أن يستمع رئيس الدولة إلى توصيات الكتل البرلمانية يكلف الشخص الأكثر حظا، والذي يكون عادة كما أشرنا، رئيس أكبر كتلة برلمانية، بتشكيل الحكومة، وبعد أن يقوم المكلف بالاتفاق مع الكتل التي ترغب بالائتلاف معه خلال مدة قانونية محددة لذلك، فانه ملزم بموافقة الكنيست ومصادقتها على الحكومة الجديدة، ويتم تشكيل الائتلاف الحكومي اذا حصل على ثقة 61 عضو كنيست على الأقل، ولكن ثقة الكنيست للحكومة غير مرتبطة بالضرورة بتشكيلها لكتل تكون مجتمعة أغلبية في الكنيست، رغم جريان العادة على ذلك، لان الكنيست تستطيع خلال عمل الحكومة حجب الثقة عنها، فالحكومة بحاجة أساسا إلى ائتلاف حكومي يملك الغالبية لصد اقتراحات حجب الثقة.

بنية النظام السياسي واتخاذ القرارات بشأن القضية الفلسطينية

كما ذكر سابقا، تعتبر عملية تشكيل الحكومة من المسائل المعقدة في النظام السياسي الإسرائيلي، وخصوصاً بعد نهاية عهد الحزبين الذي ساد حتى أوائل التسعينيات، فإن النظام السياسي الإسرائيلي يتكون اليوم من أحزاب متوسطة وأحزاب صغيرة، وهذا يتطلب من الحزب الأكبر من حيث المقاعد (وهو بذاته حزب متوسط مقارنة مع فترة الحزبين الكبيرين) الائتلاف مع مجموعة من الأحزاب الصغيرة في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست)، وترافق عملية تشكيل الحكومة مفاوضات ائتلافية تفضي بنهاية الأمر إلى توقيع اتفاق ائتلافي مقابل كل حزب واتفاق ائتلافي شامل للحكومة، يأخذ بعين الاعتبار مصالح الأحزاب، وهي مصالح سياسية-أيديولوجية وجهوية.

من خلال رصد أهم الأدبيات عن النظام السياسي الإسرائيلي وبنيته وتشكل الحكومة (Arian, 2005; Rahat, 2005; Navot and Peled, 2009; Medding, 1990; غال-نور وبلاندر، 2013)، يمكن تقسيم النظام السياسي الإسرائيلي من حيث بنيته السياسية وتأثيره على اتخاذ القرارات إلى خمس مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة نظام الحزب المهيمن

استمرت هذه المرحلة منذ تأسيس دولة إسرائيل وحتى عام 1977، هيمن في هذه المرحلة حزب «مباي» (لاحقا حزب العمل) على المشهد السياسي الإسرائيلي ولم يكن له منافس على تشكيل الحكومة، وقد أثر ذلك على بلورة سياسات الدولة في كل المجالات بما ينسجم مع توجهات الحزب.

استعمل باحثون إسرائيليون الإطار النظري "الحزب المهيمن"، الذي قدمه ديوفرجير Maurice Duverger في كتابه: الأحزاب **السياسية: تنظيمها ونشاطها في الدولة الحديثة** (Duverger, 1964)، لوصف هيمنة حزب «مباي» على الجهاز السياسي الإسرائيلي خلال العقود الثلاثة الأولى.

والحزب المهيمن لا يعني نشوء جهاز حزبي يعتمد على حزب واحد (يميز ذلك الأنظمة السلطوية)، بل ينشأ في نظام سياسي متعدد الأحزاب، كما ليس بالضرورة أن يحصل الحزب المهيمن على غالبية المقاعد أو الأصوات، فعلى الرغم من وجود تعددية

حزبية وعدم حصول الحزب المهيمن على غالبية المقاعد فإنه يبقى مهيمنا على الجهاز السياسي وذلك بسبب تأثيره الكبير والحصريّ على التحولات في الدولة في المجالات المختلفة وارتباط الدولة بالحزب، ولذلك اعتبرت انتخابات 1977 التي صعد فيها الليكود لأول مرة إلى الحكم، نهاية لجهاز الحزب المهيمن عن المشهد الإسرائيلي (shapiro,1980).

لم تشهد السياسة الإسرائيلية حتى منتصف السبعينيات حالات من غياب الاستقرار السياسي بسبب سيطرة وديناميكية الحزب الواحد- حزب «مباي»، فقد شكلت ديناميكيته وتماهي الحزب مع الدولة وسياستها بشكل لا مثيل له، سببا في الاستقرار السياسي (أريان، 1990)، حيث كانت الدولة في عهد «مباي» دولة مركزية غاب عنها البديل السياسي، الأمر الذي قلّص هامش المناورة وابتزاز الأحزاب الصغيرة، وضمن استقرارا سياسيا في الحكم (كوهن وسيزر، 1998، 690). تجدر الإشارة أن إسرائيل حققت معظم مكاسبها التوسعية في هذه المرحلة، لا سيّما انتصارها في حرب حزيران 1967 واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي هذه المرحلة التي قاد بها حزب مباي ولاحقا حزب العمل دفة الحكم في إسرائيل بدون منافس، بدأ المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية وغزة، وضم القدس.

على الرغم من سلبيات الطريقة النسبية، استطاع هذا النظام أن يحفظ استقرار النظام السياسي بشكل نسبي

المرحلة الثانية: مرحلة نظام الحزبين

منذ اعتلاء الليكود للحكم في عقب فوزه التاريخي في عام 1977 وتشكيله الحكومة لأول مرة، بدأت في إسرائيل مرحلة نظام الحزبين الكبيرين حتى العام 1996. وقد تميزت هذه الفترة بوجود تنافس بين الحزبين الكبيرين (العمل والليكود) على تشكيل الحكومة، ما أدى إلى صعود مكانة الأحزاب الصغيرة التي كان كل حزب كبير بحاجة إليها لتشكيل لحكومة، فالنظام السياسي الإسرائيلي في هذه المرحلة لم يكن نظام حزبين بشكل مطلق كما في بريطانيا، بل كان نظام حزبين إلى جانب أحزاب صغيرة، ولكن بقي للأحزاب الكبيرة الدور المؤثر على اتخاذ القرارات، حيث احتفظت الأحزاب الكبيرة لنفسها بالوزارات المهمة (الدفاع، المالية والخارجية) وأعطت الأحزاب الصغيرة وزارات أخرى أقل أهمية، وتميّزت هذه المرحلة بصعود الحكومات الوطنية التي تكونت من ائتلاف الحزبين الكبيرين. لعبت الحكومات الوطنية دورا كبيرا على الصعيدين السياسي الداخلي والخارجي، حيث انسحبت إسرائيل من لبنان إلى «المنطقة الأمنية» في ظل حكومة وطنية، وتشكلت حكومة وطنية على خلفية الانتفاضة الأولى، وتقاسم الحزبان الوزارات المهمة، وفي حكومة رابين التي اعتمدت على حكومة يقودها حزب العمل مع عدد مقاعد يصل إلى 43 مقعدا حصل عليها في انتخابات 1992، تم التوصل لاتفاق أوسلو، حيث كان الحزب الكبير قادرا على اتخاذ قرارات سياسية كبيرة دون ابتزاز يذكر من الأحزاب الصغيرة، انتهت فترة الحزبين مع تبني طريقة الانتخابات المباشرة عام 1996.

على الرغم من سلبيات الطريقة النسبية، استطاع هذا النظام أن يحفظ استقرار النظام السياسي بشكل نسبي، وان لم يكن بشكل كامل، وذلك بفضل وجود حزبين كبيرين، فعلى الرغم من تعدد الأحزاب الصغيرة، إلا أن ذلك لم يضعف أو يقلل، بشكل عام، من قوة الحزبين الكبيرين اللذين تبادلا السلطة منذ العام 1977؛ أي بعد «الانقلاب» السياسي في إسرائيل وقيادة الليكود للحكومة الإسرائيلية لأول مرة في تاريخ الدولة.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة

شكل قانون الانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة الذي عُمل به لأول مرة في العام 1996، مرحلة جديدة في السياسة الداخلية الإسرائيلية، ليس على المستوى البنيوي فحسب، وإنما

على مستوى الثقافة السياسية. يعتبر القانون المحاولة الجدية الأولى للإصلاح، والتي كان مصيرها الفشل مخلفة وراءها دمارا هائلا على مستوى نظام الحكم والأحزاب الكبيرة، والثقافة السياسية ومبنى الحكم في الدولة (ديسكين، 1998).

جاء في البند (13) من قانون أساس الحكومة المعدل، «رئيس الحكومة هو من يتم انتخابه من الشعب، ويحظى بأكثر من نصف الأصوات الصالحة وهو عضو كنيست».[1] أدخل قانون الانتخابات المباشرة الناخب الإسرائيلي إلى حالة سياسية جديدة تمثلت في تصويته ببطاقتين بدل بطاقة واحدة، بطاقة للكنيست وبطاقة لرئاسة الحكومة، وقد أدى القانون الجديد إلى إضعاف الكنيست عموما، وقدرتها على مراقبة السلطة التنفيذية خصوصا، لكنه أضعف الحكومة أيضا على عكس ما كان متوقعا وعزز من تبعية رئيس الحكومة للأحزاب الصغيرة التي ازدادت قوة على حساب الأحزاب الكبيرة.

يعتبر كورن أن الجهاز السياسي الذي أنتج قانون الانتخابات المباشرة كان جهازا سياسيا شبيهاً بالجهاز السياسي بين السنوات 1949- 1977:

مرحلة الجهاز السياسي متعدد الأحزاب مع وجود حزب ديناميكي- «مباي»، بينما الجهاز السياسي الذي أنتجه قانون الانتخابات المباشرة كان جهازا سياسيا متعدد الأحزاب، مع وجود رئيس حكومة ديناميكي، فالديناميكية انتقلت من الحزب إلى الشخص (كورن، 1998).

خلف قانون الانتخابات المباشرة واقعا سياسيا جديدا في إسرائيل على المستوى السياسي، الثقافة او الهويات السياسية، الأمر الذي دفع سياسيين وأكاديميين للتجند ضد هذا القانون ومحاولة إلغائه من الوجود، بسبب الأضرار التي سببها للسياسة الإسرائيلية. واعتبر السياسي الإسرائيلي السابق يوسي بيلين القانون «حادثة طرق» في السياسة الإسرائيلية (بيلين، 1996).

لم يؤد إلغاء قانون الانتخابات المباشرة إلى العودة إلى نظام الحزب المهيمن أو نظام الحزبين بل أنتج واقعا سياسيا جديدًا يتميز بوجود أحزاب متوسطة الحجم إلى جانب أحزاب صغيرة

وقد أدى القانون الجديد إلى إضعاف الكنيست عموما، وقدرتها على مراقبة السلطة التنفيذية خصوصا، لكنه أضعف الحكومة أيضا على عكس ما كان متوقعا

لم تكمل أي من الحكومات التي تشكلت على أساس قانون الانتخابات المباشرة مدتها كاملة. واعتقد مؤيدو القانون أن السلوك السياسي للناخبين سوف يبقى ثابتا بعد إتباع قانون الإنتخابات المباشرة، وأن القاعدة الحزبية لرئيس الحكومة المنتخب ستبقى ثابتة وقوية ، إلا أنهم لم يفهموا أن تغيير قوانين اللعبة السياسية أدى إلى تغيير السلوك السياسي الإنتخابي للناخبين أيضا ..

صحيح أن رئيس الحكومة الذي يستمد شرعيته من الشعب مباشرة كان قويا، إلا انه فقد قاعدته الحزبية الكبيرة، لأن قانون الانتخابات المباشرة أضعف الأحزاب الكبيرة بشكل كبير وعزز من قوة الأحزاب الصغيرة، وعمّق هذا الأمر من تبعية رئيس الحكومة وحكومته بالأحزاب الصغيرة، أكثر مما كان عليه الوضع في طريقة الانتخابات النسبية التي سبقت القانون الجديد، ما أدى للعودة للطريقة القديمة.

المرحلة الرابعة: نظام الأحزاب المتوسطة والأحزاب الصغيرة

لم يؤد إلغاء قانون الانتخابات المباشرة إلى العودة إلى نظام الحزب المهيمن أو نظام الحزبين بل أنتج واقعا سياسيا جديدًا يتميز بوجود أحزاب متوسطة الحجم إلى جانب أحزاب

1. كتاب التشريعات الإسرائيلية، مجلد رقم 17.

صغيرة، ما أدى إلى اضعاف رئيس الحكومة وقدرة الحكومة على الحكومة واتخاذ القرارات، وباتت الأحزاب الصغيرة في البنية الجديدة أكثر تأثيرا على سياسات الحكومة في كافة المجالات، فالأحزاب المتوسطة التي تبدلت على قيادة الحكومة الإسرائيلية في هذه المرحلة كانا حزب كاديما الذي أسسه شارون قبل مرضه والذي قاد الحكومة الإسرائيلية حتى العام 2009، وبعدها جاء الليكود كحزب متوسط وقاد الحكومة الإسرائيلية حتى الآن، إلا أن انتخابات 2015 دشنت مرحلة جديدة في بنية النظام السياسي الإسرائيلي والذي سنطلق عليه مرحلة الكتلة الحزبية المهيمنة.

المرحلة الخامسة: نظام الكتلة الحزبية المهيمنة

لفهم المرحلة الخامسة لا بد من استحضار التمييز والتصنيف الذي قام به خاريس تيمبليمان (Templeman,2014)، بين منظومات سياسية ثلاث تتعلق بنوع الحزب، وبنمط النظام السياسي وبمميزات النظام الحزبيّ. وما يهمنا هو المنظومة الثالثة؛ أي نوعية النظام الحزبي وليس الحزب، فالحزب المهيّمن أو الحزب الواحد هو صفة الحزب في نظام سياسي معين، أما النظام الحزبي فهو صفة النظام الحزبي بكليته، ومدى تأثيره على جوهر وبُنية النظام السياسي، لذلك فان تيمبليمان يفرق بين منظومتين حزبيتين، منظومة الحزب الواحد (Single Party system) وهي غالبا ما تتواجد في النظم السلطوية وتكون فيها المعارضة السياسية غير شرعية أو مهمّشة وغير قادرة على أن تكون بديلا للحزب الحاكم، ومنظومة أو نظام الحزب المهيمن (Dominant party System)، التي تتواجد في نظم ديمقراطية وتتمتع المعارضة بشرعية سياسية لا بل تتنافس على الحكم، ولكن غالبا دون جدوى لدورات انتخابية عديدة. إلى جانب التعريفات للنظام الحزبي المهيّمن التي تركز على تأثير الحزب المسيطر على الدولة والمجال العموميّ، هنالك تعريفات اجرائية أكثر بساطة، مثل تعريف دو-توت ودي-جاغير، اللذين يكتفيان بتصنيف نظام حزبيّ كنظام حزبيّ مهيّمن إذا فاز الحزب نفسه في أربع دورات انتخابية متتالية على الأقل (du Toit and de Jager, 2014).

معسكر اليمين الذي يقف الليكود في مركزه أصبح مهيمنا وليس الليكود وحده،

يُعتبر نظام الحزب المهميّن الأقرب لفهم السياق السياسيّ الإسرائيلي، فالحديث ليس عن حالة حزب مهيّمن (Dominant Party) في الأنظمة السلطوية، بل عن نظام حزبي مهيمن آخذ بالتشكل في السنوات الأخيرة، مع عدم استبعاد أن تشكل النظام الحزبي المهيّمن في إسرائيل بدأ من عام 1977، علاوة على السياسات التي يتبعها اليمين الجديد في إسرائيل لفرض أجنداته على الدولة والمجال العموميّ وسلسلة القوانين التي سنّها ويطمح لتشريعها في المستقبل، واحتكاره لتعريفات الوطنية والصهيونية وتغلغل الفكر الصهيوني الديني وفكر اليمين المتطرف في المجتمع اليهودي (Pedahzur, 2012)، قد يؤدي في النهاية إلى تحويل إسرائيل من النظام الحزبي المهيمن لمعسكر اليمين إلى مرحلة الحزب المهيّمن متمثلا في الليكود.

إذا استعرنا مسارات نشوء الحزب المهيمن كما صنفها تيمبلمان في دراسته الامبيريقية (Templeman, 2014). وهي أولا: صعود الحزب المهيمن ضمن نظام ديمقراطي وعبر عملية انتخابية دون تقليص الحريات السياسية، مثل حرية التعبير، التضييق واعتقال المعارضة السياسية، والتضييق على الصحافة، ثانيا: ينشأ الحزب المهيمن لدوره المركزي في قيام الدولة وبناء النظام السياسي، وهو المسار الذي ميّز حزب «مباي» برئاسة بن غوريون في إسرائيل لدورها المركزي بتأسيس الدولة، والمسار الثالث هو مسار تشكل الحزب المهيمن في الدول الاتوقراطية، والذي يفتح المجال السياسي للتعددية الحزبية وانتخابات دورية ويفوز بها دائما، كما كان حال الحزب الوطني في مصر

في عهد مبارك.

ما ندعيه أدناه هو وجود مسار رابع وجديد يدشنه معسكر اليمين الإسرائيلي بقيادة الليكود، هو من جهة شبيه بالمسار الأول من تصنيفات تيمبلمان، لكنه يختلف عنه وذلك لأن معسكر اليمين الذي يقف الليكود في مركزه أصبح مهيمنا وليس الليكود وحده، لكن من الناحية الثانية الليكود هو الحزب المهيمن في المعسكر بدون أي منافس. وتترافق هيمنة اليمين الإسرائيلي على السلطة مع مرحلة جديدة من فرض أجندته على السلطة، إذ تترافق هذه الهيمنة مع تقليص واسع في الحريات وتشقيق النظام الديمقراطي دون انهياره من جهة ثانية، وهي خطوات باشر بها الليكود كقائد لليمين خلال السنوات الست الأخيرة من حكمه، وذلك بواسطة سنّ قوانين وأهمها قانون الجنسية، تقليص حرية التعبير، نزع معتدل لشرعية المحكمة العليا واتخاذ اجراءات لإضعافها، وغيرها من الخطوات (فوكس، 2015).

إحدى سمات هذا النظام،هو سعيّ اليمين في إسرائيل طوال الوقت على بناء حدود الشرعية السياسية، أو بالأحرى حدود الشرعية السياسية الحاكمة في الدولة.

كثّف اليمين خلال السنوات الماضية عموما وفي الحملة الانتخابية الأخيرة خصوصا، حملته لنزع شرعية اليسار كتيار حاكم في إسرائيل، وليس كتيار سياسي في المعارضة

في العقود الأولى من قيام الدولة، رفع دافيد بن غوريون قائد حزب «مباي» اليساري الإشتراكي شعار «بدون حيروت وماكي» في أي تشكيل حكومي يرأسه، وحزب حيروت برئاسة مناحيم بيغن هو النواة الصلبة لحزب الليكود، وماكي هو الاختصار العبري للحزب الشيوعي الإسرائيلي، وفعلا رفض بن غوريون خلال سنوات حكمه لإسرائيل إشراك «حيروت وماكي» في الائتلافات الحكومية التي شكلها، وقام بإقصاء أي ملمح لدور الصهيونية التنقيحية لجابوتنسكي وأذرعها العسكرية مثل «الإتسل»، من المعبد الرسمي للذاكرة التاريخية الإسرائيلية الرسمية (ليبل، 2007)، وهو بذلك عمل على ترسيم حدود الشرعية السياسية الحاكمة في الدولة وذاكرتها التاريخية. في الانتخابات الاخيرة كان اليمين هو من حاول هذه المرة ترسيم حدود الشرعية السياسية الحاكمة في الدولة، وقد كثّف اليمين خلال السنوات الماضية عموما

جدول (1) مميزات بنية النظام السياسي الإسرائيلي

بنية النظام السياسي	الفترة	الاستقرار السياسي للنظام	فاعلية قراراته السياسية
نظام الحزب المهيمن	1948-1977	استقرار عال جدا	فعالة جدا
نظام الحزبين الكبيرين	1977-1996	استقرار عال	فعالة الى حد ما
نظام الانتخابات المباشرة	1996-2001	غياب الاستقرار	غير فعالة
نظام الأحزاب المتوسطة مع أحزاب صغيرة	2003-2013	غياب الاستقرار	فعالة الى حد ما
نظام الكتلة الحزبية المهيمنة	2015	استقرار عال	فعالة جدا

وفي الحملة الانتخابية الأخيرة خصوصا، حملته لنزع شرعية اليسار كتيار حاكم في إسرائيل، وليس كتيار سياسي في المعارضة، علاوة على ذلك كانت هذه المرة الأولى التي يصرح فيها، بشكل مثابر، رئيس حزب مرشح لرئاسة الحكومة، رفضه تشكيل حكومته القادمة مع أي من أحزاب اليسار أو المركز- يسار، بينما لم يتم إصدار هذا الموقف المثابر من المعسكر المقابل خلال الحملة الانتخابية.

منهجية البحث

يحاول البحث الحالي تحليل بنية النظام السياسي الإسرائيلي وأثره على القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وينطلق البحث من مقولة أن بنية النظام السياسي تؤثر على عملية اتخاذ القرارات وتنعكس على المسألة الفلسطينية. اعتمد البحث الحالي على التحليل الكيفي للنظام السياسي الإسرائيلي عبر قراءة تحليليه للأدبيات بهذا الشأن، والادبيات النظرية التي تتعلق بالنظام السياسي، حيث تمت الاستعانة بالأدبيات النظرية وتطويرها عبر البحث لقراءة معمقة للنظام السياسي الإسرائيلي، وأثر ذلك على اتخاذ القرارات. كما استعان البحث بتحليل السلوك السياسي وعينة من القرارات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية في السنوات الأخيرة والمتعلقة بالموضوع الفلسطيني وفهم الديناميكيات الداخلية التي أدت الى اتخاذ هذه القرارات، ومحاولة تحليلها من خلال مميزات النظام السياسي الإسرائيلي. لذلك اعتمد البحث على التالي:

أولا: مراجعة الأدبيات الإسرائيلية حول مميزات النظام السياسي الإسرائيلي وبنيته.

ثانيا: قراءة الأدبيات النظرية التي يمكن من خلالها فهم بنية النظام السياسي الحالي.

ثالثا: تحليل نتائج الانتخابات الإسرائيلية والتي تتعلق بتعميق فهم بنية النظام السياسي الإسرائيلي.

رابعا: تحليل عينة من القرارات الحكومية ذات العلاقة مع المسألة الفلسطينية.

التحليل: وجهة النظام السياسي الإسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية

ساهم تبلور نظام الكتلة الحزبية المهينة في انتقال اليمين من مرحلة السيطرة إلى مرحلة الهيمنة، الهيمنة على النظام السياسي الإسرائيلي، مرّ اليمين في إسرائيل بأربعة تحولات منذ عام 1948، مرحلة التهميش أو المعارضة (1948-1977)، مرحلة الحكم أو السلطة (1977-1999)، مرحلة السيطرة السياسية أو غياب البديل السياسي (2001-2013)، والمرحلة الحالية، هي مرحلة الهيمنة الفكرية والسياسية. يصل البحث إلى نتيجة مفادها أن اليمين الإسرائيلي العلماني منه والديني (رغم ان التفرقة في حالات كثيرة هي إجرائية) أعاد تجديد منظومته السياسية والفكرية في العقدين الماضيين، بحيث تحول مشروعه إلى المشروع المهيمن في المشهد الإسرائيلي، لا سيّما فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية. أ

دخلت هيمنة اليمين السياسية ما يسمى اليسار الصهيوني في أزمة سياسية وفكرية، جعله من جهة يتبنى الكثير من مقولات اليمين فيما يتعلق بالموضوع الفلسطيني، ومن جهة ثانية استطاع اليمين تجديد ذاته سياسيا وفكريا دون أن ينفى الواقع الذي أوجده اليسار على الأرض- اتفاق أوسلو. ويحاول اليمين في مرحلة بنية الكتلة الحزبية المهيمنة حسم الموضوع الفلسطيني بناء على تصوراته الأيديولوجية، وقد بدأ ذلك بقانون التسوية، مرورا بتعزيز الاستيطان، ومشاريع الضم وقانون القومية.

سنتطرق هنا إلى بعض هذه المسائل، والتي تنطلق الورقة من الادعاء أنها نابعة في جزء كبير منها من بلورة نظام الكتلة الحزبية المهيمنة.

شرعت الحكومة الحالية قانون «التسوية» لمصادرة أراض فلسطينية خاصة من أجل «تبييض» مستوطنة عمونا، وعلى الرغم من أن رئيس الحكومة نتنياهو كان قد عارض في الماضي سنّ القانون بسبب خطورته على مكانة إسرائيل الدولية، وتصريحه ان تشريع القانون سوف يرسل قيادات إسرائيلية إلى المحكمة الجنايات الدولية، الا انه بسبب طبيعة الائتلاف الحكومي تم تشريع القانون.

دخلت هيمنة اليمين السياسية ما يسمى اليسار الصهيوني في أزمة سياسية وفكرية، جعله من جهة يتبنى الكثير من مقولات اليمين فيما يتعلق بالموضوع الفلسطيني

في كانون الأول عام 2014، أجلت المحكمة العليا للمرة السابعة إخلاء مستوطنة عمونا ، وأمهلت الدولة عامين لإخلائها، إذ من المفروض انتهاء المهلة في كانون الأول 2016، ومع اقتراب موعد الهدم والدعوة لحل هذه القضية، والضغط الذي يمارسه المستوطنون على الحكومة، بدأت تحركات من اليمين وخصوصا في حزبي الليكود والبيت اليهودي لإيجاد حل لمستوطنة عمونا قبل اقتراب موعد الهدم. وقد اقترح أعضاء ووزراء الليكود فكرة «قانون التسوية/التبييض» والذي يقضي بشرعنة المستوطنة تخطيطيا وتعويض أصحاب الأرض الفلسطينيين، ووصل الحال بأعضاء الليكود بإصدار بيان صحافي وقع عليه 25 عضو كنيست ووزير من الليكود منهم رئيس الكنيست، يطالبون فيه الحكومة (أي يطالبون أنفسهم) بإصدار قانون التسوية/التبييض، وذلك على الرغم من معارضة المستشار القضائي للحكومة القاضي للقانون بسبب كون هذا القانون غير دستوري، واعلانه بأنه لن يستطيع الدفاع عنه أمام المحكمة العليا. وعلى الرغم من ذلك فقد وقع على العريضة رئيس الكنيست وغالبية الوزراء وكأنهم أعضاء في المعارضة يطالبون الحكومة باتخاذ موقف تجاه هذه المسألة (برغر، أ2016).

وقد هاجم البيت اليهودي أعضاء الليكود متهما إياهم بأنهم لا يفعلون شيئا سوى اصدار بيانات، موضحا أن الليكود يتحمل مسؤولية أزمة عمونا لأنه لم يتخذ موقفا حاسما من المسألة في فترة حكومة نتنياهو- باراك عام 2009. وقد أصدر أعضاء الليكود هذا البيان، بحسب محللين إسرائيليين، لانهم يدركون بأن تبييض المستوطنة هو أمر غير ممكن قضائيا وسيجذب على إسرائيل ضغوطا عالمية، كما يدركون أن المحكمة العليا لن توافق عليه، وسيعرض إسرائيل لضغوطات أميركية في هذا السياق، فضلا عن وجود توجهات تشير أن تشريع القانون سوف يضر بالمشروع الاستيطاني برمته، إلا أن هدفهم كان تحصيل حاصل ورمي الكرة في ملعب المحكمة العليا لقناعتهم بأنها سوف ترفض قانون التسوية، مما يحول المحكمة العليا إلى المتهم الأول في هذا الملف، لأنها لم تمكن السلطة التشريعية من ممارسة حقها التشريعي في تشريع قانون يحل المشكلة، وذلك على الرغم من أن المحكمة العليا كانت شريكة في تجذر هذه البؤرة وتحويلها إلى رمز استيطاني، عبر قبولها تأجيل الهدم والاخلاء سبع مرات، ومنحها الحكومة في آخر قرارها مدة عامين لهدم البؤرة وإيجاد حل للمستوطنين الساكنين فيها. وهو على ما يبدو ما ستطلبه الدولة من المحكمة للمرة الثامنة على التوالي مع اقتراب موعد الهدم في كانون الأول 2016.

فبعد نقاش حول السبل لشرعنة المستوطنة، تفكر الحكومة بمطالبة المحكمة العليا بتأجيل أمر اخلاء المستوطنة وهدمها لستة أشهر أخرى لكي تتمكن من إيجاد حلول بديلة للمستوطنين (برغر، 2016ب). وجاء هذا القرار بعد أن اجتمع وزراء البيت اليهودي (نفتالي بينيت وايليت شاكيد) ووزير الدفاع ليبرمان مع نتنياهو هذا الشهر من أجل الاتفاق على اقتراح تأجيل اخلاء المستوطنة لستة أشهر أخرى

. ويحاول البيت اليهودي أن يجد حلاً يتمثل في إبقاء المستوطنة على التلة الموجودة فيها الآن، ولكن ليس في نفس المكان الموجودة فيه المستوطنة حاليا. وجاء هذا الاقتراح من البيت اليهودي بعد أن توصل وزراء الحزب إلى نتيجة أن منع اخلاء المستوطنة من موقعها الحالي بات صعبا، وأن قانون التسوية الذي يهدف إلى مصادرة أراض فلسطينية وشرعنة البؤرة الاستيطانية لن يصمد أمام المحكمة العليا ولن يدعمه المستشار القضائي للحكومة.

اعتبر اليمين، وخصوصاً الإستيطاني، الذي بات أكثر القوى السياسية تأثيراً على الدولة والمشروع الصهيوني في هذه الفترة، إن اللحظة التاريخية تعتبر ساعة الحسم في مشروع الضم، ففي نشرة للمستوطنين بعنوان «أرض إسرائيل

لنا!»، وهي نشرة قصيرة ينشرها المستوطنون، وصدر العدد 157 منها عشية الانتخابات الأخيرة، تحدثت أن الفترة الحالية والهدف السياسي الراهن للصهيونية الدينية يجب ان يكون مشروع الضم، حيث أكدت ان إخراج مشروع الضم إلى الوجود سيكون في مركز العمل السياسي في الكنيست والحكومة القادمة، ففي مقال له في النشرة قال بوعز هعتسني، أن مهمة الكنيست القادمة ستكون الاختيار بين إسرائيل وفلسطين، ويشير في مقاله: ساعة الحسم اقتربت، في الظروف الحالية الوضع الأفضل من ناحيتنا هو ضم مناطق C التي تشكل 60٪ من المساحة، وفيها كل المستوطنات اليهودية، هذا ما يضمن عدم قيام دولة فلسطينية سيادية والتي تعني القضاء على دولة إسرائيل قيميا ودينيا وقوميا وعلى المستوى الأمني» (هعتسني، 2016، 2).

في خضم نقده فيما يتعلق بإخلاء مستوطنة عمونا، قال بينيت إنه يجب العمل بكل قوة في هذه المرحلة على ضم الضفة الغربية، واستعمل خلال كلمته جملة دينية «التضحية بالنفس» من جل الضم، والمقصود هو ان ساعة العمل قد دقت لإخراج أفكار الضم إلى حيز التنفيذ (ربيد وليس، 2016). وفي اعقاب قرار مجلس الامن الذي ادان المستوطنات، نشرت وزيرة القضاء تصريحا لها على موقعها جاء فيه: «علينا ان نغير الاتجاه، عندما نطأطأ الرأس فذلك لن يساعدنا، علينا رفع رؤوسنا، علينا ان نقوم بما هو جيد لإسرائيل، نحتاج للحديث عن الضم».[2]

طرح أعضاء كنيست من اليمين مشروع قانون لضم مستوطنة «معاليه ادوميم» للسيادة الإسرائيلية، إلا أن نتنياهو استطاع أن يعرقل اقراره في اللجنة الوزارية للتشريع، بسبب موقف الإدارة الأميركية الحالية، والتي كما يبدو، لم تبد تأييدا لهذه الفكرة، إضافة إلى إدراك نتنياهو للإسقاطات السياسية والدولية المترتبة على هذه الخطوة، لا سيّما، بعد أن اضطر على مضض تأييد قانون «التسوية»؛ أي قانون مصادرة الأراضي الفلسطينية الخاصة في الضفة الغربية، بعد أن صرح أن القانون سوف يُرسل القادة الإسرائيليين إلى محكمة الجنايات الدولية في «هاغ»، إلا ان ضغط اليمين دفعه لتأييد القانون، لم يعارض نتنياهو القانون من حيث المبدأ (أي مبدأ الضم)، وإنما من حيث أنه يفضل أن يتم ذلك بالتنسيق مع الإدارة الأميركية. رافق محاولات أعضاء اليمين تشريع قانون الضم بحملة دعائية كبيرة من اللوبي الخاص في الكنيست بضم معاليه ادوميم، والتي تضمنت إعلانات كبيرة في الصحف تتضمن تصريحات غالبية وزراء الليكود تؤيد ضم معاليه ادوميم.

يؤيد الكاتب اليميني نداف شرغاي موقف نتنياهو من مسألة ضم معاليه ادوميم، ويعتقد أن الضم لا يعني شيئا اذا لم يسبقه موجة بناء مكثفة، ويعتقد أن البناء المكثف في المستوطنات عموما وفي معاليه ادوميم خصوصا هو التسوية المقبولة حاليا داخل اليمين، بين توجهات التي تريد ضم معاليه ادوميم وبين توجهات التي ترفض ذلك بسبب غياب التنسيق مع الإدارة الأميركية، ويعتقد شرغاي ان التسوية بين التوجهين اليمينيين في هذه الفترة يجب أن يكون تكثيف البناء في المستوطنات وإعادة الربط بين معاليه والقدس والتي خفت بسبب تراجع البناء وخاصة في منطقة E1، والضغوطات التي مارستها إدارة أوباما على إسرائيل في هذا الصدد، ويعتقد ان الضم بعد ذلك يجب ان يكون بالتنسيق مع إدارة ودية وصديقة مثل إدارة ترامب في الحالية (شرغاي، 2017).

التقييم والسيناريوهات المتوقعة للنظام السياسي الإسرائيلي

حاولت الورقة الحالية تحليل النظام الانتخابي والبنية السياسية الإسرائيلية وتأثيرها على توجهات الحكومة تجاه المسألة الفلسطينية، وكان هدف الدراسة الى فهم ديناميكية التحولات على بنية النظام السياسي الإسرائيلي وإمكانيات تأثيره على قراراتها حول الشأن الفلسطيني، وقد توصلت الورقة الى نتيجة مفادها أن النظام

2 . مقتبس من هآرتس، 30\12\2016، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.3185215 (اخر مشاهدة 21\4\2017).

السياسي الإسرائيلي يتجه نحو ما تسميه الورقة «الكتلة الحزبية المهيمنة»، وهو تأطير نظري للحالة الإسرائيلية مستند إلى أدبيات عالمية وإسرائيلية كتبت في هذا المجال.

بناء على ذلك، وانطلاقا من الإطار النظري حول نظام الحزب المهيمن الذي طوره تيمبيلمان، فإن المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي يتشكل ككتلة سياسية/حزبية مهيمنة، تتميز المنظومة الجديدة بمركزية المعسكرات الانتخابية على حساب الأحزاب الكبيرة، ولكنها قد تقود إلى تشكيل مرحلة الحزب المهيمن، وذلك رهن بتطورات عديدة في المرحلة القادمة جئنا على ذكرها في المبحث النظري، ولكنها لا تزال بعيدة المنال على المدى القريب.

تمثلت آثار مرحلة نظام المعسكر المهيمن في عدة تطورات على السياسة الإسرائيلية، أهمها: صعوبة سيولة الاصوات بين المعسكرات وبقاؤها داخل المعسكرات نفسها، اعلان أحزاب المعسكر عن تأييدها المسبق لمرشح المعسكر السياسي لرئاسة الحكومة حتى قبل اعلان النتيجة النهائية للانتخابات، وجزء من هذا السلوك نابع من الحقيقة الاولى المتمثلة ببقاء الحراك الانتخابي للمصوتين داخل المعسكر نفسه، ولكنه ايضا نابع من انغلاق المعسكرات على نفسها وصعوبة بناء تحالفات بينها، وان حدث ذلك فإنها ستؤثر على مستوى الحوكمة في السلطة التنفيذية، نهاية المرحلة البراغماتية في السياسية الإسرائيلية، ونقصد بالبراغماتية الداخلية، خيارات التحالف قبل الانتخابات والائتلافات الحكومية الواردة بعد الانتخابات، التي باتت تتقلص مقارنة مع دورات الانتخابات السابقة.

أما التطور الأهم فهو غياب التنافس الحقيقي

تتميز المنظومة الجديدة بمركزية المعسكرات الانتخابية على حساب الأحزاب الكبيرة، ولكنها قد تقود إلى تشكيل مرحلة الحزب المهيمن

على تشكيل الحكومة بين الأحزاب، فمنذ انتخابات 2013 ينفرد الليكود بتشكيل الحكومة دون منافس، وقبله كان حزب «كاديما» الذي أسسه شارون وهو ايضا حزب يميني رغم ادعائه بانه حزب المركز. وعلى المستوى التاريخي فان اليمين بتشكيله الحكومة الحالية فانه يكون قد حكم إسرائيل سنوات أكثر مما حكم اليسار. أما الحقيقة الرابعة فهي كون الليكود الحزب الوحيد الذي له حضور في كل الطبقات الاجتماعية في المجتمع اليهودي، على عكس معسكر اليسار الذي ينحصر حضوره في الطبقة الوسطى العليا فقط، رغم طروحاته الاجتماعية التي تنسجم مع مصالح الطبقات الوسطى والدنيا.

تتوصل الورقة إلى نتيجة أن تحولات في بنية النظام السياسي الإسرائيلي ستؤثر على قرارات الحكومة فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية، حيث تفترض منظومة الكتلة المهيمنة وجود أحزاب من اليمين في الحكومة، وهذا يؤدي الى تماهي قرارات الحكومة مع أيديولوجية اليمين دون تحدٍّ من خارج معسكر اليمين، ولا تستثني الورقة من ذلك قرارات تتعلق بالشأن الإسرائيلي الداخلي، وهو ليس موضوع الورقة بطبيعة الحال.

تحول منظومة الكتلة الحزبية المهيمنة اليمين عموما والحكومة خصوصا إلى نمط اليمين المتطرف في أوروبا، في غياب بديل سياسي

السيناريو	مضمونه	انعكاسه على الحالة الفلسطينية
استمرار تعزيز الكتلة الحزبية المهيمنة	استمرار تبلور البنية السياسية الحالية وفيها يحكم اليمين بشكل حصري، معتمدا على الليكود كحزب حاكم مع شركائه الطبيعيين من أحزاب اليمين فقط، دون وجود بديل جدي لحكم اليمين.	استمرار سياسات الضم الزاحف للضفة الغربية والكتل الاستيطانية وتعزيز الاستيطان فيها، وباستمرار جمود عملية التسوية السياسية، وافشال حل الدولتين على أرض الواقع.

السيناريو	مضمونه	انعكاسه على الحالة الفلسطينية
تطور الكتلة الحزبية المهيمنة إلى نظام حزبي معدل	تطور منظومة الكتلة الحزبية المهيمنة نحو نظام الحزب المهيمن، يكون فيه الليكود الحزب المهيمن، وهو يستطيع أن يمرر سياساته التي يريدها دون الحاجة إلى شركائه الطبيعيين من اليمين.	استمرار سياسات الضم الزاحف للضفة الغربية والكتل الاستيطانية وتعزيز الاستيطان فيها، واستمرار جمود عملية التسوية السياسية، وافشال حل الدولتين على أرض الواقع. ويكون الفرق بين سياسات الليكود في هذه البنية والبنية السابقة أنه سيقوم بذلك مع أخذ مصالح إسرائيل الدولية بعين الاعتبار، وربما العودة إلى سياسة إدارة الصراع وليس حسمه.
العودة إلى نظام الأحزاب المتوسطة والأحزاب الصغيرة	تآكل منظومة الكتلة الحزبية المهيمنة بسبب تحولات في المجتمع الإسرائيلي أو تحولات إقليمية أو دولية، تؤدي إلى العودة إلى نظام الأحزاب المتوسطة والأحزاب الصغيرة، وهو نظام يسمح بتبادل السلطة بين المعسكرات المختلفة.	يساهم هذا النظام في طرح خيارات أخرى للمسألة الفلسطينية، وممكن أن تؤدي للذهاب لتسوية سياسية للمسألة الفلسطينية، أو الاستعداد لاتخاذ خطوات في هذا الشأن. ويساهم هذا النظام في تقليص سلطة الأحزاب اليمينية الصغيرة وتأثيرها على سياسات الحكومة مقارنة مع تأثيرها الكبير على نظام الكتلة الحزبية المهيمنة.

للحكم، ونرى أن البدائل السياسية تنحى نحو تبني الكثير من أفكار اليمين الذي انتقل من مرحلة السيطرة إلى مرحلة الهيمنة.

في هذا السياق يمكن الإشارة إلى ثلاثة سيناريوهات متوقعة، كما هو مبين في الجدول:

التوصيات

أولا: قطع العلاقة بين بنية النظام السياسي وبين الحالة الفلسطينية، من خلال التركيز على إعادة بناء منظومة مقاومة فلسطينية ذات طابع شعبي مثابر، بحيث تعمل الحركة السياسية الفلسطينية على تطوير نضالها الشعبي بدون علاقة مع تحولات وديناميكيات النظام السياسي الإسرائيلي. بمعنى ان هذه التوصية تعتبر ان الشأن الفلسطيني يجب ان يتم تحديده من خلال إرادة فلسطينية مستقلة بدون ربطها مع تحولات وتغيرات في بنية النظام السياسي الإسرائيلي.

ثانيا: ينبع التحول نحو الكتلة المهيمنة في إسرائيل، والتي تتمثل في سيطرة كتلة اليمين على زمام الحكم في إسرائيل، في جزء كبير منه من الموضوع الفلسطيني، حيث ان صعود اليمين جاء على خلفية الحالة الفلسطينية، فاليمين يتصاعد ويعزز حكمه كلما تأكدن صدقية مواقفه من المسألة الفلسطينية، لذلك فإن الحالة لفلسطينية عليها أن تعيد الاعتبار إلى دورها كحالة تحت الاحتلال، ومقاومة مشاريع الاستيطان لليمين ومحاولات فرض أمر واقع، حيث ان قوة الكتلة المهيمنة تعود الى قدرة اليمين على تسويق ايديولوجيته في المجتمع الإسرائيلي من جهة، وإدراكه لقدرته على تنفيذ مخططه من جهة أخرى.

ثالثا: استمرار دراسة ديناميكية النظام السياسي الإسرائيلي في المرحلة القادمة، وبالذات تلك الديناميكية المتعلقة بالمسألة الفلسطينية، لبناء منظومة تحليل وتوقع للحراك السياسي لهذا النظام وتوجهه.

رابعا: كشف دولي لأيديولوجية الكتلة اليمينية المهيمنة في إسرائيل في جانبين، الجانب الديمقراطي حيث تحمل هذه الكتلة توجهات غير ديمقراطية لا بل معادية للديمقراطية ومعادية لحقوق الانسان، والجانب السياسي التي تتعلق برفض هذه الكتلة حل الدولتين، ومحاولتها ضم الأراضي الفلسطينية أو جزء منها، أو بناء نظام فضل عنصري.

المراجع

أريان، آشار (1990). السياسة والحكم في إسرائيل، حيفا: زمورا بيتان. (بالعبرية).

برغر، يوتام (أ2016). كتلة الليكود ضد اخلاء عمونا: 25 عضو كنيست وقعوا على عريضة تؤيد تبييض البؤر الاستيطانية، هآرتس، 17/9/2016أ، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/news/politi/.premium-1.3070560

برغر، يوتم وآخرون (2016ب)، ستة أعوام بعد ان التزمت بإخلائها: الدولة ستطلب مرة أخرى من المحكمة العليا تأجيل اخلاء عمونا، هآرتس، 14/10/ب 2016، ص: 4+1.

بيلين، يوسي (1996). حادثة طرق واسمها قانون الانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة. في: غدعون دورون (محرر)، الثورة الانتخابية- برايمرز وانتخابات مباشرة لرئاسة الحكومة، (تل ابيب: هكيبوتس هموآحد. (بالعبرية).

ديسكين، ابراهام (1998). «انهيار الأحزاب والانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة»، في داني كورن (محرر). نهاية الأحزاب: الديمقراطية الإسرائيلية في ضائقة، (تل أبيب: هكيبوتس هموآحد. (بالعبرية).

ربيد، براك يهوناتان ليس (2016). بينيت: يجب العمل الآن والتضحية بالنفس من أجل ضم الضفة، **هآرتس**، 6/10/2016، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.3089324 (آخر مشاهدة، 20/4/2017).

شرغاي، نداف (2017). الضم- كجزء من استمرار البناء، **يسرائيل هيوم**، 23/1/2017، أنظر الرابط: http:// www.israelhayom.co.il/opinion/446243 (آخر مشاهدة 23/4/2017).

غال-نور، يتسحاق وبلاندر، دانا (2013). الجهاز السياسي الإسرائيلي، تل ابيب: عام عوبيد (بالعبرية).

فوكس، عمير وآخرون (2015). تشريعات ضد الديمقراطية في الكنيست ال-18 (2009-2013). القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية (بالعبرية).

كورن، داني (1998). محرر. نهاية الأحزاب: الديمقراطية الإسرائيلية في ضائقة، تل أبيب: هكيبوتس هموآحد. (بالعبرية).

كوهن اشار كوهن، باروخ سيزر (1998). «بين التوافقية المتصدعة لتصدع التوافقية: تحولات في علاقة الدين والدولة بين التوافقية والحسم». في ماوتر، ساغي وشامير (محررون). «تعددية ثقافية في دولة ديمقراطية يهودية»، تل أبيب: منشورات راموت. (بالعبرية).

ليبل، اودي (2007). الطريق إلى المعبد: الاتسيل، الليحي وحدود الذاكرة القومية الإسرائيلية. القدس: منشورات الكرمل. (بالعبرية).

هعتسني، بوعز (2016). مهمة الكنيست القادمة إما إسرائيل أو فلسطين، نشرة «أرض إسرائيل لنا»، العدد 157، 2016، ص:2.

du Toit, P. and de Jager, N. (2014). South Africa's Dominant-Party System in Comparative Perspective, *Taiwan Journal of Democracy*, Volume 10, No. 2, p. 93-113.

Duverger, M. (1964). Political Parties: Their Organization and Activity in the Modern State. London: Wiley.

Medding, P. (1990). The Founding of Israeli Democracy 1948-1967, Oxford: Oxford University Press.

Navot, D. and Peled, Y. (2009). Towards a Constitutional Counter-Revolution in Israel? *Constellations*, 16:3, pp. 429-444.

Neuberger, B. (2004). Democracies: In Democracies and Dictatorship: Concepts, Contests, Regimes, Vol. 1, Ranana: The Open University.

Norris, P. (2004). Electoral Engineering: Voting Rules and Political Behavior, Cambridge: Cambridge University Press.

Pedahzur, A. (2012). The Triumph of Israel's Radical Right, Oxford: Oxford University Press.

Rahad, G. et al (eds.). Reforming Israel`s Political System. Jerusalem: The Israel Democracy Institute.

Rahat, G. (2005). Israel: the politics of an extreme electoral system, in: Michael Gallagher and Paul Mitchell (eds.). The Politics of Electoral Systems (333-350). Oxford" Oxford University Press.

Reilly, B. (2001) Democracy in Divided Society: Electoral Engineering for Conflict Management. Cambridge: Cambridge University Press.

Shapiro, Y. (1980). The End of a Dominant Party System. In: Asher Arian (ed.). *The Elections in Israel 1977* (p. 23-38). Jerusalem: Jerusalem Academic Press.

- Templeman, K. (2014). The Origins of Dominant Parties, Stanford: Stanford University.

إسرائيل 2017: الحلول المطروحة وسيناريوات التأثير على الرأي العام الإسرائيلي

أنطوان شلحت

ملخص

كان عام 2017 الذي مضى أخيراً- من ضمن أشياء أخرى- عام إحياء ذكرى مرور 50 عاماً على حرب حزيران 1967، هذه الحرب التي أعادت ترسيم حدود «دولة إسرائيل» وتشكيل المجتمع الإسرائيلي. وأمسى معروفاً أنه نتيجة لتلك الحرب ازدادت المساحة الجغرافية الخاضعة لسيطرة إسرائيل من أراضي فلسطين التاريخية بخمسة أضعاف، وبدأ كما لو أن الخطر الذي هدّد وجود إسرائيل حتى ذلك الوقت قد تبدّد.

بحسب الكثير من التحليلات القديمة والجديدة المحايثة لتلك الذكرى، رأى قطاع من الإسرائيليين أن الإنجازات العسكرية التي تحققت في تلك الحرب قد تشكل فرصة مواتية لإحلال السلام بين إسرائيل والدول العربية المجاورة، فيما رأى آخرون أنها بمنزلة إشارة إلهيّة إلى خلاص إسرائيل، وأن هذه الإشارة تنطوي على رسالة تأمر بالتشبث بأي قطعة من الأرض، مهما تكن النتيجة، وبناء على هذه الرسالة انطلق مشروع إقامة المستوطنات في أراضي 1967 وتكريسها سعياً إلى «تثبيت السيطرة الإسرائيلية»![1]

خلال الأعوام الخمسين المنقضية منذ تلك الحرب أقيمت مئات المستوطنات الاستعمارية في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، بتشجيع ودعم مباشرين من الدولة ومؤسساتها السلطوية المتعدّدة...

في إطار «اتفاقيات أوسلو» (1993) تم نقل بعض المناطق في الضفة الغربية إلى يدي السلطة الفلسطينية، لكن الجزء الأكبر من الأراضي (60 بالمئة) ما يزال خاضعاً للحكم العسكري الإسرائيلي («مناطق ج»).

أمّا في قطاع غزة فقد تم إخلاء المستوطنات اليهودية في إطار ما عرف باسم «خطة الانفصال أحادية الجانب» التي نُفذّت في العام 2005. بينما تم ضم القدس الشرقية إلى إسرائيل رسمياً وتوحيدها مع القدس الغربية، ضمن قانون خاص سنّه الكنيست الإسرائيلي في العام 1981.

إن السؤال المطروح الآن: هل إسرائيل جاهزة لحسم مستقبل أراضي الضفة الغربية في إطار ما يُعرف باسم حل الدولتين؟ وما هي المواصفات العينية لهذا الحسم في حال كونها جاهزة له؟ وإلى أي مدى يشكل مثل هذا الحسم مطلباً ضاغطاً من طرف القاع المتمثل بالرأي العام الإسرائيلي إزاء المؤسسة السياسية؟ وأخيراً ما هي السيناريوات المتداولة في أوساط الرأي العام الإسرائيلي بشأن هذا الحسم؟ وكيف يمكن التأثير على هذا الرأي العام في اتجاه حسم كهذا؟.

مقدمة

تهدف هذه الورقة الى قراءة وتحليل السجال الإسرائيلي حول خيارات التسوية مع الفلسطينيين، ومدى تأييدها من طرف الرأي العام. وفي واقع الأمر، بالرغم من عدم الاكتراث في الظاهر فإن الساحة الإسرائيلية غزيرة بنقاش واسع حول شكل وجوهر التسوية السياسية المُشتهاة. وتحديداً ستتناول الورقة التسويات التي طرحت في الأعوام الأخيرة، ولا سيما في ضوء تراجع فكرة الدولتين في الخطاب الرسمي الإسرائيلي، وصعود خيارات سياسية من طرف اليمين الإسرائيلي تتعاطى أكثر مع فكرة الضم وتقنين الوضع القائم سياسياً وقانونياً.

تنعكس أهمية هذه الورقة في فهم الاتجاهات

1. ميخال روتنبرغ، 50 عاماً بعد 1967، ما هي البدائل لمستقبل يهودا والسامرة؟، دافار ريشون، 1/11/2017. أنظر الرابط: http://www.davar1.co.il/74378/#utm_source=Daily+Newsletter&utm_medium=email&utm_campaign=01-11-2017

بالرغم من عدم الاكتراث في الظاهر فإن الساحة الإسرائيلية غزيرة بنقاش واسع حول شكل وجوهر التسوية السياسية المُشتهاة

العامة في إسرائيل فيما يتعلق بسؤال وخيارات التسوية السياسية وذلك في أعقاب تحول خطاب اليمين الحاكم الى خطاب مهيمن على الساحة الإسرائيلية. وبرأينا يساعد هذا الأمر متخذي القرارات في الجانب الفلسطيني على فهم الاتجاهات والمزاج العام السياسي والشعبي فيما يتعلق بخيارات التسوية، حيث أن الخيارات المطروحة لا تنفصل في جزء منها عن محاولة التعاطي مع التوجهات العامة في المجتمع الإسرائيلي وتحديدا في قضايا الحل الدائم: القدس، المستوطنات، الحدود والسؤال الكبير حول ماهية الكيان السياسي الفلسطيني كما يُنظر له في إسرائيل. علاوة على ذلك تنبع أهمية الورقة من كونها ترصد وتحلل القراءات الإسرائيلية الأخيرة حول التسوية، وهي مؤشر مهم لفهم ديناميكيات التحولات السياسية والفكرية والإيديولوجية في إسرائيل وانعكاسها على خيارات التسوية. لذلك تقترح الورقة فهم هذه الخيارات ليس لذاتها فقط بل أيضاً في سياق التحولات داخل إسرائيل نفسها.

تعتمد الورقة الحالية على منهجية التحليل التي سنقوم من خلاله بقراءة المبادرات والتصريحات والنصوص الصادرة في إسرائيل حول خيارات التسوية، حيث تقوم الورقة بمعالجة تحليلية لهذه النصوص والتصريحات من خلال مقاربة تاريخية من جهة، وعلاقتها وارتباطها بالخيارات التاريخية والتحولات السياسية ومع التحولات الأخيرة في المجتمع الإسرائيلي من جهة ثانية.

تشكل هذه الورقة مرجعية سياساتية لمتخذي القرارات، وذلك لما تحمله من منظومة تحليلية لخيارات التسوية وتحولات النقاش في إسرائيل، حيث يساهم ذلك في تأطير هذه الخيارات ضمن هيمنة اليمين في إسرائيل.

تنقسم الورقة الحالية الى عدة أقسام، يعالج القسم الأول منها الحلول والتسويات المطروحة الراهنة في المشهد الإسرائيلي، ويطرح القسم الثاني السجال الأخير في إسرائيل حول الضم، بينما يتطرق القسم الثالث الى السيناريوهات المطروحة حول خيارات التسوية إسرائيليا، ويقدم القسم الأخير توصيات الورقة البحثية فيما يتعلق بالغاية الموكلة بها.

الحلول أو التسويات المطروحة

بما أن الحديث يجري عن الرأي العام في إسرائيل واحتمالات التأثير عليه لناحية الدفع قدماً بالتسوية، فمن المُفيد أن أطرح بادئ ذي بدء فحوى السجالات الدائرة داخله بشأن موضوع مستقبل الضفة الغربية.

هذا ما فعلته قبل فترة وجيزة (تشرين الثاني 2017) صحيفة «دافار ريشون» الإسرائيلية (ناطقة بلسان نقابة العمال العامة- (الهستدروت الجديدة) - من خلال حوارات أجرتها مع خمس شخصيات إسرائيلية ذات صلة وصفتهم بأنهم «يتبنون رؤى متبلورة ومتكاملة ومتماسكة حول مستقبل يهودا والسامرة- (الضفة الغربية)»- ، وقد طرحوا خلال هذه الحوارات أربعة خيارات مختلفة حول مستقبل إسرائيل والضفة الغربية.

أوضحت الصحيفة أن «القاسم المشترك الوحيد لهؤلاء جميعاً هو القلق الحقيقي على مستقبل دولة إسرائيل وسكانها»، بينما «آراؤهم مختلفة تماماً إلى حدّ التناقض التام». وباستثناء اثنين منهم، يجمع الثلاثة الآخرون على ضرورة أن «تغيّر إسرائيل توجهها واتجاهها». وتقصد الإشارة إلى هذه المسألة أن مقاربة القضية الفلسطينية في أوساط الرأي العام الإسرائيلي لا تنفصل

وتقصد الإشارة إلى هذه المسألة أن مقاربة القضية الفلسطينية في أوساط الرأي العام الإسرائيلي لا تنفصل عن حقيقة قديمة- متجددة فحواها أن التعامل معها لا يتم بذاتها ولذاتها وإنما بالأساس لكونها "قضية إسرائيلية" أيضاً

عن حقيقة قديمة- متجددة فحواها أن التعامل معها لا يتم بذاتها ولذاتها وإنما بالأساس لكونها «قضية إسرائيلية» أيضاً، وبالتالي لا تغيب عنها المصالح الإسرائيلية التقليدية إن لم تكن هذه المصالح هي الهدف الأول والأخير لذلك التعامل.

كانت الخيارات الأربعة التي طرحها المتحاورون بشأن التسوية هي الخيارات التالية:

1. دولتان لشعبين.
2. دولة واحدة وسيادة إسرائيلية على «يهودا والسامرة.
3. الإبقاء على «الوضع القائم .
4. دولتان- وطن واحد لشعبين.

تعتبر الصحيفة بحقّ أن الخيارات الثلاثة الأولى تقليدية (ممجوجة)، في حين أنّ الخيار الرابع يمثل «محاولة تفكير خارج الصندوق»، وفقاً لتوصيفها، ويتلخص في السعي لقيام دولة واحدة مكونة من مجموعات متعدّدة ذوات حكم ذاتي ومكانة متساوية.

يُشار هنا إلى أن المجموعة التي تؤيد هذا الخيار عقدت مؤتمراً في القدس في تشرين الثاني 2017، أعلنت فيه أنها تؤيد وجود دولتين في حدود 1967، لكنها في الوقت عينه تقترح أن تكون الحدود بينهما مفتوحة. وأضافت أنه "بهذه الطريقة، ستُعاد بدرجة كبيرة فلسطين إلى الفلسطينيين دون أخذها من اليهود الإسرائيليين. وإن الشراكة بين الدولتين والحدود المشتركة سوف تعتمد على أساس الاعتراف بصلة الشعبين بكل البلد دون الحاجة إلى تقطيع اللحم الحي لهذا الوطن المشترك". [2]

قد ظهر هذا الخيار «غير التقليدي» لأول مرة في العام 2002، حين تبلورت مجموعة ضمت الشاعر إليعاز كوهين، المستوطِن في «كفار عتسيون» (منطقة بيت لحم)، وموطي أشكنازي، قائد الحملة الاحتجاجية التي أعقبت حرب تشرين/ اكتوبر 1973 («حرب الغفران»)، والبروفسور إستر ألكسندر، ود. حاييم آسا، وأقام هؤلاء حركة فكرية أطلقوا عليها اسم «عدالة» وضعت نصب عينيها نموذج «كونفدراليات ثلاث تعيش ضمن حدود أرض إسرائيل الانتدابية، تشمل الأردن وإسرائيل وفلسطين». وقد خاضت هذه الحركة الانتخابات للكنيست الإسرائيلي في العام 2003، لكنها لم تحصل سوى على 1181 صوتاً، وما لبثت أن تفككت واختفت في إثر ذلك.

قال كوهين للصحيفة إن «الفكرة الأولية كانت إقامة دولة فلسطين ضمن حدود 1967، بحيث تعيش في هذه الدول «جماعات»... مثلا، الفلسطينيون في الأردن يكونون مواطنين أردنيين ومواطنين في الكونفدرالية الفلسطينية أيضا وينتمون إلى الجماعة الفلسطينية. أما المستوطنون الإسرائيليون (في أراضي 1967) فيبقون في أماكنهم، في داخل فلسطين، لكن ينتمون إلى الجماعة الإسرائيلية».

في الأعوام التالية، توصل كوهين إلى القناعة بضرورة «الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة». ويوضح أنه «ليس من المهم صيغة الحل النهائي، لأنه إذا لم نعترف بلاجئي العام 1948 وبأن إسرائيل هي وطن واحد للشعبين، فلن يكون هناك أي حل». وعلى أساس هذه القناعة، بادر كوهين في العام 2009 إلى تشكيل «منتدى فكري» ضم مستوطنين وأكاديميين ونشطاء اجتماعيين أبدوا استعدادا للحديث عن «جماعات متعددة تتقاسم حيزا جغرافيا واحدا».

يقول كوهين: «نحن نقول إنه إذا ما أردنا فعل شيء قابل للحياة ومؤهل للصمود لعدة أجيال، فمن الضروري احترام الروابط العميقة التي تربط كلا الشعبين بهذا المكان»، مشيراً إلى أن هذا «يتعارض مع المفهوم الذي قامت عليه اتفاقيات أوسلو، من حيث أن الخط الأخضر هو الذي يحدد حدود إسرائيل وحدود فلسطين... .... نحن نعلم أن كلا الشعبين مرتبطان بهذه البلاد

2. "دولتان- وطن واحد»: الطريق إلى السلام تمر بدولتين بحدود مفتوحة، موقع هعوكتس، 20/11/2017. أنظر الرابط:
http://www.haokets.org/2017/11/20/%D7%94%D7%93%D7%A8%D7%9A-%D7%9C%D7%A9%D7%9C%D7%95%D7%9D-%D7%A2%D7%95%D7%91%D7%A8%D7%AA-%D7%91%D7%A9%D7%AA%D7%99-%D7%9E%D7%93%D7%99%D7%A0%D7%95%D7%AA-%D7%A2%D7%9D-%D7%92%D7%91%D7%95%D7%9C%D7%95%D7%AA

كلها، دون تقسيم»! ، وفي رأيه أن «أحد الأمور التي تكرست خلال العقود الأخيرة هو أن كلمة سلام ترتبط بتنازلات مؤلمة وتثير الرعب. نحن نريد أن نعيد إلى هذه الكلمة ما فيها من أمل، أن نحدث تغييرا في لغة الحوار التي تتراوح ما بين الخسائر والأرباح المترتبة على السلام».

ينوه كوهين بأن «هذه حركة متطوعين اتخذت قراراً مبدئيا بعدم الحصول على أي تمويل من أي صناديق تابعة لحكومات أجنبية، تعتمد نهج العمل الجماهيري الميداني... وعقدنا حتى اليوم أكثر من 400 لقاء بيتي ولدينا 300 ناشط مداوم وبضعة آلاف من المؤيدين والداعمين..... نتقدم بوتيرة بطيئة وبعمل شاق». وهو يعتبر أن «الصعوبة المركزية تتمثل في اليأس السائد لدى الطرفين، علما بأن اليأس والخوف هما أعمق وأشدّ لدى الجانب الفلسطيني، لأن حياته اليومية أقسى بكثير... والظروف في تدهور مستمر منذ اتفاقيات أوسلو».

يرى كوهين أن «خيار الوطن الواحد للشعبين» يبدو اليوم «أقرب إلى الواقع مما كان عليه قبل خمسة أعوام»، مع اتساع الإقرار، «في إسرائيل وفي غالبية دول العالم»، كما يقول، بأن «حل الانفصال غير واقعي وغير ذي صلة». ويضيف: «لقد نجحنا في إدخال مصطلح كونفدرالية إلى السجال العام، حتى أن وكالة المخابرات المركزية الأميركية (CIA) قد توجهت إلينا مؤخرا تطلب إيضاحات وتفسيرات حول ما نطرحه، لأن الأميركيين يدرسون اليوم خيارات جديدة، من بينها الخيار الذي نطرحه نحن».[3]

أما على المستوى الإسرائيلي السياسي- الحزبي، فإن أكثر ما يمكن ملاحظته هو أنه بعد مرور 50 عاماً على احتلال 1967، أقامت إسرائيل لأول مرة مراسم رسمية في الكنيست وغوش عتسيون إحياء لذكرى «العودة إلى أراضي الوطن التاريخي للشعب اليهودي في بنيامين ويهودا والسامرة، وهو ما جعل العام 2017 الأكثر أهمية فيما يتعلق بهذه الأراضي منذ 1967».[4]

المقصود أنه الأكثر أهمية فيما يرتبط بشرعنة الاستيطان والمستوطنين.

في هذا الشأن تحديداً سجّل الوزير الإسرائيلي السابق حاييم رامون أنه يقيم اليوم في أراضي الضفة الغربية المحتلة باستثناء منطقة القدس الشرقية، نحو 400 ألف مستوطن كولونيالي يهودي ،وجزم أنه "من الواضح للجميع أنه لن يجري إخلاء المستوطنين اليهود في مناطق القدس الشرقية في إطار أي اتفاق تسوية في المستقبل"، ووفقاً لآخر الإحصاءات يصل عدد هؤلاء المستوطنين أيضاً إلى نحو 400 ألف مستوطن.

تابع رامون أنه من بين مستوطني الضفة، يعيش نحو 300 ألف فيما يسمى «الكتل الاستيطانية الكبرى" التي يوجد إجماع قومي بشأن "ضرورة بقائها تحت السيادة الإسرائيلية". وبرأيه "حتى ممثلو السلطة الفلسطينية وافقوا - ضمن جولات المفاوضات السابقة- على أن هذه الكتل الاستيطانية لن يجري إخلاؤها في إطار اتفاق، وذلك في مقابل تبادل أراض".

بناء على هذه الأرقام فإن ما يجري الحديث حوله، في قراءته، هو 100 ألف حتى 110 آلاف مستوطن يعيشون خارج "الكتل" في شتى أنحاء الضفة الغربية- وكما يشار- بموجب استطلاعات رأي أجريت خلال فترة حكومة إيهود أولمرت (2006-2009)، التي أشغل فيها رامون منصب وزير كبير، فإن نحو 70 حتى 80 بالمئة من هؤلاء سيجري إخلاؤهم في نهاية الأمر طوعاً أو باتفاق، لأنهم بالأساس "لا يريدون العيش تحت سيادة فلسطينية". وسيبقى نحو 20 ألفاً منهم يشكلون النواة الصلبة والمتطرفة للمستوطنين، بمن فيهم عصابات "شبان التلال"، هؤلاء سيبقون ليس من أجل العيش بسلام تحت حكم فلسطيني، بل من أجل تفجير الإتفاق.

3 . المصدر السابق

4 . تمار أسرف، 2017 عام يهودا والسامرة، مجلة ليبرال، عدد كانون الأول 2017. أنظر الرابط:
http://theliberal.co.il/%D7%9B%D7%A9%D7%A4%D7%99%D7%92%D7%95%D7%A2-%D7%95%D7%A4%D7%99%D7%A0%D7%95%D7%99-%D7%A0%D7%A4%D7%92%D7%A9%D7%99%D7%9D-%D7%AA%D7%9E%D7%A8-%D7%90%D7%A1%D7%A8%D7%A3-/%D7%A2%D7%9C-%D7%94%D7%A9%D7%A0

لذا ستكون هناك يومياً مواجهات من كل صنف ونوع بينهم وبين الفلسطينيين، وسيضطر الجيش الإسرائيلي إلى التدخل من أجل المحافظة على أمن هؤلاء المستوطنين، وسيؤدي هذا إلى مواجهات لا تتوقف مع الشرطة الفلسطينية في اللحظات الحساسة لبدء تطبيق الاتفاق، وفي جميع الأحوال من الواضح أن وجودهم معناه قنبلة موقوتة ستفجر الاتفاق آجلاً أم عاجلاً .5

فقط للمقارنة نشير إلى أنه عشية توقيع "اتفاق إعلان المبادئ" (اتفاق أوسلو) بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في العام 1993، بلغ عدد المستوطنين اليهود في أراضي الضفة 110 آلاف مستوطن، ومثلهم في مستوطنات القدس الشرقية.

على ذكر نية إخلاء مستوطنين، لا بُد من استعادة ما يعرف باسم "خطة الانفصال" المذكورة أعلاه التي طُبّقت عام 2005، وقامت حكومة أريئيل شارون (2001- 2006) في نطاقها بإخلاء المستعمرات الإسرائيلية في قطاع غزة.

ثمة من يؤكد أنه منذ هذا الإخلاء حُسم السجال السياسي بين الإسرائيليين بشأن الأراضي المحتلة منذ 1967 لمصلحة المستوطنين. بعد تلك الخطة كتب أحد كبار المعلقين السياسيين الإسرائيليين أنه بالرغم من أن معظم الإسرائيليين على استعداد للتسليم بإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، بحسب ما تُظهر استطلاعات الرأي العام تباعاً، فإن «الدولة» التي يقصدونها لا تختلف كثيراً عن السلطة الفلسطينية الحالية، سواء من الناحية الجغرافية، أو من الناحيتين السياسية والعسكرية. ولعل أكثر ما يدل على هذا القصد هو أن أقلية من بين الإسرائيليين وفقاً لاستطلاعات الرأي العام في ذلك الوقت، تؤيد إجلاء 150- 200 ألف مستوطن من الضفة الغربية، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من قواعده العسكرية في منطقة غور الأردن،

ثمة من يؤكد أنه منذ هذا الإخلاء حُسم السجال السياسي بين الإسرائيليين بشأن الأراضي المحتلة منذ 1967 لمصلحة المستوطنين

وإقامة خط حدود جديد في القدس، وتحويل الأراضي المحتلة إلى بلد يستوعب مئات الآلاف من اللاجئين وخصوصاً من مخيمات لبنان. وهذا يؤكد أنه حتى في حال وجود خلافات بين الإسرائيليين بشأن الأراضي المحتلة، فإنها حُسمت لمصلحة المستوطنين. ويبدو أن شارون استوعب هذا الأمر على نحو جيد، ولذا فإنه بواسطة إبراز الصعوبة الكبيرة التي واجهت عملية إخلاء بضعة آلاف من المستوطنين في قطاع غزة أظهر للعالم كافة الصعوبات الأكبر التي من المتوقع مواجهتها في حال الإقدام على عملية إخلاء تشمل أعداداً تفوق عدد أولئك المستوطنين بعشرين ضعفاً.

ينبغي أن نشير إلى أن العشرين ضعفاً الذين جرى الحديث حولهم آنذاك، كانوا متعلقين بأعداد المستوطنين في الضفة قبل 12 عاماً من الآن، حيث أفادت الإحصائيات أنهم لم يتجاوزوا في ذلك الوقت الـ 200 ألف مستوطن.

السجال الإسرائيلي حول خيار الضم

بموازاة ما تقدّم يدعو الكثير من الساسة الإسرائيليّين- ولا سيّما من اليمين- في الفترة الأخيرة إلى الإعلان عن ضمّ مناطق من الضفّة الغربيّة إلى السيادة الإسرائيليّة.

تواترت مثل هذه الدعوات وما تنفك تتواتر بعد انتخاب دونالد ترامب لرئاسة الولايات المتّحدة الأميركيّة، وفي إثر صدور قرار مجلس الأمن رقم 4334 الذي أدان المستوطنات ، وأكّد على حلّ الدولتين على أساس حدود حزيران 1967.

استمدّت دعوات الضمّ تشجيعاً غير مسبوق من قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية من تل أبيب إليها، الذي أعلنه في كانون الأول 2017. فقد لوحظ أن أصوات اليمين الإسرائيليّ التي تطالب بضمّ

5. حاييم رامون، لا مفر من إخلاء مستوطنات في أي اتفاق سلام مع الفلسطينيين، يديعوت أحرونوت، 27/11/2017

مناطق من الضفّة إلى السيادة الإسرائيليّة ازدادت، وباشر سياسيّون إسرائيليّون - وخصوصا من حزبي الليكود و«البيت اليهوديّ»- في إرساء أوّل خطوة في هذا الاتّجاه تتمثّل في طرح قانون ضمّ مستوطنة «معاليه أدوميم» إلى السيادة الإسرائيليّة، على الرغم من أنّ هناك أوساطاً في اليمين تطالب بضمّ مناطق ج كلّها إلى السيادة الإسرائيليّة.

في نهاية 2017 صوتت اللجنة المركزية لحزب الليكود بالإجماع على مشروع قرار يلزم الحزب الحاكم بفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة وغور الأردن.

بموازاة ذلك يجري الدفع قدماً بمشروع قانون ينصّ على إخضاع المؤسسات الأكاديمية في

وهذا يؤكد أنه حتى في حال وجود خلافات بين الإسرائيليين بشأن الأراضي المحتلة، فإنها حُسمت لمصلحة المستوطنين

المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية إلى مسؤولية «مجلس التعليم العالي» في إسرائيل (الذي يرأسه وزير التربية والتعليم ورئيس «البيت اليهودي» نفتالي بينيت). وبسنّ هذا القانون الجديد، تصبح «جامعة أريئيل» في مستوطنة أريئيل، بحكم الواقع، جزءاً من دولة إسرائيل وتمّحي الفوارق ما بين جامعة أنشئت أساسا بقصد تكريس الاحتلال وتأبيده، من جهة، وبين المؤسسات الأكاديمية في إسرائيل. وتؤكد أوساط قانونية إسرائيلية أن سن هذا القانون وتطبيقه يعني فرض القانون الإسرائيلي على الأراضي المحتلة بصورة مباشرة، على غرار ما حصل في قانون شرعنة البؤر الاستيطانية العشوائية الذي عُرف باسم «قانون التسوية».

في هذا السياق، مثلاً، جاء تصريح بينيت في اليوم التالي للانتخابات الأميركية، والذي اعتبر فيه فوز ترامب فرصة تاريخية لإسرائيل، حيث أن عهد الدولة الفلسطينية قد انتهى برأيه. وقال بينيت «إن انتصار ترامب هو فرصة رائعة لإسرائيل من أجل الإعلان فورا عن تراجعها عن فكرة إقامة فلسطين في قلب البلاد، والتي هي مسّ مباشر بأمنها وصدقية طريقها».[6] وازداد نهم اليمين للدفع قدماً بفكرة الضم بعد لقاء ترامب مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في البيت الأبيض في شباط 2017، حيث صرح ترامب بأنه يؤيد أي صيغة للحل يتوصل إليها الطرفان.

يعتبر اليمين الإسرائيلي، وخصوصا الاستيطاني، الذي بات أكثر القوى السياسية تأثيراً على الدولة والمشروع الصهيوني في هذه الفترة، أن اللحظة التاريخية الراهنة تعتبر ساعة الحسم في مشروع الضم، وفي الظروف الحالية الوضع الأفضل من ناحيته هو ضم مناطق ج التي تشكل 60٪ من مساحة الضفة، وفيها كل المستوطنات اليهودية، وهذا يضمن عدم قيام دولة فلسطينية سيادية. وينطلق المركز السياسي اليميني من فكرة الضم بشكل تدريجي، ولكن أعضاءه يختلفون بشأن ما هي حدود الضم، فمثلا يقترح بينيت في خطته ضم مناطق ج إلى السيادة الإسرائيلية، ومنح حكم ذاتي إداري في باقي المناطق، أما أوري أريئيل، حليف بينيت في حزب «البيت اليهودي»، فإنه ينطلق من ضم كل الضفة الغربية ومنح الفلسطينيين مكانة مواطنة، بينما أطلق عضو الكنيست من الليكود ميكي زوهر فكرة ضم الأرض ومنح حقوق اقتصادية واجتماعية للفلسطينيين ما عدا الحق في التصويت والترشيح في الانتخابات.

هكذا ليس مبالغة القول إن سجال الضم في المجتمع الإسرائيلي وفي المشهد السياسي استحال إلى «بازار أفكار»، وهو نقاش إسرائيلي داخلي تحول الفلسطينيون فيه إلى «حاضر غائب». فهم مغيّبون عن النقاش، ولا أحد يفكر في موقفهم وردة فعلهم وتوجهاتهم.

ينم سجال الضم عن حدوث تحولات كبيرة في الساحة الإسرائيلية بمعزل عن القدرة على إخراجه إلى حيز التنفيذ كله أو بعضه.

6. باراك رافيد ويونتان ليس، بينيت: هذه فرصة، انتهى عهد الدولة الفلسطينية، هآرتس، 10/11/2016

في هذا الإطار يجب التفريق بين نوعين من الضم :

1. الأول: الضم في إطار تسوية سياسية مع الفلسطينيين، مثل الاقتراح بضم الكتل الاستيطانية وتبادل الأراضي ضمن اتفاق حل نهائي؛
2. الثاني: ضم مناطق بمعزل عن أي اتفاق تسوية أو تنسيق مع الفلسطينيين، بل كخطوة أحادية الجانب من طرف إسرائيل. وهو التعريف النظري الصحيح لمصطلح الضم (Annexation) في قاموس العلوم السياسية، على غرار ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، أو ضم إسرائيل لهضبة الجولان السورية.

استطاع اليمين أن يجعل من فكرة الضم خيارا قويا من بين خيارات الحل الأخرى في المشهد الإسرائيلي، ومن ناحية جوهرية دفع هذا الخيار بأصحاب التوجهات الأخرى إلى إدارة نقاش معه بشأن هذه الفكرة، وانتزع منهم موافقة مبدئية ضمنية حتى لو كانت نزاعية (Contentious)، من خلال ادعاء أصحاب التوجهات الأخرى، وخاصة أصحاب حل الدولتين، بأنهم لا يعارضون الضم إذا ما استطاع اليمين فعل ذلك، ويظهر هذا الإعتراف المبدئي على شاكلة التحدي الذي يطرحونه لليمين بصيغة «قوموا بالضم وسنرى كيف ستتعاملون مع مكانة السكان الفلسطينيين

هكذا ليس مبالغة القول إن سجال الضم في المجتمع الإسرائيلي وفي المشهد السياسي استحال إلى "بازار أفكار"، وهو نقاش إسرائيلي داخلي تحول الفلسطينيون فيه إلى "حاضر غائب". فهم مغيّبون عن النقاش، ولا أحد يفكر في موقفهم وردة فعلهم وتوجهاتهم

ومع الموقف الدولي!»، أو جملة «أنتم في الحكم عقودا فلماذا لا تقومون بضم المناطق؟»، وهذه الجمل النزاعية التي تهدف في الظاهر إلى إحراج اليمين، من وجهة نظر قائليها، هي في العمق نزع لإسقاط الشرعية عن فكرة الضم، ويقوم بها قائلوها بوعي وبدون وعي، وقد ظهر ذلك في صعود نسبة المؤيدين في الشارع اليهودي لمشاريع الضم، ففي استطلاع للرأي العام (أجري في كانون الأول 2016) أعرب نحو 40٪ من الاسرائيليين عن تأييدهم لضم كل مناطق الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية، بينما كانت نسبة تأييد الجمهور الاسرائيلي لمثل هذا الضم الكلي 17٪ في عام 2009 وارتفعت إلى 25٪ في العام 2010.[7]

بطبيعة الحال يرتبط السجال في إسرائيل حول الضم وأراضي 1967 مع المحور المتعلق بـ«ديمغرافية إسرائيل واتجاهاتها»، والذي يجري تناوله على نحو كبير في الآونة الأخيرة. وتحيل هذه الاتجاهات إلى أن إسرائيل ماضية نحو زيادة كبيرة في نسبة اليهود الأرثوذكس المتشددين الذين يسجلون معدل الخصوبة الأعلى، وبذلك هم يواصلون المساهمة في نمو السكان اليهود بشكل غير متناسب. غير أن أحد أكبر النقاشات الناتجة عن تغيرات أحجام السكان والتمثيل النسبي للمجموعات السكانية الفرعية المتعددة، ما يزال في الممارسة الإسرائيلية يتطرق بالأساس إلى العلاقة بين الدين والدولة، وإلى الدور الجدير بأن يقوم به الدين في الحياة العامة الإسرائيلية. وبالإضافة إلى الانقسام بين سكان إسرائيل اليهود والأقلية العربية، تكشف نظرة عن كثب إلى تركيبة السكان اليهود فجوات بين طوائف «الحريديم» (الأرثوذكس المتشددين)، و«المتدينين»، و«المحافظين على التقاليد»، و«غير المتدينين». وتتجلى هذه الفجوات من خلال مقاربات هي في الأساس مختلفة فيما يتعلق بمسائل الهوية والقيم، ما يؤدي إلى تباينات في السياسات العامة حيال مسائل مثل الزواج والطلاق، واعتناق ديانة أخرى، والفصل بين الجنسين، والخدمة العسكرية، وأحكام

7. مهند مصطفى، مشاريع الضم في السجال الاسرائيلي الراهن: جدلية المواطنة والأرض، مجلة قضايا إسرائيلية- 66، آب 2017، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار

ففي استطلاع للرأي العام (أجري في كانون الأول 2016) أعرب نحو 40٪ من الاسرائيليين عن تأييدهم لضم كل مناطق الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية

متعلقة بالعمالة والنقل العام.

في هذا الصدد، يعتقد البروفسور سامي سموحة، وهو عالم اجتماع من جامعة حيفا، أن هناك ظاهرة «أسرلة» ناشئة قد خففت بالفعل من حدة الانقسامات بين المجموعات السكانية، وبأن الجماعات اليهودية، بمن فيهم الأرثوذكس المتشددون، مقيدون بالفكرة الجوهرية الصهيونية، التي هي «إبقاء إسرائيل يهودية إلى الأبد». ويذهب إلى القول إن المجتمع الإسرائيلي «بعيد عن أن يكون على شفير التفكك»، لكنه أيضاً يعترف بأنه ينبغي أن تعالج إسرائيل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني الذي هو «مسألة تقسم الإسرائيليين تقسيماً عميقاً ، وتؤدي إلى اغترابهم عن المجتمع الدولي».

يمكن القول إن النقاش حول عدد اليهود والعرب الفلسطينيين القاطنين بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط (بما في ذلك أجزاء من الضفة الغربية واقعة تحت سيطرة عسكرية إسرائيلية فضلاً عن قطاع غزة)، هو أكثر أوجه الخطاب الديمغرافي حدة وإثارة للانفعالات في إسرائيل. وهذا راجع إلى دلالة هذه الديمغرافيات بالنسبة لوضع الأرض [القانوني] داخل وما وراء الخط الأخضر، أي ما يعرف بخط الهدنة للعام 1949، أو بحدود ما قبل عام 1967. وعلى وجه التحديد، الحجج التي تُساق مع أو ضد ضمّ إسرائيلي رسمي للضفة الغربية (جزئياً أو كلياً) تحيل غالباً إلى الميزان النسبي الذي قد يخلقه هذا الضم بين السكان اليهود والسكان العرب في المنطقة. والفرضية الأساسية هنا، بطبيعة الحال، هي أن فقدان أغلبية يهودية من أصل مجموع مواطني إسرائيل يقوض وضع إسرائيل كدولة يهودية.

في هذا الإطار يزعم معارضو الضم أنه إذا بسطت إسرائيل سيادتها على الضفة الغربية، سرعان ما سيصبح السكان اليهود بين نهر الأردن والبحر المتوسط أقلية مطلقة، مقارنة بعدد الفلسطينيين الإجمالي، الذي يشمل كلاً من العرب الفلسطينيين الذين هم حالياً مواطنون في إسرائيل والفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية. وبناء عليه، يدّعون أنه من المستحيل المحافظة على إسرائيل كدولة أغلبية يهودية بالتزامن مع منح حقوق سياسية كاملة لملايين المواطنين الجدد العرب من الضفة الغربية. وفي المقابل، يشير العديد من مؤيدي الضم إلى معطيات ديمغرافية بديلة تنبئ بأغلبية يهودية مستدامة قيد التشكل بين نهر الأردن والبحر المتوسط. ويؤمنون تالياً بأنه يمكن ضم بعض أو كل الضفة الغربية ومنح حق الإقتراع وحقوق سياسية أخرى للعرب في الضفة الغربية، ويمكن مع ذلك المحافظة على أغلبية يهودية ضمن الحدود الجديدة.[8]

والفرضية الأساسية هنا، بطبيعة الحال، هي أن فقدان أغلبية يهودية من أصل مجموع مواطني إسرائيل يقوض وضع إسرائيل كدولة يهودية

فيما يتعلق بالتصورات الإسرائيلية للتعامل مع الصراع التي ظهرت في الأعوام الأخيرة، وخصوصا في صفوف الوزراء الكبار في الحكومة، فإنها تشير إلى تبلور ما يلي :

1. أولا: تصور نتنياهو نفسه، والذي وجه الحكومة خلال الأعوام الأخيرة، ويمكن تلخيصه بالمطالبة باعتراف فلسطيني بيهودية الدولة، في مقابل إقامة كيان سياسي فلسطيني مبتور اسمه دولة؛
2. ثانيا: توجه وخطة نفتالي بينيت رئيس

8 . Abby Bergren & Dr. Ilai Saltzman, “Understanding the Demographics of Israel”, Israel Institute Magazine, Winter 2017, pp. 6-11.

حزب «البيت اليهودي» التي تتحدث عن ضم مناطق «ج» في الضفة الغربية وسلام اقتصادي، أي تحسين أوضاع الفلسطينيين اقتصاديا؛

3. ثالثا: توجه الانفصال الأحادي الجانب الذي يميّز تعامل المعارضة («المعسكر الصهيوني» و«يوجد مستقبل»). ويعتقد أصحاب هذا التوجه أن السلطة الفلسطينية والرئيس محمود عباس ليسا شريكين للحلّ، ويجب تأجيل الحلّ لأجيال قادمة.

سيناريوات التعامل مع الرأي العام الإسرائيلي

استمراراً للعرض السالف وما يتبيّن منه ننتقل إلى ما يلي:

أولاً: إسرائيل ليس فقط أنها لم تقدّم تحولاً ملحوظاً في مواقفها السياسية الثابتة إزاء تسوية الصراع، بل إنها تستقوي أيضاً بوجود إدارة أميركية كإدارة ترامب لفرض شروطها المزيدة.

إن هذا الاستقواء برز بشكل خاص منذ أن تسلمت هذه الإدارة مهماتها، في الموضوعات التالية:

- **القضية الفلسطينية:** أفلح نتنياهو في تحقيق انسحاب أميركي ولو تصريحي من التزام واشنطن إزاء حل الدولتين. وقد تبنى ترامب مقولة نتنياهو أن على الطرفين التوصل إلى الاتفاق أولاً، وهذا يعني التخلّي عن مرحلة تدويل الحل الذي تقوده السلطة الفلسطينية في الآونة الأخيرة، ويعبّر عن انسجام مع توجه نتنياهو بأن أي حل يجب أن يكون ضمن اتفاق الطرفين عليه، وليس فرضه على إسرائيل. كما تعهد ترامب بأن الحل الذي يتوصل إليه الطرفان هو المقبول عليه، وهذا يشكل انسحابا من التزام الإدارة الأميركية السابقة برئاسة باراك أوباما بحل الدولتين.
- **المستوطنات:** اعتبر ترامب أن المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967 ليست عائقاً أمام السلام، وبالرغم

أفلح نتنياهو في تحقيق انسحاب أميركي ولو تصريحي من التزام واشنطن إزاء حل الدولتين

من أنه طالب نتنياهو بـ«التريث في البناء الاستيطاني وإقامة مستوطنات جديدة»، فإن إدارة ترامب لا تبدو مثابرة في رصد الخروقات الإسرائيلية حول المستوطنات والتنديد بإسرائيل من جراء ذلك. ومن ناحية المبدأ فإن عدم اعتبار المستوطنات عائقاً أمام السلام يقف في صلب مقاربة نتنياهو خلال السنوات الأخيرة في إثر ازدياد النقد الدولي للبناء الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وهذا ما حدا بصحيفة «يسرائيل هيوم» المقربة من نتنياهو إلى توصيف العلاقات بين البلدين في عهد ترامب بأنها تدل على «روح جديدة» («يسرائيل هيوم»، 17/2/2017).

كما وصف عدد من الوزراء تصريحات ترامب بأنها تعبر عن عهد جديد، وأشاروا إلى أن جميع الإدارات الأميركية السابقة أيدت حل الدولتين. فمثلاً قال وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي غلعاد إردان (أحد أقطاب الليكود) إن تصريحات ترامب تثبت أننا في عهد جديد والمواقف التي عبر عنها تدل على إدراك بأن حل الدولتين ليس الوحيد من أجل تحقيق سلام، وأنه حان الوقت لقلب المعادلة وممارسة الضغط على الجانب الفلسطيني لكونه الجانب الرافض، ونقل رسالة واضحة إليه فحواها أن رفض السلام والتربية على الكراهية والعنف لهما ثمن.

وقال وزير التربية والتعليم الإسرائيلي نفتالي بينيت (رئيس «البيت اليهودي») إن هذا عهد جديد، وأكد أنه بعد 24 عاما تم إنزال علم فلسطين عن الصارية واستبداله بعلم إسرائيل. واعتبر بينيت أن تصريحات ترامب تسمح بأن تضم إسرائيل مناطق الضفة الغربية إليها.

يُشار في هذا الخصوص إلى أن بيان البيت الأبيض برئاسة ترامب حول إعلان إسرائيل نيتها بناء آلاف الوحدات الاستيطانية بعد إخلاء بؤرة

«عمونه» العشوائية يوضح الفرق بين الإدارتين، حيث جاء في بيان إدارة ترامب: «إننا نعتقد أن المستوطنات لا تشكل عائقا أمام السلام، غير أن بناء مستوطنات جديدة أو توسيعها خارج حدودها الحالية قد لا يساعد على تحقيق الهدف (السلام)».

المؤتمر الإقليمي: تبنى ترامب فكرة نتنياهو حول المقاربة الإقليمية لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، حيث أبدى اتفاقه مع نتنياهو على أهمية تعزيز البيئة الإقليمية لإسرائيل وعلاقاتها مع الدول العربية أولاً ويتم تتويج ذلك بمؤتمر إقليمي، يكون من بين اهتماماته التوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية.

وأعقب ذلك التصريح نشر السبق الصحافي لصحيفة "هآرتس" الذي كشف النقاب عن مبادرة لعقد مؤتمر إقليمي، وعن عقد لقاء العقبة بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والعاهل الأردني الملك عبد اللّه الثاني، ووزير الخارجية الأميركي السابق جون كيري، والذي كان يهدف إلى تسوية الصراع عبر مؤتمر إقليمي، وتبين أن نتنياهو أفشل هذه المبادرة خوفا من الائتلاف الحكومي، وتهربا من الحل. وثمة تقديرات فحواها أن الكشف جاء ليبين أن نتنياهو غير جاد في هذا الطرح، وأن الرئيس ترامب لا يعلم عما يتحدث عنه.

إننا نعتقد أن المستوطنات لا تشكل عائقا أمام السلام، غير أن بناء مستوطنات جديدة أو توسيعها خارج حدودها الحالية قد لا يساعد على تحقيق الهدف (السلام)

ثانياً، يواجه نتنياهو في الفترة الأخيرة أزمة داخلية يتمثل جانبها المهم في خضوعه إلى التحقيق تحت طائلة التحذير في قضيتين، أوصت الشرطة الإسرائيلية بتقديم لائحة اتهام ضده فيهما بشبهة تلقي رشوة. وهاتان القضيتان هما:

الأولى :»قضية رقم 1000» وهي تلقيه «هدايا» أو «عطايا» من رجال أعمال بينهم رجل الأعمال اليهودي أرنون ميلتشين، بخلاف القانون؛

الثانية :»القضية رقم 2000» والتي تدور حول جلسات عقدت بين نتنياهو ومالك صحيفة «يديعوت أحرونوت» أرنون (نوني) موزيس وتتضمن شبهات بشأن وجود قضية رشوة بين الطرفين.

تنبثق عن هاتين القضيتين أبعاد سياسية مهمة حول مستقبل نتنياهو السياسي، ومستقبل حكومته الحالية. وثمة من يعتقد أن مستقبل نتنياهو السياسي بات على المحك في ضوء ما سيترتب على هاتين القضيتين من نتائج، فإذا ما خرج منهما من دون لائحتي اتهام (القرار الحاسم بشأن تقديمهما موجود بيدي المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية) فإن ذلك سوف يشيّد عهدا جديدا في حياته السياسية يكون فيه الزعيم الوحيد لإسرائيل في المرحلة المقبلة (وليس رئيس الحكومة فقط)، لأن ذلك سوف يؤكد لقواعده الاجتماعية بأنه مُلاحق سياسيا أكثر من أي رئيس حكومة وقائد سياسي آخر في تاريخ إسرائيل، وذلك بسبب مواقفه السياسية، كما صرح مرارا، مما سوف يزيد شعبيته أمام قواعده الاجتماعية- الانتخابية الشعبية واليمينية، وسيبقى قائد اليمين للسنوات المقبلة ورئيس الحكومة لسنوات كثيرة كما وعد.

أما في حالة تم تقديم لائحة اتهام في إحدى القضيتين أو في كلتيهما معا، فإن ذلك سوف يشكل نهاية لحياته السياسية، ويفتح المجال أمام حراك كبير في المشهد السياسي الإسرائيلي، ليس بالضرورة أن تكون حدوده المشهد الحزبي القائم في الوقت الحالي.

قد يؤدي سقوط نتنياهو إلى ظهور لاعبين جدد في المشهد السياسي- الحزبي- في إسرائيل، مثلاً من خلال تشكيل حزب أو أحزاب جديدة برئاسة وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق موشيه يعلون، أو رئيس هيئة الأركان السابق غابي أشكنازي، وهما من الشخصيات التي تستطيع جذب قطاعات انتخابية من قواعد حزب الليكود.

على ما يبدو واضحا الآن أن اليمين كافة لا يرغب في سقوط نتنياهو في هذه المرحلة، لأن ذلك يعني بعثرة الخارطة السياسية والحزبية، ما يسمح بدخول لاعبين جدد ينتظرون سقوط نتنياهو وقد يشكلون بديلا للحكومة الحالية التي تعتبر الحكومة الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل، خصوصا وأن الحكومة تقف على مفترق طرق يصفه اليمين بأنه تاريخي بسبب دخول ترامب إلى البيت الأبيض، والذي يعتبره اليمين فرصة لتحقيق مشروعه الاستيطاني وإنهاء خيار حل الدولتين، وضم مناطق في الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية، مثلما سلفت الإشارة.

قد يؤدي سقوط نتنياهو إلى ظهور لاعبين جدد في المشهد السياسي- الحزبي- في إسرائيل، مثلاً من خلال تشكيل حزب أو أحزاب جديدة

يخشى اليمين من أن سقوط نتنياهو وسقوط الحكومة الحالية قد يضيّع الفرصة عليه باستغلال هذا الظرف، وقد صرح نتنياهو مرارا وتكرارا بأنه الوحيد القادر على إدارة التحديات السياسية والدبلوماسية والأمنية في المرحلة الراهنة. ويعلم أعضاء كثر من حزب الليكود أن انتصار الحزب مرارا وتكرارا جاء بفضل وجود نتنياهو كقائد للحزب، وأن سقوط نتنياهو قد يضرب تمثيل الحزب في الكنيست في انتخابات جديدة، كما أنه سيفتح الصراع على قيادة الحزب بين وزراء يرون في أنفسهم ورثة نتنياهو وقيادات خرجت من الحياة السياسية بسبب نتنياهو. مع هذا، فلا شك في أن حملة التحقيقات الحالية مع نتنياهو تنطوي على أمر غامض بالنسبة لمستقبل رئيس الحكومة السياسي ولمستقبل المشهد السياسي والحزبي في إسرائيل.

الحكومة تقف على مفترق طرق يصفه اليمين بأنه تاريخي بسبب دخول ترامب إلى البيت الأبيض

هناك أزمة داخلية أخرى تواجه نتنياهو تتعلق بغضب المستوطنين عليه من جراء قرارات تتخذها المحكمة الإسرائيلية العليا ضد بؤر ومنازل استيطانية أقيمت على أراض فلسطينية خاصة. وقد حاول أن يهرب منها إلى الأمام من خلال: -1 المصادقة على قرارات بناء بالجملة في مستوطنات الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية؛ -2 تصعيد سياسة هدم بيوت الفلسطينيين داخل مناطق 1948 بحجة البناء غير المُرخّص بموازاة هدم البيوت في مناطق 1967 بحجج شتى أبرزها عقاب مرتكبي عمليات مقاومة ضد جنود ومستوطنين إسرائيليين. كما أن وزارة العدل ومؤسسة المستشار القانوني للحكومة تلقيان بكل ثقلهما من أجل وضع حدّ لهذه الأزمة.

ثالثًا: لئن كانت أزمة نتنياهو الداخلية تشكل عاملاً بارزاً، إن لم يكن الأبرز، في قيام المعارضة الإسرائيلية بحشد الرأي العام من أجل إسقاطه مع حكومته فإن هذه العملية تبدو مترافقة مع محاولات التماشي مع سياسته حيال القضية الفلسطينية ولا سيما حيال الأراضي المحتلة منذ 1967 والمشروع الاستيطاني فيها، بحجة أن السبيل لإزاحته غير متيسر من دون قضم قاعدته الانتخابية. وتفعل معظم المعارضة ذلك من طريق تبني مقولات هذا اليمين السياسية وخاصة المتعلقة بالفلسطينيين والاحتلال في أراضي 1967.

رابعًا: إن كل التطورات السالفة لا بُد من أن تُقرأ في سياق ما بات يُعرف بمساعي اليمين الإسرائيلي للهيمنة على كل مناحي الحياة في إسرائيل. وهي مساع أوجزها كتاب جديد صدر في إسرائيل أخيراً بعنوان «لماذا تصوّت لليمين وتحصل على اليسار؟»، يزعم مؤلفه إيرز تدمور، أحد قادة ومؤسسي الحركة اليمينية الجديدة «إم ترتسو» («إذا أردتم»)، أنه على الرغم من مرور أربعين عاما على تسلم حزب الليكود اليميني سدّة الحكم في إسرائيل عقب ما عُرف باسم «انقلاب 1977»، فإنه واصل الحكم من خلال

النُخب القديمة التي كانت في معظمها موالية لـ«الحركة الصهيونية العمالية» بزعامة حزب «مباي» التاريخي.

كما يؤكد أنه فقط في الأعوام الأخيرة بدأ اليمين الإسرائيلي في تغيير هذا النُخب كي «يتحقق الانقلاب الحقيقي» في المستقبل المنظور. ويعتبر الكتاب أن الحملة الشعواء التي يشنها من يصفهم بأنهم «اليسار المتطرف» ضد الجيش الإسرائيلي (على خلفية قضية الجندي إليئور أزاريا، قاتل الشهيد عبد الفتاح الشريف في الخليل)، وضد الصهيونية والهوية اليهودية للدولة، وضد «أرض إسرائيل» والرموز القومية والقيم اليهودية، ما هي إلا المعركة الأخيرة لتلك النخبة اليسارية المنهارة. كما يعتبر أن القوة الهائلة التي ما زالت هذه النخبة تحتفظ بها

أن السبيل لإزاحته غير متيسر من دون قضم قاعدته الانتخابية. وتفعل معظم المعارضة ذلك من طريق تبني مقولات هذا اليمين السياسية وخاصة المتعلقة بالفلسطينيين والاحتلال في أراضي 1967

إنما تنبع فقط من انعدام بُعد النظر والتبصر والفهم السليم لدى مناحيم بيغن (الكاتب يستعمل صفة خيانة حيال بيغن)، والكثير من مكملي طريقه في اليمين الإسرائيلي، طوال العقود الثلاثة التي انقضت منذ 1977 وصولاً إلى فترة زعامة نتنياهو.

خلاصة

تبين قراءة تحليلية للسجال الإسرائيلي حول خيارات التسوية أن غالبية الخيارات تتجه نحو بلورة إجماع على الأسس المُحدّدة للتسوية السياسية، وفيما عدا المبادرات ذات الطابع الفردي، أو تلك الآتية من حركات اجتماعية صغيرة، فإن الإجماع الإسرائيلي حول التسوية بات واضحا أكثر وأكثر، ويشمل النقاط التالية:

1. **الكيان السياسي الفلسطيني:** يتجه الموقف الإسرائيلي نحو الموافقة على كيان سياسي لا يصل حتى في تعريفه النظري إلى دولة، بل هو كيان سياسي منقوص السيادة ومقطع الأوصال جغرافياً.
2. **الضم:** تتجه غالبية الخيارات المطروحة إسرائيلياً الى تنفيذ مشروع الضم على مناطق من الأراضي المحتلة عام 1967، ويتمحور النقاش حول حجم هذا الضم وحدوده بين من يطرح ضم كل مناطق ج وبين من يطرح ضم مساحة موسعة تتجاوز ما يسمى "الكتل الاستيطانية".
3. **الاستيطان:** هناك إجماع أساس حول ضم الكتل الاستيطانية وضرورة إبقائها على حالها، ويدور النقاش حول عمق إخلاء المستوطنين خارج الكتل الاستيطانية، حيث صرح نتنياهو في أكثر من مناسبة بأن سياسة اخلاء مستوطنين قد انتهت من القاموس الحكومي الإسرائيلي، وينسجم مع هذا الموقف من حيث المبدأ رئيس حزب العمل الجديد آفي غباي.
4. **القدس:** يتجه الاجماع الإسرائيلي على إبقاء القدس موحدة تحت السيطرة الإسرائيلية ويبقى النقاش حول عمق التنازل عن الأحياء الفلسطينية في القدس، وربما يتجه الخيار الإسرائيلي نحو التخلي عن هذه الأحياء أو فصلها عن تعريف القدس الموحدة. وقد تعزّز هذا الإجماع عقب إعلان ترامب اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل، واعتزامه نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إليها في مناسبة الذكرى السبعين لاستقلال إسرائيل.

يتجه الموقف الإسرائيلي نحو الموافقة على كيان سياسي لا يصل حتى في تعريفه النظري إلى دولة، بل هو كيان سياسي منقوص السيادة ومقطع الأوصال جغرافياً

5. **اللاجئون:** رفض قاطع لمبدأ وفكرة حق العودة.
6. **الحدود:** سيطرة إسرائيلية كاملة على الحدود الشرقية للضفة الغربية، كجزء من فكرة الكيان السياسي الفلسطيني المنقوص، والذي تتمثل سيادته الجزئية في أهم مركب منها وهو سيطرة إسرائيل على المعابر والحدود.
7. **قطاع غزة:** فصله عن التسوية السياسية في الضفة الغربية باعتباره قضية منتهية من ناحية إسرائيل.

توصيات

- لعلّ الهامش الوحيد المُتاح للتأثير على الرأي العام الإسرائيلي يبقى منحصراً حالياً في حركات صغيرة على غرار حركة "دولتان- وطن واحد لشعبين" المُشار إليها أعلاه، والتي تنطوي مقاربتها حيال التسوية على إشكاليات غير خافية.
- في الوقت الذي تركز فيه معظم المعارضة الإسرائيلية لحكم اليمين جلّ جهودها لإسقاط هذا الحكم بتسليط الضوء على فساد نتنياهو وأقطاب حزبه وحكومته، فإنه فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية تتماشى هذه المُعارضة مع أبرز طروحاته، وخصوصا إزاء الاستيطان، والقدس، والمطالب الأمنية، وسائر قضايا التسوية النهائية، وبالأساس تتماشى معه حيال مقولة عدم وجود شريك فلسطينيّ.
- لدى الحديث عن الرأي العام الإسرائيلي لا بُد من الالتفات إلى دور الفلسطينيين في الداخل، فهذا الدور كان مقدّراً له أن يكتسب زخماً مع تشكيل القائمة المُشتركة في الانتخابات الإسرائيلية العامة الأخيرة (في آذار 2015). غير أن نزعة إسقاط الشرعية عن الدور المُفترض في السياسة الإسرائيلية العامة إزاء القضية الفلسطينية تفاقمت أكثر فأكثر منذ تلك الانتخابات التي فاز فيها نتنياهو، من ضمن جملة أسباب أخرى، على خلفية ركوبه موجة تلك النزعة المتأصّلة، وقد

لدى الحديث عن الرأي العام الإسرائيلي لا بُد من الالتفات إلى دور الفلسطينيين في الداخل، فهذا الدور كان مقدّراً له أن يكتسب زخماً مع تشكيل القائمة المُشتركة

تساوقت معها قوى المعارضة الرئيسة، كما عبّر عن ذلك مثلاً رئيس حزب العمل وتحالف "المعسكر الصهيوني" آفي غباي عند إعلانه أنه في كل حكومة سوف يشكلها لن يشرك القائمة المشتركة في الائتلاف الحكومي، ووصف المشتركة بأنها «قائمة معادية لإسرائيل ومشغولة بالرئيس الفلسطيني محمود عباس!».

الجزء الثاني:

المنظورات الإقليمية

فلسطين في بيئة إقليمية متغيرة ... في «خصوصية» الحالتين الأردنية والمصرية

عريب الرنتاوي

توطئة: شيء من التاريخ

خلال السنوات الأربعين الفائتة (1979 – 2019)، شهدت المنطقة العربية و«الشرق الأوسط الكبير»، جملة من التحولات النوعية، التي سيكون له انعكاسات جوهرية على مكانة القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي ضمن الإطار الأكبر والأوسع لخريطة الصراعات الإقليمية والدولية في الإقليم وعليه. ومن يدقق في الظروف المحيطة بقضية الشعب الفلسطيني اليوم، يجد أنها تستمد جذورها وعوامل بقائها من تلك التحولات الاستراتيجية التي شكلت صورة الإقليم وإعادة بناء توازنات القوى فيه، وتحكمت بمسارات أزماته وأنماط تحالفاته.

سيكون لانتصار الثورة الإسلامية في إيران دور "Game Changer"، محوري في المنطقة. لقد خسرت إسرائيل وبعض الدول العربية الصديقة للولايات المتحدة حليفاً قوياً وموثقاً، وربح الفلسطينيون على المدى التكتيكي على الأقل، صديقاً أحال سفارة عدوهم في طهران إلى سفارة لهم، قبل أن يتضح لهم بأن هذا الحليف الإشكالي، سيلعب أدواراً متناقضة على ساحتهم الوطنية، وستكون لصداقته كلفاً وأعباء، تمحو تدريجياً الآثار الإيجابية لسقوط نظام الشاه.

وسيطلق انتصار الثورة الإسلامية في إيران، حراكاً إقليمياً عاصفاً، ليست حرب السنوات الثماني الإيرانية – العراقية، سوى واحدة من تجلياتها المدمرة ... وستشهد المنطقة سعياً حثيثاً لتطويق إيران واحتواء مفاعيل «تصدير الثورة»، وستلعب المملكة العربية السعودية التي بدأت تضطلع بأدوار قيادية متعاظمة في العالمين العربي والإسلامي بفعل «ثورة أسعار النفط» التي أعقبت حرب أكتوبر 1973، دوراً حاسماً في مواجهة إيران والعمل على احتوائها، بدءاً بالسعي – لأول مرة – للوصول إلى حل سياسي – تفاوضي للقضية الفلسطينية، بوصفها العقبة الأولى التي تحول دون بناء تحالفات واسعة في مواجهة ما اعتبرته تهديداً إيرانياً متزايداً.

سيكون لانتصار الثورة الإسلامية في إيران دور "Game Changer"، محوري في المنطقة. لقد خسرت إسرائيل وبعض الدول العربية الصديقة للولايات المتحدة حليفاً قوياً وموثقاً، وربح الفلسطينيون على المدى التكتيكي على الأقل صديقاً

بعد مرور عامين على انتصار الثورة الإسلامية، وعامين على توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، سيطلق ولي العهد السعودي آنذاك الأمير فهد بن عبد العزيز، أول مبادرة سعودية للسلام في الشرق الأوسط حملت اسمه، وسيجري عرضها على القمة العربية الأولى في فاس 1981، فيرفضها الفلسطينيون ومعهم سوريا وعدد من الدول العربية بغياب مصر عن الجامعة (جُمّدت عضوية مصر في الجامعة بعد معاهدة كامب ديفيد)، وسيتطلب إقرارها في قمة فاس الثانية 1982، اجتياح إسرائيل للبنان وإخراج قوات منظمة التحرير الفلسطينية منها، وتوجيه ضربة عسكرية مؤلمة لقوات الجيش السوري المرابطة في لبنان منذ العام 1976.

غير بعيد عن الشرق الأوسط والخليج، كانت الأحداث العاصفة في أفغانستان والباكستان تتسارع بكثافة، وسيكون لها انعكاسات خطيرة على منطقة الشرق الأوسط والعالم برمته، فالاستراتيجية الأمريكية لمواجهة الاجتياح السوفياتي لأفغانستان، اعتمدت أساساً على «توجيه» الحركات السلفية الجهادية ضد «الخطر الشيوعي الزاحف»، ولعبت الرياض وعواصم

عربية عديدة مما بات يعرف باسم «معسكر الاعتدال العربي» دوراً هائلاً في تجنيد وتمويل الألوف من أتباع المدرسة السلفية ضد «الخطر السوفياتي»، كما لعبت الباكستان التي كانت شهدت انقلاب الجنرال ضياء الحق بميوله المؤيدة للحركات السلفية والجهادية، على حكومة ذو الفقار علي بوتو المنتخبة، وإعدام رئيسها دوراً رئيساً في ترجمة مرامي وأهداف الاستراتيجية الأمريكية في تلك المنطقة، وستنشأ ظاهرة «الجهاد العالمي» منذ ذلك الحين، وستغدو «السلفية الجهادية» لاعباً «لا دولاتياً» مهماً في العديد من دول المنطقة ومجتمعاتها، وسيتفاقم خطر الإرهاب العالمي مهدداً أمن العالم واستقراره، ليتوج هذا المسار بأحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001، وما ترتب عليها من انقلابات في السياسة الأمريكية (احتلال أفغانستان والعراق)، «سينقلب السحر على الساحر»، وستتزايد حدة الانتقادات لعدد من الدول لمساهمتها في نشر الأفكار السلفية المتشددة وتوفيرها بيئات منتجة للإرهاب، وستتعرض المملكة العربية السعودية لحملات إعلامية وسياسية مكثفة على خلفية مشاركة عدد كبير من مواطنيها في هجمات 11 سبتمبر على نيويورك وواشنطن.

مرة ثانية، تجد المملكة العربية السعودية نفسها في وضع يملي عليها تعزيز مكانتها، وإعادة تجديد دورها وحضورها وصورتها في الإقليم والعالم، فجاءت مبادرة ولي عهدها آنذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز للسلام في الشرق الأوسط، والتي ستُعرض على القمة العربية في بيروت 2002 وتقرها بعد إضافة البند الخاص باللاجئين إليها، فيما الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات محاصر في مكتبه في رام الله، ومحظور عليه مخاطبة القمة حتى من خلال دائرة تلفزيونية مغلقة، بعد أن أعادت القوات الإسرائيلية احتلال الضفة الغربية من جديد، ملغية الحدود الوهمية بين مناطق «أ، ب و ج» وفقاً لتقسيمات اتفاق أوسلو وخرائطه.

من دون نيّة أو تخطيط مسبقين، ستقدم إدارة الرئيس جورج بوش الإبن، أكبر خدمة لخصمها الأشد في المنطقة: إيران، وستخصلها من دون أن تبذل قطرة دم واحد، أو تنفق دولاراً واحداً، من أهم عدوين لها على حدودها الغربية والشرقية: نظام البعث بزعامة الرئيس العراقي صدام حسين، ونظام طالبان بزعامة الملا عمر حليف أسامة بن لادن الموثوق، وستفتح نافذة فرص أمام «نظام الملالي» في طهران، لمد نفوذه شرقاً وغرباً ... فالعراق الذي نظر إليه العرب والغرب بوصفه سداً في وجه «تصدير الثورة» تحول إلى جسر عبور لإيران نحو الشواطئ الشرقية للبحر المتوسط مروراً بسوريا إلى لبنان وفلسطين ... وأفغانستان، تحولت إلى «فيتنام ثانية مصغرة» للولايات المتحدة، حيث تجهد إدارة الرئيس ترامب، ومن قبلها إدارة أوباما، للخروج من مستنقعه من دون جدوى أو تقدم حتى الآن.

ستفضي نتائج الانتخابات في فلسطين (2006) إلى فوز حركة حماس، حليفة طهران، بالأغلبية الكاسحة من مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني .. ستكتمل سلسلة حلقات ما بات يعرف بـ"الهلال الشيعي"

ستتعزز العلاقات الإيرانية – السورية بفعل المصلحة المشتركة في «طرد» الوجود الأمريكي من العراق، وستلجأ الدولتان الحليفتان إلى استخدام ورقة «السلفية الجهادية» لتحدي الوجود العسكري الأمريكي في العراق، وستنتهي الانتخابات العراقية المتعاقبة إلى تعزيز مكانة أصدقاء إيران وحلفائها في بلاد ما بين الرافدين، وسيفضي اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري (2005) إلى إضعاف حلفاء واشنطن والرياض في لبنان وتعزيز دور ومكانة حزب الله، خصوصاً بعد حرب تموز/يوليو 2006 بين الحزب وإسرائيل، وستفضي نتائج الانتخابات في فلسطين (2006) إلى فوز حركة حماس، حليفة طهران، بالأغلبية الكاسحة من مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني .. ستكتمل سلسلة حلقات ما بات يعرف بـ«الهلال الشيعي»، وستتحول إيران مجدداً إلى أكبر تهديد لأمن الإقليم واستقراره

من منظور «معسكر الاعتدال العربي» فضلاً عن إسرائيل والولايات المتحدة، سيما بعد النجاحات التي حققتها إيران في تطوير برنامجيها النووي والصاروخي، وستصبح لاعباً مهماً على المسرح الفلسطيني الداخلي، من خلال دعمها الموصول (المباشر وعبر حزب اللّه) لحركتي حماس والجهاد الإسلامي.

ومع نهاية العام 2010، ستتعرض المنطقة العربية برمتها، وإن بدرجات متفاوتة، لأعنف هزة لها في تاريخها المعاصر، من خلال ما يعرف بثورات «الربيع العربي» التي بدأت من تونس وامتدت إلى مصر وليبيا، قبل أن تضرب في سوريا واليمن والبحرين، وبدرجة أقل من الشدّة، في كل من الأردن والمغرب وعُمان، ولاحقاً ستشمل موجتها الثانية كل من الجزائر

... لم تعد إسرائيل هي التهديد الرئيس للأمن القومي العربي، ولم يعد الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي يحظى بمكانة الأولوية على جدول الأعمال العربي المشترك، بل صار بالإمكان النظر إلى إسرائيل بوصفها "مشروع حليف" في مواجهة التهديد الأكبر المتمثل بتفاقم التهديد الإيراني

والسودان ... دول الخليج العربية رأت في هذه الموجة «الثورية» تهديداً استراتيجياً لها، ولم تر فيها فرصة على الاطلاق ... في حين نظرت إيران إلى ثورات الربيع في بداياتها بوصفها «ربيعاً إسلامياً» يكمل ما بدأه الإمام الخميني في إيران قبل ثلاثة عقود من تاريخه ... إلى أن وقعت سوريا في خضم أزمتها الطاحنة، حيث أعادت إيران وحلفائها تقييم موقفها من هذه «الموجة الثورية»، واشتمت فيها رائحة «مؤامرة غربية» تستهدفها وحلفائها بقدر أكبر من استهداف أنظمة الحكم الاستبدادية في العالم العربي.

عززت إيران نفوذها في سوريا ولبنان، ولعبت والمليشيات المحسوبة عليها دوراً حاسماً في تثبيت نظام الرئيس بشار الأسد في الحكم، ووجدت في الثورة اليمنية، مدخلاً لتعزيز نفوذها في «خاصرة السعودية الرخوة»، ودعمت سياسياً ومعنوياً ثورة الشعب البحريني ذي الغالبية الشيعية ضد النظام الملكي المقرب جداً من الرياض، وبدا أن «الهلال الشيعي» لم يعد الاطار الجيوبوليتيكي الوحيد لانتشار النفوذ الإيراني في الإقليم، إذ بات هذا النفوذ يتهدد السعودية في عقر دارها (المنطقة الشرقية والبحرين) في مجالها الخليجي الحيوي كذلك ... هنا، حسمت المملكة موقفها، وبدأت تنظر لإيران بوصفها العدو الأخطر والتهديد الوجودي الأكبر لبقائها واستمرارها وليس لنفوذها وزعامتها فحسب.

ومنذ ذلك التاريخ، دخلت المنطقة برمتها في مرحلة جديدة، تتسم بانقلاب الأولويات وتبدل التحالفات ... لم تعد إسرائيل هي التهديد الرئيس للأمن القومي العربي، ولم يعد الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي يحظى بمكانة الأولوية على جدول الأعمال العربي المشترك، بل صار بالإمكان النظر إلى إسرائيل بوصفها «مشروع حليف» في مواجهة التهديد الأكبر المتمثل بتفاقم التهديد الإيراني.

المشهد الإقليمي الراهن

تزدحم المنطقة العربية والإقليم عامة اليوم، بجملة من الصراعات الداخلية و«العابرة للحدود» بين دول ومحاور إقليمية وجماعات (لا-دولاتية) Non-State Actors، متصارعة، مدعومة من أقطاب دولية ... ثورات ما بات يعرف بـ«الربيع العربي» المستمرة والمتنقلة حتى يومنا هذا، وما جاءت به من تبدلٍ في أولويات المواطنين العرب تحت ضغط الحاجة الماسة للحرية والكرامة والخبز ... صراعات بين المحاور الإقليمية (إيران، تركيا وإسرائيل، وبدرجة أقل أثيوبيا)، انقسامات طائفية ومذهبية واثنية، دخول لاعبين دوليين على ملعب الشرق الأوسط والخليج والبحر الأحمر وشمال أفريقيا (عودة روسيا، دخول الصين اقتصادياً وعسكريا، الدول الكولونيالية السابقة،

اليابان) .

يأتي ذلك في ظل غياب نظام إقليمي عربي فاعل (جامعة الدول العربية) وتآكل الأطر الإقليمية الفرعية (مجلس التعاون الخليج، ومجلس التعاون المغاربي) أو ضعفها المتزايد، فالجامعة العربية تقف عاجزة عن التدخل الجاد والمؤثر في أزمات المنطقة في ظل استمرار ضعف الدور القيادي التاريخي لمصر المنهكة بمشكلاتها الداخلية من أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية، وإخراج سوريا من الجامعة العربية بضغط خليجي، بعد تفاقم أزمتها الممتدة منذ تسع سنوات، وضعف العراق الناجم عن حروبه الممتدة وانقساماته الداخلية، وخضوع الجامعة المتزايد لتأثير ونفوذ ثلاث دول خليجية خلال السنوات العشر الأخيرة: السعودية، الإمارات وقطر، التي انتقلت إليها مراكز الثقل في القرار العربي المشترك، بفعل قدراتها المالية والإعلامية الهائلة، وباتت قادرة على فرض «أجنداتها» على صيغ العمل العربي ومخرجاته.

كما شهت هذه المرحلة انهيارات متعاقبة لتجارب التعاون الإقليمي – sub regional structures - مثل مجلس التعاون العربي (مصر، الأردن، اليمن والعراق) الذي انتهى باحتلال العراق واندلاع الثورة اليمنية، ومجلس التعاون المغاربي الذي ولد ميتاً بفعل الصراع الجزائري – المغربي حول قضية الصحراء، ومجلس التعاون الخليجي، أكثر هذه التجارب نجاعة في الإنجاز وعمقاً في الزمن، والذي يبدو أنه يتهاوى اليوم تحت ضغط الأزمة الخليجية الداخلية (حصار قطر) وتفاقم الخلافات بين دوله الأعضاء والتي تكاد تجعل من استمراره بفاعليته القديمة أمراً متعذراً.

لقد استبدلت الدول العربية، سياسة «التكتلات الاقتصادية – الاجتماعية» التي انتعشت في ثمانيات القرن الفائت وتسعيناته، بسياسة الأحلاف والمحاور السياسية – الأمنية، القائمة على مواجهة تهديدات معينة، وتخدم مصالح آنية مؤقتة، وامتد التنافس والصراع بين هذه المحاور، إلى كافة دول الأزمات العربية المفتوحة، مثل سوريا والعراق واليمن ولبنان وليبيا وغيرها، ومن الطبيعي أن تكون القضية والساحة الفلسطينيين، واحدة من ساحات التنافس والصراع بين هذه المحاور، وأن يرتد ذلك بأوخم العواقب والتأثيرات على مسارات العمل الوطني الفلسطيني المختلفة، بما فيها أزمة الانقسام الداخلي.

ويمكن التعرف على أربعة محاور إقليمية متنافسة ومتصارعة، تتوزع عليها مختلف الدول العربية الفاعلة في قضايا الإقليم... وعلى الرغم من أن عديد من الدول تصر على انتمائها إلى ما كان يعرف باسم «محور الاعتدال العربي» والذي ضم أساساً دولاً مثل مصر والأردن والسعودية والإمارات والبحرين، وتقترب منه الكويت والمغرب وسلطنة عمان. إلا أن الخلافات التي اعتملت في أوساطه في الأعوام الثلاثة الأخيرة، تجعل من الصعب التعامل معه كمحور واحد، بمرجعيات وأهداف ومصالحة مشتركة.

من الطبيعي أن تكون القضية والساحة الفلسطينيين، واحدة من ساحات التنافس والصراع بين هذه المحاور، وأن يرتد ذلك بأوخم العواقب والتأثيرات على مسارات العمل الوطني الفلسطيني المختلفة، بما فيها أزمة الانقسام الداخلي

إذ على الرغم مما يجمع بين دوله من مصالح ومواقف مشتركة حيال جملة من التهديدات والتحديات، إلا أنها لا تتشاطر المواقف والمصالح ذاتها حول العديد منها، ومن بينها القضية الفلسطينية.

"محور " الثلاثي الخليجي

دول هذا المحور ما زالت رسمياً تجاهر بدعمها «حل الدولتين» وفقاً لقرارات الشرعية ومبادرة السلام العربية، إلا أنها (السعودية، البحرين والإمارات) تبدي ميلاً واضحاً للعمل على تخفيض سقف التوقعات الفلسطينية، أو ممارسة ضغوط على الفلسطينيين للهبوط بسقف هذه التوقعات وتحديداً في ملفات من نوع «اللاجئين، السيادة، الانسحاب الكامل إلى خط 67، وما قد يترتب

على ذلك من ترتيبات أمنية»... ولقد أبدت الدول الثلاث المذكورة استعداداً للتكيف مع «مبادرة الرئيس دونالد ترامب» والعمل على تكييف الموقف الفلسطيني مع متطلبات هذه المبادرة، والبحث عن نقطة وسط يمكن الانطلاق منها في مسار تفاوضي جديد، تحشد له مواقف دولية مساندة: روسيا والاتحاد الأوروبي أساساً... كما أن هذه الدول بدأت بتكثيف علاقاتها العلنية والسرية مع إسرائيل وفي مجالات شتى، فـ«التطبيع» بين هذه الدول وإسرائيل، لم يعد مشروطاً بالوصول إلى حل ينهي الاحتلال للأرض الفلسطينية وتمكين الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم المشروعة، بل صار محكوماً بما يمكن أن تقدمه إسرائيل لهذه الدول في مواجهتها المفتوحة مع إيران، وما يمكن أن تعمله معها من أجل حشد موقف أمريكي صلب في مواجهة التمدد الإيراني الإقليمي واستهداف برنامجي طهران النووي والصاروخي.

وإذ تشارك هذه الدول بنشاط وعلى أرفع المستويات، في كافة الفعاليات التمهيدية لإعلان خطة الرئيس ترامب (ورشة المنامة) بل وتستضيفها وتمهد لها، إلا أنها أخذت في الآونة الأخيرة، تجاهر بانتقاداتها لمواقف القيادة الفلسطينية، وتفرض عليها ضغوطاً اقتصادية ومالية، وتطارد بعض النشطاء الفلسطينيين المقيمين على أراضيها، وتخص حزب اللّه وحركة حماس بأشد الانتقادات والإدانات بوصفها «قوى معتدية» ومزعزعة للأمن والاستقرار، من دون أن يصدر عنها أية إدانة للهجمات التي تشنها إسرائيل ضد لبنان في خرق للقرار الدولي 1701، أو ضد أهداف في العراق وسوريا وقطاع غزة.

وتقود هذه الدول، حملة نشطة في الاعلام (حكومي بامتياز) وعلى وسائط التواصل الاجتماعي ومن خلال جيوش «الذباب الالكتروني» من أجل «شيطنة» الموقف الفلسطيني وتحميل القيادة والمؤسسات الفلسطينية وزر الانهيار في عملية السلام، وتكاد تجاهر بتبني «الرواية الإسرائيلية» للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، ليس في لحظته الراهنة فحسب، بل وفي أبعاده الحقوقية والاعتقادية والتاريخية كذلك.

على المستوى الفلسطيني الداخلي، ما زالت السعودية تحتفظ بعلاقات رسمية مع السلطة الفلسطينية، وتقدم لها مستويات متفاوتة من الدعم المالي، وهي لعبت من قبل وصول الملك سلمان ونجله للحكم، دوراً في مساعدة الفلسطينيين على تخطي انقساماتهم، مستفيدة من علاقاتها الجيدة مع السلطة ووجود روابط قوية نسبياً لها مع حركة حماس، بوصفها جزءاً من الجماعة الأم: الإخوان المسلمين ... أما في العهد السعودي الجديد، فقد تراجعت «حرارة» العلاقة مع السلطة، وناصبت الرياض حركة حماس عداءً ظاهراً، من ضمن موقفها المتغير ضد جماعة الإخوان المسلمين، وسجلت انسحاباً ملحوظاً من جهود انهاء الانقسام واستعادة المصالحة والوحدة.

فـ"التطبيع" بين هذه الدول وإسرائيل، لم يعد مشروطاً بالوصول إلى حل ينهي الاحتلال للأرض الفلسطينية وتمكين الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم المشروعة

أما الإمارات، فإن علاقاتها تتميز بالفتور الشديد مع السلطة، والقطيعة التامة مع حركة حماس، وهي تدعم بكثافة جهود العقيد المنشق عن حركة فتح محمد دحلان، لبناء تيار له في مناطق السلطة ومخيمات اللجوء وفي أوساط الجاليات الفلسطينية، كما أن أبو ظبي سعت في فتح الأبواب لحركة دحلان في كل من القاهرة وعمان، الأولى استجابت بحدود وما زالت تحتفظ بعلاقات وطيدة معه، أما الثانية، فقد استجابت بحذر وعلى نحو مؤقت للضغوط الإماراتية، قبل أن تعود وتضع قيوداً صارمة نسبياً على حركة أنصار الدحلان في الأردن

ويلاحظ أنه كلما لاحت في أفق المنطقة، بوادر أزمة متصاعدة في العلاقة بين واشنطن وطهران، كلما سرّعت هذه الدول في «تطبيع» علاقاتها مع إسرائيل، بل أن ثمة ما يشي بأن هذه الدول تسعى في تنسيق مواقفها مع مواقف الحكومة اليمينة في إسرائيل، من أجل

الضغط على إدارة الرئيس ترامب، و«توريطها» إن أمكن، في مواجهة مع إيران، تنتهي بتقليع أنياب طهران النووية ومخالبها الصاروخية، وتعيدها إلى داخل حدودها الوطنية، بعد تجريدها من أدوات نفوذها وقوتها المبثوثة في عدد من المجتمعات والساحات العربية.

لقد وجدت دول هذا المحور، في صعود اليمين «الشعوبي» إلى السلطة في الولايات المتحدة، وتحولات المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين القومي والديني، فرصة لشن هجوم مضاد على إيران، في ساحات «حروب الوكالة» المفتوحة ... لكن تردد إدارة ترامب عن خوض المواجهة المباشرة مع إيران، وجنوحها للخيار الدبلوماسي و«تكتيك أقصى الضغط» في التعامل مع إيران، يبقيها في حالة من القلق والتردد ... وساعد فشلها في حرب اليمن أمام الحوثيين من «أنصار اللّه»، وبعدها تداعيات جريمة اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده في إسطنبول، في إضعاف مكانة هذا المحور، قبل أن يندلع الخلاف بين ركنيه الأساسيين: السعودية والإمارات لاحقاً، واندلاع ما يشبه «حرب الوكالة» بين الحليفين في عدن والمحافظات اليمنية الجنوبية.

ومما لا شك فيه، أن تراجع دور وتأثير هاتين الدولتين الخليجيتين، سيضعف من قدرتهما على التأثير على المشهد الفلسطيني، سواء على المدى المباشر، أو على المتوسط والبعيد، سيما وأن ثمة تقديرات مستقبلية، ترجح استمرار تآكل مكانة منظومة الدول النفطية الخليجية مع استمرار تراجع مكانة النفط (والكربون) في

بات الأردن يخشى من "تجيير" دوره لصالح القيادة السعودية الشابة الجديدة

اقتصاديات الطاقة العالمية، وتنامي ثقل ووزن المصادر النظيفة والبديلة المتجددة للطاقة، الأمر الذي يؤذن باقتراب تراجع ما أسميناه بـ«الحقبة الخليجية» في التاريخ العربي المعاصر، وهي الحقبة الممتدة لأربعة عقود متتالية على أقل تقدير.

إن تتبع صعود وتراجع مكانة الرياض وأبو ظبي في الإقليم، يبدو أمراً شديد الأهمية والأثر على مستقبل القضية والحركة الوطنيتين الفلسطينيين، فالفريق الأمريكي لعملية السلام في المنطقة، اعتمد بشكل رئيس على ما يمكن أن توفره هاتين العاصمتين له من دعم لتمرير الخطة، تسويقها وتسويغها ... وفرضية «الإطار الإقليمي» لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وهي فرضية أساسية لما يُسمي بـ«صفقة القرن»، نهضت بالأساس على الأدوار المفترضة لكل من السعودية والإمارات في خلق البيئة المناسبة لتمرير هذه الصفقة، بخلاف ما اعتمدته الإدارات الأمريكية المتعاقبة، التي طالما أولت اهتماماً خاصاً بدور الأردن ومصر على وجه الخصوص، في توفير حاضنة عربية – إقليمية لعملية سلام الشرق الأوسط.

لما يُسمي بـ"صفقة القرن"، نهضت بالأساس على الأدوار المفترضة لكل من السعودية والإمارات في خلق البيئة المناسبة لتمرير هذه الصفقة

وإذ أسهمت المقاربة الأمريكية الجديدة لمفهوم «الإطار الإقليمي» في إضعاف الدورين الأردني والمصري في عملية السلام، فإنها خلقت مخاوف متبادلة بين كل من عمان والقاهرة من جهة، والرياض وأبو ظبي من جهة ثانية، سيما بين عمان والرياض على وجه الخصوص، وأضعفت ثقة هذين الحليفين لواشنطن بنزاهة إدارة ترامب، وجدية سعيها للوصول إلى حل لا ينعكس بأوخم العواقب على مصالحهما وأدوارهما، حيث بات الأردن يخشى من «تجيير» دوره لصالح القيادة السعودية الشابة الجديدة، سيما مع تزايد التسريبات الإسرائيلية التي تكشف عن استعداد لإشراك المملكة السعودية في رعاية المقدسات الإسلامية في القدس، وربما إحلال الرعاية السعودية محل الرعاية الهاشمية لهذه المقدسات إن اقتضى الأمر... فيما القلق على أمن الأردن واستقراره و«هويته الوطنية» يتفاعل

ويتفاقم على المستويين الرسمي والشعبي.

محور الثنائي (الأردن ومصر)

على الرغم من إندراجهما في إطار عُرف باسم «محور الاعتدال العربي» إلا أن لهاتين الدولتين، مواقف وتوجهات تختلف عن تلك التي تميز مواقف دول محور «الثلاثي الخليجي»، فهي بحكم موقعها الجيوبولوتيكي ترتبط بالقضية الفلسطينية أشد الارتباط، فالأردن على سبيل المثال، يحتفظ بأطول حدود عربية مع إسرائيل، وعلى أرضه تتواجد أعلى نسبة من اللاجئين الفلسطينيين (يقدر عددهم بـ 4.4 مليون فلسطيني، ثلثهم تقريباً لا يحمل الجنسية الأردنية من أبناء الضفة والقدس وقطاع غزة، وممن تأثروا بتداعيات قرار فك الارتباك التنظيمي والإداري بين الضفتين الذي اتخذه الملك الراحل الحسين بن طلال عام 1988)، وعلاقة الهاشمين بالمسجد الأقصى من عمر الدولة الأردنية، والأردن استمد دوره الإقليمي إلى حد كبير، من كونه دولة «رائدة» في جهود تحقيق سلام عربي – إسرائيلي، فضلاً عن كونه تاريخياً "Buffer Zone" بين إسرائيل من جهة وكل من العراق ودول الخليج من جهة ثانية.

ما زالت الدولتان تؤمنان بأن الحل الوحيد الذي يمكن أن يسهم في بناء سلام عادل ومستدام، ويخدم مصالحهما القومية على أفضل وجه، هو ذاك القائم على "حل الدولتين" وفقاً لقرارات الشرعية ومرجعيات عملية السلام ومبادرة السلام العربية

أما مصر، فهي وإن كانت تحتفظ بجالية فلسطينية قليلة العدد، وليست مدرجة في عداد مناطق عمل «الأونروا»، إلا أن قطاع غزة على سبيل المثال، والذي احتفظت بسيطرة إدارية وأمنية عليه قبل حرب حزيران 1967، ظل على الدوام أحد مجالات السياسة الخارجية المصرية، وهو اليوم، وبعد تفاقم خطر الإرهاب في سيناء، بات قضية «أمن قومي» بالنسبة لمصر ... ثم أن القضية الفلسطينية كانت منذ العهد الناصري على وجه الخصوص، إحدى روافع الدور الإقليمي القيادي لمصر.

منذ بدء عملية السلام، من مدريد مروراً بأوسلو وقيام السلطة وحتى مجيء إدارة ترامب بمقارباتها الجديدة لحل القضية الفلسطينية، كان البلدان يجسدان «الإطار الإقليمي» للحل، فهما لطالما تقدمتا – معاً وعلى نحو منفرد - بمبادرة لتذليل العقبات سواء تلك التي تعترض المسار التفاوضي الفلسطيني – الأمريكي، أو تلك التي تحول دون إنهاء الانقسام الفلسطيني بعد العام 2007 ... وتتعين الإشارة إلى أن آخر جولة من المفاوضات الأمريكية في خواتيم عهد إدارة أوباما تمت في عمان، بطلب أمريكي من الوزير جون كيري، ووساطة من العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، فيما تبرز القاهرة كأبرز وسيط في جهود المصالحة الفلسطينية، بل وكوسيط حصري خلال السنوات القليلة الفائتة، بعد استنكاف كل من الرياض والدوحة عن القيام بجهود من هذا النوع، لأسباب مختلفة.

ومن الممكن الجزم، بأن دخول المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، بكثافة على خط المحاولة الأمريكية لصياغة مبادرة جديدة للحل النهائي للقضية الفلسطينية زمن إدارة ترامب، وميل هاتين الدولتين الشقيقتين للقفز من فوق الأدوار التاريخية لعمان والقاهرة، قد خلق إحساساً بالقلق والاستياء لدى العاصمتين، خصوصاً عمان، التي تشعر أنها تفقد واحدة من وظائفها الاستراتيجية الهمة كدولة عازلة بين الخليج وإسرائيل، ويتغذى هذا الإحساس بالتهميش، بفعل تنامي رغبة اليمين الإسرائيلي وقادة دول خليجية، لتخطي الأردن وبناء علاقات مباشرة وتوطيد جسور التنسيق والتعاون في المجالات الاقتصادية والأمنية والسياسية، ما يخلع عن الأردن صفته كدولة عازلة.

ما زالت الدولتان تؤمنان بأن الحل الوحيد الذي يمكن أن يسهم في بناء سلام عادل ومستدام، ويخدم مصالحهما القومية على أفضل وجه، هو ذاك القائم على «حل الدولتين» وفقاً لقرارات الشرعية ومرجعيات عملية السلام ومبادرة السلام العربية، وهما تستشعران الخطر والتهديد على أمنهما واستقرارهما، في حال

تعذر الوصول إلى هذا الحل. ونجحت إسرائيل بدعم مطلق من واشنطن، في فرض تصورها للحل النهائي، والذي يسقط ملف اللاجئين الثقيل (الحالة الأردنية)، ويحول دون قيام دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة، ويخرج القدس من جدول أعمال المفاوضات، ويضع مستقبل مناطق واسعة من الضفة الغربية في عداد المجهول، بل نهباً للاستيطان الزاحف.

لكن هاتين الدولتين، لا تتوفران على «خطة ب"، في حال فشل سيناريو «حل الدولتين»، وهو الأمر الذي يبدو مرجحاً، حتى لا نقول إنه بات مؤكداً، ولا بديل لديها عن المسار التفاوضي، حتى وإن كان مفتوحاً زمنياً وبلا أجندة أو مرجعيات ملزمة ... وليس في الأفق المنظور، ما يشي أنهما بصدد بلورة «خطة بديلة» لسيناريو «حل الدولتين».

ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب، أهمها أن كلاً من عمان والقاهرة، ترتبطان بعلاقات استراتيجية مع واشنطن، وتتسم علاقاتهم بالدولة الأعظم، بقدر كبير من «الاعتمادية» أمنياً وعسكرياً وتسليحياً واقتصادياً... كما أن لدى كل منهما شبكة مصالح معقدة ومتداخلة مع كل من الرياض وأبو ظبي، تضعف من قدرتهما على العمل لوقف اندفاعة هاتين الدولتين نحو التساوق مع مبادرة ترامب وجهود الفريق الأمريكي للسلام في المنطقة، أو يحد من تماديهما في تجاهل الأولوية القصوى التي تحظى بها القضية الفلسطينية، لصالح التركيز على «التهديد الوجودي» لإيران، الذي يكاد يستحوذ على جُل اهتمامات هذه الدول ومواردها.

كما أن الدولتين (الأردن ومصر)، تواجهان جملة من التحديات الداخلية وخارجية، تجعلهما أقل قدرة على الصمود في مواجهة الضغوطات الأمريكية والخليجية، الآن أو في المستقبل، وتضيق من خياراتهما، وتضعهما في موقف صعب أمام الفلسطينيين، فالدولتان تعانيان من أزمات اقتصادية ومالية، وتحديات البطالة والفقر، والدولتان تواجهان خطر الإرهاب في الداخل (مصر) ومن الخارج (الأردن)، والدولتان تواجهان حراكاً شعبياً ظاهراً (الأردن) أو مضمراً (مصر) يطالب بفتح النظام السياسي للمشاركة والتعددية وتداول السلطة والانتقال الديمقراطي ... مثل هذه التحديات تضعف من قدرة الدولة على الصمود والثبات على مواقفها، وتضعف «جهاز المناعة المجتمعية» في مواجهة الضغوطات والتحديات سواء بسواء.

كلاً من عمان والقاهرة، ترتبطان بعلاقات استراتيجية مع واشنطن، وتتسم علاقاتهم بالدولة الأعظم، بقدر كبير من "الاعتمادية" أمنياً وعسكرياً وتسليحياً واقتصادياً...

تقيم هاتان الدولتان علاقات متفاوتة مع السلطة، بوصفها الإطار الشرعي المعترف به للشعب الفلسطيني، وفيما تتميز العلاقة بين رام اللّه والقاهرة بمراحل مد وجزر، تبعاً لتطورات ملف المصالحة والعلاقة بين مصر والدحلان، فإن العلاقة بين السلطة والقيادة الأردنية تتميز بدرجة متقدمة من التنسيق والتعاون في ملفات عديدة، وسط إحساس مشترك بأن «صفقة القرن» لا تستهدف حقوق الفلسطينيين، وحدهم، بل ستمس في نهاية المطاف مصالح الأردن وحقوق الأردنيين كذلك، بالنظر لتجاهلها التام لمصالح الأردن وحساباته في الحل النهائي للقضية الفلسطينية.

وقد سجّل الجانبان توقيع اتفاقات تعاون وتجاري وثقافي طموحة، أبرمها رئيس الحكومة الفلسطينية في زيارته الأولى للأردن بصفته الرسمية هذه، وقد سبقها التوصل إلى اتفاق حول إدارة ملف الرعاية الهاشمية للأقصى، انضمت إليه لأول مرة، عناصر وشخصيات محسوبة على السلطة وحركة فتح في مدينة القدس، بعد أن وصل الجانب الأردني إلى استنتاج مفاده، أن السلطات الإسرائيلية ماضية في انتهاك الاتفاقات المبرمة حول الرعاية الهاشمية، والمس بالطابع التاريخي والقانوني للمدينة، وأن المصلحة المشتركة تنسيق المواقف وتوحيد الجهود لمواجهة خطر التعدي على المدينة ومقدساتها.

في المقابل، تتسم علاقات هاتين الدولتين مع

حركة حماس بالفتور وأحياناً التوتر والقطيعة، فالقاهرة على سبيل المثال ترى في حركة حماس جزءاً عضوياً من جماعة الإخوان المسلمين التي تناصبها العداء، والأجهزة الأمنية المصرية تتحدث عن «روابط» بين حماس وبعض الجماعات السلفية «الجهادية» في سيناء، وأن الأخيرة لها امتدادات في قطاع غزة، وتتخذ منه أحياناً ملاذاً آمناً للتخطيط لعمليات وتنفيذها ضد أهداف مصرية في المناطق الحدودية مع القطاع ... وقد نجحت القاهرة بفعل الضغوط التي مارستها على حماس، وتحديداً «ورقة معبر رفح» في دفع الحركة للتعاون معها، والاستجابة لمخاوفها، بل والاستجابة لجهود المصالحة التي تبذلها وتديرها هذه الأجهزة ... ويمكن القول، أن ثمة درجة من «التساكن» بين الجانبين، لم تبدد خلافاتهما العميقة، وإن كانت نجحت في احتوائها وتنظيمها.

أما الأردن، فقد تميزت علاقته مع حركة حماس بالتوتر والفتور الشديدين، وقد كان قرار إغلاق مكاتب الحركة في عمان و«طرد» قادتها إلى الدوحة، من بين أول القرارات التي اتخذها

لكن هاتين الدولتين، وإن كانتا أقل "اعتمادية" على واشنطن من مصر والأردن، إلا أنهما تشاطرانهما الحرص على إقامة علاقة استراتيجية مع واشنطن، ولكل منهما أسبابه المتصلة بحساباته الجيوبوليتكية

الملك عبد الله الثاني في بداية عهده، ومنذ ذلك التاريخ، لم يصدر عن عمان أية إشارة أو إيماءة إلى رغبة في تحسين هذه العلاقات، باستثناء «شهر عسل» قصير للغاية في ذروة صعود الإخوان للحكم في مصر وتونس والمغرب وتركيا، عندما استضافت خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي للحركة عدة مرات في العاصمة الأردنية عام 2012، قبل أن تعود هذه العلاقات إلى فتورها وجفائها، بعد انهيار تجربة حكم الإخوان في مصر في يونيو / حزيران2013 ... وفي مطلق الأحوال، لا يشترك الأردن ومصر، في عدم الاعتراف بسلطة حماس أو شرعيتها، ويتعاملان معها كـ«سلطة أمر» واقع، مصر لإدارة مخاوفها الأمنية في سيناء، والأردن لإدارة جهوده الإنسانية في قطاع غزة (المستشفى الميداني وحملات الإغاثة لسكان القطاع).

المحور القطري – التركي – (الإخواني)

العلاقة بين أطراف هذا المثلث الإقليمي، قديمة بعض الشيء، وتعود لبدايات صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا في العام 2002، بيد أن هذه العلاقة لم تتخذ شكل «المحور»، ولم تشهد هذا الترابط، إلا بعد انهيار حكم الرئيس الراحل محمد مرسي في مصر، وانفجار الأزمة الخليجية المعروفة باسم «أزمة قطر» حيث فرضت أربع دول عربية (مصر، البحرين، الإمارات والسعودية) حصاراً برياً وبحرياً وجوياً على الإمارة الخليجية الصغيرة، ما دفع الدوحة إلى استقدام قوات تركية للمرابطة على أراضيها، ومنحت أنقرة قاعدتين عسكريتين على أرضها.

وتؤيد الدولتان جماعة الإخوان المسلمين، التي تتخذ من الدوحة وإسطنبول، مقراً لقياداتها في الخارج، الهاربة من الأحكام والملاحقات القضائية في مصر، وفي الدوحة وإسطنبول، أقامت جماعة الإخوان المصرية، منابر إعلامية، ونجحت في توظيف أجهزة إعلام هاتين الدولتين لشن هجمات على نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي.

تشاطر قطر وتركيا دولاً مثل مصر والأردن في موقفها الداعم لخيار «حل الدولتين» المستند إلى المرجعيات ذاتها، ومن دون أن تمتلك بدورها أي تصور عن خطة بديلة في حال تآكل فرص هذا الحل، وتزايد الصعوبات التي تعترض قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة... وتبدي الدولتان الحليفتان تحفظات واضحة على مشروع إدارة الرئيس دونالد ترامب المعروف باسم «صفقة القرن».

لكن هاتين الدولتين، وإن كانتا أقل «اعتمادية» على واشنطن من مصر والأردن، إلا أنهما تشاطرانهما الحرص على إقامة علاقة استراتيجية مع واشنطن، ولكل منهما أسبابه

المتصلة بحساباته الجيوبوليتكية، مما يضعف من قدرتهما على تنظيم معارضة ذات مغزى، للموقف الأمريكي المتمادي في دعمه لليمين الإسرائيلي والمتنكر لحقوق الفلسطينيين الوطنية المشروعة.

وتحافظ كلا الدولتين على علاقات عمل وثيقة مع إسرائيل، قطر لم تتوقف عن إقامة اتصالات على أرفع المستويات الأمنية والسياسية مع القادة الإسرائيليين وفي شتى الميادين، وتتبادل معهم الزيارات على مختلف المستويات، وتركيا تقيم علاقات اقتصادية وتجارية وسياحية نشطة معها، حتى في ذروة الفتور السياسي وحرب «الاتهامات المتبادلة» التي تندلع بين البلدين من وقت لآخر.

في البعد الداخلي الفلسطيني، ومنذ سنوات، يقدم هذا المحور، مختلف أشكال الدعم السياسي والمالي لحركة حماس، وهو يقوم منذ زمن، بمحاولة «تعويم» الحركة، وتمكينها في قطاع غزة، ويسعى لإعادة تأهيلها للقيام بدور قيادي على الساحة الفلسطينية بدءا من قطاع غزة وصولاً للضفة الغربية إن أمكن، ، ولديه محاولات لمد نفوذ حماس إلى الضفة الغربية، بالتعاون مع واشنطن وتل أبيب وليس بالصدام معهما. وفي هذا السياق، يندرج جهد هذا المحور لإقناع حماس بتبني وثيقتها الجديدة، التي اقتربت فيه من خطاب منظمة التحرير وبرنامجها السياسي وتحدثت بلغة يمكن أن تكون مفهومة من المجتمع الدولي، وتسعى إلى الاستجابة الحذرة لمطالب «الرباعية الدولية» وبعض العواصم العربية والدولية: الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف والانفكاك تنظيمياً عن جماعة الإخوان المسلمين ... ويبذل هذا المحور، خصوصاً قطر، مساعي حثيثة للحفاظ على التهدئة بين حماس وإسرائيل وإرساء البنية التحتية لإدامتها، ولا يبدي اهتماماً كبيراً بالمصالحة الفلسطينية... يراهن على إعادة انتاج تجربة الحوار بين واشنطن وطالبان فلسطينياً رغم اختلاف الظروف والسياقات، ويرقب عن كثب تجربة الحوار بين جماعة الحوثي وإدارة أوباما، والتي تسعى إدارة ترامب في إحيائها بعد تعثر الحرب السعودية الإماراتية على اليمن وإخفاقها في تحقيق مراميها وتحولها إلى عبء على كاهل الضمير الإنساني العالمي.

إن العلاقة الخاصة التي تقيمها دول هذا المحور، لم تدفعها لقطع علاقاتها أو توتيرها مع السلطة الفلسطينية، فما زالت أنقرة والدوحة تحتفظان بعلاقات طبيعية مع السلطة الفلسطينية، وتتبادل معها الاتصالات على أرفع مستوى، وتدعمان مواقفها في المحافل العربية والدولية، بيد أن «تفضيلهما» في خص العلاقات الفلسطينية الداخلية، إنما يتوجه نحو حماس وينصب عليها.

لكن هذا المحور، مثل المحورين السابقين، يواجه الكثير من المتاعب والمصاعب ... فقطر بعد حصار «الرباعي العربي» لم تعد تتمتع بالهوامش ذاتها من حرية الحركة، وهي تشعر اليوم أنها باتت تحت المجهر العالمي في كل ما يتصل بقضايا دعم الإرهاب والحركات الإسلامية، وهي تسعى في كسب ود الولايات المتحدة في صراعها ضد جارتيها: السعودية والإمارات، ومن ورائهما مصر ... أما تركيا، فإنها تواجه جملة من التحديات المركبة، داخلياً وخارجياً، فالحزب الحاكم يواجه متاعب داخلية تتمثل في تراجع مستوى التأييد الشعبي للحزب وقيادته الكارزمية، رجب طيب أردوغان، و«المسألة الكردية» عادت لتتفاقم من جديد بعد انتخابات 2015 والحملة العسكرية على جنوب شرق الأناضول وحملات «الشيطنة» المنظمة ضد ممثلي أكراد البلاد المنتخبين والشرعيين، فيما ملامح «مسألة علوية» بدأت تظهر على سطح السياسة الداخلية للبلاد كنتيجة لارتفاع منسوب النص الإسلامي – السني في خطاب الحزب الحاكم ذي المرجعية الإسلامية، وبفعل الفشل المتواصل في السياسات التركية حيال الأزمة الكردية وانكماش الرهانات والتوقعات التركية التي رافقت ثورات الربيع العربي، سيما بعد سقوط حكم الإخوان في مصر.

لم تعد لهذا المحور القدرة ذاتها على ممارسة والتأثير كما كان عليه قبل عامين أو ثلاثة أعوام تقريباً

لم تعد لهذا المحور القدرة ذاتها على ممارسة

والتأثير كما كان عليه قبل عامين أو ثلاثة أعوام تقريباً، بيد أنه ما زال قادراً على التأثير في مسارات الوضع الفلسطيني الداخلي ومصائر حالة الانقسام الأعمق بين حركتي فتح وحماس على وجه الخصوص.

المحور الإيراني – السوري – (حزب الله)

شكل سقوط نظام الشاه وانتصار الثورة الإيرانية بداية «شهر عسل» بين منظمة التحرير وقيادات العهد الإيراني الجديد، سيما وأن كثير من هذه الرموز والقيادات، على اختلاف مرجعياتها الإصلاحية والمحافظة، الدينية والعلمانية، سبق لها وان نسجت علاقات وطيدة مع مختلف فصائل العمل الوطني الفلسطيني، خلال سنوات نفيها الطويلة في لبنان وسوريا والعراق وغيرها من دول المنطقة والعالم.

لكنه كان «شهر عسل» قصير للغاية، فقد بدأت العلاقة الفلسطينية تتأثر إلى حد كبير بالتردي المتسارع للعلاقات العربية – الإيرانية، بدءاً بالحرب العراقية – الإيرانية (حرب الثماني سنوات)، مروراً ببروز المحاور الإقليمية المتصارعة، حيث اصطفت معظم الأنظمة والحكومات العربية في مواجهة «رياح الثورة» الإيرانية المعروضة للتصدير، الأمر الذي كان يجعل من مهمة إدامة العلاقات الثنائية بين الجانبين على زخمها الأول، مهمة صعبة ومتعذرة.

لكن مع نشؤ حركة حماس 1987، ومن بعدها حركة الجهاد الإسلامي، سيضع العلاقات الثنائية بين الجانبين أمام تحدٍ جديد... إذ بدا واضحاً للقيادة الفلسطينية أن إيران لا تركن إلى إقامة علاقة رسمية «دولة لدولة»، وأنها تفضل عادة خلق وتدعيم أطر بديلة وموازية للأطر الرسمية في علاقاتها مع الأطراف العربية والإقليمية ... لقد كان انتقال مركز قيادة حماس من الأردن إلى سوريا، بعد توقف قصير في قطر في العام 1999، لحظة فارقة في علاقات إيران بحماس، إذ صار بمقدور الجانبين تطويرها بتسارع مذهل، من دون حسيب أردني أو رقيب إسرائيلي.

لكن علاقة إيران بحماس، ستأخذ أبعاداً استراتيجية (عسكرية وأمنية) بعد أن سيطرت الحركة على قطاع غزة، إثر فوزها في انتخابات 2006، وانقلابها العسكري في 2007 على سلطة فتح وأجهزتها الأمنية، بعد مرور أقل من عامين على انسحاب إسرائيل الأحادي الجانب من قطاع غزة ... هنا صار بمقدور إيران تحويل حماس من حركة مقاومة ناشئة، إلى قوة عسكرية مدربة ومنظمة ومسلحة، تضم عشرات ألوف المقاتلين الذين يتوزعون على أجهزتها وكتائبها المختلفة.

وانسجاماً مع نهجٍ استراتيجي، لم يرق لإيران أن تضع جميع أوراقها في سلة واحدة، فهي حافظت على «شعرة معاوية» مع السلطة والمنظمة، وأبقت على اتصالاتها بها، وإن بصورة موسمية وخفيضة المستوى ... وهي فتحت قنوات تواصل ودعم لفصائل فلسطينية علمانية من يسارية وقومية، كما أنها دعمت حركة الجهاد الإسلامي بقوة وزخم، وربما بنية خلق «معادل موضعي» لقوة حماس، في حال انحرفت الحركة الإخوانية عن قواعد العلاقة مع طهران، كما حصل عند اندلاع الأزمة السورية ... ولن تمانع طهران، في دعم عناصر منشقة عن الجهاد الإسلامي، ودائماً في إطار استراتيجية تنويع الخيارات والتحالفات، وعدم الركون إلى جهة بعينها، ما لم تعلن البيعة والولاء للولي الفقيه، كما هي حال حزب الله اللبناني.

تناهض إيران الخيار التفاوضي الفلسطيني، وتتحدث عن القدس وفلسطين بوصفها "أرض وقف" للمسلمين، يتعين تحريرها من النهر إلى البحر

تناهض إيران الخيار التفاوضي الفلسطيني، وتتحدث عن القدس وفلسطين بوصفها «أرض وقف» للمسلمين، يتعين تحريرها من النهر إلى البحر، وتؤمن بأن «خيار المقاومة» هو الخيار الوحيد الكفيل بتحقيق هذا الهدف، وتصفية وجود إسرائيل بوصفها «الشيطان الأصغر»، مقابل الولايات المتحدة بوصفها «الشيطان الأكبر» ... ولا تخفي طهران دعمها لما تسميه «خيار المقاومة» في كل من لبنان وفلسطين،

و«خيار الممانعة» الذي تجسده سوريا على نحو خاص.

أما دمشق، وبوصفها ركناً ثانياً من أركان هذا المحور، فهي في الأصل، لا تحتفظ بأية علاقات طيبة مع منظمة التحرير الفلسطينية منذ زمن الراحل ياسر عرفات، ورفضت اتفاقات أوسلو ونظرت بعين الشك والاتهام لقيام السلطة الفلسطينية، ودعمت بقوة حركة حماس والفصائل المنشقة عن منظمة التحرير وبعض فصائل اليسار الفلسطيني التي وفرت لها ملاذاً آمناً ... وهي وإن كانت انخرطت بقوة في مسار عملية السلام في مدريد، وأجرت محادثات منفردة مع إسرائيل بوساطة أمريكية، إلا أنها ظلت على رفضها للمسار السياسي الفلسطيني، ودعمت بكل قوة، محاولات تقويضه التي قامت بها حماس والفصائل الحليفة لها.

ولعلها مفارقة عصية على الفهم والتحليل، إذ كيف لنظام يحكم بالإعدام على كل سوري يثبت انتماءه لجماعة الإخوان المسلمين السوريين، في الوقت الذي يمنح فيه قادة حماس الإخوانية، دعماً وتسهيلات، لم يحظ بها أي فصيل فلسطيني من قبل، ولم تحظ بها منظمة التحرير بوصفها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني؟ ... بل وكيف لقادة حماس، وطوال اثنتي عشرة سنة، أن يتحركوا في سوريا طولاً وعرضاً، وأن يحتفظوا بأوثق العلاقات مع أرفع مستويات القرار السوري، بمن فيها الأسد شخصياً، في الوقت الذي لا يخفون في انتماءهم للجماعة الأم، وبيتهم لمرشدها الأعلى في القاهرة؟

يبدو أن ضرورات مزاحمة القيادة الفلسطينية على تمثيل الشعب الفلسطيني، ورغبة دمشق في الاحتفاظ بدور مركزي في المسألة الفلسطينية، قد طغت على حسابات القيادة السورية، وجعلها تدفع للخلاف، بخلافاتها «الإيديولوجية» مع حماس، من دون أن ننسى ثقل العامل الإيراني ودور حزب اللّه الموصول في إحداث التقارب بين الجانبين، وإدامة العلاقة بين دمشق وحماس، إلى أن تفاقمت الأزمة السورية في العام 2012، وقررت حماس حسم موقفها بعد تردد، لتنحاز إلى جانب المحور القطري – التركي – الإخواني، ولتلعن وقوفها إلى جانب المعارضة السورية، بل ولتشارك تشكيلات عسكرية قريبة منها ومحسوبة عليها (أكناف بيت المقدس) في المواجهات المسلحة ضد قوات النظام وحلفائه.

لقد أدى ذلك كله، إلى إحداث القطيعة بين حماس ودمشق، ورغم الوساطات والجهود الحثيثة التي تبذلها طهران وحزب اللّه، ورغم الرسائل «الإيجابية» التي لا تكف عن حماس عن توجيهها لدمشق، علناً وعبر القنوات السرية، إلا أن دمشق ما زالت غير قادرة على «التسامح» مع حركة حماس، حتى بعد أن بدّلت قيادتها السابقة المسؤولة عن تردي العلاقات الثنائية بقيادة جديدة تستطيع الزعم على الأقل، بأنها تنوي فتح جديدة مع دمشق، واستعادة بعضٍ من صفحات العلاقات الوثيقة السابقة.

إن التأزم الذي طرأ على علاقة حماس بدمشق، منذ العام 2012، لم يُفض تلقائياً إلى تحسن ملموس في العلاقة بين دمشق ورام اللّه، على الرغم من التقدير الذي تعبر عنه القيادة لموقف منظمة التحرير الذي تميز بالحذر الشديد في التعامل مع الأزمة السورية، وإبقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع دمشق، والامتناع عن مجاراة بعض العواصم العربية في مواقفها الداعمة للمعارضة والموجهة ضد النظام ... هنا يمكن القول، أن دمشق ما زالت على حذرها التاريخي من منظمة التحرير وتحفظها حيال السلطة، وان السلطة لا تستطيع الذهاب بعيداً في تطبيع علاقاتها مع سوريا، خشية ارتداد هذا التطبيع بصورة سلبية على علاقاتها مع كل من واشنطن والرياض والدوحة وغيرها من العواصم.

إن التأزم الذي طرأ على علاقة حماس بدمشق، منذ العام 2012، لم يُفض تلقائياً إلى تحسن ملموس في العلاقة بين دمشق ورام اللّه،

ويمكن القول، إنه بالرغم من تباين الأولويات والمواقف بين أطراف هذا المحور حيال المسألة الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيل وتيارات الحركة الوطنية والإسلامية الفلسطينية، إلا أن ثمة قواسم مشتركة تجمع أطرافه يتعين أخذها بنظر الاعتبار، منها:

- أن أطراف هذا المحور لا تعنيهم التهدئة مع إسرائيل ولا المصالحة الوطنية بكامل مقتضياتها ومندرجاتها، جل ما يتطلع إليه، مصالحة تعيد انتاج تجربة العلاقة بين حزب اللّه والدولة في لبنان، كأن توفر السلطة لحماس ما تحتاجه من مظلة وشبكة أمان، وأن تتولى الانفاق على جزء من مؤسساتها ومنسوبيها، من دون أن تتخلى الحركة عن «قرار الحرب والسلم»، أو عن سلاحها أو تخضعه لقرار وطني فلسطيني جامع.
- تبني أطراف هذا المحور رهاناتها على إبقاء الساحة الفلسطينية خط تماس مفتوح مع الإسرائيليين، يجري تسخينه أو تبريده وفقاً لمقتضيات العلاقة بين أطراف هذا المحور وكل من الولايات المتحدة وإسرائيل
- تدعم أطراف هذا المحور، حركة حماس في المجمل، ولكنه لا يمانع في بناء قوى رديفة وموازية لها (الجهاد)، بل ويعمل على دعم تيارات داخل حماس وإنشاء صلات مباشرة معها، من باب الاحتياط وتحسباً لشتى الاحتمالات، ويقيم علاقات مع قوى «جهادية» مستعدة للتعاون معه، تيارات من داخل فتح وحماس والجهاد وحيثما توفرت الفرصة لبناء منظومة «مقاومة» متعددة المكونات والكيانات.
- تبدو أطراف هذا المحور غير معنية كثيراً بالمبادرات المطروحة لحل القضية الفلسطينية، وغير معنية بإقفال هذا الملف، طالما أنها قادر على توظيفه في لعبة صراع المحاور ولغاية مدّ النفوذ، وصولاً لشواطئ المتوسط... وكلما تعرض الفلسطينيون لمزيد من التحديات وكلما انتقصت المبادرات الدولية (ترامب مثالاً) من حقوقهم الوطنية المشروعة، كلما توفر هذا المحور على مبررات إضافية تدعم خطابه التعبوي وتخدم أغراضه ومصالحه في لعبة الصراع المحتدم في الإقليم وعليه.

وخلاصة القول، أن صراع المحاور وتنافسها، وفر لإسرائيل فرصة لـ«التسلل» إلى كثير

تبدو أطراف هذا المحور غير معنية كثيراً بالمبادرات المطروحة لحل القضية الفلسطينية، وغير معنية بإقفال هذا الملف، طالما أنها قادر على توظيفه في لعبة صراع المحاور ولغاية مدّ النفوذ

من العواصم العربية، بل ودخول بعضها من أوسع أبوابها، وتتسارع عمليات «التطبيع المجاني» بين إسرائيل ودول عربية عديدة ... ففي مواجهة تركيا، تُستدعى إسرائيل لتكون عضواً في «منتدى غاز شرق المتوسط»، وفي مواجهة تركيا وإيران، تتشكل التحالفات العربية والإقليمية (الناتو العربي) و«حلف وارسو الجديد» ومنظومة أمن البحر الأحمر (المبادرة السعودية)، التي وإن لم تكن إسرائيل عضواً كامل العضوية اليوم، فربما ترشح لعضويتها مستقبلاً، فضلاً عن الفرص المتاحة في مشروع «مدينة نيوم العملاقة» على ضفاف البحر الأحمر، والتي يبدو أن إسرائيل ضمنت حصة شركاتها في هذا المشروع الذي يعد حجز الزاوية في رؤية 2030 لولي العهد السعودي.

الأردن ومصر، أين الخصوصية؟

من بين مختلف دول الإقليم، تبدو مصر والأردن، من أكثر دول المنطقة التصاقاً بالمسألة الفلسطينية (التأثير المتبادل)، لاعتبارات تتصل بالجغرافيا والديموغرافيا والتاريخ والأمن والجيوبوليتكس و«المجال الحيوي».

- في الحالة الأردنية يبدو الارتباط أشد تعقيداً، بالنظر لتداخل البعد الداخلي بالبعد الخارجي للعلاقة الأردنية – الفلسطينية، أكثر من 40 بالمائة من اللاجئين المسجلين يقيمون في الأردن، الذين يشكلون مع غيرهم من الشرائح الفلسطينية (نازحين وغزيين ومتأثرين بتعليمات فك الارتباط) ما يزيد عن نصف السكان... مع كل ما يترتب على ذلك، ويتفرع منه من أسئلة حول الهوية والاندماج ومن هو الأردني وأبناء

الأردنيات وغير ذلك كثير.

- والأردن أكثر من مصر، مرتبط بمختلف ملفات الحل النهائي للقضية الفلسطينية: الحدود، السيادة، اللاجئين، القدس – المقدسات، المياه والامن ... في الحالة المصرية، تبدو المسألة متصلة أكثر بنظرية «الدور الإقليمي» والدور القيادي لمصر ونظرية المجال الحيوي في السياسة الخارجية المصرية ، فضلاً عن البعد الأمني الناشئ في ضوء سيطرة حماس على القطاع بعد انتخابات 2006، وبالأخص بعد انتفاضة يناير عام 2011 في مصر وسقوط نظام مبارك، وما تلاه من تطورات خصوصاً لجهة تفاقم تحدي الإرهاب (في سيناء بخاصة) وحالة التداخل بين الجماعات الإسلامية من سلفية وإخوانية في قطاع غزة وشبه الجزيرة،

- قدرة البلدين على التأثير في مسارات القضية الفلسطينية تفاوتت في المراحل التاريخية المتعاقبة، اليوم تبدو في أدنى مستوياتها بالنظر لتراجع أدوارهما ومكانتهما على مستوى الإقليم والسياسات الإقليمية والدولية، لصالح مراكز أخرى، عربية (السعودية والإمارات وقطر) وإقليمية تركيا وإيران وإسرائيل ... مصر تكاد تكون منكفئة على مشكلاتها الداخلية، وهو تواجه تحديات جمّة على حدودها الشرقية والغربية، أهمها الفوضى في ليبيا وتفاقم خطر الإرهاب في سيناء والوادي والصحراء الشرقية، فضلاً عن مشكلات المياه وسد النهضة الأثيوبي واضطرا الوضع في السودان، قبل وبعد الإطاحة بنظام الرئيس المخلوع عمر حسن البشير.

- والأردن يشكو تراجعاً استراتيجية في مكانته ودوره، ناجمة عن صعود اليمين الإسرائيلي الذي لا يقيم وزناً كبيراً لحسابات الأردن وحساسياته ووجود إدارة أمريكية داعمة بالكامل لليمين الإسرائيلي وليست منحازة فقط لإسرائيل كما هو دأب الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وفقدانه – أي الأردن – لأوراق تأثيره في السياسات الخليجية، لجهة تراجع دوره الأمني – العسكري الاستراتيجي هناك لصالح مراكز دولية حاضرة بقوة في استراتيجيات الخليج الأمنية والدفاعية، وفقدانه لميزته كدولة عازلة بين النفط وإسرائيل، مع جنوح إسرائيل ودول الخليج على حد سواء، لتجاوز الأردن إلى إقامة علاقات وثيقة مباشرة، سرية وعلنية على حد سواء، وتحول كل من السعودية والإمارات إلى لاعبين أقوى حظاً من مصر والأردن حين يتعلق الأمر بالإطار الإقليمي للحل السياسي للقضية الفلسطينية.

- قدرة البلدين على التأثير في الحراك الفلسطيني الداخلي وفي عمليات صنع القرار باتت أقل مما كانت عليه في السابق، لا الأردن يمتلك القدرة على التأثير على موقف حماس، ولا هو راغب في مد جسور

قدرة البلدين على التأثير في الحراك الفلسطيني الداخلي وفي عمليات صنع القرار باتت أقل مما كانت عليه في السابق

التواصل معها، خشية انعكاس ذلك على تعزيز مكانة الإخوان المسلمين في الأردن ذاته، ولا مصر لديها القدرة على ممارسة نفوذ وازن على السلطة الفلسطينية (الأردن أكثر تأثيراً على رام اللّه، مصر أكثر تأثيراً على غزة، لاعتبارات الجغرافيا والمعابر والروابط التاريخية وشبكات المصالح الفردية والجمعية).

- قدرة البلدين أيضاً على التأثير في الخريطة السياسية والحزبية الإسرائيلية والمساهمة في تشكيل السياسات والاتجاهات داخل الرأي العام والنخبة الإسرائيلية، في تراجع مستمر ويعود ذلك لعدة أسباب من بينها تراجع مكانة الدولتين إقليمياً من جهة، وصعود اليمين واليمين الأكثر تطرفاً في إسرائيل من جهة ثانية... وانتقال مركز ثقل الاهتمام الإسرائيلي إلى دول الخليج من جهة ثالثة، على اعتبار أن الأردن ومصر وقّعا معاهدتي سلام مع إسرائيل، وأن مسار

السلام معهما ذي طريق واحد، وغير قابل للنقض أو التراجع، وأن ثمة حدود معروفة لما يمكن أن يصدر عن البلدين من ردود أفعال حال قامت إسرائيل بخطوات كبرى ضد الفلسطينيين، وهي ردود أفعال تتراوح ما بين الوساطة حال اندلاع المواجهات في غزة، أو الاستنكار والتنديد حال بلغت الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين في القدس والمقدسات والضفة، حدوداً فاقعة.

- إسرائيل تتغير (تتجه نحو التطرف الديني والقومي)، وهي اليوم ليست كحالها مع بدء مسار السلام في مدريد، ومع هذا التغير تتغير نظرتها لدول الجوار، خصوصاً الأردن (أكثر من مصر)، وثمة في الأردن على أقل تقدير من يجادل، ومن بينهم كاتب هذه السطور، بأن نظرية «أمن الأردن جزء من أمن إسرائيل» في طريقها للتغير والتبدل، إن لم تكن قد تبدلت مع تبدل أولويات النخب الحاكمة في إسرائيل، وسعيها المستميت للسيطرة على مساحات أكبر من الضفة الغربية والقدس، بأعداد أقل من سكانها الأصليين، حتى وإن ألحقت تلك السياسة أفدح الضرر بأمن الأردن واستقراره وهويته الوطنية ونسيجه الاجتماعي، وأضعفت مكان قيادته الهاشمية ... هذه النظرية تعرضت لاختبارات عديدة في سنوات حكم اليمين الإسرائيلية، وظهر أنها لم تعد المحرك والناظم للسياسات الإسرائيلية حيال الأردن بخاصة، إسرائيل اليوم أقل حساسية وتحسباً لحاجات الأردن وحساسياته ومصالحه.
- وإسرائيل التي نجحت في «إدارة الفوضى» على حدودها الشمالية والجنوبية، وبأقل قدر من الخسائر، قد تتشجع للتفكير بإدارة «فوضى خلاقة» على حدودها الشرقية، إن كانت «المكافأة» بسط سيادتها على الضفة الغربية والقدس (جميعها أو معظمها أو أجزاء واسعة منها) والتخلص من «فائض الديموغرافيا الفلسطينية من ضمن ترتيبات معينة «فيدرالية، كونفدرالية أو غيرها».
- الأردن ومصر، تعمان «حل الدولتين» وفقاً للمرجعيات المعروفة، بيد أنهما لا تمتلكان بديلاً عنه «خطة ب»، مع أنهما باتتا تدركان بأن هذا الحل غير ممكن إلا بشروط تقترب من التصور الإسرائيلي للحل النهائي: «أقل من دولة وأكثر من حكم ذاتي»، القدس عاصمة إسرائيل الموحدة والأبدية، لا مطرح لحق اللاجئين في العودة « والتعويض كذلك» سيما مع استمرار محاولات إعادة تعريف اللاجئ التي تجري في الكنيست والكونغرس إلى غير ما هنالك.
- لا ترى الدولتان غير واشنطن وسيطاً في عملية السلام، ولا تقامران بأي إساءة لعلاقاتهما مع الولايات المتحدة، فالارتباط الاستراتيجي له ما يبرره في مواقع أخرى ولخدمة مصالح أخرى، وتسعى الدولتان في ضبط الخلاف مع واشنطن حول المسألة الفلسطينية مع الولايات المتحدة، ما لا

نظرية "أمن الأردن جزء من أمن إسرائيل" في طريقها للتغير والتبدل، إن لم تكن قد تبدلت مع تبدل أولويات النخب الحاكمة في إسرائيل

ينعكس سلباً على علاقاتهما بواشنطن، مما يرسم سقوفاً لما يمكن أن تقوما به من أدوار في دعم الموقف الفلسطيني من جهة، والضغط على الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة ثانية ... «الاعتمادية» المتزايدة على الولايات المتحدة تحد من قدرة هاتين الدولتين على التأثير في توجهاتها.

- تواجه الدولتان تحدي التعامل مع «مخرجات الحل الإسرائيلي» للمسألة الفلسطينية، الأردن قد يجد نفسه مضطراً – مرغماً – على التعامل مع مخرجات هذا الحل في الضفة الغربية، أو ما سيتبقى منها خارج السيادة الإسرائيلية، مع الكثافة السكانية الفلسطينية ... مصر تواجه تحدي التعامل مع «قنبلة غزة الموقوتة»، وما قد يتطلبه

من الأمر من محاولات لقذف هذه الكرة الملتهبة في الأحضان المصرية، بدءا من عودة المسؤولية المصرية عن القطاع، وإن بصورة غير رسمية، وصولاً لمشاريع «التبادل الإقليمي للأراضي» بما يتيح توسعة القطاع على حساب المناطق الحدودية من سيناء المصرية، أو تحت أي مظلة أخرى.

- في الحالة المصرية، يبدو التهديد من النوع القابل للاحتواء، مصر الكبيرة جغرافيا وسكانياً، بمقدورها احتواء تداعيات الحلول غير المواتية ... أما التهديد للأردن، فيبدو من النوع القابل للانفجار ... بما يطرحه من تحديات للأمن والاستقرار والهوية الوطنية للدولة الأردنية ... وبما ينذر به من احتمالات تحول الصراع من صراع فلسطيني – إسرائيلي، إلى صراع فلسطيني – أردني.
- في الحالتين المصرية والأردنية، لا يوجد نقاش وطني جدي حول مرحلة ما بعد «فشل حل الدولتين»، وأية سيناريوهات يمكن أن تنتظر قضية الفلسطينيين ... النقاش في هذه المسألة «غير مرحب به»، رغم إلحاحيته الشديدة في الحالة الأردنية، والسبب في ذلك عائد لعجز النظامين السياسيين عن اجتراح البدائل، أو التصدي بحزم لسياسات اليمين الإسرائيلي والأمريكي.
- ثمة قناعة تزداد انتشاراً في الأردن على أقل تقدير، بتعذر حل الدولتين واستحالة حل الدولة الواحدة ثنائية القومية ... وثمة جملة من الأسئلة الحائرة التي تدور في الأوساط السياسية من دون أجوبة: أي حل يتبقى للفلسطينيين والحالة كهذه؟ ... هل من الجائز واقعياً الحديث عن «الستاتيكو»، وهل هذا سيناريو واقعي فعلاً؟ ... إن كان «الستاتيكو» يمكن أن يكون توصيفاً مقبولاً للحالة الفلسطينية، فهل هو كذلك في الحالة الإسرائيلية، حيث يستمر الاستيطان والتهويد والتهجير من مناطق حساسة (في القدس)، وبمعدلات غير مسبوقة من قبل؟ ... «الستاتيكو» تعبير زائف ولا يصف واقع الحال في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- هل تقدم إسرائيل على خطوة أحادية ثانية، بشروط تمليها طبيعة الضفة الغربية ومكانتها في المشروع الصهيوني، وتختلف عن الانسحاب أحادي الجانب من غزة عام 2005؟ ... ما هي ملامح هذا المشروع، وكيفية انعكاساته على مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، مشروع العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية؟ ... لا نقاش أردنياً أو مصرياً في أمرٍ كهذا، والمؤسف أكثر أن لا نقاش فلسطينياً جدياً حول احتمالات المستقبل وسيناريوهاته، بما يتعدى جدل النخب حول خيار الدولة الواحدة أو الدولتين.
- إزاء هذه الاستعصاءات، كيف سيتصرف البلدان (الأردن ومصر) مع مبادرة الرئيس دونالد ترامب؟

- لكل الأسباب التي سبق ذكرها، يصعب انتظار إقدام البلدين على اجتراح سياسات وبدائل جديدة، ومن المرجح الاستمرار في الطريق ذاته، حتى وإن كانت خواتيمه معروفة مسبقاً... على الأرجح، لن تقدم الدولتان أي دعم علني لمبادرة ترامب، بيد أنهما لن تتوليا مواجهتها مباشرة، وستترك المهمة للفلسطينيين، وسيجري التذرع برفض الفلسطينيين لها للقول بأنها «غير قابلة للتطبيق».
- إن الخيار المفضل لدى كل من عمان والقاهرة، أن ترى المبادرة سقطت من تلقاء ذاتها، إما بهزيمة دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية 2020، أو برفضها من قبل الفلسطينيين وعواصم دولية وإقليمية وازنة، أو باعتراض إسرائيل على الشق الخاص بها من هذه المبادرة، وهو رهان ضعيف للغاية، مع أنه محتمل في ظل هيمنة اليمين المتطرف و«لوبي الاستيطان» على مراكز صنع القرار في إسرائيل.
- ستستمر الجهود لمواءمة مبادرة ترامب ما أمكن مع حل يمكن أن تقبل به أطراف فلسطينية أو يفرض عليها بوصفه خياراً أخيراً... لكن خيار كهذا سيصطدم بموقف الإدارة الأمريكية وفريق ترامب للسلام، الذي لم يعد يرى غير مصالح إسرائيل وحساباتها وحساسياتها.

- ستبذل ضغوط جماعية عربية على الجانب الفلسطيني للتراجع عن موقفه بمقاطعة الإدارة الأمريكية ورفضها دورها الوسيط، والبحث عن «نقاط انطلاق» في مبادرة ترامب لمفاوضات لاحقة... حتى وإن تطلب الأمر المرور بمرحلة انتقالية، من نوع «اجتماع دولي»، إحياء الرباعية الدولية أو غيرها من الأطر التي ستبقي للولايات المتحدة اليد العليا والكلمة الفصل في جهود الوساطة والتفاوض.

ما الخيارات والبدائل الأكبر التي يمكن اقتراحها؟

- يصعب التفكير ببدائل تختص بسياسات هاتين الدولتين، ما لم تشتمل على اقتراح بتغييرات أوسع في أولويات السياسة الخارجية، محدداتها وضوابطها، تسمح بتقليص «الاعتمادية» على واشنطن، وتنويع التحالفات والخيارات، وهو أمر غير مرئي وغير منظور حتى الآن.
- السياسة الداخلية لكلا البلدين، هي المتحكم إلى حد كبير بالسياسة الخارجية لكل من مصر والأردن (ضائقتها الاقتصادية وحاجتها للدعم والمساعدات، أسئلة الشرعية، التهديدات الخارجية من دول ومحاور منافسة)، وما لم تنجح الدولتان في ترتيب بيتها الداخلي على نحو مناسب، يصعب انتظار تحولات جادة وجدية في سياساتها الخارجية ومن ضمنها الموقف من القضية الفلسطينية.
- الإحساس بعدم إلحاحية التهديد الناجم عن انهيار فرص التوصل لحل عادل للقضية الفلسطينية، يدفع هذه الدول إلى التفكير بمواجهة التحديات والتهديدات الفورية والمباشرة، مع أنه – في الحالة الأردنية بخاصة- فإن التهديد من غرب الحدود على المدى المتوسط، هو من النوع الوجودي الأكثر خطورة من أية تهديدات أخرى، إذ يطاول أمن الأردن واستقراره وهويته الوطنية وسلمه وتجانسه الاجتماعيين.
- التفكير جدياً بإطلاق مبادرات للانتقال بالإقليم من حالة التناحر ولعبة "Zero Sum Game"، نحو منظومة إقليمية للأمن والتعاون، تقوم على تعظيم المصالح المشتركة، وتحييد الخلافات وإدارتها وتنظيمها، وهي مهمة تزداد إلحاحاً وتحظى بفرص أكبر للنجاح، في ظل حالة الانهاك التي تعيشها مختلف المحاور، كما جرى توضيحه من قبل.
- إن التفكير على المدى البعيد، لا يمنع تقديم مقترحات بسياسات على المدى القصير، من بينها:

- دعم مشروع المصالحة، وتوحيد الجهود في هذا المجال، وعدم الاكتفاء بالوساطة المصرية التي ثبتت محدودية تأثيرها وفرص نجاحها ... المصالحة الفلسطينية، كفيلة بإعادة الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني أياً كانت أهدافه وأولوياته، وتحسين شروط أي حل مستقبلي.
- ربط المسار التطبيعي مع إسرائيل بمدى استجابتها لمطلب وقف الاستيطان ومشاريع التهويد و«الأسرلة»، فلا يمكن لإسرائيل أن تتمتع بالتطبيع الكامل مع هاتين الدولتين، وغيرهما، وتحديداً في مجالات استراتيجية كالمياه والطاقة، من دون أن تبدي استعداداً جدياً للتجاوب مع هذه المطالب... لا يجب أن تبقى إسرائيل مطمئنة للحدود المتواضعة لردود أفعال هذه الدول، ولا يجب القبول بالمسعى الإسرائيلي الرامي للفصل بين مسار السلام مع الفلسطينيين، ومسارات السلام مع مصر والأردن ودول عربية أخرى.
- إدماج قوى دولية أخرى، في جهود الوساطة ورعاية عملية السلام، وعدم ترك العملية برمتها في عهدة الراعي والوسيط الأمريكي، بدءاً بأوروبا وانتهاء بالاتحاد الروسي.... خيار «التدويل» عموماً، يجب أن يتصدر الأجندة الوطنية الفلسطينية، وأن يحظى بالدعم من قبل عمان والقاهرة، لا تدويل الوساطة فحسب، بل وتدويل المرجعيات الخاصة

بالحل النهائي كذلك.

- تدعيم صمود الفلسطينيين على أرضهم، وتحديداً في القدس، من خلال إحياء جهد عربي مشترك، لهذه الغاية... هنا، تقع مسؤولية خاصة على السلطة بالتنسيق مع الأردن، لقيادة جهد عربي – إسلامي – دولي في هذا الاتجاه.
- تشجيع اللاجئين الفلسطينيين على تنظيم أنشطة تتعلق بحقوقهم الوطنية، ورفع القيود والعوائق التي تحول دون انتظامهم في هياكل مدنية قادرة على إطلاق مبادرات، والاستفادة من بعض النجاحات التي تحققت في «مسألة الأونروا» لتطوير مبادرات من هذا النوع.
- فتح حوار متعدد المسارات: وطني داخلي، وعلى الساحة العربية، ومع ممثلي الشعب الفلسطيني، لإعادة تقييم ورسم ملامح المشروع الوطني الفلسطيني، ودراسة ما إذا كان من الممكن الاستمرار في المطالبة بـ«حل الدولتين» وما هي فرصه انفاذه وترجمته، أو التحول إلى مشروع «الدولة الواحدة» المثير للجدل والانقسام بدوره، ووضع استراتيجية لمواجهة احتمال إقدام إسرائيل على «حل احادي الجانب»، ترسم بموجبه شروط الحل والنهائي وتفرضها كأمر واقع على الفلسطينيين، كما تبدى ذلك جلياً في الحملات الانتخابية للكنيست الحادي والعشرين.

تحديات ما بعد الهزيمة العسكرية لـتنظيم داعش

د. موسى شتيوي

المحتويات

1. المقدمة 94

2. التحديات الناتجة عن الهزيمة العسكرية للتنظيم 95

أ. مفهوم الهزيمة 95

ب. التحدي الأمني 96

ج. تحدي التمدد الإقليمي والدولي 96

د. الجيوب الإرهابية 97

هـ. الذئاب المنفردة 97

3. التحدي الأيديولوجي أو الفكري 98

التجنيد الإلكتروني 99

الحوار الفكري الشرعي (المناصحة) 99

4. العائدين وعائلاتهم 100

أ. خيارات التعامل مع العائدين 100

ب. الدول المؤيدة والرافضة لعودة المقاتلين في صفوف تنظيم داعش الإرهابي والذين قاموا برفض التنظيم 100

5. داعش والصراع الفلسطيني الإسرائيلي 101

أ. خلط مفهوم الإرهاب بالمقاومة الفلسطينية 102

ب. تهديدات داعش سيناء على قطاع غزة 102

ج. مخاطر داعش على المشروع الوطني الفلسطيني 103

د. معالجة العائدين في الحالة الفلسطينية 105

6. الخلاصة 105

1. المقدمة

تعود جذور تنظيم ما يسمى بـ" الدولة الإسلامية في سورية والعراق" أو ما اصطلح على تسميته بـ" تنظيم داعش" الى العام 2004، وهي فترة ما بعد الغزو الأميركي للعراق عام 2003، حيث أسس أبو مصعب الزرقاوي فصيلاً انشق عن تنظيم القاعدة، واستهدف هذا الفصيل القوات الأميركية الموجودة في العراق، بالإضافة لاستهدافه المدنيين الشيعة والجماعات الإسلامية الشيعية، التي شكّلت السلطة السياسية في العراق فترة ما بعد سقوط صدام حسين.

بعد اندلاع الحرب الأهلية أو النزاع المسلح على السلطة في سورية، تمدد التنظيم الى سورية للمشاركة في الصراع ضد النظام السوري، لكنه قطع ارتباطاته التنظيمية بشكل تام مع تنظيم القاعدة عام 2013.

شكّل العام 2014 نقطة تحول لتنظيم داعش، إذ استولى التنظيم على مناطق شاسعة ومهمة في كل من العراق وسورية، إذ استولى على الفلوجة والموصل وتكريت في العراق، بالإضافة لمدينة الرقة في سورية، وأعلن التنظيم في حزيران/يونيو عام 2014 عن ولادة دولة الخلافة الإسلامية، وتمت مبايعة أبو بكر البغدادي زعيم التنظيم خليفة لكل المسلمين، وشكّلت تلك الخطوة مفاجأة كبيرة للمراقبين، كونها عكست القدر الكبير من السلطة والمستوى التنظيمي العالي الذي يمتلكه أفراد التنظيم.

بالتوازي مع زيادة القوة العسكرية للتنظيم، وسيطرته على العديد من المناطق في كل من سورية والعراق، ظهرت جماعات مؤيدة للتنظيم في ليبيا واليمن والصومال، وشبه جزيرة سيناء في مصر، حيث تبنت هذه الجماعات الأفكار التكفيرية التي يحملها أفراد هذا التنظيم، بل وبايعت قائد التنظيم ومارست أعمالاً إرهابية لا تقل بشاعة عن مثيلتها في دولة الخلافة المزعومة.

ساهمت العديد من العوامل في صعود وتوسع التنظيم جغرافياً، وفي مقدمتها الوضع السياسي في العراق بعد صعود الجماعات الشيعية وهيمنتها على السياسة في العراق، بالتالي تأثرت المناطق ذات الغالبية السنية، وتزايدت مستويات انعدام المساواة والشعور بظلم الحكومة المركزية في العراق لتلك المناطق، وهو الأمر الذي استغله التنظيم، مقدماً نفسه كمدافع عن العرب السنة وهويتهم، وتم في الوقت ذاته نشر نفس التصورات في سورية. ففي كلتا الحالتين أخذت الصراعات في كل من سورية والعراق بعداً طائفياً، مما جعل كليهما أرضاً خصبة لفكر تنظيم داعش. الأمر الآخر الذي مكن التنظيم من الحصول على موطئ قدم هو تدهور وفي بعض الحالات انهيار سيطرة الدولة المركزية في سورية وفراغ السلطة الناتج عن ذلك، استغل التنظيم العوامل المذكورة أعلاه من بين عدد كبير من العوامل المساعدة الأخرى، ليتمكن من السيطرة على مناطق شاسعة، وبسط سيطرته على السكان في تلك المناطق.

من أجل مجابهة الوضع المتردي بشكل كبير، والقوة والمخاطر المتزايدة التي شكلها التنظيم، وكثرة المقاتلين الأجانب الذين يدخلون التنظيم وفي بعض الحالات يعودون إلى بلدانهم الأم، تشكل تحالف دولي لقتال التنظيم والقضاء عليه. حيث تشكل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد داعش في أيلول/سبتمبر عام 2014، وعمل التحالف على فتح عدد من الجبهات ضد التنظيم، وهدف إلى إضعاف وتفكيك شبكات التنظيم الإرهابي ومجابهة طموحاته العالمية في النهاية. وبالإضافة إلى العمليات العسكرية التي نفذها في سورية والعراق، إلتزم التحالف بتدمير البنى التحتية والقضاء على الأصول الإقتصادية والمالية لتنظيم داعش، ومنع تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر الحدود سواء القادمين أو الراحلين منهم، ودعم الاستقرار في المناطق المحررة، بما في ذلك استعادة الخدمات الأساسية العامة في المناطق المحررة من "داعش"، والتعامل مع الدعاية الإعلامية للتنظيم.

تشكل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد داعش في أيلول/ سبتمبر عام 2014، وعمل التحالف على فتح عدد من الجبهات ضد التنظيم

وبعد انطلاق الحملة العسكرية الدولية تلقى التنظيم هزائم عسكرية متتالية وتكبد خسائر جسيمة، فعلى سبيل المثال فقد التنظيم سيطرته على الموصل في حزيران/يونيو 2017 بعد عملية شنتها القوات العراقية بدعم من التحالف الدولي تضمن الغطاء الجوي والقصف المدفعي، وبعد إتمام العمليات العسكرية أعلنت بغداد القضاء على دولة الخلافة المزعومة. وفي العام 2019 حاصرت "قوات سورية الديمقراطية آخر جيب في المناطق التي يسيطر عليها داعش بقرية الباغوز على نهر الفرات وكذلك مدينة الرقة العاصمة الفعلية لتنظيم داعش منذ العام 2014، أما المناطق المطلة على نهر الفرات فقد سيطر عليها مقاتلي قوات سورية الديمقراطية في مارس / آذار 2019، وتأكدت السيطرة على الرقة في أكتوبر / تشرين الأول 2019، معلنين بعدها هزيمة التنظيم عسكرياً.

بالإضافة للتحالف الدولي لا يمكننا إهمال أثر التدخل الروسي في سورية، حيث شن النظام السوري وحلفاؤه الروس والإيرانيون حملة شرسة على معاقل التنظيم في مناطق مختلفة من سورية، وأسفرت تلك الحملة عن هزائم متتالية مُني بها التنظيم.

كانت الاستراتيجية الدولية الرئيسية هي تقويض التنظيم عن بعد، وذلك بالاعتماد على دعم واستخدام قوات محلية، سواء كانت دول أو جماعات خارج نطاق الدول

كانت الاستراتيجية الدولية الرئيسية هي تقويض التنظيم عن بعد، وذلك بالاعتماد على دعم واستخدام قوات محلية، سواء كانت دول أو جماعات خارج نطاق الدول. حيث دعمت تلك القوات المحلية في كل من سورية والعراق بقوات عمليات خاصة وقدرات استخباراتية وغطاء جوي ومدفعي، وكانت هذه هي الاستراتيجية هي التي تبنتها دول التحالف الدولي ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة التنظيم، وكانت طريقة العمل الرئيسية تتضمن عزل ومحاصرة وفي الأخير الانقضاض على المعاقل الرئيسية للتنظيم في العراق وسورية، وفي الوقت ذاته تجريده من قواعد ونطاقات سيطرته في المناطق الريفية. كما كانت الاستراتيجية نفسها وما زالت تستخدم ضد الجماعات التي بايعت التنظيم في بلدان أخرى مثل : ليبيا، ونيجيريا، وأفغانستان.

2. التحديات الناتجة عن الهزيمة العسكرية للتنظيم

في الحقيقة شكل الإعلان عن هزيمة تنظيم داعش عسكرياً، وسقوط عاصمة الخلافة، ضربة قاصمة للتنظيم، لكن ذلك لم يشكل هزيمة نهائية، سواء عسكرياً أو سياسياً أو أيديولوجياً، وما زال العالم يواجه ثلاثة تحديات رئيسية لا تواجه العراق وسوريا فحسب بل المنطقة أجمع، وأهم هذه التحديات هو الأمن ومن ثم الأيديولوجيا، ويليها المقاتلين العائدين إلى بلدانهم مع أسرهم وأطفالهم.

أ. مفهوم الهزيمة

إن مفهوم "هزيمة داعش"، وبحكم طبيعة هيكل وجوهر وفكر الجماعات المتطرفة، يعني فقدان السيطرة على الأرض، ولا يعني هذا المفهوم بأي حال من الأحوال هزيمة الأيديولوجيا والفكر المتطرف، والذي يعتبر المعول الأساسي في إنهاء ظاهرة الجماعات المتطرفة على شاكلة داعش والجماعات المشابهة لها، حيث أثبتت تلك الجماعات قدرة كبيرة على تكييف استراتيجيتها والتحول لأشكال مختلفة وفي مناطق مختلفة، وقدرتها على العمل بشكل لا مركزي، وهو ما حصل في السابق مع تنظيم القاعدة في أفغانستان قبل الغزو الأمريكي عام 2001، والذي انشطر فيما بعد إلى تنظيمات متعددة في العديد من دول المنطقة، واتخذ أسماء وأشكال جديدة. كانت داعش أحد مخرجات هذا الفكر والاستراتيجية المتطرفين، وكذلك الحال لجبهة النصرة وغيرها من حركات الإسلام السياسي المتشدد. فالانشطارات الهيكلية أو اللامركزية هي أحد أدوات تطور تلك الجماعات، وليس هزيمتها كلياً.

ب. التحدي الأمني

بالرغم من الهزيمة العسكرية الكبيرة التي مني بها تنظيم "داعش"، فإن ذلك لا يعني أن نهاية التهديد الأمني الذي لا زال يمثله التنظيم، فهناك دلائل ومؤشرات على أن التنظيم قد غيّر من استراتيجيته، والتي مازالت تشكل تحدياً وطنياً واقليمياً ودولياً.

تعتمد الجماعات الإرهابية عموماً على هذه الآلية للأسباب الآتية[1]:

- بعد تلقي تلك الجماعات هزائم عسكرية ميدانية، تأتي استراتيجية اللامركزية إلى الواجهة، حيث تقوم العناصر بعمليات فردية كذئاب منفردة من تلقاء نفسها دون ترتيب مع قيادة التنظيم في الدولة أو خارجها، وتساعد هذه الاستراتيجية التنظيم على العمل في الدول التي يصعب فيها التواجد العلني.
- استخدام تلك الجماعات الفرعية للقيام بعمليات كردود فعل، والقيام بما تعتبره رداً مناسباً على الدول التي تتخذ مواقف معينة في مواجهة الإرهاب العالمي.

ج. تحدي التمدد الإقليمي والدولي

ما زالت تحديات الوضع المحلي في سورية والعراق تمثل السبب الرئيسي لزيادة تنظيم داعش وتيرة هجماته في بلدان أخرى، مثل اليمن وليبيا ومصر. فقد قَبِل التنظيم مبايعة مجموعات تتواجد في تلك المناطق، وأرسل أمراءه لعقد اتفاقات مع تلك الجماعات. كانت بعض تلك الجماعات أعضاء جدد في التنظيم يجدون في تنظيم الدولة الإسلامية وسيلةً للحصول على النفوذ والموارد على غرار أنصار بيت المقدس في شبه جزيرة سيناء. أما الجماعات الأخرى، مثل أنصار الشريعة في ليبيا، فتربطها صلات أقدم بالتنظيم، تعود إلى السنة الأولى من الصراع السوري، حينما نسّق الثوار الليبيون مع نظرائهم السوريين لإنشاء لواء المهاجرين، الذي إنطلق من الساحل السوري ثم انتقل إلى الرقة. منذ ذلك الحين برز عدد من القادة الليبيين ضمن تنظيم داعش، ومن ثم استقدموا نموذج التنظيم إلى ليبيا.

وفي هذا السياق هناك مؤشرات على أن التنظيم بدأ بتوزيع أتباعه، وبخاصة المقاتلين الأجانب، إلى ساحات قتال أخرى، أبرزها شبة جزيرة سيناء واليمن وأفريقيا جنوب الصحراء وأفغانستان وغيرها من المناطق. ويبدو أن هذا التوسّع في الأنشطة ناجم عن رغبةٍ في تحقيق أهداف نفسية وتكتيكية من أجل رفع معنويات

هناك مؤشرات على أن التنظيم بدأ بتوزيع أتباعه، وبخاصة المقاتلين الأجانب، إلى ساحات قتال أخرى

أتباع التنظيم، الذي بات يحاول أن يُظهِر بأنه يتمتّع بتأثير عالمي. كما يحاول التنظيم أيضاً كسب الوقت ومحاولة تنظيم صفوفه في المناطق التي كانت خاضعة لنفوذه في العراق وسورية.

لكن هذا التمدد نحو الخارج يتسبب في طفو قضايا أخرى على السطح، فإذ يبايع مزيدٌ من المجموعات والأفراد تنظيم الدولة الإسلامية في مسعى إلى كسب النفوذ والشهرة والموارد، وإذ يحتضن التنظيم مزيداً من هذه الكيانات والحالات، سيكون التنظيم مجبراً على التحوّل من منظمة مركزية إلى منظمة متعدّدة الفروع على غرار تنظيم القاعدة. كما إن صعود نماذج أصغر من تنظيم داعش في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سيُحوِّل التنظيم إلى منظمة ذات فروع شبه مستقلة تنشط في أنحاء العالم كافة. وكلما كان تنظيم داعش لا مركزياً، كان أقلّ قدرةً على السيطرة على عملياته العالمية

1. خبراء الذئاب المنفردة تعد لعمليات ارهابية كبرى بعد رسالة البغدادي، 24 آب / أغسطس 2018، https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201808241034838790-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D8%A6%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%81%D8%B1%D8%AF%D8%A9/

وتوجيهها[2].

قد يغير التنظيم من هيكلية الإدارة الدولية داخله لكي يتمكن من استيعاب التطورات الأخيرة بشكل أفضل، فبدلا من الاعتماد على أسلوب التسلسل الهرمي والهيكل الإداري في الشام، يمكن للتنظيم استخدام التنظيم الفضفاض الذي يتكون من خلايا غير مرتبطة ببعضها البعض. يتضمن أسلوب الخلايا غير المرتبطة أسلوب الذئاب المنفردة الذي يشمل عناصر لم يلتقوا بأي عنصر من التنظيم من قبل وإنما يأتمرون بأوامر التنظيم عبر بياناته التي ينشرها على الإنترنت، ويقومون بتنفيذ الهجمات باسم التنظيم.

ويعتمد "داعش" على هذا الأسلوب التنظيمي من بين عدد من الأساليب التي تضمن له، في نهاية الأمر، الحفاظ على قدر كبير من السرية عند تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات، كي لا ينتهي التنظيم بنهاية قائده أو زعمائه البارزين. تهدف هذه الإجراءات في النهاية إلى تمكين عملية ومرونة العمليات مما يمكن التنظيم من إفراز قيادات بديلة تتيح له تنفيذ خطط جديدة، وبأساليب قد تكون مبتكرة تتلافى أخطاء الماضي[3].

د. الجيوب الإرهابية

التحدي الثاني البارز هو بقايا أعضاء التنظيم في المناطق التي كان يتواجد بها مقاتلو داعش ولم يتم القضاء عليهم وتمكنوا من تجنب القبض عليهم، وعلى الأرجح أنهم تحولوا إلى خلايا نائمة، ومن المرجح في حال إعادة التنظيم لصفوفه أو التعثر في حل المشكلات في تلك المناطق عودة هذه الخلايا للنشاط على شكل مجموعات أصغر.

وتتمثل في بقايا مشتتة للمجموعات الإرهابية، التي قد تشكل خلايا لتنفيذ عمليات إرهابية، لاسيما أن تمكن التنظيم من الإصلاح وفي ظل الغياب المتواصل لمؤسسات الدولة.

ما تعنية التطورات المذكورة أعلاه هو التحول إلى حرب العصابات - وهو أمر اكتسب التنظيم فيه خبرة خلال الفترة التي قضاها، خاصة في العراق، فإن هذا الخيار قد يلجأ إليه الذين لن يتمكنوا من العودة إلى بلادهم، أو لم يتمكنوا من الانضمام إلى التنظيم في أي دول أخرى، وهو الأمر الذي قد يشكل تحدياً أمنياً جديداً للدول التي تتواجد بها هذه المجموعات.

هـ. الذئاب المنفردة

الذئاب المنفردة هم أشخاص يقومون بهجمات بشكل منفرد دون أن تربطهم علاقة واضحة بالتنظيم، ولكنهم قد يكونوا من الأتباع الفكريين للتنظيم، وبات يطلق هذا الوصف على الأفراد الذين يقوموا بهجمات فردية تنفذها مجموعات صغيرة من شخصين أو ثلاثة كحد أقصى، ويمثل ذلك استراتيجية جديدة تعتمدها الجماعات الجهادية، وخصوصاً تنظيم الدولة.

لقد أضحت ظاهرة الذئاب المنفردة من معالم الإرهاب الفردي مُقابل الإرهاب التنظيمي الجماعي، وقد قامت الجماعات الإرهابية باستخدام هذا التكتيك للمساهمة في تطوير صورتها والدفاع عنها عبر وسائلها الدعائية. بعد انهيار خلافتها المزعومة ساهمت الوسائل الدعائية للتنظيم في تسريع تنفيذ ذئاب منفردة لعمليّات عدة، تلعب هذا الدور المحوري خلايا التنظيم الإعلامية التي ترعى وتوجه أفرادها على شبكة الإنترنت، ولكن هذه العمليات لا تتعدى كونها ردات فعل انتقامية.

استخدم زعيم تنظيم داعش أبو بكر البغدادي مصطلح الذئاب المنفردة في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2014، خلال دعوته إلى استهداف المواطنين الشيعة في السعودية وعندما توعد

2. لينا الخطيب، استراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية: باقية وتتمدُّد، مركز كارنيغي، https://carnegie-mec.org/2015/06/29/ar-pub-60542

3. العائدون من "داعش".. خطر يهدد دول الجميع.. 50 ألف متطرف في أوروبا وحدها منهم 70٪ في بريطانيا و3 آلاف يمثلون خطرًا على الاستخبارات.. استراتيجية التنظيم الانتشار في دول العالم، 13 تشرين الاول 2017، الرابط الآتي: https://www.albawabhnews.com/2709387

تنظيم "داعش" عبر مؤسسة (دابق) الإعلامية في تموز/يوليو 2016، بحرب جديدة. كان هذا التصريح في مقال بعنوان "الذئاب المنفردة"، جاء ذلك في كلمة لـ (أبو محمد العدناني) الناطق باسم "تنظيم داعش"، حث فيها على تنفيذ المزيد من الهجمات على المصالح الغربية حول العالم.

إن الأخطار والتحديات المرتبطة التي تشكلها الذئاب المنفردة تتمثل في صعوبة توقعها، وبالتالي قد تتطلب تلك الهجمات أساليب جديدة في مكافحة التطرف والإرهاب.

3. التحدي الأيديولوجي أو الفكري

مما لا شك فيه أن المرحلة المقبلة من المعركة ضد التنظيم ستعتمد على كسب القلوب والعقول، إذ تعتمد المنظومة الفكرية والعقائدية للتنظيم المتشدد على تقديم الأدلة لمناصريها لتبرير أفعال القتل والتهجير وسبي النساء وغيرها من الممارسات المنافية للشرائع والقوانين، وذلك يتم عبر تقديم المراجع اللازمة لديمومة الفكر الإرهابي.

كما ذكر مسبقاً فإن الهزيمة العسكرية على "تنظيم داعش" ليس كافية، بل لا بد أن تكون هناك جهود استباقية لمجابهة التنظيم فكرياً، إذ يكتسب "داعش" مبررات وجوده من بقاء أفكاره وتداولها بين المناصرين والمؤمنين بفكره بشكل يعكس فلسفته الوجودية، ولذا، فإن الهزيمة العسكرية الكاملة للتنظيم لا بد من أن تقترن بنصر فكري موازٍ، فتنظيم داعش ونظراً لالتزامه بأسسه ومعتقداته الأساسية وانتشار أفكاره في بيئات مواتية سيستمر في الوجود حتى يتم محاربة ومعالجة هذه الأفكار معالجة مناسبة.

يمكن القول إن هزيمة "تنظيم داعش" فكرياً ممكنة في ظل تراجع منظوماته الفقهية والعقائدية، ولكن إثبات ضعف حجج التنظيم وتقديم حجج معارضة تم بحثها بدقة وإثباتها لن يكون سهلاً أو سريعاً لأنه يتطلب خطاباً جديداً.

يعتبر كبح نشوء هكذا أيديولوجية في فلسطين صعباً بشكل خاص، وذلك بسبب الصراع المحموم ما بين الحركات المتطرفة، والمعتدلة على حد سواء في مسألة احتكار أو توظيف الدين في فلسطين، ويبدوا هذا الأمر أكثر بروزاً بين حركة المقاومة الإسلامية حماس وتنظيم داعش في الأراضي الفلسطينية، خصوصاً وكما هو معلوم فإن حركة داعش من حيث النهج والفكر تتجاوز الحالة الوطنية. تتصف البيئة السياسية الفلسطينية بمقاومتها للاحتلال الإسرائيلي، في حين يركز تنظيم داعش على الاستبداد والسلطوية والنزاعات المذهبية والدينية.

إن محاربة الأفكار الظلامية مثل أفكار تنظيم داعش والتنظيمات الشبيهة من أهم جوانب محاربة الإرهاب، فتلك الجماعات تعتمد في انتشار

تتصف البيئة السياسية الفلسطينية بمقاومتها للاحتلال الإسرائيلي، في حين يركز تنظيم داعش على الاستبداد والسلطوية والنزاعات المذهبية والدينية

أفكارها على الجوانب الفكرية والإيديولوجية بقصد الترويج للمفاهيم الخاصة بها وتعميمها على المجتمعات سواء كانت تحت سيطرتها المباشرة أو لم تكن. لذا هنا لابد من العمل بشكل جاد ومنظم للقضاء على أفكار "داعش" بل واستبدالها بأفكار بناءة تعزز حوارات التعايش السلمي بين المكونات وإعادة الثقة بينهم، في نفس السياق يجب أن تبذل جهود حثيثة لنشر قيم التسامح المجتمعي وروح العمل الجماعي.

مما لا شك فيه أن هذا التحدي هو الأصعب وسيحتاج إلى وضعه كاستراتيجية طويلة المدى، وذلك للأسباب التالية:

1. أن البنية الأيديولوجية أو العقائدية للتنظيم يتم تغذيتها بالصراعات المذهبية والطائفية التي تميز بها الصراع بالمنطقة في السنوات الماضية، وهي ما زالت موجودة حتى اليوم.
2. أن التنظيم استطاع أن يجذب نسبة ليست بسيطة من العرب والمسلمين

حـول العالـم، وأنـه مـن غيـر المرجـح أن ينتهـي هـذا الدعـم بسـهولة بالرغـم مـن تراجعـه فـي الفتـرة الماضيـة. يرجـع ذلـك لعـدم زوال الأسـباب التـي أدت إلـى دعمهم للتنظيـم مـن وجهـة نظرهـم.

3. إن شـعوب منطقـة الشـرق الأوسـط لازالـت تنظر لبعـض السياسـات الأميركيـة والغربيـة عمومـاً بانهـا ضـد المسـلمين فيمـا يتعلـق بقضيـة فلسـطين.

1. التجنيد الإلكتروني

انهـار تنظيـم داعـش كمنظومـة عسـكرية وانتهـى مشـروعه السياسـي، ومـا تبقـى منـه عبـارة عـن جيـوب مسـلحة تبحـث عـن ملاذ آمـن وعـن التمويل مـن أجـل البقـاء. وكـردة فعـل يبقـى تحـدي القضاء علـى التنظيـم فكريـاً مسـألة غايـة فـي الأهميـة.

وجـاء فـي دراسـة أميركيـة - أصدرهـا ألكسـندر هيتشـنز وسـيموس هيـوز وبينيـت كليفـورد الباحثيـن فـي "البرنامـج حـول التطـرف" بجامعـة جـورج واشـنطن-عام 2018 أن ثمانـي هجمـات علـى الأقـل مـن أصـل 38 خطـط لهـا أو نفـذت فـي الولايـات المتحـدة منـذ 2014، دبرهـا أو نفذهـا أشـخاص أعدهـم "مدربـون افتراضيـون" تابعـون لتنظيـم الدولـة عبـر الإنترنـت. كمـا أن "المدربيـن الإفتراضييـن" يعملـون بصـورة مسـتقلة للتخطيـط لهجمـات دون إشـراف مـن قـادة تنظيـم الدولـة، مسـتخدمين شـبكات التواصـل الاجتماعـي وتطبيقـات المراسـلة المشـفرة[4].

تتداخـل التحديـات المشـار إليهـا مـع بعضهـا البعـض، ومـن أجـل مواجهـة هـذه القضايـا لابـد مـن إعـداد وتطبيـق خطـط وطنيـة ودوليـة منسـقة، فبـدل التركيـز فقـط علـى الحـل العسـكري وحـده وإغفـال الجوانـب الأخـرى، لابـد مـن بـذل جهـود متوازيـة للتعامـل تعامـلاً فعـالاً مـع المشـاكل البـارزة الأخـرى، بـدءاً بالعامـل الأيديولوجـي، إذ يعـد العامـل المحفـز لعملياتهـم ويؤثـر علـى اسـتراتيجياتهم وأفكارهـم غيـر الإنسـانية والإرهابيـة كمـا ذكـر مـن قبـل.

ومـن الوسـائل والأسـاليب التـي يمكـن مـن خلالهـا محاربـة التنظيـم فكريـاً، والتـي تحتـاج الـى مراجعات دائمـة وإسـنادها إلـى المتخصصيـن مـا يأتـي:

2. الحوار الفكري الشرعي (المناصحة)

يعتمـد هـذا الأسـلوب علـى المراجعـات الفقهيـة والأفـكار التكفيريـة وتفنيدهـا، وكذلـك كيفيـة تطبيقهـا، ومراجعـة الأصـول الفكريـة للتنظيمـات الإرهابيـة، وفـي الوقـت نفسـه نقدهـا، وعلـى الرغـم مـن أن هـذا الأسـلوب اسـتخدم فـي كثيـر مـن الـدول إلا أنـه بحاجـة إلـى مراجعـة دائمـة ومسـتمرة.

ويجـب أن تركـز برامـج المناصحـة علـى العديـد مـن الأمـور أهمهـا[5]:

1. **اسـتباق التهديـد:** بهـدف إعاقـة تحـول التوجهـات العقائديـة المتطرفـة إلـى أعمـال عنـف وعمليـات إرهابيـة، واسـتباق إنضمـام الشـباب المسـتهدف للتنظيمـات التكفيريـة.
2. **دقـة الاسـتهداف:** دراسـة الفئـات المُحتمـل تجنيدهـا مـن جانـب التنظيمـات الإرهابيـة، والسـياقات الاجتماعيـة والبيئيـة المحيطـة بهـم، ومـن ثـمَّ التركيـز علـى حمـلات التوعيـة علـى النطـاق الجغرافي المسـتهدف، أو الأفـراد الذيـن تعتبرهـم السـلطات الأمنيـة مرشـحين مُحتمليـن للإنضمـام للتنظيمـات الإرهابيـة.
3. **تصنيـف العائديـن:** تصنيـف العائديـن وفـق مـدى تغلغـل المعتقـدات المتطرفـة لـدى كل منهـم، ومـدى تجاوبهـم مـع المناصحـة، وقبولهـم الاندمـاج فـي المجتمع، والتهديـدات المُحتملـة التـي يشـكلونها، خاصـة احتماليـة لجـوء أي منهـم لتشـكيل خلايـا إرهابيـة نائمـة.
4. **الاحتـواء الافتراضـي:** عبـر إغـلاق

4. ألكسندر هيتشنز وسيموس هيوز وبينيت كليفورد (2018) – "المسافرين – الجهاديين الأمريكيين في سورية والعراق"، برنامج حول التطرف، بجامعة جورج واشنطن.

5. سياسات الاحتواء: الدلالات الإقليمية لتطبيقات) المناصحة الفكرية (بالدول الغربية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الرابط الاتي: http://rawabetcenter.com/archives/1339

المنصات الإعلامية الافتراضية للتنظيمات الإرهابية، وتضييق قنوات نقل الأفكار للشباب من خلال إغلاق مواقع التنظيمات المتعاطفة والمؤيدة للإرهاب، فضلاً عن رقابة شبكات التواصل الاجتماعي. ويتوازى ذلك استهداف المتطرفين الذين يروجون المعتقدات التكفيرية.[6]

4. العائدين وعائلاتهم

العائدون من "داعش، مصطلح شهد تغيُّرًا كبيرًا بعد هزيمة التنظيم في سورية والعراق، فقد كان يُطلق في البداية - قبل هزيمة التنظيم - على بعض المنضمين إلى (داعش)، ممن خُدعوا بدعايته، ثم سرعان ما اكتشفوا - بعد إنضمامهم إليه - أن الأوضاع على أرض الواقع تختلف اختلافًا جذريًا عما يروجه التنظيم، لذا قرروا تركه والعودة إلى بلادهم. وبعد هزيمة التنظيم في سورية والعراق، أصبح المصطلح يحمل معنى مغايرًا تمامًا، إذ لا يمكن الجزم بما إذا كان هؤلاء العائدون ما يزالون يحملون الفكر الداعشي أم لا؟ وقد أعربت الكثير من حكومات في المنطقة والعالم عن خوفها من عودة المتطرفين لبلدانهم.

يكمن خطر العائدين في تنامي المخاطر الإرهابية والتخوف من بقايا رواسب الفكر الإرهابي والمتطرف لهم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هؤلاء الأشخاص مدربون على عمليات قتالية عالية، فقد يلجأ تنظيم "داعش" إلى القيام بعمليات إرهابية في العديد من الدول، مستغلا بذلك العائدين ممن يحملون فكره الإجرامي، بهدف نقل المعركة الى مناطق مختلفة وخاصة الدول الغربية.

ويعد ملف العائدين من الدواعش موضوعاً أمنياً شائكاً للعديد من الدول العربية والأوروبية على وجه التحديد، فمنذ سقوط الرقة والقضاء على "تنظيم داعش" فيها، برزت مبكراً العديد من الإشكاليات الإجرائية تتعلق بآلية التعامل مع العائدين وعائلاتهم. ومن بين أبرز تلك الإشكاليات أطفال ونساء العائدين ومن قُتل في عمليات إرهابية نفذوها، أو في اشتباكات مسلحة مع أطراف أخرى، فبالنسبة إلى أطفال الإرهابيين العائدين، فتواجههم مشكلة إثبات النسب لأنهم في الغالب لا يحملون أي وثائق إثبات رسمية، مما يزيد من تعقيد المشكلة وإيجاد حلول لها.

أ. خيارات التعامل مع العائدين

هناك العديد من الخيارات التي تواجهها الدول في التعامل مع هذه الظاهرة المعقدة، وللتعامل مع هذا الموضوع لجأت دول لعدد من هذه الخيارات، ومنها ما يلي:

الخيار الأول: عودتهم ومحاكمتهم في بلادهم، حيث تبنت العديد من الدول هذا الخيار منها ألمانيا.

الخيار الثاني: بقائهم في الدول التي أُلقي القبض عليهم بها، ومحاكمتهم حسب القوانين المحلية. والدول المرشحة لأن تجري بها أكثر المحاكمات هي العراق وسورية لمحاكمة المقاتلين المنضمين لداعش في العراق وسورية.

الخيار الثالث: وهو خيار يتعلق أكثر بأسر العائدين، ويتضمن الخيار تشكيل "فريق من الخبراء"، وإنشاء خط مساعدة نفسي للإرهابيين السابقين، وهذا الخيار تبنته السويد.

ب. الدول المؤيدة والرافضة لعودة المقاتلين في صفوف تنظيم داعش الإرهابي والذين قاموا برفض التنظيم

تباينت مواقف الدول من السماح للمقاتلين بالعودة لبلدانهم بين مؤيد ومعارض لاستقبالهم من حيث المبدأ، كما لم يكن هناك اتفاق حول نوع العائدين الذين تعتبر تلك الدول مستعدة لقبولهم، وما إن كان ذلك يتضمن النساء

6. مديرية الامن العام، مركز السلم المجتمعي، الرابط الآتي: https://www.psd.gov.jo/index.php/ar/2015-03-30-15-50-20

والأطفال فقط أم أيضاً المقاتلين أنفسهم. في حين وقفت دول أخرى على الحياد وأعلنت تحفظها، ولم تعلن عن قرارها بعد.

فقد رفضت عدد من الدول عودة المقاتلين الإرهابيين إليها، مثل المملكة المتحدة البريطانية، وأعلنت تلك الدول رفضها التام لعودة المقاتلين الأجانب في صفوف تنظيم "داعش" إلى دولهم الأصلية، حيث أصرت على ضرورة تقديم المقاتلين الأجانب إلى العدالة وفقًا للإجراء القانوني المناسب في النطاق القضائي الأكثر ملاءمة وعلى ضرورة خضوع المتهمين الأجانب من عناصر التنظيم للمحاكمة في المكان الذي ارتكبوا فيه جرائمهم إلى جانب عناصر التنظيم الذين تتم محاكمتهم في تلك المناطق.

وقد رفضت عدد من الدول الأوروبية استقبال الإرهابيين العائدين من ميادين القتال، ومنها ألمانيا وبلجيكا ودول أخرى. بالمقابل هناك بعض الدول التي لم تأخذ موقفاً متشدداً من العائدين وأسرهم كفرنسا والسويد وغيرها. وعلى سبيل المثال أعلنت فرنسا موافقتها على عودة الدواعش إليها مرة أخرى ومحاكمتهم في بلدانهم، حيث قالت وزيرة العدل الفرنسية نيكول بيلوبيه، إن بلادها لن تتخذ أي إجراء في الوقت الحالي، وستعيد المقاتلين على أساس مبدأ "كل حالة على حدة" كما تسعى السويد إلى إعادة دمج العائدين من "داعش"، وقالت رئيسة الوزراء النرويجية، إرنا سولبرج، إن الجهاديين النرويجيين أحرار في العودة إلى النرويج ومواجهة المحاكمة، حيث أكدت أن أوسلو لن تجلب أي شخص إلى الوطن بشكل استباقي، لكنها شددت على أن المواطنين النرويجيين في سورية لديهم الحق في العودة إلى ديارهم.

مقابل الدول المؤيدة والمعارضة لعودة المقاتلين الإرهابيين هناك دول آثرت التحفظ على هذا الموضوع، ومن بينها: بلجيكا وأستراليا[7].

5. داعش والصراع الفلسطيني الإسرائيلي

أولاً من الأهمية بمكان معرفة أن هذه الورقة لا تتطرق إلى: النجاح الإسرائيلي في استخدام "الإرهاب الإسلامي" لتبرير العدوان والجرائم ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك ثلاثة اعتداءات متتالية على قطاع غزة (2008 و 2012 و 2014)، أو عرض ونشر قدرة إسرائيل المتقدمة على التعامل مع الإرهاب، أو نجاحها في ربط حركات المقاومة الفلسطينية بالجهاد المتطرف وخلق حالة من التفهم الدولي للاحتياجات الأمنية لإسرائيل. بل تنظر الورقة في قضايا أخرى نشأت من صعود تنظيم داعش وتأثيره على القضية والصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

منذ الحادي عشر من سبتمبر والانتفاضة الثانية وصفت حركات المقاومة الفلسطينية بالمنظمات الإرهابية، قصد تشويه صورتها والحد من تأييدها

تستدعي تداعيات هزيمة داعش على القضية الفلسطينية، خصوصاً فيما يتعلق بأربعة عناصر، وهي القدس، وغزة، وثورة السكاكين، والسياسة الفلسطينية الداخلية، البحث والقراءة، وخصوصاً في قطاع غزة والذي يعاني من الحرب المستعرة ما بين الجيش المصري، وتنظيم الدولة الإسلامية في سيناء، ويدفع ثمناً لكل حدث يحصل في سيناء، ولطالما كانت أصابع الاتهام توجه إلى قطاع غزة سواء باحتواء أو بتوفير الإمدادات للجهاديين في سيناء، وهو ما انعكس على كافة مناحي الحياة في قطاع غزة. وهنا يمكن العودة إلى دراسة سمر البيطار حول "فلسطين في "بروباجندا داعش الإعلامية" والتي تناولت محاولات داعش لاستغلال الرواية الفلسطينية وإنتهازيتها في توظيف القضية الفلسطينية بشكل أضر فعلياً

7. العائدون.. أبرز الدول الرافضة والمؤيدة لعودة الدواعش إليها مرة أخرى، 20 شباط 2019، الرابط الاتي: http://www.aman-dostor.org/18422

بالحقوق الفلسطينية[8].

لقد كان لظهور الحركات المتطرفة وداعش تحديداً بالإضافة للصراع الذي اتخذ طابعاً مذهبياً وطائفياً، آثاره وتداعياته على القضية الفلسطينية في مرحلة النزاع وما بعده، وخاصة بالأبعاد التالية:

أ. خلط مفهوم الإرهاب بالمقاومة الفلسطينية

على الرغم أن قواعد القانون الدولي ومبادئه، فرقت بوضوح بين الإرهاب الدولي وبين المقاومة المسلحة من أجل تقرير المصير، إلا أن داعش وفر فرصة ذهبية لإسرائيل لاستغلال حالة التطرف والإرهاب التي عصفت بالمنطقة من أجل الخلط بين المقاومة المشروعة والإرهاب واعتبار المقاومة إرهاباً، ووضعهما في نفس القالب والتعامل معهما بنفس الشكل، فمنذ الحادي عشر من سبتمبر والانتفاضة الثانية وصفت حركات المقاومة الفلسطينية بالمنظمات الإرهابية، قصد تشويه صورتها والحد من تأييدها[9]، أعيد احياء هذه الرواية منذ بروز تنظيم داعش مع المقاومة الفلسطينية خاصة حركة حماس، وكان لهذا أثراً سلبياً على شرعية المقاومة الفلسطينية محلياً ودولياً،.كما سيؤدي إلى إضعاف البرامج العملية الخاصة باستراتيجية المقاومة الفلسطينية في تحركها ضد الاحتلال. كما يؤدي إلى تشويه صورة المقاومة ومحاولة اضهارها كأحد الحركات الإرهابية المنتشرة في المنطقة، فمثلاً حاولت اسرائيل الزجّ بحركات المقاومة الفلسطينية لا سيما الإسلامية داخل إطار الإرهاب والتشدد وربطها بداعش[10].

وقد بدأ رئيس الوزراء الإسرائيلي بينيامين نتنياهو منذ ظهور داعش حملةً مكثفة لتشويه فلسطين من خلال الترويج لفكرة أنّ حماس وداعش هما "وجهان لعملة واحدة"، على حدّ تعبيره في الأمم المتحدة والكونجرس الأمريكي ومؤتمر ايباك[11]. ورغم أن سعي إسرائيل لربط المقاومة الفلسطينية بالإرهاب العالمي تشبيهاً

إن اللافت للنظر هو توسيع نطاق الدعاية الإسرائيلية على المستويين الرسمي والإعلامي بعد إنطلاق داعش، لتشمل العرب بالإضافة إلى الغرب

أو تنظيماً ليس بالجديد، فإن اللافت للنظر هو توسيع نطاق الدعاية الإسرائيلية على المستويين الرسمي والإعلامي بعد إنطلاق داعش، لتشمل العرب بالإضافة إلى الغرب، ربما في محاولة مكشوفة لاستغلال النفور العالمي والعربي والإسلامي من داعش والخطاب المتشدد الديني والسلوك الوحشي في تعذيب الضحايا التي تتبناه[12].

ب. تهديدات داعش سيناء على قطاع غزة

لم يكتف تدهور المناخ الأمني في مصر وشبة جزيرة سيناء خصوصاً بتنمية الشعور بالقلق للأمن الوطني المصري بل أيضاً شكل تهديداً بظهور الجماعات المتطرفة المسلحة وخلق ترابط مصالح بينها وبين أُخرى مثيله لها في قطاع غزة، وأثيرت علامات الاستفهام حول هذا الربط، وكان الإعلام المصري قد أثار الكثير من القضايا حول هذه العلاقات. وهو ما وتر العلاقات في

8. https://al-shabaka.org/commentaries/understanding-isiss-palestine-propaganda/
9. كاكويز(2005) الخلاف في الشرق الأوسط: تصادم الروايات والصور والأطر في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. التعاون والصراع، المجلد رقم 40 ، رقم 3 (سبتمبر 2005) ، الصفحة: 343 إلى 360
10. آمنة، بوزينة، أمحمدي، إشكالية الخلط بين الإرهاب الدولي والمقاومة المسلحة (حالة المقاومة الفلسطينية)، مجلة جامعة الإسراء العدد الاول، 2016، ص14
11. http://www.bicom.org.uk/news/22407/
12. الشوبكي، بلال، الخلط بين داعش وحماس وخطورته، شبكة السياسات الفلسطينية، 2016، https://al-shabaka.org/briefs/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D8%B7-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D9%88%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3-%D9%88%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%AA%D9%87/

يمكن القول إن مخاطر بقاء داعش في سيناء، بدورها ساهمت في رفع معاناة الفلسطينيين الإنسانية

فترات مختلفة بين حركة حماس التي تحكم قطاع غزة وبين مصر.

يمكن القول إن مخاطر بقاء داعش في سيناء، بدورها ساهمت في رفع معاناة الفلسطينيين الإنسانية. لقد أدت الأوضاع الأمنية في سيناء وانتشار الجهاديين فيها الى تشديد الإجراءات الأمنية المصرية في المنطقة والتي تمثل بوابة قطاع غزة إلى العالم، ويعزى هذا التشديد الأمني والذي تضمن بناء مصر لجدار حدودي[13] الى الظروف الصعبة التي يواجه فيها الجيش المصري تنظيم داعش هناك.

وفي كل الأحوال تمدد داعش في سيناء وعدم استقرار الواقع الأمني هناك أصبح عامل جديد يضيف للفلسطينيين في قطاع غزة معاناة جديدة من خلال فرض سياسات ذات صلة بالإرهاب.

ج. مخاطر داعش على المشروع الوطني الفلسطيني

لا تؤمن داعش بالمشاريع القومية والوطنية، ففكرها عابر للحدود والجهاد عندهم هو السبيل لإعلاء كلمة اللّه وتغيير أنظمة الحكم "الكافرة" غير الشرعية من وجهة نظرهم، وتحرير البلاد المحتلة وتطبيق الشريعة، وتعتنق "الصيغة" الأكثر جذرية لتسييس الدين، فتتعامل به كأيديولوجية صدامية لا تقف عند هدف استعادة النظام السياسي الإسلامي في فضائه التاريخي المعروف، وإنما تتجاوزه إلى الجهاد ضد ما تُسمّيه بالطاغوت والجاهلية في كل مكان من الكرة الأرضية، والعمل على إقامة دولة خلافة عالمية.

ويتضح من تلك الأفكار والأيديولوجيا أن داعش ضد أي مشروع وطني، وبالتالي المشروع الوطني الفلسطيني يندرج تحت هذه المشاريع. وهو ما أكده بيان " لمجلس شورى المجاهدين" الصادر على إثر عملية اغتيال ثلاثة عناصر في الخليل على يد الإحتلال الإسرائيلي في نوفمبر/2013 وحمل البيان عنوان، "جهاد طواغيت السلطة المجرمين، مشروع"؛ لأنهم توافقوا مع كفار الأرض من اليهود والنصارى وغيرهم لمحاربة الجهاد وتسليم المجاهدين للأعداء، ولكن خابوا وخسروا فقد امتد منهج السلفية إلى الضفة الغربية، وأضاف البيان "نبشر الأمة أنه بفضل اللّه تعالى أصبح لمنهج الجهاد العالمي في الضفة الغربية موطئ قدم بعد أن سعي الجميع لإفشال كل بذرة تزرع هناك". وتابع البيان: "إننا أمام الحرب المفتوحة على المسلمين في الضفة الغربية حيث القتل والأمر بمصادرة الأرض وهدم البيوت وتدنيس المقدسات وغير ذلك لندعو كل مخلص إلى نبذ ما تسمى بالمفاوضات التي تفوح منها رائحة العمالة"[14].

وعلى الرغم من تراجع الجماعات الجهادية بعد حملة قوات التحالف، وهزيمتها عسكرياً على الأرض، إلا أنها ما زالت قائمة أيديولوجياً وتعيد تشكيل نفسها مرة أخرى، فالواضح من ظاهرة الجماعات الجهادية المسلحة أنها متجددة فكلما تراجعت تجربة في وقت ما وفي مكان ما، تصاعدت تجربة أخرى بثوب جديد، وفي منطقة جديدة، بعدما يكون الجيل الذي سبقه قد استنفد أغراضه، أو فقد قدرته على الاستمرار في مواجهة خصومه، فإذا بجيل آخر يظهر بعد حين بعد إجراء تغييرات في الاستراتيجية. ولا تزال الظاهرة مستمرة، ويصعب التكهن بنهاية محددة لها، لكن الثابت في دورة تغير الجماعات المُسَلحة، عبر الأجيال المتتالية، أن هناك تمايزاً بين هذه الأجيال وتغير في أسلوبها في العمل المسلح والتجنيد وأساليب الإجتذاب وتطور في تكتيكات وعمليات القتال.

وقد يؤثر هذا على إعادة بناء شكلها واستمرارها وتمددها في مناطق مختلفة من الضفة الغربية وغزة؛ وهو ما قد يكون سببا جديدًا يتم استحضاره كمبرر لإجهاض أي عملية سلام

13. https://aawsat.com/english/home/article/2137246/egypt-accelerates-construction-border-wall-gaza
14. شاشة نيوز، 2013، تنظيم سلفي جهادي يعلن عن وجود مقاتلين له بالضفة الغربية، تاريخ الوصول للموقع الالكتروني، 10/12/2015، http://www.shasha.ps/news/86959.html

أو مشروع وطني فلسطيني قادم، وتسويف القضية الفلسطينية.

وقد بدأت الصحافة الإسرائيلية بعد عملية الخليل بحملة إعلامية كبيرة تحاول ربط الخطر في الضفة الغربية بالخطر الإقليمي التي تصاعد بفعل داعش المنتشرة في الإقليم خصوصا سورية وسيناء، مفادها أن هذه الجماعات موجودة في عمق أراضي الضفة الغربية. وسوف تزداد ووفقاً لما جاء في تقرير مفصل عن

قد بدأت الصحافة الإسرائيلية بعد عملية حملة إعلامية كبيرة تحاول ربط الخطر في الضفة الغربية بالخطر الإقليمي التي تصاعد بفعل داعش المنتشرة في الإقليم خصوصا سورية وسيناء

عمل الجماعات الجهادية السلفية على موقع "والا" الإخباري الاسرائيلي، فإن مشاركة تلك الجماعات والدخول في دائرة العمل العسكري مع الفصائل الفلسطينية المقاومة وعلى رأسها حركتي حماس والجهاد الإسلامي ما هي إلا مسألة وقت نظراً للأحداث الجارية في منطقة الشرق الأوسط خاصة في مصر وسورية والعراق. ويشير الموقع إلى وجود آلاف المؤيدين للفكر السلفي في مناطق الضفة الغربية[15]. ويقول المحلل العسكري عاموس هرئيل "إن ترابط زيادة شعبية السلفيين في الضفة، على ما يبدو، مرتبط بخيبة الأمل من إدارة السلطة الفلسطينية وكذلك بالمصاعب التي تواجهها حماس، ويمكن الافتراض أن زيادة نشاط الفصائل ذات التوجه الفكري الشبيه، في سيناء وخاصة في الحرب الأهلية الوحشية في سورية، تعزز دعمهم في الضفة"[16].

ويسمح إعادة تمدد تلك الجماعات والمخاوف التي تثيرها لإسرائيل من التخلص من الضغوط الدولية المُطالبة بإلزامها باتفاقية أوسلو مع السلطة والتزامها كدولة احتلال في القانون الدولي. فإسرائيل تفضل دائما نماذج جديدة لا تتمتع بالمصداقية والقبول الدولي حتى لا تحرجها أمام الرأي العام الدولي، فهي دائما تسعى وتروج رواية عدم وجود شريك فلسطيني. ويمكن أن تجد في الجماعات الجهادية ضالتها. وخصوصا وأنها قادرة دائماً على التعامل مع أي أخطار محيطة وخصوصا جماعات جهادية إسلامية ففي إحدى مقابلات "راديو دوتش فيلة" الألماني مع مراسل إذاعة إسرائيل قال إنه لا يوجد قلق إسرائيلي من وجود الجهاديين عند الحدود الإسرائيلية؛ لأن إسرائيل لديها القدرة على التعايش مع التنظيمات الجهادية فسبق لها أن تعايشت مع حماس وأن إسرائيل تخشى قوة الجيش المصري، أي الجيوش النظامية أكثر ما تخشى الجهاديين[17].

لذلك تعمل إسرائيل بقوة من أجل ربط داعش بجماعات في غزة والضفة الغربية وأن أفكار وسلوك هذه الجماعات ستنتقل بقوة إلى غزة والضفة حيث أظهرت تقارير إسرائيلية بأنها تقدر عدد المتطوعين المنحدرين من قطاع غزة الذين ذهبوا للقتال في سورية بنحو 30 متطوعاً،

يسمح إعادة تمدد تلك الجماعات والمخاوف التي تثيرها لإسرائيل من التخلص من الضغوط الدولية المُطالبة بإلزامها باتفاقية أوسلو مع السلطة والتزامها كدولة احتلال في القانون الدولي

15. الكوفية، 2015، السلفية الجهادية في الضفة الغربية حقيقة ام صنيعة الاعلام الإسرائيلي، http://kofiapress.net/pages/print/15631

16. المصدر، 2013، خطر جديد في الضفة السلفية الجهادية، http://www.al-masdar.net/%D8%AE%D8%B7%D8%B1-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/

17. محمد، جاسم، 2013، المشروع الأمريكي الإخواني وتقسيم سيناء، جريدة العراق اليوم، العدد 1965، العراق، ص8

غالبيتهم العظمى من عناصر تنظيمات جهادية سلفية في القطاع، بعضهم عناصر في حماس انسحبوا منها وليس لهم انتماء تنظيمي[18]. وفلسطينيون معدودون من الضفة الغربية، وبضع عشرات من الفلسطينيين من سكان مخيمات اللاجئين في لبنان (وأبرزها مخيم عين الحلوة المجاور لمدينة صيدا) وفلسطينيون من سكان سورية والأردن[19]. فالظاهرة كانت تنطوي على أخطار محتملة بالنسبة لإسرائيل، لكون معظم المتطوعين يُتوقع التحاقهم وهم في سورية بتنظيمات محسوبة على داعش والجهاد العالمي وإكتساب الخبرة العسكرية والخضوع لعملية تعميق رؤيتهم الجهادية وتتوقع أن يقوموا وهم في تلك الأقاليم بربط صلات مع عناصر في غزة والضفة الذين يحتمل تكليفهم بتنفيذ مهام بعد أن يكونوا قد عادوا إلى مناطق سكناهم الأصلية.

د. معالجة العائدين في الحالة الفلسطينية

بالنسبة للحالة الفلسطينية اتضحت الخصوصية في مسألة المعالجة لأي فلسطيني انظم لتنظيم داعش، وتفيد بعض الإحصائيات بوجود العشرات من الفلسطينيين الذين خدموا في حركة داعش، يضاف إلى ذلك المتأثرين أو المتعاطفين مع داعش وفكرها الأيديولوجي، وهو ما يلزمه خصوصية في التعامل الفلسطيني، في ضوء التحديات التي تواجه الحالة الفلسطينية، ومدى قدرة المجتمع الفلسطيني قوى وأحزاب ومجتمع مدني في التعامل مع هذه المسألة. يجب على الفلسطينيين أن يعوا ذلك كما أن محاولات الفلسطينيين الحد من نشاطهم في الأراضي الفلسطينية، والذي قد توظفه إسرائيل بشكل فعال في إثبات ادعاءاتهم بوجود روابط بين الشعب الفلسطيني وتنظيم داعش.

ولكن بشكل عام فإن عدد الفلسطينيين داخل فلسطين الذين انضموا لداعش محدود جداً ومن غير المرجح عودتهم لفلسطين بسبب صعوبات لوجستية. ولكن الخطر الأكبر بالنسبة لداعش في الحالة الفلسطينية هي الفئة المتعاطفة مع داعش من بعض القيادات الإسلامية والتي يمكن أن تنشط بشكل محدود في الأراضي الفلسطينية أو توظيفها كأداة من قبل الإحتلال الإسرائيلي للاستمرار في خلط الأوراق وتشويه المقاومة الفلسطينية.

6. الخلاصة

هزيمة "داعش" العسكرية لم تؤدِ لنهاية التنظيم لأسباب عديدة كما فصلت هذه الورقة، ومن أهم تلك الأسباب: استمرار هشاشة الوضع السياسي في العراق وسورية، وغياب الحلول السياسية، واستمرار أوجه عدم المساواة، وهي الظروف نفسها التي ساهمت ببروز هذا التنظيم وقبوله، وهي ظروف لم تعالج بعد. كذلك، فإن الأيديولوجية التي تبناها وطورها التنظيم مازالت موجودة، بالإضافة إلى انتشار الفكر المتطرف بين العديد من الفئات المهمشة. وللاستمرار في مواجهة التنظيم حتى تتمكن الدول من محاربة التنظيم واسقاطه سقوطا نهائياً، يجب أن يتم الأخذ بالإعتبار أيضاً التحولات التي تطرأ على الاستراتيجية المستقبلية للتنظيم كنتيجة لهزائمه العسكرية، فهزيمة "تنظيم داعش" تتطلب صياغة وتنفيذ استراتيجية متعددة الأبعاد ولكن متكاملة. فيما يلي التوصيات:

1. مجابهة التنظيم عسكرياً وأمنياً يجب أن تبقى أولوية لمكافحة التطرف بشكل عام وتنظيم "داعش" بشكل خاص، ويجب أن تراعي التغييرات التي طرأت على الإستراتيجية العسكرية للتنظيم، وهذا يتطلب جهداً جماعياً إقليمياً ودولياً نظراً للنطاق الإقليمي والعالمي الذي

18. مركز المعلومات، 2014، انضمام المتطوعين من العرب الإسرائيليين ومن الفلسطينيين الى صفوف المتمردين في سوريا، مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب على اسم اللواء مئير عميت في مركز تراث الاستخبارات، تقرير 5/1/2014، ص6

19. مركز المعلومات، 2014، انضمام المتطوعين من العرب الإسرائيليين ومن الفلسطينيين الى صفوف المتمردين في سوريا، مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب على اسم اللواء مئير عميت في مركز تراث الاستخبارات، تقرير 5/1/2014، ص1

عمـل مـن خلالـه التنظيـم.

2. لا بـد مـن معالجـة الظـروف السياسـية التـي سـاهمت ببـروز هـذا التنظيـم وغيـره مـن التنظيمـات المتطرفـة، وبخاصـة فيمـا يتعلـق بالـدول التـي شـهدت نزاعـات مسـلحة، وذلـك مـن الأهميـة بمـكان حتـى لا تسـمح الظـروف بإعـادة إنتـاج هـذه التنظيمـات فـي المسـتقبل.

3. يجـب الاهتمـام بالظـروف الاقتصاديـة والاجتماعيـة والإنسـانية وبخاصـة لفئـات الشـباب، كالبطالـة والتهميـش الاقتصـادي، وغيـاب الفـرص عمومـاً، وهـي جميعـاً عوامـل تشـكل أرضيـة خصبـة للاسـتهداف والتجنيـد مـن قبـل تنظيـم داعـش.

4. لمكافحـة التطـرف لا بـد مـن أن توضـع خطـط لمواجهـة الترويـج لهـذا التنظيـم، وبخاصـة فـي منصـات الإعـلام الاجتماعـي، والاهتمـام ليـس فقـط بالتنظيـم نفسـه، وإنما بالأطراف والأشخاص خارج التنظيم، الذيـن يروجـون لأفـكار ومواقـف تخـدم التنظيـم بشـكل مباشـر أو غيـر مباشـر.

5. يجـب إعـادة النظـر بالتعليـم بمسـتوياته كافـة، وأن لا يكـون الاهتمـام محـدوداً فقـط بالمناهـج وإنمـا أيضـاً بالعنصـر البشـري (المعلميـن والأسـاتذة) لأهميتـه تاريخيـاً بالمسـاهمة بثقافـة التطـرف فـي المجتمـع.

6. إعـادة التأهيـل للعائديـن وعائلاتهـم، والنظـر فـي الـدروس المسـتفادة مـن تجـارب الـدول الأخـرى التـي خبـرت ظروفـاً مشـابهة، مـع ضـرورة مراعـاة ظـروف كل دولـة وتاريـخ علاقتهـا مـع هـذه الظاهـرة، وهـذا النـوع مـن الجماعـات.

تركيا وإيران وسياسات المصالح إزاء فلسطين

خالد الحروب

المقدمة

تحاول هذه الورقة قراءة وتحليل السياسات التركية والإيرانية من القضية الفلسطينية ودوافعها وتأثير تلك السياسات على المشهد السياسي الفلسطيني. والمقاربة المُقدمة هنا تهدف إلى المساهمة في النقاش في ما إن كان التأثير والتدخل التركي والإيراني يقود إلى تقوية أو إضعاف القدرة الفلسطينية الجماعية في مواجهة إسرائيل. يتوزع التحليل في الورقة على ثلاثة أجزاء، الأول يقدم خلفية تاريخية موجزة حول سياسات البلدين تجاه فلسطين/إسرائيل، ثم يموضع تلك السياسات والدوافع التركية والإيرانية إزاء فلسطين ضمن سياق إقليمي (وعالمي) عريض يساعدنا على فهم وتأطير التوجهات والخطوات التي يتبناها الطرفان في أوقات مختلفة. والمجادلة الأساسية هنا تقول: إن إدراك المصالح القومية لكل من البلدين هو الذي يوفر لنا أداة التحليل الأهم في فهم سياسات ومواقف البلدين وتوجهاتهما إزاء القضية الفلسطينية، وليس الخطابات الأيديولوجية، على أهميتها في تعزيز النفوذ والحشد. الجزء الثاني، يحلل المشهد الإقليمي الراهن وتقلباته واحتمالات تطوره في أكثر من إتجاه من زاوية السيناريوهات المتوقعة والوصول إلى «مقايضات إقليمية محتملة» والتي قد تكون تركيا وإيران طرفا أساسيا فيها، معا أو على شكل إنفرادي، وكيف تؤثر هذه المقايضات على موقف وسياسات البلدين تجاه القضية الفلسطينية. أما الجزء الثالث فيتوقف عند بعض الخلاصات والنتائج التي تفتح النقاش أكثر، وتحاول إثراء الجدل حول تأثير السياسات والمواقف التركية والإيرانية على القيادات والنخب الفلسطينية وهيئات المجتمع المدني من زاوية تقوية أو إضعاف القدرة الفلسطينية على تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني.

أولاً: الخلفيات التاريخية والسياق الإقليمي

يتمحور الجدل عند الحديث عن مواقف وسياسات تركيا وإيران إزاء فلسطين حول أمرين: درجة سيطرة المصالح القومية لكل منهما على صوغ تلك المواقف والسياسات، ودرجة تأثير البعد الأيديولوجي في تشكيلهما، وما هي العلاقة الوظيفية للأيديولوجيا في تحقيق المصالح؟. لا يمكن بطبيعة الحال تقديم إجابات معقولة على هذا التساؤل تنطبق على كل المراحل والحكومات، إذ لا بد من ربطها بالإطار الزمني والحقب التاريخية التي تشكلت فيها المواقف والسياسات، وتبعاً لشكل النظام الحاكم (المُتبدل) في كلا البلدين. على ذلك من المفيد تتبع السيرورة وتغيراتها أو ثباتها في سياسة كل من البلدين إزاء فلسطين وإسرائيل منذ تأسيس الأخيرة وحتى اللحظة الراهنة، لما يقدمه مثل هذا التتبع من صورة إجمالية تظهر جوانب الاستمرار والإنقطاع في السياسات والمواقف بالتوازي مع الخط الزمني.

1. السياسة التركية إزاء إسرائيل وفلسطين: تغيُّر مع استمرارية

إذا بدأنا بتركيا، فإن هذا البلد يعتبر الأول ضمن بلدان العالم الإسلامي التي اعترفت بإسرائيل، وكان ذلك في آذار سنة 1949 أي قبل اقل من مرور عام على نشوء الدولة العبرية، وكانت إيران البلد الإسلامي الثاني الذي إعترف بإسرائيل وذلك سنة 1950. ومنذ وقت مُبكر توافقت استراتيجيات البلدان الثلاثة مع بعضها البعض وتعمقت العلاقات التي خدمت كل طرف من الأطراف وفق الرؤية السياسية السائدة عند كل منها. إسرائيل من ناحيتها إنتهجت ومنذ أوائل خمسينيات القرن الماضي وبعد تأسيسها مباشرة استراتيجية «التحالف مع الهامش» والتي توجهت من خلالها نحو إقامة تحالفات

استراتيجية مع الدول (والأطراف غير الدول) الإسلامية أو ذات غالبية إسلامية او وجود إسلامي كبير، وخاصة تلك المحيطة بالعالم العربي مثل إيران وتركيا وأثيوبيا وأرتيريا والأكراد وبعض مجموعات متمردي جنوب السودان.[1] وكان الهدف من تلك التحالفات مواجهة «المركز العربي» وقلبه مصر وسورية والعراق الرافض لوجود إسرائيل ومحاصرته واستنزافه عن طريق الهوامش. أما بالنسبة لتركيا وإيران في عقدي الخمسينيات والستينيات، وفي سياق استعار الحرب الباردة، فقد أدركنا مبكراً أن التحالف مع إسرائيل يمثل بوليصة تأمين إضافية لضمان دعم الولايات المتحدة وإعتمادها على الدولتين، وتوفير الحماية من الإتحاد السوفيتي، إضافة إلى غض النظر عن أية إنتقادات لسياساتهما سواء الإقليمية المتنمرة، وخاصة إيران الشاه، أو الداخلية القامعة للحريات العامة أو المعارضات السياسية.[2]

أما بالنسبة لتركيا وإيران في عقدي الخمسينيات والستينيات، وفي سياق استعار الحرب الباردة، فقد أدركنا مبكراً أن التحالف مع إسرائيل يمثل بوليصة تأمين إضافية لضمان دعم الولايات المتحدة وإعتمادها على الدولتين، وتوفير الحماية من الإتحاد السوفيتي

ظلت العلاقات التركية - الإسرائيلية تتسم بمتانة متميزة على مدار أكثر من نصف قرن. وقد شملت تلك العلاقات إقامة وتعزيز تعاون متبادل في الكثير من المجالات، أهمها العسكري والاستخباراتي والتدريبي فضلا عن التجاري الكبير. ففي حين فتحت تركيا أجواءها وأراضيها لسلاح الجو الإسرائيلي لتنفيذ تدريبات دورية، وفرت إسرائيل في المقابل تكنولوجيا عسكرية وتطورية لصناعة السلاح التركي. وفي المجالات غير العسكرية تعمقت العلاقات الإقتصادية والسياحية والتعليمية ومثلت تركيا (إضافة إلى إيران) الحليف الإقليمي الأهم لإسرائيل. وفي وقت متأخر ظهر تغيير طفيف في المواقف التركية ينطوي على نقد لسياسات إسرائيل، خاصة خلال الإنتفاضة الفلسطينية الثانية، حيث إنتقد رئيس الوزراء التركي بولند أجاويد في آذار 2002 حصار الرئيس الفلسطيني آنذاك ياسر عرفات في رام اللّه من قبل الجيش الإسرائيلي. لكن المرحلة المختلفة في طبيعة ونمط العلاقة بدأت مع وصول حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان إلى سدة الحكم بعد الإنتخابات البرلمانية في تشرين ثاني 2002، ويمكن وصفها بحدوث «تغيير» حقيقي، وإن لم يصل إلى مستوى جذري تام، بل يمكن وصفه بالتغيير مع الاستمرارية. وهذا النوع من «التغيير» يعني الإنتقال التدريجي والمحسوب من مرحلة إلى مرحلة بحيث يضمن عبر طبيعته المتدرجة تفادي مخاطر التحول التام عن الخط السابق وإحتواء كل ما قد يتولد من نتائج بسبب التغيير الحاصل. وفي المحصلة فإن قدرا كبيرا من الاستمرارية يتم الحفاظ عليها ورعايتها تصل بين المرحلة الجديدة وما سبقها من مراحل. يختلف ذلك عن «التغيُّر» الكلي الإنقلابي أو الثوري على سبيل المثال، الذي ينتقل بالسياسة من مرحلة معينة إلى مرحلة جديدة تماماً تقطع مع المرحلة السابقة. لكن هذا النوع الأخير من التغيير لا يصف بالضبط ما حدث في العلاقات التركية الإسرائيلية التي وإن طالها تغيير مهم وكبير مع مرحلة حزب العدالة والتنمية، إلا أنه احتفظ بسمات الاستمرارية مع ما سبق ولم يكن جذريا أو كليا.

أخذاً بالإعتبار ما سبق، تغيرت النظرة والسياسة

1. The 'Periphery Alliance' was consolidated when Israeli prime minster David Ben Gurion met secretly the Turkish prime minister Adnan Menderes in 1958 in Ankara; see Dan Arabell, 'The U.S.-Turkey-Israel Triangle', Analysis Paper No. 34, October 2014, Brookings.

2. من ضمن تلك السياسات المتنمرة التي غضت امريكا النظر عنها احلال ايران للجزر الاماراتية سنة 1971، وكذلك التجاوزات على الحدود العراقية وشط العرب والتي انتهت بإتفاقية مجحفة بحق العراق سنة 1975. ومن ضمن السياسات التركية المتنمرة التي غضت امريكا النظر عنها كانت السياسة القامعة للمطالب الكردية وللأقليات الاخرى داخل تركيا على مدار عقود.

التركية إزاء إسرائيل وفلسطين تدريجيا مع استلام العدالة والتنمية الحكم واستمراره فيه حتى اللحظة الراهنة. ويمكن فهم وقراءة هذا التغيير ضمن إطار السياسة الخارجية التي انتهجها الحكم التركي «الجديد» والمتمحورة حول فكرة «العمق الإستراتيجي» وتقضي بالتوجه نحو الشرق الأوسط والبلدان العربية وتعزيز العلاقات السياسية والإقتصادية مع دول الجوار وخلق عمق عربي يوازن علاقات تركيا الخارجية المتركزة على البعد الأوروبي والأمريكي. وبحسب نظرية «العمق الاستراتيجي»، التي صاغها أحمد داوود أوغلو، وزير خارجية تركيا في سنوات 2009 إلى 2014 ورئيس وزرائها بين 2014 و2016، فإن الشرق الأوسط يعتبر «مفتاح التوازنات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية».[3] وضمن هذه السياسة احتلت فلسطين موقعاً مهماً، خاصة وأن الموقف التركي (الأردوغاني) إزاء فلسطين يخدم الإستراتيجية التركية الجديدة وسياستها الخارجية على ثلاثة مستويات على الأقل. أولها أن التضامن مع فلسطين سياسيا ودبلوماسيا وتنموياً يخلق مناخاً عربيا على المستوى الشعبي لإحتضان التوجه التركي نحو المنطقة العربية واستقبال «القوة الناعمة» التركية بحرارة أكبر. ثانيها، التضامن مع فلسطين وزيادة الإهتمام الدبلوماسي بها يعزز الموقع القيادي وتطلعات النفوذ الإقليمي على المستوى الرسمي للحكم في تركيا، أو ما عُرف اصطلاحاً بـ «العثمانية الجديدة».[4] ثالثها، يترجم التضامن مع فلسطين رغبات وتوقعات قاعدة مؤيدي حزب العدالة والتنمية ذوي التوجهات الإسلامية والذين كانت تعكس المسوحات المختلفة تأييدهم لفلسطين وإنتقادهم لإسرائيل، وبالتالي يحافظ الحزب على دوائر الدعم والتأييد الخاصة به. وتجدر الإشارة هنا إلى أن سياسات القوة الناعمة و«تصفير الصراعات» مع دول الجوار قد تحولت إلى سياسات قوة خشنة بعد الربيع العربي. فقد رأت تركيا في التحولات المرافقة للربيع العربي وصعود الإسلاميين في معظم البلدان التي حصلت فيها الإنتفاضات فرصة إستراتيجية لتعميق النفوذ الإقليمي عبر التحالف مع صعود الإسلاميين. وقد قاد ذلك لاحقاً إلى إثارة بعض الدول العربية على السياسة التركية، خاصة مصر والسعودية والإمارات، وتفاقمت الأمور بعد التدخل التركي في المسألة السورية. وقد أدى ذلك كله إلى قلب معادلة «تصفير الصراعات» حيث أصبحت تركيا منخرطة إلى أبعد حد في صراعات الجوار وخاصة في سورية.[5]

ويمكن فهم وقراءة هذا التغيير ضمن إطار السياسة الخارجية التي انتهجها الحكم التركي "الجديد" والمتمحورة حول فكرة "العمق الإستراتيجي"

لكن وعلى وجه العموم فإن التضامن مع فلسطين و«التغيير» في السياسة التركية لم يرقَ كما أُشير أعلاه إلى «تغُّير» جذري بل كان تغييراً براغماتيا وازن بين الشعارات والتوجهات الأيديولوجية لحزب العدالة والتنمية والمصالح القومية الصلدة لتركيا وعلاقاتها مع إسرائيل. وعلى سبيل المثال، وبرغم الخطاب التركي

يترجم التضامن مع فلسطين رغبات وتوقعات قاعدة مؤيدي حزب العدالة والتنمية ذوي التوجهات الإسلامية والذين كانت تعكس المسوحات المختلفة تأييدهم لفلسطين وإنتقادهم لإسرائيل

3. يعتبر احمد داوود اوغلو مهندس فكرة العمق الاستراتيجي وتصفير النزاعات، وقد اسهب في شرح هذه الاستراتيجية في كتابه «العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية»، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

4. انظر: مصطفى محمد صلاح، «الدور الجديد لتركيا في الشرق الاوسط في ظل مفهوم «العثمانية الجديدة»»، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 26 مايو 2017، رابط: https://democraticac.de/?p=46797

5. Abbas Djavadi, 'Turkey's Foreign Policy: From 'Zero Problems' To 'Nothing But Problems'', June 6, 2016; https://www.rferl.org/a/turkey-foreign-policy-erdogan-zero-problems/27781927.html

التضامني الجديد مع فلسطين منذ 2002 والذي ينطوي على نبض ديني وإسلامي، فإن أردوغان وبرفقة قيادات من الحزب الحاكم ورجال إعلام وآخرين قام بزيارة إلى إسرائيل في أيار 2005 تضمنت مباحثات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك أرييل شارون والرئيس الإسرائيلي موشيه كاتساف. وبعد تلك الزيارة بعام استقبل أردوغان في أنقرة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس، بما يشير إلى أنه في الوقت الذي كانت فيه تركيا تفتح أبوابها أكثر للفلسطينيين وخاصة الإسلاميين منهم، فإنها كانت تبقي على علاقاتها ومصالحها قوية وفعالة مع إسرائيل.

بيد أن العلاقة بين الطرفين تعرضت لتوترات متزايدة منذ الحرب الإسرائيلية على غزة سنة 2008/9، حيث تصاعدت نبرة الإنتقاد التركي لإسرائيل. ثم توجت تلك التوترات بالهزة العنيفة التي أعقبت إقتحام الجيش الإسرائيلي لسفينة المساعدات التركية «مافي مرمرة" التي كانت متوجهة إلى غزة في أيار 2010، ومقتل ستة مدنيين أتراك، وأدت إلى تجميد العلاقات بين البلدين. ثم توالت الصدامات اللفظية بين أردوغان والقادة الإسرائيليين كما حدث في إجتماع دافوس في كانون ثاني 2009 مع شمعون بيريز، ثم مغادرة أردوغان غاضبا المنصة التي كان يتشارك فيها مع بيريز. وبرغم ذلك كله فإن التبادل الإقتصادي بين البلدين لم يتأثر بل وصل إلى أعلى مستويات له في سنوات 2011-2013.[6] بعد ذلك كله عادت العلاقات الدبلوماسية إلى مجاريها إثر إعتذار نتنياهو العلني لتركيا في شهر آذار 2013.

على صعيد علاقات ومصالح تركيا الإقليمية في المنطقة وأجندتها وإهتماماتها يمكن القول بأن عدة قضايا وإهتمامات تتصدر قائمة إنشغالات تركيا، ولا بد من أخذها بالإعتبار عند محاولة قراءة دور تركيا في الإقليم وفي فلسطين. وأبرز هذه الإنشغالات القضية الكردية في جنوب تركيا وتشعباتها في سورية والمخاطر الأمنية التي قد تتولد عنها، يليها الوضع الداخلي والسيطرة عليه وتفادي أية إنفلاتات أمنية مثل المحاولة الإنقلابية عام 2016 ثم وضع الإقتصاد التركي والعملة التركية.

2. السياسة الإيرانية إزاء إسرائيل وفلسطين - مناورات «التغيُّر» وإنعكاساته

بالإنتقال إلى إيران فقد تعمقت العلاقات مع إسرائيل مباشرة بعد الإعتراف بها في أوائل خمسينيات القرن المنصرم، كما أُشير أعلاه.[7] وقد إندرج البلدان في الحلف الأمريكي المعادي للإتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، كما تلاقت المصالح إقليميا حيث أحس البلدان بأنهما في جانب «أقلوي» مشترك ضد أغلبية عربية كاسحة في المنطقة. وقد ظلت العلاقات الإسرائيلية الإيرانية قوية ومتعددة المجالات وخاصة على الصُعد العسكرية والأمنية والنفطية إلى عام 1979 وقيام الثورة الإسلامية وخلع الشاه، حيث قطعت العلاقات مع إسرائيل ومُنحت منظمة التحرير الفلسطينية مقر السفارة الإسرائيلية في طهران، الأمر الذي يسمح بوصف ما حدث بأنه "تغيُّر" إنعطافي. لكن من الممكن القول أنه حتى بعد قيام الجمهورية الإسلامية بقيادة الخميني وحصول هذا "التغيُّر" الكبير فعلا فإن جزءً مهما من السياسات الإيرانية بقي يشتغل في ساحة المناورات البراغماتية، وتمثل ذلك في قراءة إسرائيل لما يحدث في إيران وعدم فقدانها الأمل تماما تجاه إيران خاصة مع إندلاع الحرب العراقية- الإيرانية. وقد ترجمت رغبة إسرائيل في تحطيم العراق وقدراته العسكرية من خلال إعتبارها إيران «حليفا غير مباشر» مُناط به إنجاز هذه المهمة، وترجم ذلك عبر فتح قنوات سرية للمساعدة في تسليح إيران خلال الثمانينات وهو ما عرف حينها بفضيحة «إيران كونترا». وفي تصريح يلتقط

6. Alsaftawi, M. (2017). Turkish policy towards Israel and Palestine: Continuity and change in the relations of the Turkish-Palestinian-Israeli triangle under the rule of the Justice and Development Party (AKP) (Unpublished master›s thesis). Gent University, p. 191.

7. See David B. Green, 'From Friends to Foes: How Israel and Iran Turned Into Arch-enemies', https://www.haaretz.com/middle-east-news/iran/MAGAZINE-how-israel-and-iran-went-from-allies-to-enemies-1.6049884

تلك العلاقة السرية والتحالفية غير المباشرة قال اسحق رابين في أواسط الثمانينات وفي ذروة الحرب الإيرانية- العراقية: إن إيران هي «حليف جيو- إستراتيجي» لإسرائيل.[8] ويشير منحى العلاقة السرية البراغماتية بين إيران وإسرائيل في تلك الحقبة إلى أولوية وسيطرة المصالح القومية على الأيديولوجيا وشعاراتها عند البلدين اللذين كانا آنذاك ولا زالا يتبادلان أشد أنواع الإتهامات والتهديدات العلنية التي تصل إلى إزالة الطرف الآخر عن الوجود!

ورغم أن الباب بقي يتوارب ما بين إغلاق تام وإنفتاح جزئي بين إيران ما بعد الثورة وإسرائيل تبعا للظروف والقيادات والسياقات، إلا أنه يمكن

النظرة الإيرانية الإستراتيجية ترى أن أي حل سياسي بين إسرائيل والفلسطينيين يجب أن يكون لاحقا وليس سابقا للحل السياسي بين إيران والولايات المتحدة

القول أن الفصل الأهم والأبرز في علاقة إيران الخميني بالقضية الفلسطينية تمثل في تطوير علاقتها مع الحركات الإسلامية الفلسطينية بشكل متسارع، وخاصة حركتي حماس والجهاد الإسلامي. فمنذ بدايات عقد التسعينيات من القرن الماضي وبعد عدة سنوات فقط من ظهور الحركتين الإسلاميتين، كانت طهران تمنح هاتين المنظمتين مقارا رسمية وتفتح معهما قنوات الدعم المالي ثم العسكري. ومع توقيع إتفاقية أوسلو عام 1993 وبالتوازي مع تدهور العلاقات الإيرانية الأمريكية فإن دعم طهران إزداد للمعارضة الفلسطينية لأوسلو بشكل عام والحركات الإسلامية على وجه الخصوص، بغية توكيد وتعزيز الحضور الإقليمي. ومن منظور أمريكي- إسرائيلي فإن ذلك الدعم فُسر على أنه جزء من إستراتيجية إيرانية تهدف إلى إفشال أي تسوية سياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، لأن نجاح أي تسوية يعني تفرغ إسرائيل والولايات المتحدة وحلفائهما الإقليميين لمواجهة إيران. ولهذا أرادت إيران ولا تزال تريد أن يبقى الملف الفلسطيني مفتوحاً، وبالتالي دعمها لحلفائها في فلسطين متواصلا بما يوفر لها ورقة ضغط في صراعها مع الولايات المتحدة. على هذا فإن النظرة الإيرانية الإستراتيجية ترى أن أي حل سياسي بين إسرائيل والفلسطينيين يجب أن يكون لاحقا وليس سابقا للحل السياسي بين إيران والولايات المتحدة (وإسرائيل) لأن ذلك سيقوي موقف إيران وما تنتزعه من تنازلات من الولايات المتحدة مقابل ما تقدمه من أوراق تملكها بما فيها الورقة الفلسطينية. بينما المقاربة الأمريكية/الإسرائيلية تبنت عكس ذلك تماماً وهو أن الوصول إلى حل إسرائيلي/فلسطيني يجب أن يكون سابقاً على أي حل مع إيران لأن ذلك من شأنه إضعاف موقفها وتجريده من أحد أهم أوراق قوته في المنطقة، وبالتالي سيكون الحل معها (لاحقاً) بحسب الشروط الأمريكية وعندما تكون طهران في موقف ضعف. وربما تتوضح هذه المقاربة في تصريح مهم لمارتن إنديك، مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى في إدارة الرئيس بيل كلينتون، حول إستراتيجية «الإحتواء المزدوج» التي إتبعتها الولايات المتحدة ويقول فيه:

«ما قام به الإيرانيون تمثل في التفوق علينا في مسألة تعطيل العملية السلمية، وقد أصبحوا داعمين جداً للإرهاب الفلسطيني. إستراتيجتنا (المزدوجة) تضمنت إستخدام عملية السلام كآلية لتغيير المنطقة، من ناحية، ومن ناحية ثانية إحتواء الإيرانيين من خلال العقوبات والعزل ... والإثنتان مرتبطتان عضوياً. فكلما نجحنا في عمل السلام إصبح الإيرانيون أكثر إنعزالاً، وكلما نجحنا في إحتواء الإيرانيين كلما أصبح الوصول إلى سلام ممكنا أكثر. لذلك فقد كان لدى الإيرانيين حافز لإفشالنا في العملية السلمية

8. Ellsworth, R. J. (2014). Israel, Iran and the United States a Precarious Alliance (Unpublished master›s thesis). Boise State University; see also Trita Parsi, 'Israel-Iranian Relations Assessed – Strategic Competition from the Power Cycle Perspective', Iranian Studies, Vol. 38, No. 2 (June 2005), pp. 247-269.

بهدف إفشال سياسة الإحتواء والعزل».[9]

على العموم تبنت إيران خطابا متشددا ضد إسرائيل ومؤيدا للفلسطينيين ولحركات المقاومة الإسلامية، مع إبقائها على مساحة رمادية براغماتية إزاء رؤيتها للحل النهائي بين الطرفين. ففي لحظة ذروة الخطاب الإيراني المتشدد ضد إسرائيل، خلال حقبة الرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد الذي دعا بشكل مباشر أو غير مباشر إلى إزالة إسرائيل عن الخارطة، كان الموقف الإيراني الرسمي يؤكد على أن طهران توافق على ما يقبله الفلسطينيون بشكل جماعي. بل إن نجادي نفسه عبر عن هذا الموقف في نفس الخطاب الذي نادى فيه إلى إزالة إسرائيل في الأمم المتحدة، حين دعا إلى إجراء إستفتاء حر في فلسطين يتم من خلاله تقرير نوع الدولة التي يرغب بها الجميع فوق جميع الأراضي الفلسطينية.[10] وتكرر تأكيد الموقف الرسمي الإيراني في الموافقة على حل الدولتين وتحديدا إقامة دولة فلسطينية في حدود 1967 والقدس الشرقية عاصمة لها في أكثر من مناسبة آخرها مصادقة طهران على مقررات قمة التعاون الإسلامي الطارئة التي عُقدت في استانبول في ديسمبر 2017 وجددت مطالبة وموافقة الدول الأعضاء على الدولة الفلسطينية بحدودها المذكورة، وتبعاً للبيان الختامي للقمة وبحضور الرئيس الإيراني حسن روحاني ووزير خارجيته محمد جواد ظريف.[11]

تبنت إيران خطابا متشددا ضد إسرائيل ومؤيدا للفلسطينيين ولحركات المقاومة الإسلامية، مع إبقائها على مساحة رمادية براغماتية إزاء رؤيتها للحل النهائي بين الطرفين

ثمة بُعدٌ آخر تطور بشكل متسارع وإرتبط بالإستقطاب الإقليمي وتزعم إيران لمعسكر «المقاومة والممانعة»، الذي يضم أيضاً وبشكل أساسي سورية وحزب اللّه وحركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين. على الجانب الآخر، تبلور ما يسمى بـ «معسكر الإعتدال» وعلى رأسه السعودية ومصر ثم الأردن ومعظم دول الخليج ومعها السلطة الفلسطينية. وقد تسارع هذا الاستقطاب بشكل أوضح وأكثر حدة في حقبة ما بعد الحرب الأمريكية على العراق سنة 2003، والإكتساح الإيراني المتدرج والمتسارع للساحة العراقية إلى درجة إعتبار العراق الساحة الخلفية لنفوذ طهران في الإقليم (بإتجاه سورية ولبنان ولاحقاً اليمن)، وأنه، أي العراق، يمثل جزءاً من الأمن القومي لإيران كما صرح أكثر من مسؤول إيراني[12]. والنقطة ذات العلاقة بنقاش الورقة هنا هي أن هذا التخندق الإقليمي صارت له اشتراطات قاسية على الأطراف الفلسطينية المتلقية للدعم الإيراني، حيث إفترضَ سقف التوقع الإيراني بأن هذه الأطراف يجب عليها أن تقف مع طهران في سياساتها الإقليمية المختلفة مهما كانت. وقد حاولت حماس طيلة سنوات علاقتها الطويلة مع إيران الإبقاء على مسافة

9. Trita Parsi, 'America's Effort to Isolate Iran Will Backfire', National Interest, February 12, 2019 - https://nationalinterest.org/feature/americas-effort-isolate-iran-will-backfire-44342

10. https://arabic.rt.com/news/15564-%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%AF_%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8_%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%AA%D8%A7%D8%A1_%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1_%D9%85%D8%B5%D9%8A%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86/

11. 'Istanbul Declaration' stated that 'We emphasize that it will never be possible to give up on the aspiration to a sovereign and independent State of Palestine on the basis of the 1967 borders and with East Jerusalem as its capital; which we regard as a prerequisite for peace and security in the region. See full text on https://www.oic-oci.org/docdown/?docID=1698&refID=1073

12. See for example, Kayhan Barzegar, 'Iran's Foreign Policy in Post-Invasion Iraq,' https://www.mepc.org/journal/irans-foreign-policy-post-invasion-iraq

إستقلال وبحيث لا يتم وصفها بكونها خاضعة للقرار الإيراني وتوجهاته، وقد نجحت في العموم في الإبقاء على قدر معقول من الإستقلالية، ودفعت ثمنه غاليا بعد إندلاع الثورة السورية وإنحياز حماس لها على الضد من موقف طهران المؤيد والداعم للنظام السوري. والمهم هنا وفي تأمل الصورة الإجمالية هو تموضع السلطة الفلسطينية والرئيس الفلسطيني عباس في معسكر «الإعتدال»، مقابل تموضع حماس والجهاد الإسلامي في معسكر «المقاومة والممانعة»، وما يعنيه ذلك من تذرية وتشتيت للمشهد الفلسطيني السياسي والمقاومي.

ثانيا: سيناريوهات ومقايضات إقليمية... وفلسطين!

يمكن التفكير في أربعة إحتمالات رئيسة، وليس بالضرورة حصرية، قد تتجه نحوها المنطقة الآن وفي السنوات القليلة القادمة وتؤثر في مواقع وأدوار الأطراف الإقليمية وخاصة إيران وتركيا وبما ينعكس على فلسطين في أكثر من وجه. وهذه الإحتمالات أو السيناريوهات هي التالية: أولاً، تطور وتصاعد المواجهات والصراعات الإقليمية الحالية إلى مستوى حروب إقليمية شاملة ومدمرة. ثانياً، بقاء المواجهات والصراعات الحالية على مستواها الراهن والذي يعني استدامة الإستنزاف والإنهاك المُتبادل لكل الأطراف. ثالثاً، التبريد التدريجي والإحتواء المُتبادل بين الأطراف المُتصارعة وتخفيض حدة الصراعات إلى مستوى أقل مما هي عليه الآن. رابعاً، حل الصراعات والإنتقال إلى التعاون الجماعي الشامل ضمن نظام أمن إقليمي. تختلف درجة إنخراط إيران وتركيا في الصراعات الراهنة كما تختلف إحتمالات درجة إنخراطهما وتأثيرهما وتأثرهما في كل واحد من السيناريوهات الأربعة المذكورة، فإيران تبقى تحتل منطقة أكثر مركزية من ناحية سخونة وتوتر الموقع والدور والتأثر والتأثير. في المدى المنظور تغلب فرص الإحتمالين الأوليين الأميل إلى ديمومة الصراعات إما حول مستواها الحالي، أو زيادتها. لكن هذا لا يعني إنعدام فرص الإحتمالين الآخرين الأكثر ميلاً نحو تبريد الصراعات، وإن كان ذلك على المدى المتوسط والبعيد. وترتبط فرصة كل واحد من هذه الإحتمالات الأربعة على مدى رغبة وقدرة الأطراف السياسية المختلفة في تغليب حسابات البراغماتية السياسية على النزعات الأيديولوجية والتوسعية وإغراءاتها، وعلى مدى بروز خطاب وممارسة سياسية دولية (غربية أمريكية أساسا) ثم إقليمية قائمة على المساومات والرهان على التعاون المستقبلي الذي يشترط تقديم الجميع لتنازلات معينة لقاء مكاسب التعاون الإقليمي.

ما تزال المنطقة العربية تتعرض لتدهور إقليمي وتفكك متزايد، خاصة وأن عددا من بلدانها الرئيسة تقع في قلب العاصفة الإقليمية التي لم تهدأ في المنطقة، والتي تنخرط فيها ايران وتركيا بشكل أو بآخر، منذ الحرب الأمريكية على العراق سنة 2003 على أقل تقدير، ثم ما تلا ذلك من حروب طاحنة وصلت مراحل متقدمة من الدمار سواء في سورية أو العراق أو اليمن. منذ ذلك التاريخ وحتى الآن لعبت الدولتان ولا زالتا، بدرجات متفاوتة، أدواراً مؤثرة في الأزمات والحروب القائمة على أراض عربية، وهي الحروب التي تدفع فاتورتها وخسائرها بلدان ومجتمعات عربية. وفي خضم مصفوفة الأزمات والتحالفات وحروب الوكالة والإحتمالات الغامضة وتبدل موازين القوى ومعها تبدلُ حضور وإنسحاب قوى عالمية للمنطقة، تنفتح مستقبلات الشرق الأوسط والمنطقة على إحتمالات عديدة. وتصطف غالبية هذه الإحتمالات في جانب المزيد من التدهور، خاصة في ظل التفكك العربي وغياب مواقف متماسكة وموحدة حتى ضمن منظومة مجلس التعاون الخليجي وهي المنظومة الوحيدة في المنطقة العربية التي أبقت على قدر معقول من التماسك والتضامن الداخلي. والفكرة الأساسية التي تدعمها هذه الورقة تتأسس على أنه ليس بالإمكان تغيير الجغرافية الإقليمية، أي أن الجوار الإيراني- التركي- العربي مسألة حتمية ومتأبدة

وترتبط فرصة كل واحد من هذه الإحتمالات الأربعة على مدى رغبة وقدرة الأطراف السياسية المختلفة في تغليب حسابات البراغماتية السياسية على النزعات الأيديولوجية والتوسعية وإغراءاتها

ولا يمكن تغييرها، لكن ما يمكن تغييره والتأثير فيه هو التاريخ والسياسة. على ذلك فإن مصلحة العرب وإيران وتركيا تكمن في إنهاء مرحلة الصراعات والتوجه نحو مرحلة التعاون والأمن الإقليمي. أما البقاء في مرحلة الصراعات فإنه لا يعني سوى المزيد من الإنهاك والمزيد من الدمار لجميع الأطراف.

إسرائيل: من التحالف مع الهامش إلى التحالف مع المركز

أين تقع إسرائيل وفلسطين في عاصفة السيناريوهات الأربعة المطروحة هنا، وكيف ستتأثر بها؟ نقطة البداية في محاولة الإجابة على هذا السؤال قد تكون في استكناه طبيعة التحول في التحالفات الإقليمية قيد التشكل في الوقت الراهن وعلاقة إسرائيل بها. ويمكن القول هنا بأن التحالف الأهم قيد التشكل هو التحالف الثلاثي الإسرائيلي- المصري- السعودي المدعوم أمريكياً والمُتأسس على مواجهة ما تراه هذه الأطراف من «خطر إيراني»، والذي قد يحتل قلب السيناريوهات المذكورة أعلاه. يشكل هذا التحالف تغيرا جذريا في شكل السياسة الإقليمية في المنطقة إذا خرج إلى العلن وأصبح الإطار الأهم الناظم لعلاقات هذه الدول الثلاث مع بعضها البعض. ومن وجهة نظر إسرائيلية فإن هاجس إسرائيل ومخاوفها تغيرت من التركيز على القومية العربية ودولها كمصدر تهديد خلال العقود الماضية إلى الإسلاميين ودولهم وتشكيلاتهم.[13] وقد أشير في مقدمة هذه الورقة إلى أن تحالفات إسرائيل في خمسينيات وستينيات القرن الماضي إعتمدت على التحالفات مع دول الهامش غير العربية مثل إيران، وتركيا، وأثيوبيا، والأكراد، ومتمردي جنوب السودان، وذلك بهدف الضغط على المركز العربي الرافض لهذا التوجه القومي الرافض لها. وكان قلب تلك التحالفات هو التحالف الثلاثي: إسرائيل، إيران، وتركيا، وهو التحالف الذي إنتهى عملياً مع توقيع مصر إتفاقية السلام مع إسرائيل سنة 1979. الآن وبعد ما يُقارب نصف قرن من الزمن تحول التحالف الثلاثي مع دول الهامش إلى تحالف ثلاثي مع أهم دول المركز العربي حالياً، مصر والسعودية، لمواجهة دول الهامش إيران تحديدا وتركيا بدرجة أقل.

المقايضات الإقليمية

يمكن الزعم بأن المنطقة ودولها الأهم، وما يهمنا هو تركيا وإيران، قد تكون مرشحة للإنخراط في واحدة أو اكثر من المقايضات والتحولات الإقليمية المُحتمل حدوثها في المستقبل القريب. وفي النقاش أدناه محاولة تظهير الخطوط العريضة لمثل هذه المقايضات المُحتملة من دون الإنخراط في تفاصيل إضافية، فالهدف هنا هو مجرد الإشارة إليها بغية بروزة السؤال الأهم وهو: كيف ستؤثر هذه المقايضات على مواقف تركيا وإيران إزاء فلسطين والفلسطينيين، وهل سيتم التضحية مثلاً بورقة دعم الفلسطينيين على طاولة تبادل التنازلات بين الأطراف المختلفة؟ هذا هو السؤال الاستراتيجي الذي يجب أن يتأمله الفلسطينيون بأطرافهم المختلفة، خاصة تلك المستفيدة من الدعم الإيراني أو التركي والإستعداد لإنعكاساته.

إيران والملف النووي

المقايضة الأولى التي من المهم الإنتباه إلى إمكانيات حدوثها متعلقة بإيران وتصعيد الخطاب الأمريكي (الترامبي) – الإسرائيلي ضدها، خاصة بعد إلغاء الإتفاق النووي الذي وقعته إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما مع طهران سنة 2015. وقد تسير هذه المقايضة نحو واحد من إتجاهين: تصعيدي توتيري ربما يقود إلى مواجهة عسكرية جديدة في المنطقة، أو تبريدي مساوماتي يقوم على إعادة صوغ الإتفاق على الملف النووي بشروط جديدة. في كلا الحالتين فإن السؤال المتعلق بالنقاش هنا هو: أين ستقع فلسطين والدعم الإيراني لبعض الأطراف الفلسطينية في خضم أي إتفاق أو توتير جديد؟ وإلى أي درجة سوف يُستخدم ذلك كورقة إيرانية إما لزيادة التصعيد، وإما للمساومة عليها

13. See on this Alpher, Y. (2015). Trident's Forgotten Legacy: When Iran, Israel, and Turkey Worked Together. Foreign Affairs.

في المفاوضات، وكيف سينعكس ذلك على المشهد السياسي الفلسطيني؟ في حالة التصعيد والتوتير يمكن التكهن بأن الدعم الإيراني لحماس والجهاد الإسلامي سوف يستمر كورقة ضغط تستخدمها طهران لإبتزاز الولايات المتحدة وإسرائيل معاً. واستمرار هذا الدعم أو زيادته قد يُساهم في تصليب مواقف حماس والجهاد الإسلامي في السياسة الفلسطينية الداخلية، خاصة إزاء الحوار مع فتح والسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. أما في حالة سيناريو التبريد والمساومة، فقد تتضمن بنود أي اتفاق إقليمي - نووي جديد اشتراط تحجيم النفوذ الإقليمي في المنطقة ومنه دعم طهران للحركات الفلسطينية مثل حماس والجهاد الإسلامي. وربما يمكن التوقع في هذه الحالة بأن موقف الحركتين قد يصبح أكثر إستجابة وأقل تصلبا تجاه الداخل الفلسطيني وأفكار الحوار والتوصل إلى صيغ توافقية مع حركة فتح وسلطتها في الضفة الغربية.

استمرار هذا الدعم أو زيادته قد يُساهم في تصليب مواقف حماس والجهاد الإسلامي في السياسة الفلسطينية الداخلية

تركيا وأمريكا وشمال سورية

ثمة مقايضة أخرى يبدو أنها قيد الحدوث أيضا متعلقة بتركيا هذه المرة وربما تتضمن ملفاتها قضايا حساسة مثل التسليم بوجود طويل المدى للجيش التركي في الشمال السوري الكردي، وتسليم المعارض التركي فتح اللّه غولن المقيم في أمريكا، وإنهاء ملف قتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، وتخفيف وتخفيض وتأثر الدعم التركي لفلسطين وحماس تحديدا، إضافة إلى تخفيف حدة الخطاب ضد إسرائيل. تنطوي هذه المقايضة بشكل أساسي على إطلاق يد تركيا في مناطق الشمال السوري الكردية، بهدف الحيلولة دون قيام أي جيب كردي مستقل أو شبه مستقل عن السلطة المركزية في دمشق. ويشكل هذا الهاجس واحدا من أهم المخاوف الأمنية الإستراتيجية التركية لما قد يكون له مستقبلا من تبعات على أكراد تركيا وعودة نشاط حزب العمال الكردستاني وتوفير ساحة خلفية تساهم في تعزيز وتشجيع الطموحات السياسية للحزب والجماعات المعارضة لتركيا ولنشاطها العسكري. وحتى لو لم تتطور الأمور في الشمال التركي بإتجاه تشكل أي كيان كردي سوري، فإن مجرد التواصل الجغرافي مع المنطقة الكردية التركية يظل هاجسا أمنيا كبيرا، خاصة وأن الدولة السورية قد تترك الحدود مفتوحة بهدف إشغال وإزعاج تركيا، وربما إنتقاماً منها ومن دورها خلال الثورة السورية. والنقطة ذات الأهمية في هذا النقاش أن إطلاق اليد التركية في الشمال السوري يأتي بموافقة أمريكية تتضمن إنسحاب القوات الأمريكية من المنطقة، كما تم الإعلان. وكان ذلك الإعلان محط دهشة المراقبين لأنه عنى ترك المنطقة للجيش والسيطرة التركية، ومحط إثارة أسئلة عديدة أيضا عن الأثمان التركية التي تم دفعها أو التعهد بدفعها مقابل السماح لأنقرة بسط سيطرتها على المنطقة الكردية. كما قد تتضمن المقايضة تسليم أو تحجيم نشاطات المعارض التركي فتح اللّه غولن الذي تتهمه أنقرة بالوقوف خلف محاولة الإنقلاب الفاشلة سنة 2016. في المقابل ربما يكون من المعقول التساؤل في ما إن كان جزء من الأثمان التي سوف تدفعها تركيا مواقف جديدة لأنقرة من قضايا إقليمية تهم واشنطن مثل العلاقة مع إسرائيل والدعم التركي السياسي والدبلوماسي لحماس على وجه التحديد، إضافة إلى غض النظر عن ملف الخاشقجي والكف عن مطاردة السعودية به، وهو ما تريده إرادة ترامب بشكل قوي.

إسرائيل و"عملية" التطبيع مع الخليج

المقايضة الأخرى التي يمكن تلمس ترجمتها على الأرض في الوقت الراهن هي إسرائيلية الإنتاج والتطبيق وجوهرها يتعلق بما عُرف ب «عملية السلام» process peace. وهذه تحتاج إلى تأمل خاص سيما وأن «عملية السلام» لم تعد موجودة أساسا ونحن نعرف أنه بعد مرور

السنوات الخمس الأولى من عمر هذه «العملية»، بين 1994 و1999 أي المرحلة الإنتقالية، من دون تحقيق أي «سلام» أو إنتقال للمرحلة الدائمة، فإن اللعبة كلها تحولت إلى رعاية لـ«العملية» وحدها (من دون السلام). وتحول الهدف من «السلام» المُراد تحقيقه نظرياً إلى استمرار «العملية» التي ولدت حالة دبلوماسية وإعلامية عامة إمتدت الآن لأكثر من عشرين سنة، بما فيها من جولات مفاوضات ولقاءات وسفر وفود ومؤتمرات صحفية وتصريحات تلفزيونية.[14] أصبحت «العملية السلمية» إستراتيجية إسرائيل الهجومية إقليميا ودولياً لتحقيق مصالح إضافية، فقد وفرت هذه «العملية» غطاءً مريحاً لإسرائيل كي تخلق داخلياً وقائع جديدة وإستيطانية على الأرض خاصة في الضفة الغربية والقدس، وكي تخلق خارجياً علاقات دبلوماسية دولية وإقليمية مع أطراف كانت تستعصي عليها سابقا بسبب إحتلالها للأرض الفلسطينية والعربية منذ سنة 1967. وفي هذا السياق تمكنت إسرائيل من إعادة ترتيب خطابها السياسي وإنفتاحها الدبلوماسي على الكثير من الدول بمسوغ ووعد أن الصراع مع الفلسطينيين أصبح برسم الحل بدليل المفاوضات المتواصلة معهم، وبالتالي لا حاجة لاستمرار أية مواقف رافضة لسياسات إسرائيل الإحتلالية التي هي الأخرى يُفترض أن تكون في طريقها للإنتهاء. عملياً، نجحت «العملية» على أرض الواقع من وجهة نظر إسرائيل التي تمكنت من إحالة الملف الفلسطيني إلى الرف لأكثر من ربع قرن من المفاوضات التي لم يعد لها معنى. نحن إذن أمام حالة كلاسيكية من ملاحقة الحصان للجزرة المعلقة بعصا والمتدلية أمام فمه لكنه لا يستطيع الوصول إليها، carrot the chase، هذه الجزرة هي «السلام» مع الفلسطينيين، بينما يتحرك الحصان جاراً العربة وراءه، أي «العملية السلمية»، في الإتجاه الذي يريده راكب الحصان نفسه.

الآن تتقدم «العملية السلمية» إلى مرحلة أخرى حيث تترك المسار الفلسطيني وراءها، وتفعل نتائجها على المسار العربي وخاصة الخليجي، وتعيد إنتاج شكلها بصيغة ووعد جديد لكن تبعاً للمنطق ذاته وهو الجزرة المتحركة أمام فم الحصان. الجزرة الإسرائيلية الجديدة وهي جوهر المقايضة الإقليمية هنا تتمثل في الوعد بمواجهة إيران، ومقابل هذا الوعد يتحرك الحصان الخليجي جاراً عربة المصالح الإسرائيلية في المنطقة لتحقق ما تريد وتخلق وقائع جديدة تبعاً لمصالحها أولاً وليس مصالح غيرها. في ضوء هذه المقايضة وتفعيل «عملية» جديدة يمكن أن نفهم تطور علاقات إسرائيل غير العلنية مع عدد من الدول الخليجية خلال السنوات الأخيرة على خلفية التخويف من «الخطر الإيراني»، والتي توجت في السنة الأخيرة عبر زيارات لمسؤولين ووزراء إسرائيليين لدولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين وسلطنة عُمان.[15] وهناك تقارير عديدة تشير إلى لقاءات مسؤولين سعوديين أمنيين وسياسيين مع مسؤولين إسرائيليين، وأن العلاقة بين الطرفين تمر في حالة من الدفء غير مسبوقة، توجت في دعم إسرائيل واللوبي اليهودي لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بغية عدم تهديد مستقبله السياسي خاصة بعد حادثة مقتل الصحفي جمال الخاشقي في تشرين أول 2018 وتوجيه أصابع الاتهام لولي العهد بالتورط

الآن تتقدم "العملية السلمية" إلى مرحلة أخرى حيث تترك المسار الفلسطيني وراءها، وتفعل نتائجها على المسار العربي وخاصة الخليجي

14. TABRAZ, S. (2010). Israeli-Palestinian Talks: A Process without Peace. Economic and Political Weekly, 45(50), 16-18. Retrieved from http://www.jstor.org/stable/25764206

15. Said, N. (2017, December 12). Israel Allied With the Gulf Countries Against Iran? Retrieved from https://orientxxi.info/magazine/israel-allied-with-the-gulf-countries-against-iran,2174 Friedman, E. (2019, January 23). The solidifying Arab-Israeli Alliance. Retrieved from https://globalriskinsights.com/2019/01/the-solidifying-of-the-arab-israeli-alliance/

فيها.[16]

تمثل إيران إذن العنصر الأهم الذي تلتقي عليه إسرائيل والسعودية وعدد من دول الخليج الأخرى ضمن هذه المقايضة أو «العملية» الجديدة، حيث تأمل الدول الخليجية أن يوفر لها تحالفها مع إسرائيل حماية من التهديدات الإيرانية أولاً، وثانيا وهو الأهم دفع إسرائيل للمواجهة مع إيران وتحجيم نفوذها وقوتها العسكرية. ويشكك كثيرون في أن تحقق السعودية وحلفاؤها الخليجيون هدف دفع إسرائيل لمواجهة إيران عسكرياً تبعاً للأجندة الخليجية،

والسؤال الذي يجب أن يُطرح فلسطينيا هو كيف وبأي إتجاه سوف تؤثر هذه المقايضة على الموقف الإقليمي وخاصة الخليجي إزاء فلسطين ودعمه السياسي والدبلوماسي والمادي؟

وذلك لأن التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية بما فيها خوضها للحروب أو إحجامها عن ذلك تقوم على قراءة وتحقيق المصالح الإسرائيلية وليس مصالح الآخرين.[17] ومع ذلك فإن إسرائيل تنخرط الآن في «عملية» إغواء على المستوى الخليجي تعرض من خلالها «جزرة التحالف ضد إيران، وربما ضربها» أمام الحصان الخليجي التي سيظل يركض خلفها لسنوات طويلة قادمة جاراً وراءه العربة الإسرائيلية في الإتجاه الذي تريد. والسؤال الذي يجب أن يُطرح فلسطينيا هو كيف وبأي إتجاه سوف تؤثر هذه المقايضة على الموقف الإقليمي وخاصة الخليجي إزاء فلسطين ودعمه السياسي والدبلوماسي والمادي؟

ثالثا: تأملات وملاحظات نحو المزيد من الدروس والنقاش

في ضوء النقاش الوارد أعلاه إزاء أدوار لاعبين إقليميين مهمين هما تركيا وإيران في المشهد الفلسطيني، يمكن لنا التأمل في بعض الدروس والنتائج المفتوحة والتي تحتاج إلى مزيد من النقاش والعصف الذهني حولها من دون أي إفتراض بأنها خلاصات نهائية ومغلقة، بل ترد هنا في سياق عرض التفكير فيها:

أولاً: على الفلسطينيين أن يدركوا أن البوصلة الحاسمة في تحديد السياسات الإقليمية لكل من إيران وتركيا بما في ذلك سياستهما تجاه فلسطين وإسرائيل هي المصلحة القومية لكل منهما على حدة، وليس المصلحة الفلسطينية. فبرغم علو نبرة الخطاب الأيديولوجي في الكثير من الأحيان سواء الصادرة من طهران أو أنقرة وبدرجات ومناسبات مختلفة، إلا أن المحرك الأساسي والفعال يبقى المصلحة القومية السياسية لهما. مغزى ذلك أن أي تحول سياسي أو إستراتيجي كبير في المنطقة قد يخدم مصالح أي من البلدين بشكل كبير ويتطلب من أي منهما التضحية بالورقة الفلسطينية هو أمر أكثر من وارد.

ثانياً: الدعم الذي تقدمه أطراف إقليمية، بما فيها إيران وتركيا، سواء أكانت دول أم منظمات أو تشكيلات أخرى لأطراف فلسطينية محددة، وليس على شكل دعم للفلسطينيين بشكل جمعي ووطني، يعمل على تقوية الأطراف المدعومة من ناحية لكنه يساهم في تشتيت وتجزئة الفلسطينيين من ناحية ثانية ويزيد من حدة الإستقطاب الداخلي. الدعم الذي يقوي الفلسطينيين هو ما يتوجه لهم ككيان موحد له برنامج وبوصلة سياسية موحدة.

16. 'Netanyahu asked US to stand by MBS after Khashoggi murder', November 02, 2018. Retrieved from https://www.middleeastmonitor.com/20181102-netanyahu-asked-us-to-stand-by-mbs-after-khashoggi-murder/

17. 'Saudi, UAE, Egypt working with Israel to counter Iran, Turkey influence in Syria: Report', January 9, 2019. Retrieved from https://www.presstv.com/Detail/2019/01/09/585345/Israel-Yossi-Cohen-Saudi-Arabia-UAE-Egypt-plan-against-Iran-Turkey Patrick Cockburn, 'Israel has no real desire to go to war against Iran, but Trump might lead the US into battle,' May 10, 2018. Retrieved from https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/israel-iran-war-trump-us-rouhani-nuclear-deal-golan-heights-latest-a8345521.html

ثالثاً: تعصف بالمنطقة شبكة من الصراعات والأزمات المتداخلة تتنوع في درجة حدتها ودمويتها (من سورية، والعراق، واليمن، وفلسطين، إلى إحتمالات إنفجار هبات شعبية في هذا البلد أو ذاك كما يحدث في السودان والجزائر حالياً)، وتنخرط تركيا وإيران في عدد من هذه الصراعات كلاعب أساسي أو ثانوي- وخاصة في سورية. وفوق ذلك كله هناك التصعيد الأمريكي المتواصل ضد إيران بعد إنسحاب إدارة ترامب من معاهدة الإتفاق النووي، وتزايد إحتمالات نشوء حرب أمريكية إسرائيلية ضد إيران. تتداخل الأزمات وتتداخل أدوار اللاعبين فيها بما يفتح المجال أمام عدد من السيناريوهات، سواء تلك التي تزيد من حدة الصراعات وقد تقود إلى حروب إضافية، أو تلك التي تقلل من حدتها وقد تقود إلى تسويات. هذه التسويات سوف تقوم على «مقايضات» كبرى بحيث تتنازل الأطراف المختلفة عن أوراق الضغط التي تستخدمها، وهنا يكمن خطر التضحية ب «ورقة فلسطين» على طاولة هذه المقايضات إن حدث أي منها، كما نوقش في الورقة أعلاه. وهذا يتطلب وعياً إضافيا من قبل الفلسطينيين لجهة مدى الإعتماد على دعم الأطراف الإقليمية الممنهج ضمن لعبة الضغط والمقايضات الإقليمية.

رابعاً: خلال أكثر من عقدين من الزمان دعمت إيران حركتي حماس والجهاد الإسلامي بشكل كبير، ماديا، وعسكريا، وخيرياً، وهو دعم ساهم بشكل أكيد في ترسيخ مكانة وقوة هاتين الحركتين في المشهد الفلسطيني. لكن هذا الدعم ساهم أيضا في إستقواء حركة حماس على وجه التحديد ضد خصومها في الساحة الفلسطينية وتصليب مواقفها إزاءهم، وبالتالي في تعميق الإنقسام الفلسطيني الذي وقع مع سيطرة حماس على قطاع غزة سنة 2007. أي أن الدعم الإيراني كان ذو أثر متناقض، فمن ناحية قوى وكرس من وجود وتأثير حركات مقاومة فلسطينية كان وما زال لها دور كبير على صعيد مواجهة إسرائيل، ومن ناحية ثانية قوى وكرس من البيئة الحاضنة والمولدة للإنقسام الفلسطيني. وهذا الدور الإيراني الداعم لحماس أخرج طهران من دائرة الوسطاء المحتملين لرعاية أي حوار بين حماس وفتح أو القيام بدور توحيدي إذا إفترضنا أن إيران ترغب في حدوث ذلك أساسا.

خامساً: الدعم التركي لحماس أخذ أشكالا أخرى مختلفة عن الدعم الإيراني (العسكري والمادي المباشر) وتركز على الدعم السياسي والدبلوماسي الذي كانت حماس في أشد الحاجة إليه، خاصة بعد فشل رهاناتها خلال وبعد الربيع العربي في مصر وسورية. فهنا وجدت حماس نفسها في دائرة ضيقة ولم يعد لها من متنفس سياسي حقيقي في المنطقة غير قطر وتركيا. في نفس الوقت تحافظ تركيا على علاقات قوية ومعقولة مع السلطة الفلسطينية، بما يترك مساحة محتملة لأنقرة كي تلعب دوراً في مسألة الحوار الفلسطيني. ويمكن القول بأن هذه المساحة غير مُستغلة تماماً وأن الدور التركي ما زال برسم التفعيل، وهنا يمكن التوصية بإستغلال تلك المساحة والتفكير في كيفية وآلية تفعيل الدور التركي، آخذا بالإعتبار في طبيعة الحال الرغبة المصرية الدائمة بالإستحواذ على ملف الحوار الفلسطيني وإبقائه في يد القاهرة.

سادساً: على الصعيد الداخلي، وفي ضوء تردي الوضع الفلسطيني وتعميق الإنقسام وفشل الرهان على الدعم الإقليمي فإن أحد الدروس المباشرة المُستقاة هو ضرورة وحتمية العودة إلى الداخل والوصول إلى صيغ توافقية مع الأطراف الوطنية الأخرى. الدعم الإقليمي للسلطتين في فلسطين: في الضفة الغربية وقطاع غزة، كرس الإنقسام وعززه لأن ذلك الدعم إندرج وما زال مندرجا في سياق الاستقطاب الإقليمي الحاد في المنطقة، وحشد الولاءات الزبائنية ولم يتوجه إلى فلسطين والفلسطينيين بشكل وطني يحافظ على كينونتهم الجمعية. ففي الوقت الذي تدعم فيه مصر والسعودية والأردن السلطة في الضفة الغربية، تدعم إيران وتركيا السلطة في غزة.

سابعاً: وعلى الصعيد الداخلي أيضا، فإن التجربة المريرة والطويلة في الإستقواء بالدعم الإقليمي ضد المنافسين المحليين الوطنيين تحت مسوغ المحافظة على سقف سياسي أعلى تطرح سؤالاً مهما أمام القيادات الفلسطينية للنقاش هو التالي: أي الخيارين يتقدم على الآخر، خيار الوحدة الوطنية مع سقف سياسي أدنى، أم خيار

المحافظة على سقف سياسي عالٍ ودفع كلفة عالية نتيجته تتمثل في الإنقسام؟ وبتفصيل ووضوح أكثر يمكن إعادة صياغة السؤال كالتالي: أي من الخيارين يتقدم على الآخر، وحدة الضفة الغربية وقطاع غزة تحت سلطة واحدة سقفها منخفض وغير سيادي ولا زال برسم الحل النهائي، أم خيار إمكانية إنفصال جزء من الأرض الفلسطينية، قطاع غزة، مع تحريره بشكل شبه تام على المدى المتوسط؟ يزداد هذا السؤال إلحاحاً في ضوء ما يتسرب من تفصيلات عن ما يُسمى «صفقة القرن» والتي يتراوح تركيزها الجغرا-سياسي من الضفة الغربية إلى قطاع غزة وإعتباره مركز الثقل الفلسطيني الديموغرافي والإقتصادي، وشده أكثر بإتجاه مصر وإضعاف صلته مع الضفة الغربية.

ثامناً: استتباعاً لما سبق، يجب على الفلسطينيين في هذه اللحظة الراهنة رسم سيناريوهات متوقعة مرتبطة بإحتمالات تطبيق «صفقة القرن» سواء كليا أم جزئيا، بموافقة أو عدم موافقة الفلسطينيين، وعبر توظيف زخم إقليمي وخليجي. وأحد أهم السيناريوهات التي من المهم مناقشتها والتحوط تجاهها هو التطبيق الجزئي لصفقة القرن وخاصة ما يتعلق فيها بفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية من خلال مشروعات إقتصادية وتنموية، تربط القطاع بشمال سيناء ومصر، وتفتحه على العالم وربما تفك الحصار عنه. وما هو موقف وموقع كلا من تركيا وإيران في مثل هذه السيناريوهات.

تاسعاً: من المهم التأكيد على أن أهمية الأدوار التي تلعبها الأطراف الإقليمية في المشهد الفلسطيني وتأثيرها في هذا المشهد لا يعني أن الحالة الفلسطينية وقياداتها ومنظماتها مصابة بالشلل التام وغير قادرة على الفعل الذاتي. النقاش الوارد أعلاه قد يوحي بشكل مباشر أو غير مباشر بأن الفلسطينيين لا يستطيعون القيام بأي فعل وإنما يقبعون في موقع رد الفعل سواء إزاء إسرائيل أو القوى الإقليمية الأخرى. وتبديداً لأي إيحاء في هذا الإتجاه ثمة ضرورة لإعادة القول بأن هناك مساحة واسعة للفعل والتأثير الفلسطيني الكبير إن تحققت الاشتراطات الأساسية وأولها وحدة البرنامج والتوافق السياسي.

عاشراً: تعدت علاقة الدعم الإقليمي (وخاصة الإيراني في هذه الحالة) لأطراف فلسطينية محددة إطار إستفادة هذه الدول من الورقة الفلسطينية لبسط النفوذ الإقليمي إلى مساحات أخرى. ومن هذه المساحات (المدمرة ربما) مسألة الإستقطاب الإقليمي وإفتراض أن الحركات والأطراف الفلسطينية التي تتلقى الدعم من هذا البلد أو ذاك هي مصطفة دوما في «معسكر» الدولة الداعمة. وهذا يعني بطبيعة الحال إضعاف أو إنهاء إستقلالية القرار السياسي لمن يتلقى الدعم، أو تقييدها إلى حدود كبيرة. وفي الحالات الحساسة التي تصطدم فيها توجهات الدولة الداعمة مع رؤية الأطراف الفلسطينية المتلقية للدعم، نجد أن الدولة الداعمة تخفض من دعمها إلى الحدود الدنيا بما يعرض مكتسبات الطرف الفلسطيني إلى الخطر. وأفضل مثال هنا هو إختلاف موقف حماس عن موقف إيران إزاء الثورة السورية والنظام في دمشق، حيث قلصت طهران من دعمها المادي لحماس إلى الحدود الدنيا عقاباً لها على موقفها الذي رآه الإيرانيون خارجاً عما تريده طهران وإستراتيجيتها الإقليمية.

التحالفات الإقليمية والمبادرات الأحادية والقضية الفلسطينية

مجموعة فلسطين الاستراتيجية

نظرة عامة

تتتبع هذه الورقة نمطين بارزين للعلاقات بين الدول في منطقة الشرق الأوسط، يُعرف النمط الأول بالتحول من التحالفات الرسمية التي طغت خلال فترة الحرب الباردة إلى علاقات توصف بكونها تحالفات غير رسمية[1] في حقبة ما بعد الحرب الباردة، أما النمط الثاني والذي شكل المفارقة فهو حقيقة أن الأعمال الأحادية الجانب للدول هي التي حققت التأثير التحويلي الأكبر على القضية الفلسطينية خلال الحقبة السابقة،

أما السياق الجيوسياسي لما بعد الحرب الباردة فقد قلل من نطاق تأثير الأعمال الأحادية التحويلية للدول والتي تهدف إلى إحداث تغيير ما في المنطقة، وهو ما أدى إلى نشوء توجه جديد نحو التحالفات الإقليمية غير الرسمية القائمة على المصالح

وقد كان ذلك على الرغم من هيمنة «العروبة» حينها وإعلان العديد من التحالفات الرسمية بين دول المنطقة. أما السياق الجيوسياسي لما بعد الحرب الباردة فقد قلل من نطاق تأثير الأعمال الأحادية التحويلية للدول والتي تهدف إلى إحداث تغيير ما في المنطقة، وهو ما أدى إلى نشوء توجه جديد نحو التحالفات الإقليمية غير الرسمية القائمة على المصالح. وستقوم هذه الورقة من خلال تحليلها للهياكل النظرية للتحالفات الإقليمية والتحالفات غير الرسمية بتقديم لمحة تاريخية عامة عن العلاقات بين دول الشرق الأوسط، مع التركيز على جوانب الانتماءات بين تلك الدول، وهي الجوانب التي لم تتناول تناولاً جوهرياً في أوراق السياسة الأخرى الصادرة عن مركز استراتيجية فلسطين ضمن هذه الخلاصة. تتناول الورقة كل من: 1) محور السعودية والإمارات وإسرائيل 2) محور تركيا وقطر والإخوان المسلمين 3) دول المغرب العربي، حيث برز كل من الأول والثاني كمحاور استراتيجية غير رسمية، غالبًا ما تتعارض مع بعضها البعض، ولها تأثير كبير على المنطقة وفلسطين، في حين يوفر التركيز على منطقة المغرب العربي فرصة لاستكشاف الإسهامات التاريخية لهذه الدول في القضية الفلسطينية، والأمر الأكثر صلة هنا هو تحليل الكيفية التي تضاءلت بها هذه الإسهامات عندما أصبحت كل دولة من دول المنطقة منخرطة انخراطاً متزايداً في تحالفات غير رسمية عالمية متفرقة. يُنظر إلى التكوين المعاصر لمثل هذه الائتلافات والتحالفات على أنه قد أثر على تطور المحورين الأولين بطرق مختلفة، وأنه يعمل على إبطال أي دعم ملموس من قبل دول المغرب العربي لفلسطين.

وضع إطار لتحليل العلاقات بين الدول

يضفي الطابع الرسمي على التحالفات الإقليمية من خلال إبرام المعاهدات وتشكيل الاتحادات وإنشاء المؤسسات، مع منحها نوع من القانونية التي تنطوي على «الالزامية» (مما يعني أن الأطراف في تلك التحالفات ملزمة بقواعد أو التزامات معينة) و «الدقة» (مما يعني أن تكون تلك القواعد او الالتزامات مفصلة ودقيقة)، وتعتبر هذه الإجراءات طريقة تقليدية لزيادة مصداقية الوعود المقدمة من قبل الدول، وذلك بوضع السمعة الوطنية لتلك الدول على المحك

1. تستخدم هذه الورقة مصطلحي «تحالف» و «ائتلاف» للإشارة للشيء ذاته، ولأغراض هذه الورقة يستخدم مصطلح ائتلاف لوصف التحالفات الإقليمية الرسمية وتحالف لوصف التحالفات غير الرسمية.

في حال عدم الإيفاء بالتزاماتها، وفي هذه العملية كلما زاد التزام الدولة كلما زادت درجة الموثوقية التي تتمتع بها الدولة بمرور الوقت. عموماً ترتكز التحالفات الإقليمية الرسمية على وعود أو طموحات طويلة المدى، فعندما تقوم الجهات الحكومية بإجراء حسابات تكلفة تلك التحالفات والفائدة منها على المدى الطويل، يكون للفوائد بعيدة المدى قيمة في وقتنا الحاضر، على الرغم من ذلك وعندما تظهر تلك الحسابات وجود نتائج سريعة وقصيرة المدى، تتضاءل أهمية الفوائد المستقبلية التي لا تساوي سوى القليل في الحاضر، كما من المرجح أن تكون المكاسب الناتجة عن خرق اتفاقية ما فورية وملموسة بشكل أكبر. وبالتالي وفي ظل الظروف الملحة التي تزيد من أهمية النتائج قصيرة المدى، تتناقص أهمية وقيمة الاتصاف بالموثوقية على المدى الطويل بالنسبة للدول، وتتضمن تلك الظروف الملحة على سبيل المثال لا الحصر احتمالات اندلاع حرب، أو لوحان أزمة اقتصادية في الأفق. في المقابل في حال اعتبرت دولة معينة التزامها بالاتفاقيات أقل ربحية لها من عدم الالتزام بها، يصبح التزام هذه الدولة بالاتفاقيات أقل موثوقية. يشير هذا إلى مفارقة مذهلة في التحالفات الإقليمية، فغالبًا ما تستخدم التحالفات لتشكيل شراكات من أجل اتخاذ إجراءات حيوية، مثل شن الحروب أو التكاملات الاقتصادية، لكنها تعتبر أضعف في نفس الوقت كون الحاضر يلوح في الأفق، وهو ما يعني انخفاض أهمية المستقبل بشكل أكبر. تكشف مثل هذه الحالات عن غلبة دائمة للمصالح الوطنية للدول على التزاماتها تجاه تحالفاتها الإقليمية الرسمية، وهي حقيقة استخدمت تاريخياً في تقويض مصداقية وتنفيذ العديد من التحالفات.

في حين أن التحالفات الإقليمية غالبًا ما تستند إلى تطلعات طويلة المدى مثل تحقيق الوحدة، تميل التحالفات غير الرسمية على النقيض من ذلك إلى أن تستند على المصالح الوطنية بشكل أضيق وجراءة، وبالتالي لا تتصف تلك التحالفات غير الرسمية بوضوح المعالم أو الحصرية، مما يعني أن تحالفات متعددة ومختلفة قد تنشأ استجابة للتحديات والتطورات المختلفة، كون البيئة السياسية المحيطة غالبًا ما تتصف بالاستقطابات والانقسامات. تتضمن التحالفات غير الرسمية مجموعة صريحة من القواعد والمعايير وإجراءات صنع قرار (المكتوبة أو غير المكتوبة) التي تنشأ خارج القنوات الرسمية، وتشكل الأطراف والجهات المختلفة تلك التحالفات عمداً وتبقي عليها بغرض تحقيق أهداف سياسية واقتصادية مشتركة. أما فيما يتعلق بالدول التي تعتمد على أشكال التعاون غير الرسمي من أجل إلغاء أو تجاوز الأطر الرسمية، وبالتالي تقليل القيود الرسمية المفروضة على صياغة السياسات، فيمكننا التحدث عن الطابع غير الرسمي لعلاقات التعاون لتلك الدول. من الأفضل فهم الطابع غير الرسمي للتعاون على أنه وسيلة للحد من المعوقات التي قد تقف حجر عثرة أمام التعاون على المستويين المحلي والدولي، ولتحقيق ذلك عادة ما تكون التحالفات أقل شهرة وظهوراً حتى إن لم تكن تحالفات سرية. ولهذا البعد عن الأنظار عواقب مهمة على الرقابة الديمقراطية والسيطرة البيروقراطية والسوابق الدبلوماسية، حيث يمكن للاتفاقات غير الرسمية أن تفلت من الجدل العام حول التصديق عليها في المجالس والهيئات التشريعية، ما يعنيه البعد عن الأنظار وغياب الالتزام الوطني الرسمي أيضًا أن هذه الاتفاقات تعاني من قدر أصغر من القيود الدبلوماسية. وعلى خلاف التحالفات الإقليمية لا تمثل هذه الاتفاقات التزامات سياسية واضحة وعامة. بالتالي وبعد كل ما ذكر من الممكن أن تظل الآثار الأكثر حساسية للاتفاقيات والتحالفات قيد الغموض ولا تخرج إلى العلن لكل من الجماهير المحلية والدولية أو حتى قد تبقى مخفية تماماً.

على الرغم من أن مشاركة الدولة في التحالفات الإقليمية أو التحالفات غير الرسمية تعتبر شكلاً من أشكال تعددية الأطراف، فإن النوع الثالث من علاقات الدولة التي يتم تحليلها هنا هو الأحادية، والأحادية هي طريقة معينة تتفاعل من خلالها الدولة أو الطرف السياسي مع البيئة الدولية. الأحادية هي أكثر من مجرد توجه لزيادة المصلحة الذاتية، بل هو مبدأ عمل يهدف إلى الحد من الالتزامات وفي نفس الوقت الحفاظ على الاستقلالية في التصرف. تركز هذه الورقة على الأحادية التحويلية، وتعتبر احتمالية تأثير المبادرات أحادية الجانب الفاشلة على السياسة

الدولية هي نفس احتمالية تأثير المبادرات أحادية الجانب الناجحة، ويشير استخدام مصطلح «الأحادية التحويلية» هنا على وجه التحديد إلى المبادرات الناجحة، التي ساعدت فيها أحادية الدولة في تحقيق طموحاتها المرجوة.

خلفية تاريخية

شهدت منطقة الشرق الأوسط كم هائل من التغيرات الهيكلية خلال القرن الماضي أو نحوه، سواء من حيث هياكل ومؤسسات الدول الفردية، أو السياق الجغرافي السياسي الأوسع الذي تقع فيه تلك الدول، وكانت هناك الكثير من الأحداث التي شكلت المنطقة وتشمل على سبيل الذكر لا الحصر: الإطاحة ببعض الممالك التي تشكلت بعد العهد العثماني، وظهور الجمهوريات العربية الاشتراكية، وقيام إسرائيل، وأزمة النفط عام 1973، والثورة الإيرانية والإطاحة بالشاه، واحتلال العراق عام 2003 ، وسلسلة الثورات المعروفة مجتمعة باسم «الربيع العربي»، و«شتاء» الثورات المضادة التي أعقبت ذلك، وأخيراً صعود وسقوط خلافة داعش. على الرغم من حجم ونطاق التغييرات التي حدثت، فمن الممكن ملاحظة تحول شامل في الديناميات السياسية الإقليمية من هيمنة الاحادية في القرن الماضي، إلى التوجه نحو تضافر الدول من خلال التحالفات غير الرسمية وسعيها نحو تحقيق الأهداف الإقليمية الاستراتيجية المشتركة.

عند مراجعة هذه الهياكل تحديداً، من الصعب تحديد تحالف إقليمي رسمي في القرن العشرين نجح في تحقيق تأثير تحويلي مستدام على المنطقة، فعلى الرغم من أن العروبة والخطاب المرتبط بها سيطر على الجهود المبذولة للتأثير على المشهد السياسي للمنطقة وتشكيله، إلا أنه يمكن بالتأكيد التشكيك في فعالية التحالفات الناتجة عنها وتأثيرها العام. فقد فشلت كل المبادرات من حلف بغداد، والجمهورية العربية المتحدة في خمسينيات القرن العشرين، والتحالف الإسرائيلي التركي الإيراني الإثيوبي في الستينيات، وجبهة الصمود والتصدي في السبعينيات، ومجلس التعاون العربي، واتحاد المغرب العربي في الثمانينيات، إلى إعلان دمشق «6 + 2» في التسعينيات، في البقاء والحفاظ على وجودها ناهيك عن تحقيق أهدافها الاستراتيجية. أما الاستثناءات لهذا النمط فقد كانت أبرزها منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوبك)، ومجلس التعاون الخليجي، حيث تركزت هذه الاستثناءات بشكل أساسي على التنسيق الاقتصادي، أو استندت إلى دعم قوي من خارج المنطقة. بالإضافة إلى ذلك كان تأثيرها على القضية الفلسطينية سريع الزوال في أفضل أحواله.

على العكس من ذلك غيرت المبادرات الأحادية الجانب مرارًا وتكرارًا المشهد في المنطقة خلال الفترة الزمنية ذاتها، فعلى سبيل المثال تضمنت المبادرات والتحركات أحادية الجانب التي حققت تأثيراً تحولياً كل من أزمة السويس عام 1956، وحرب إسرائيل ضد مصر والأردن وسوريا عام 1967، وزيارة الرئيس المصري أنور السادات لإسرائيل عام 1977، وغزو إسرائيل للبنان عام 1982، وغزو العراق لإيران عام 1980، واحتلال الكويت عام 1990. ويمكن بكل وضوح رؤية الاختلاف في تكوين المنطقة قبل وبعد هذه التطورات، كما كان لكل من هذه الأحداث تأثير أكثر أهمية على النزاع الإسرائيلي الفلسطيني من التحالفات الإقليمية المذكورة أعلاه.

فإن ما يبرز بشكل واضح هو أن التحالفات الإقليمية اليوم لها صدى أكبر بكثير كما يبدو، في حين يبدو أن المبادرات الأحادية المنبثقة من المنطقة لها تأثير أقل من ذي قبل

إذا قارنا الأدلة المتوفرة من القرن الحالي بالقرن الماضي، فإن ما يبرز بشكل واضح هو أن التحالفات الإقليمية اليوم لها صدى أكبر بكثير كما يبدو، في حين يبدو أن المبادرات الأحادية المنبثقة من المنطقة لها تأثير أقل من ذي قبل، فالتحالف القطري التركي على سبيل المثال جعل وجوده محسوسًا ليس فقط في فلسطين بل أيضًا من سوريا إلى ليبيا. أما بالنسبة للمبادرات

الأحادية، فقد كان للإعلان الثاني لقيام الدولة الفلسطينية، والحرب التي قادتها السعودية على اليمن، والهجمات الإسرائيلية المختلفة على قطاع غزة، فقد كان لها تأثير تحويلي محدود على ميزان القوى الإقليمي.

مثل انهيار الاتحاد السوفييتي وتطور نظام عالمي جديد أحادي القطبية نقطة تحول نحو العمل بشكل متضافر ضمن تحالفات إقليمية استراتيجية، بدلاً من الشروع في أو اتخاذ إجراءات أحادية الجانب، فمن ناحية وضعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بعض القيود على عملائها، خشية أن تؤدي مغامرة الاتحاد السوفيتي إلى جر الدول العظمى نحو مواجهة مباشرة، وفي الوقت نفسه رفعت الحرب الباردة إلى حد كبير من مخاطر الصراعات الإقليمية، وحولتها إلى حروب بالوكالة ذات أهمية استراتيجية عالمية بين واشنطن وموسكو. فعلى سبيل المثال لم تكن إسرائيل ستتمكن من شن حربي 1967 و1982 بنجاح، بل والأهم من ذلك لم تكن لتتمكن من ترجمة إنجازاتها العسكرية إلى حقائق سياسية جديدة ودائمة، دون الدعم العسكري والسياسي القوي الذي قدمته الولايات المتحدة الامريكية لها، في حين لم تحظ منظمة التحرير الفلسطينية أبداً بمستوى مماثل من الدعم السوفيتي، وبالتالي كان من غير الممكن أن يتمكن الفلسطينيون من تحقيق مكانة دولية بارزة خلال السبعينيات دون رعاية من موسكو. أما العراق فقد كانت الاستثناء، حيث تمتعت خلال حربها ضد إيران بدعم من القوتين العظميين، أما في غزوها للكويت فلم تحصل على دعم أي منهما.

أحد المزايا الأخرى للحرب الباردة هي أنها تحد من قدرة أي من القوى العظمى على التدخل مباشرة داخل المنطقة، حيث قامت القوة السوفيتية الموازية بحماية العالم العربي إلى حد ما من التدخل الغربي المباشر أو عواقبه الكاملة، وأدى ذلك إلى حصر المبادرة لدى الجهات الفاعلة المحلية، بل ويتم غالبًا تشجيع الدول الحليفة باستمرار على اتخاذ إجراءات يمكن أن تغير المعادلة الاستراتيجية الإقليمية ولكن ضمن حدود معينة. لم تخلق الحرب الباردة هذه الصراعات والتنافسات الإقليمية، بل أدت في الغالب إلى تفاقم و / أو إطالة أمد الصراعات والتنافسات الإقليمية الموجودة، سيكون من التبسيط الإشارة إلى أن سياسات الدول الإقليمية تمليها واشنطن وموسكو، بل قامت القوى العظمى أيضاً بإعطاء أهمية كبيرة للإجراءات الأحادية الجانب من قبل الأطراف المحلية في الحالات التي لم تكن فيها تلك القوى قادرة على التصرف أو التدخل بنفسها، ويشعر بعواقب هذه النزاعات بالوكالة بشكل حاد في السياق العربي الإسرائيلي، وخاصة الإسرائيلية الفلسطينية. بل وتجاوز الأمر ذلك إلى إعادة هذه الحقبة تشكيل معالم النزاع والتفاوض، التي لا تزال إرثها يشكل النزاع حتى يومنا هذا.

وفي ذات السياق مثلت أزمة الكويت عامي 1990-1991 نقطة تحول في النواحي الأساسية، فمع التدهور السريع للاتحاد السوفيتي، كانت الولايات المتحدة في وضع يمكنها من إدارة الأزمة مباشرة، ووصل ذلك إلى نشر نصف مليون جندي أمريكي في جميع أنحاء منطقة مجلس التعاون الخليجي وإرساء حقوق إنشاء قواعدها التي لا تزال قائمة حتى يومنا هذا، ويمكن اعتبار الغزو والاحتلال الأنجلو أمريكي للعراق عام 2003 هو أكبر نتائج هذه البيئة المتغيرة، وبمرور الوقت تبنت القوى الأخرى نموذجًا مماثلاً من الإجراءات المباشرة، وهو ما تحقق عند تدخل الناتو بقيادة فرنسا وبريطانيا في ليبيا عامي 2011-2012، وإرسال القوات الروسية إلى سوريا في 2015، ومنذ ذلك الوقت تضاءلت أهمية مبادرات الأطراف المحلية مقارنة بالماضي، وليس الأمر أن الدول الإقليمية لم تعد قادرة على تبني سياساتها الخاصة، بل أنها تحتاج إلى العمل بشكل أكبر من أجل إحداث تأثير سياسي ذو مغزى، خاصة إذا انحرفت اجنداتها عن أجندة الجهات الأجنبية القوية.

كانت الاضطرابات الإقليمية الأخرى التي بدأت في تونس في أواخر عام 2010 وسرعان ما انتشرت في جميع أنحاء العالم العربي (ويشار إليها باسم «الربيع العربي») مدفوعة بالدوافع الإقليمية الأخرى للواقع الحالي والديناميكيات المرتبطة بها، وتجدر الإشارة إلى أن التحالفات المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال

إفريقيا تختلف عن تلك التي كانت موجودة في النصف الأخير من القرن العشرين في عدد من الأوجه. أحد أهم الاختلافات هو أن مركزها يقع في الخليج وليس في بلاد الشام أو مصر، وعند النظر إلى الاستثمار التقليدي لمصر والشام في القضية الفلسطينية، يمكن اعتبار تحول المركز تغييرًا كبيرًا. ثانيًا غالبًا ما تضم هذه التحالفات دولًا غير عربية وأطراف فاعلة من غير الدول بقدر أكبر من التحالفات التي سبقتها. ثالثًا تعتمد هذه المبادئ بشكل متزايد على المصالح الوطنية، حتى عندما تسعى إلى تحقيق أجندات إقليمية، وكنتيجة جزئية لذلك، لا تعتبر هذه التحالفات واضحة تمامًا أو حصرية، مما يعني أن تحالفات مختلفة قد تنشأ استجابة للتحديات

غالبًا ما تضم هذه التحالفات دولًا غير عربية وأطراف فاعلة من غير الدول بقدر أكبر من التحالفات التي سبقتها

والتطورات المختلفة، وقد أدى الاستقطاب المتزايد وتشتت البيئة الإقليمية الأوسع إلى تفاقم هذا الاختلاف.

تشكلت الديناميات والتدخلات والمشاركات الإقليمية على مدى العقد الماضي من خلال تنافسين متداخلين، الأول هو الانقسام داخل الخليج بين السعودية والإمارات ومصر ضد قطر وتركيا، والثاني هو التنافس بين السعودية وإيران. ستستكشف الأقسام التالية ظهور وتعزيز محورين إقليميين مهمين - السعودية والإمارات وإسرائيل من جانب وتركيا / وقطر من جانب آخر، وآثار ذلك على القضية الفلسطينية. من ثم يسمح تحليل منطقة المغرب العربي وشعوبها بالحصول على فهم أكثر اتساعًا لكيفية تأثير التطور المعاصر للتحالفات غير الرسمية على الشرق الأوسط، مع تقويض القدرة التاريخية لدول المغرب العربي على التأثير التحويلي على القضية الفلسطينية واستعدادها للقيام بذلك.

السعودية والإمارات وإسرائيل

نظرة عامة على العلاقات المتغيرة

على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإسرائيل، يتعامل الصحفيين والمحللين والمعلقين من الآراء السياسية المختلفة موضوع وجود تحالف غير رسمي بينهما على أنه أمر مفروغ منه، وعادة ما يتم تأطير هذا التحالف بالمعارضة المتبادلة للخطر الإيراني المحتمل، فضلاً عن نمو العلاقات المترابطة التي تربط جميع الدول الثلاث بالولايات المتحدة الأمريكية[2]. ما يدعم فرضية وجود هذا المحور هو العدد المتزايد من الزيارات الرسمية بين الدول، وكذلك تصريحات القيادتين الإسرائيلية والسعودية. على سبيل المثال عندما سُئل الجنرال أيزنكوت - الذي كان رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي حينها - عن إيران في مقابلة أجريت عام 2017، أجاب بأن القيادتين الإسرائيلية والسعودية كانتا متفقتين تمامًا من حيث مواقفهما تجاه إيران، وأن إسرائيل كانت مستعدة لتبادل المعلومات الاستخباراتية مع المملكة العربية السعودية عند الضرورة. ذهب محمد بن سلمان إلى أبعد من ذلك بالإقرار بوجود مصالح مشتركة بين المملكة

2. في مقال جاء كرد على خطة ترامب للسلام في الشرق الأوسط، علق هوبارب والش على الأمر قائلين «دول الخليج الفارسي مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، أصبحت ترى إيران على أنها أكبر تهديد في المنطقة، في حين تنظر إلى إسرائيل كحليف محتمل ضد إيران"، وبالمثل أكد غانزانسكي وشين من معهد دراسات الأمن القومي (INSS) في جامعة تل أبيب أن "إسرائيل ترى اهتمامها المشترك مع دول الخليج ضد إيران كأساس للتعاون - حتى إن كان هذا التعاون بعيداً عن أعين الجمهور - وكجزء من تحسين العلاقات مع الدول العربية السنية ". ويستمر بالإشارة إلى المصلحة المتبادلة المتمثلة في "الحرب ضد داعش ومعارضة الإخوان المسلمين وحماس، وكذلك الحفاظ على العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية".

انظر هوبارد ووالش (2020). رد عربي صامت على خطة ترامب للسلام في الشرق الأوسط. نيويورك تايمز: https:// www.nytimes.com/2020/01/28/world/middleeast/arabs-reaction-trump-mideast-peace-plan.html، وغوزانسكي وشاين (2019)، انخفاض محتمل في التوترات الإيرانية السعودية.

العربية السعودية وإسرائيل، وذلك عندما سُئل عما إذا كان بإمكانه تخيل وضع تمتلك فيه السعودية مصالح مشتركة مع إسرائيل بدون إيران أجاب قائلاً «إسرائيل اقتصاد كبير مقارنة بحجمها واقتصادها المتنامي، وبالطبع هناك الكثير من المصالح التي نتشاركها مع إسرائيل، وإذا كان هناك سلام، فستكون هناك الكثير من المصالح بين إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي ودول مثل مصر والأردن».

على الرغم من وجود دليل على وجود محور سعودي - إماراتي - إسرائيلي[3]، فإن تحديد طبيعة ومدى هذه العلاقة أبعد ما يكون عن البساطة، حيث يحول انعدام العلاقات الدبلوماسية بينها دون إمكانية وجود تحالف عسكري رسمي، وفي الوقت نفسه شجع التاريخ الطويل من المعارضة الداخلية «للتطبيع» مع إسرائيل داخل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على أن تكون جميع التعاملات بين تلك الدول سرية[4]. ومع ذلك هناك مجموعة من المعلومات التي تشير إلى تبادل تجاري كبير وتبادل للمعلومات الاستخبارية

وفي الوقت نفسه شجع التاريخ الطويل من المعارضة الداخلية "للتطبيع" مع إسرائيل داخل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على أن تكون جميع التعاملات بين تلك الدول سرية

بين البلدان الثلاثة (بشكل منفصل ومعاً) على المستوى الحكومي الدولي وكذلك بين كيانات خاصة في تلك البلدان.

كان هناك أيضًا تحرك نحو زيادة التقارب الاجتماعي والثقافي بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية(5)، ولعل الأهم من ذلك أن حجم ونطاق العلاقات الأمنية السعودية والإماراتية مع الولايات المتحدة الامريكية قد توسع بسرعة على مدى العقد الماضي، وهو الأمر الذي يتسبب في آثار مباشرة وغير مباشرة على القضية الفلسطينية كونه يتزامن مع الدور الموسع لدول الخليج

3. ستشير هذه الورقة إلى هذا المحور من حيث العلاقات بين السعودية وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة وإسرائيل والدول الثلاث مجتمعة، ولن تستكشف العلاقة الأوسع بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة خارج سياق إسرائيل / فلسطين.

4. إن مدى السرية الذي يكتنف المعاملات التجارية بين السعودية والإمارات وإسرائيل تم وصفه بشكل جيد من خلال مقالة تحقيق نشرتها صحيفة هآرتس مؤخرا ذكرت رجل الأعمال الإسرائيلي ماتانيا كوتشافي المعروف بـ "ماتي»، كوسيط لعملية بيع «طائرتي تجسس» للقوات المسلحة الإماراتية، حيث لم تذكر إسرائيل سوى مرة واحدة في الآلاف من الوثائق والأوراق التي تصف إبرام الصفقة التي بلغت قيمتها 846 مليون دولار واستمرت لعقد كامل لترقية طائرتين تنفيذيتين بتكنولوجيا المراقبة. كان هذا في وثيقة تصف هيكل شركة AGT ، الشركة التي اشترت الطائرتين للترقية وقدمت كمية كبيرة من الأنظمة التي تم تركيبها ضمن عملية الترقية. يذكر فقط أن المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة ATG هو مواطن إسرائيلي، ومن المعروف أن كوخافي لديه علاقات داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وتوظيفه لعشرات من ضباط الجيش الإسرائيلي السابقين، بالإضافة إلى مسؤولي الأمن السابقين في الموساد والشاباك في العديد من شركات التكنولوجيا التابعة له.

انظر بلاو وشارف (2019)، رجل أعمال إسرائيلي غامض وراء صفقة ضخمة لتوريد طائرات تجسس إلى الإمارات العربية المتحدة. تم الحصول على المقال على الرابط التالي: هآرتس: https://www.haaretz.com/middle-east-news/.premi-um-israel-businessman-uae-spy-planes-iran-saudi-arabia-1.7696711، وميلمان (2008) هل يجب على الضباط المتقاعدين في جيش الدفاع الإسرائيلي القيام بأعمال تجارية في الدول العربية أم لا؟ تم الحصول على المقال على الرابط التالي: هآرتس: https://www.haaretz.com/1.5034022

5. زاغا، (2019)، التعاون الإسرائيلي الإماراتي في 2019: علاقات دافئة. تم الحصول على المقال من ميتفيم (المعهد الإسرائيلي للسياسة الخارجية الإقليمية)، حيث يقدم زاغا نظرة عامة أكثر تفصيلاً حول هذه العلاقة المتغيرة. يتجلى التوجه نحو التقارب الثقافي الحضاري في بث برنامجين دراما تلفزيونية رمضانية على قناة MBC الفضائية التي تسيطر عليها السعودية، والتي يبدو أنها تسلط الضوء على التطبيع مع إسرائيل، والتي يقترح أحدها أن «إسرائيل قد لا تكون عدوًا وأن الفلسطينيون كانوا جاحدين لدعم السعودية ».

شولوف وآسفي (2020)، دراما تلفزيونية رمضانية تشير إلى تحول في العلاقات العربية الإسرائيلية. تم الحصول على المقال من الرابط التالي: الجارديان: https://www.theguardian.com/world/2020/apr/28/ramadan-tv-dramas-signal-shift-in-arab-israeli-relations

في صنع السلام الإسرائيلي الفلسطيني، حيث تعتمد إدارة ترامب وإسرائيل على الضغط على القيادة الفلسطينية للتوصل إلى حل وسط(6)، ولكن وعلى الرغم من أن جميع الدول العربية لا تزال ملتزمة بشكل صريح بمبادئ مبادرة السلام العربية لعام 2002 إلا أن هناك قلق من أن التقارب المتزايد بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة يهدد بتهميش المصالح الفلسطينية وتقويضها.

قبل وصف المحور السعودي الإماراتي الإسرائيلي بمزيد من التفصيل، وتوضيح تأثيره المحتمل على القضية الفلسطينية، تجدر الإشارة إلى عدم وجود أي عداوات أو صراع عسكري بين السعودية ولا الإمارات وإسرائيل على الرغم من وجود تصورات معاكسة، ففي المقابلة المذكورة آنفاً كان الجنرال أيزنكوت صريحًا في تسليط الضوء على حقيقة عدم وجود أي عداء عسكري قائلاً «لم يكن هناك عداء بيننا [إسرائيل والمملكة العربية السعودية] في أي وقت، ولم تكن هناك أي حرب بيننا وبينهم، ولم يكن هناك أي عداء تجاهنا». تأسست دولة الإمارات العربية المتحدة نفسها منذ وقت قريب في عام 1971، أي بعد انتهاء حربين من الحروب العربية الإسرائيلية الرئيسية في 1948-1949 و1967. بالإضافة إلى عدم وجود أي صراع أو أعمال عدائية صريحة، فغالبًا ما تشترك المملكة العربية السعودية بشكل خاص في مصالح مشتركة مع إسرائيل فيما يتعلق بمواجهة التهديدات الإقليمية، بما في ذلك الناصرية وصدام حسين وأخيراً إيران، ففي ورقة لبوديه عام 2018 معنونة بـ «المملكة العربية السعودية وإسرائيل: من السر إلى المشاركة العامة، 1948-2018»، يحدد الكاتب انخراط إسرائيل والسعودية في «الدبلوماسية الهادئة» ويوضح التعاون الضمني بين الدولتين الذي يعود تاريخه إلى عام 1967، ومع ذلك فإن حجم ونطاق شبكة التحالفات التي نشأت تحت حجة الاحتواء المنسق لإيران وظهورها إلى العلن يشير إلى إعادة تنظيم محتمل للأولويات الإقليمية بشكل دائم.

تبادل المعلومات الاستخبارية وصفقات الأسلحة متعددة الأطراف

في مقال نشرته صحيفة وول ستريت جورنال عام 2019، ذكرت الصحيفة أن إسرائيل والإمارات حضرتا اجتماعات سرية رتبتها الولايات المتحدة الأمريكية «لتبادل المعلومات وتنسيق الجهود لمواجهة ما يرونه كتهديد متزايد من إيران». وأفادت التقارير أن الاجتماعات كانت ثمرة لمؤتمر فبراير / شباط 2019 في وارسو الذي توسطت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بشأن أمن الشرق الأوسط، والذي تم الترويج له في البداية على أنه يهدف «للتركيز على إيران باعتبارها تأثيرًا مزعزعًا للاستقرار في المنطقة». على الرغم من المشاركة المحدودة من الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة في المؤتمر فقد غادر وزير الخارجية البريطاني في وقت مبكر، فين حين أرسلت فرنسا أحد موظفيها الحكوميين، وأرسلت ألمانيا أحد نواب وزير الخارجية. حضر الاجتماع

6. زالزبرغ (2020)، الرهانات الإقليمية للعلاقات الإسرائيلية الأردنية المتوترة. تم الحصول على المقال من الرابط التالي لمجموعة الأزمات الدولية: https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/jordan/regional-stakes-soured-israeli-jordanian-relations.

زانوتي (2018)، إسرائيل: خلفية عامة والعلاقات الأمريكية. تم الحصول على المقال من خدمة أبحاث الكونغرس: https://fas.org/sgp/crs/mideast/RL33476.pdf ، ص 23. يشير جيم زانوتي أيضًا إلى هذه النقطة حيث أشار إلى أن "هناك أيضًا مؤشرات على أن الهدف المشترك المتمثل في مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة يقود البعض منهم إلى التفاعل بشكل أكثر صراحة مع نظرائهم الإسرائيليين وثني الفلسطينيين عن التخلي عن الدبلوماسية التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية".

فاروق (2019). ما زال هناك طريق طويل أمام التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط، وتم الحصول على المقال من مؤسسة كارينجي للسلام الدولي: https://carnegieendowment.org/2019/02/08/middle-east-strategic-alliance-has-long-way-to-go-pub-78317. يناقش فاروق التحالف الاستراتيجي المقترح للشرق الأوسط ويسلط الضوء أيضًا على وجود مخاوف من أن التنسيق المتزايد بين السعودية والإمارات وإسرائيل عبر الولايات المتحدة الأمريكية سيتوسع إلى ما هو أبعد من التنسيق العسكري ويصل إلى المجال الاقتصادي والسياسي، وبالفعل يُنظر إلى أن "الولايات المتحدة الامريكية تعتمد أيضًا على العمل المنسق للتحالف الاستراتيجي المقترح للشرق الأوسط لدعم" صفقة القرن "في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني".

كل من نتنياهو وجميع دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء قطر، مما أعطى مصداقية للاقتراح القائل بأن الاجتماع كان له «هدف آخر للولايات المتحدة وهو: جمع دول الخليج العربية وإسرائيل في منتدى عام»، ويبدو أن المناقشات التي تلت ذلك مؤخراً بين المسؤولين الأمريكيين

هذه الاتصالات تجاوزت كونها رمزية واستكشافية وتطورت إلى تخطيط للتنسيق بشأن قضايا محددة

والإسرائيليين والإماراتيين «تشير إلى أن هذه الاتصالات تجاوزت كونها رمزية واستكشافية وتطورت إلى تخطيط للتنسيق بشأن قضايا محددة". وقال المسؤولون الأمريكيون إنهم كانوا يقصدون زيادة التعاون الدبلوماسي والعسكري والاستخباري في التعامل مع إيران.

تشمل المؤشرات الأخرى الموازية لـ «تغير العلاقات» بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على مدى العقد الماضي اشتراك الدول الثلاث في صفقة أسلحة بقيمة 10 مليارات دولار مع وزارة الدفاع الأمريكية من شأنها تمكين كل من تلك الدول من شراء صواريخ وطائرات حربية وناقلات جنود من الشركات الأمريكية منذ العام 2013. كما إن عدم وجود معارضة من اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة، أو في إسرائيل نفسها، لبيع أسلحة أمريكية تزيد قيمتها على 76 مليار دولار للسعودية بين عامي 2007-2017 يعد نقلة كبيرة بعد التهديد الإسرائيلي بالهجوم على مواقع سعودية إذا شرعت في خطة لشراء صواريخ من الصين في الثمانينيات، ويشير عدم وجود المعارضة إشارة ضمنية إلى أن إسرائيل لم تعد ترى المملكة العربية السعودية كعدو محتمل. ويتضح هذا التحول أيضًا عند مقارنة الرد الإسرائيلي على صفقة عام 2013 مع الرد الإسرائيلي على صفة بقيمة 20 مليار دولار بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي التي كانت قيد المناقشة في عام 2007، حيث كتبت حينها مجموعة من الحزبين مكونة من 114 عضو برلماني رسالة إلى الرئيس الأمريكي آنذاك جورج دبليو بوش سائلين عما إذا كانت «السعودية حليف حقيقي للولايات المتحدة». ومع ذلك حتى رئيس الوزراء الإسرائيلي حينها إيهود أولمرت أقر بأن إسرائيل تتفهم «حاجة الولايات المتحدة لدعم الدول العربية المعتدلة» والحاجة إلى جبهة موحدة بين الولايات المتحدة وإسرائيل فيما يتعلق بإيران.

دور الولايات المتحدة الامريكية: من الأسلحة إلى العمل المتبادل

يعد تمرير صفقات الأسلحة المختلفة مؤشراً هاماً لدفء العلاقات بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وتمثل هذه الصفقات أيضًا تطورًا لسياسة الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة ودفعة نحو "إمكانية العمل المتبادل"، والتي تُعرّف بأنها "مفاهيم تشغيلية وعناصر القوة المعيارية والاتصالات وتبادل المعلومات والمعدات التي تسرع من تحديث وترقية الشركاء الأجانب وقدرتهم على التكامل مع القوات الأمريكية". وأشار مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية في تعليقه على صفقة الأسلحة المذكورة في عام 2013، إلى أن الصفقة لن تعزز فقط قدرة إسرائيل وشركائها الخليجيين في التصدي للتهديد الإيراني، ولكنها "ستوفر أيضًا شبكة أكبر من الأصول المنسقة في جميع أنحاء المنطقة للتعامل مع مجموعة متنوعة من حالات الطوارئ/الاحتمالات". تم استخدام لغة قابلية العمل المتبادل على نطاق واسع في الدفاع عن زيادة مبيعات الأسلحة إلى البلدان الثلاثة وهي الفرضية الأساسية للدفع نحو إنشاء تحالف استراتيجي للشرق الأوسط، يُتوخى أن يشمل جميع دول مجلس التعاون الخليجي - البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة - وكذلك مصر والأردن والولايات المتحدة الامريكية. أعلن تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي خلال زيارة ترامب للسعودية في عام 2017، وقد أطر في البداية كوسيلة "لبناء قدرات دول الخليج لمواجهة إيران دون تدخل من الولايات المتحدة الأمريكية أو التدخل الروسي أو الصيني". حيث يسمح هذا التحالف

للدول الأعضاء بالاعتماد على بعضها البعض لسد ثغرات الدفاع الوطني من خلال التدريب والأنظمة الأمريكية، كما يسمح بضمان بقاء الولايات المتحدة الامريكية كالمصدر الأساسي لشراء الأسلحة داخل التحالف والمرجع الرئيسي للتكنولوجيا المتوافقة (المرجع نفسه). على الرغم من أن هذا التحالف لا يزال في مرحلة الفكرة إلى حد كبير ولا يشمل إسرائيل حاليًا، إلا أن الترابط الأمني القائم بين إسرائيل والولايات المتحدة وأولوياتها الإقليمية المعلنة وصل إلى موقع جيد ضمن أهداف هذا التحالف، وهو ما أدى إلى ظهور مزاعم في الصحافة العربية بأن تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي هو عبارة عن «مشروع أمريكي آخر لدفع الدول العربية إلى التحالف مع إسرائيل». وما يشير إلى زيادة التقدم نحو هذا التنسيق هو مشاركة القوات الإسرائيلية والإماراتية في التدريبات العسكرية المشتركة في كل من الولايات المتحدة واليونان من عام 2016 فصاعدًا.

تمتلك المملكة العربية السعودية والإمارات وإسرائيل علاقات أمنية وثيقة مع الولايات المتحدة، حيث أن تقرير خدمة أبحاث الكونغرس حول العلاقات الإماراتية الأمريكية يصف الإمارات العربية المتحدة كشريك أمني مهم للولايات المتحدة، ويسلط الضوء على أن «قدرة الإمارات على إبراز القوة في المنطقة هي نتاج سنوات عديدة من التعاون الدفاعي الأمريكي الإماراتي الذي يشمل مبيعات الأسلحة الامريكية والتدريب والتخطيط الاستراتيجي والتمارين والعمليات المشتركة». يسلط تقرير مواز حول العلاقات الأمريكية السعودية الضوء على أن مملكة آل سعود سعت تاريخياً إلى الحصول على «الحماية والمشورة والتكنولوجيا والأسلحة من الولايات المتحدة»، بينما دعم الكونجرس الأمريكي بدوره مبيعات الأسلحة المستمرة إلى المملكة العربية السعودية «كوسيلة لتحسين قابلية العمل المتبادل، وتقليل الحاجة إلى نشر القوات الأمريكية، وردع إيران، ودعم الصناعة الأمريكية. لا تعتمد المملكة العربية السعودية اعتمادا كبيراً على الولايات المتحدة في دعم الأسلحة والتدريب والصيانة لقواتها المسلحة فحسب، بل تشارك الولايات المتحدة أيضًا في تقديم المشورة وتدريب قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية السعودية، تحت رعاية «مكتب مدير البرامج» - وزارة الداخلية»، والذي يوصف بأنه يسهل «نقل المعرفة الفنية والمشورة والمهارات والموارد من الولايات المتحدة إلى المملكة العربية السعودية في مجالات حماية البنية التحتية الحيوية والأمن العام». أما بالنسبة لإسرائيل، فقد أبدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة التزاماً بأمن إسرائيل وتعاوناً أميركياً إسرائيلياً وثيقاً. إسرائيل هي حالياً أكبر متلق للتمويل العسكري الأمريكي. بالإضافة إلى التمويل المباشر الذي تحصل عليه إسرائيل، تستفيد إسرائيل من مجموعة من الآليات المالية التي تهدف إلى تسهيل شراء أنظمة الأسلحة الأمريكية عالية التكلفة، بما في ذلك تمويل التدفق النقدي، والتحويل المبكر لإجمالي التمويل العسكري الأمريكي السنوي إلى حساب بفائدة، والمشتريات المتبادلة للمعدات من شركات الدفاع الإسرائيلية، وكذلك التمويل المشترك لمشاريع الدفاع الصاروخي الأمريكية الإسرائيلية المشتركة، حيث تساهم كل من إسرائيل والولايات المتحدة «مالياً في العديد من أنظمة الأسلحة وتتشاركان في التطوير المشترك و / أو الإنتاج المشترك و / أو التكنولوجيا المشاركة بينهم».

الآثار المترتبة على القضية الفلسطينية

إن اعتماد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على أمنهما الداخلي والإقليمي يحد من قدرة البلدين على مقاومة التغييرات في توجهات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية. على الرغم من أن الاتفاقات بين تلك الدول كانت قائمة منذ عقود، إلا أنها أصبحت أكثر صلة في سياق التأرجح نحو اليمين السياسي في كل من المشهدين السياسي الأمريكي والإسرائيلي. يمكن رؤية نتاج هذه التطورات الجديدة في محتوى «خطة ترامب» التي تم الكشف عنها مؤخرًا، بالإضافة إلى عملية صياغة الخطة وإطلاقها والتان لم تتضمن أي تمثيل للفلسطينيين.

في حين أن توسع المحور السعودي الإماراتي الإسرائيلي يعتبر أمراً محتوماً، فإن آثار هذا المحور المتنامي على القضية الفلسطينية ليست

فهناك قلق من أنه المشاركة الأمنية والتجارية مع إسرائيل ستعتبر تراجعاً من قبل دول الخليج عن مبدأ مبادرة السلام العربية التي وضعت التوصل إلى اتفاق سلام شامل كشرط مسبق لـ "التطبيع" مع إسرائيل

واضحة، فهناك قلق من أنه المشاركة الأمنية والتجارية مع إسرائيل ستعتبر تراجعاً من قبل دول الخليج عن مبدأ مبادرة السلام العربية التي وضعت التوصل إلى اتفاق سلام شامل كشرط مسبق لـ «التطبيع» مع إسرائيل، وهو الأمر الذي يقوض الموقف الفلسطيني. وكما أوضح أحد المحللين الإماراتيين «لدينا مصالح مشتركة معهم [إسرائيل] - ويتعلق الأمر بإيران، الأمر يتعلق بالمصالح وليس بالعواطف». وبالمثل فإن حدوث هذا التغيير في العلاقات، في الوقت الذي تتحدى فيه إسرائيل المواقف التقليدية بشأن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، أدى إلى شعور بتنافس بين دول الخليج ومصر والأردن كوسطاء في النزاع، وإلى انطباع بأن «من خلال تحولها نحو الخليج، تميل إسرائيل أيضًا نحو نهج بشأن القضية الفلسطينية يتجاهل المصالح الأردنية بل وأسوأ من ذلك يقوضها». إذا تم تنفيذ هذا النهج يمكن أن تقوض هذه المقاربات الجديدة تجاه القضية الفلسطينية شرعية النظام الأردني، الذي يعد حليفًا تاريخيًا رئيسيًا للفلسطينيين، وكذلك شريكًا أمنيًا للإسرائيليين.

كما هو موضح أعلاه فقد اتسع نطاق المحور بالتأكيد، ومع ذلك يتفق معظم المعلقين على أن حل القضية الفلسطينية هو شرط أساسي لتحقيق الإمكانات الكاملة لإسرائيل ودول الخليج. كما خلص بلاك في مقاله عن إسرائيل ودول الخليج، فإن العديد من الإسرائيليين بما في ذلك مدير الموساد السابق باردو يجادلون بأن «الروابط السرية الأكثر قربًا ليست بديلاً عن المشاركة العامة، مكررًا أنه وبدون تقديم تنازلات كبيرة للفلسطينيين، فإن علاقات إسرائيل مع الدول العربية ستظل محدودة ومركزة على الأمن وسرية إلى حد كبير». علاوة على ذلك أشار عضو الكنيست يائير لابيد إلى أن «حدوث انفراج في القضية الإيرانية يعتمد على القضية الفلسطينية»، مشددًا على أن «هناك حاجة إلى تحالف إقليمي واسع لممارسة ضغوط اقتصادية ودبلوماسية وعسكرية مستمرة على إيران». يجادل لبيد بأن الموقف الإسرائيلي الحالي تجاه فلسطين يحول، أو على الأقل يحد، من نطاق التعاون بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي والحزب الديمقراطي الأمريكي والمؤسسات الدولية الأخرى. على هذا النحو وفي حين أن توطيد العلاقة بين المملكة العربية السعودية والإمارات وإسرائيل يدل على تغيير في الأولويات الإقليمية ويمثل توجهاً يستحق الرصد، إلا أن تطورها المستمر وانعكاساتها على القضية الفلسطينية ليست حقيقة معروفة بأي حال من الأحوال.

تركيا وقطر والإخوان المسلمين

بالنظر من جميع الجوانب يبدو أن تركيا وقطر ليس لديهما سوى القليل من القواسم المشتركة وتختلفان اختلافًا كبيرًا من حيث ثقافتهما وتاريخهما وسياستهما، وعلى الرغم من ذلك فقد طورا معاً واحدة من أكثر العلاقات فعالية في المنطقة. اتسع نطاق هذه العلاقة بما يتماشى مع التقارب العام للعلاقات بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي بعد فوز حزب العدالة والتنمية في تركيا عام 2002، والذي شهد توسعًا كبيرًا في العلاقات السياسية والاقتصادية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي[7]، ثم ازدادت أضعافا مضاعفة في

إذا تم تنفيذ هذا النهج يمكن أن تقوض هذه المقاربات الجديدة تجاه القضية الفلسطينية شرعية النظام الأردني

7. وفقًا لتقرير حول العلاقات بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي أعده منتدى أكسفورد لدراسات الخليج وشبة

أعقاب الربيع العربي.

خلق الربيع العربي انقسامات في تماسك هذه الكتلة إلى طرفين الأول تركيا وقطر بدعمهما للإخوان المسلمين وحماس ضد الطرف الثاني وهي دول أخرى في دول مجلس التعاون الخليجي التي أدركت أن «صعود الحركات الإسلامية

هذه العلاقة في أعقاب أزمة مجلس التعاون الخليجي لعام 2017، التي تعهدت خلالها تركيا بتقديم دعم عسكري وأرسلت شحنات بحرية وجوية من المواد الغذائية والموارد الأخرى إلى قطر

وسيطرتها عبر الوسائل الديمقراطية على الدول التي شهدت ثورات شعبية يمثل نموذجاً يشكل تهديداً وجودياً لأنظمتها الملكية». في عام 2014 وقعت تركيا وقطر اتفاقية عسكرية ودفاعية شاملة، بموجبها سيتمكن البلدان من استخدام موانئ ومطارات ومجال جوي ومنشآت عسكرية لكل منهما ونشر القوات على أراضي بعضهما البعض. كما اتفق البلدين على تبادل الخبرات التدريبية التشغيلية، والتعاون في الصناعة الدفاعية، والقيام بتدريبات عسكرية مشتركة، وتبادل المعلومات الاستخبارية. وقد تعززت هذه العلاقة في أعقاب أزمة مجلس التعاون الخليجي لعام 2017، التي تعهدت خلالها تركيا بتقديم دعم عسكري وأرسلت شحنات بحرية وجوية من المواد الغذائية والموارد الأخرى إلى قطر. قطر، من جانبها، دعمت تركيا في أعقاب محاولة الانقلاب في 15 يوليو[8]، وأزمة العملة التركية لعام 2018، التي تعهدت فيها قطر بتقديم 15 مليار دولار للاستثمار، بالإضافة إلى دعم العمليات العسكرية التركية في المنطقة، وبالتحديد التدخل العسكري التركي الأخير في ليبيا الداعمة لحكومة رئيس الوزراء فايز السراج المدعومة من الأمم المتحدة ضد التحالف العدواني برئاسة المشير خليفة حفتر.

في ضوء ذلك، غالبًا ما توصف تركيا وقطر بأنهما يشتركان في «التقارب مع الإسلاموية التي تشكل ارتباطهما الإقليمي». كما أنهم يشتركون في مصلحة «السياسة الواقعية» في محاولة الحد من نفوذ منافسيهم الإقليميين المشتركين، أي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر وإسرائيل، وفي الوقت ذاته يشتركان مع الدول المذكورة أعلاه في مخاوفهم من توسع النفوذ الإيراني في المنطقة. ستعطي الأقسام التالية لمحة عامة موجزة عن بروز مواقف تركيا وقطر الإقليمية، وتقاطع مصالحهما، وتداعياتها على القضية الفلسطينية.

ظهور تركيا وقطر كلاعبين إقليميين

خلال الحرب الباردة لم تكن تركيا تؤخذ في الحسبان في سياسات المنطقة سوى بشكل هامشي، واقتصرت مشاركتها إلى حد كبير في متابعة مصالحها الأمنية الوطنية الضيقة ومصالح حلف الناتو كونها عضو بارز فيها. بدأ هذا يتغير خلال أواخر الثمانينيات، فأولاً أدى كل من اندلاع التمرد الكردي في تركيا، وتحديداً قدرة حزب العمال الكردستاني على إنشاء قواعد في كردستان العراق خلال الحرب الإيرانية العراقية، والرعاية السورية لحزب العمال الكردستاني طبيعياً إلى لفت تركيا انتباه جيرانها

الجزيرة العربية، لم يكن لدى تركيا سياسة أكثر استباقية في الشرق الأوسط مما هي عليه في ظل حكم حزب العدالة والتنمية منذ تأسيس الجمهورية. «منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002، اتسمت سياسة أنقرة الخارجية بتأييدها للنشاط والتوجه نحو جيرانها الإقليميين. ومن خلال رفع قيود التأشيرة وإنشاء مجالس تعاون استراتيجي وتوقيع اتفاقيات التجارة الحرة مع دول الشرق الأوسط عزز حزب العدالة والتنمية أسس التعاون مع جيرانه العرب». انظر العتيقي وكاليسان ولونج وسادريو. (2015). العلاقات بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي: الاتجاهات والتوقعات. أكسفورد: منتدى أكسفورد لدراسات الخليج وشبة الجزيرة العربية ومنصة التعاون الدولي.

8. بعد الاجتماع الرابع للجنة الاستراتيجية العليا بين تركيا وقطر في اسطنبول في 2018، صرح أردوغان أن تركيا وقطر دعمتا بعضهما البعض في الأوقات الصعبة، وأثبتا أنهما صديقان حقيقيان عدة مرات، مضيفًا أن «الدوحة كانت أقوى مؤيد دولي لتركيا بعد هزيمة محاولة الانقلاب في 15 يوليو 2016 التي قامت بها منظمة فتح الله غولن الإرهابية». وعبر نظيره الأمير تميم بن حمد آل ثاني عن رغبته في تعزيز التعاون في كافة المجالات. وعقب الاجتماع وقع الوزراء الأتراك والقطريون بروتوكولات تعاون استراتيجي عبر صناعات متعددة بما في ذلك النقل والثقافة والتجارة والاقتصاد.

المباشرين. ثانياً أعطى انهيار الاتحاد السوفياتي واستقلال جمهوريات آسيا الوسطى فرصاً سياسية واقتصادية كبيرة لأنقرة. ثالثًا تطلب التآكل التدريجي للدولة العراقية بعد عام 1991 وإقامة حكم ذاتي كردي في شمال ذلك البلد تحت رعاية الولايات المتحدة من تركيا الانخراط في سياسات جيرانها بطريقة أكثر جوهرية. رابعاً شكلت اتفاقات أوسلو عام 1993 لأنقرة أساساً لإقامة علاقات رسمية مع الفلسطينيين، فضلاً عن ترقية علاقتها الطويلة الأمد مع إسرائيل وتوسيعها بشكل كبير. بحلول أواخر التسعينيات، تطورت العلاقات التركية الإسرائيلية إلى تحالف استراتيجي متعدد الأوجه. (راجع ورقة السياسة التالية لمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين تركيا وإسرائيل: «تركيا وإيران وسياسة المصالح فيما يتعلق بفلسطين» بقلم خالد حروب، مجموعة استراتيجية فلسطين).

شكّل تولي رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية الإسلامي السلطة في تركيا عام 2002 نقطة تحول أخرى، فعلى الرغم من اتهامها في كثير من الأحيان بتبني مشروع عثماني جديد في الشرق الأوسط، إلا أن سياسة أردوغان كانت في نواح كثيرة تقدمًا طبيعيًا للاتجاهات الحالية، مدعومًا بقناعة أن تركيا يمكن بل ويجب أن تلعب دورًا قياديًا لتحقيق الاستقرار في منطقة مشحونة بشكل متزايد، والاستفادة من موقفها لتعزيز اقتصادها. وهكذا سعت تركيا إلى وضع نفسها كوسيط بين إسرائيل والفلسطينيين وسوريا، كنموذج للحكم الإسلامي الديمقراطي الذي استجاب للتحديات العالمية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر، وبشكل أقل رسمياً كمحاور طبيعي بين أوروبا والشرق الأوسط (وبدرجة أقل بين الغرب وإيران).[9]

في حين اتبعت أنقرة رسمياً سياسة «لا مشاكل مع الجيران»، وفعلت ذلك بنجاح كبير خلال العقد الأول من حكم أردوغان، أدت الاضطرابات التي اندلعت في العالم العربي في 2011/2010 إلى وضع يمكن وصفه بأنه «لا جيران بدون مشاكل»، حيث استفادت أنقرة من الاضطرابات الإقليمية باعتبارها فرصة مناسبة لتعزيز نفوذها الإقليمي، وإن لم يكن القيادة، كان في المقام الأول من خلال تعزيز الفروع المختلفة لجماعة الإخوان المسلمين والديمقراطية الانتخابية، وكذلك من خلال التدخل العسكري المباشر لدعم مصالح تركيا الإقليمية.

من ناحية أخرى تعود طموحات قطر الإقليمية إلى منتصف التسعينات، في سياق حملة التحديث التي قام بها الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بعد أن أطاح بوالده في عام 1995، وقد مول هذا التوجه في قطر هو اكتشاف أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم في قطر، وقد اتخذت سياسة القوة الناعمة في المقام الأول، من خلال مبادرات مثل إنشاء تكتل الجزيرة الإعلامي العربي، والأحداث الرياضية، واستراتيجيات الاستثمار، والمساعدة الإنمائية. دعمت هذه الموارد المالية، إلى جانب هيكل صنع القرار ذو الطابع الشخصي للغاية جهود قطر لترسيخ مكانتها كوسيط للصراع، في حين عززت قوتها الصلبة[10] من خلال استضافة أكبر قاعدة جوية أمريكية في المنطقة.

بالنسبة للدوحة كان خروجها من ظل السعودية وهيمنة الرياض على سياساتها من خلال دول مجلس التعاون الخليجي أحد الاعتبارات الرئيسية، لا سيما في ضوء معارضة الرياض لاستيلاء الشيخ حمد على السلطة ومحاولاتها إعادة والده، وعلى الرغم من كون الملكية السعودية وهابية

9. انظر العتيقي وكاليسان ولونج وسادريو (2015). العلاقات بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي: الاتجاهات والتوقعات. أكسفورد: منتدى أكسفورد للدراسات الخليجية وشبة الجزيرة العربية ومنصة التعاون الدولي وكوتشوكاشجي (2019). الوفاق الودي: استكشاف العلاقات بين تركيا وقطر. مركز TRT للأبحاث العالمية لاستكشاف علاقة تركيا المتغيرة مع دول مجلس التعاون الخليجي، للحصول على أمثلة لدور تركيا الإقليمي المتغير.

10. مكنتها الموارد المالية من «نقل واستضافة وفود كبيرة لفترات طويلة من الزمن، وبناء المصداقية من خلال العمل الإنساني المكثف وتعهدات الاستثمار لدعم اتفاقيات السلام النهائية»، في حين سمح هيكل صنع القرار «لعدد صغير من الأفراد الرئيسيين، ولا سيما الأمير السابق ووزير الخارجية / رئيس الوزراء السابق، للشروع في جهود الوساطة والاستفادة من علاقاتهم الشخصية وجاذبيتهم للتوصل لاتفاقات». انظر بركات (2014). الوساطة القطرية: بين الطموح والإنجاز. ورقة تحليل مركز بروكنجز الدوحة (12) صفحة ١ و٢. في عام 2008 عينت الجامعة العربية قطر كوسيط في نزاع دارفور بالسودان، وبلغت أوجها بتوقيع اتفاقيات الدوحة عام 2011

بالنظر إلى الطبيعة الإقليمية للإخوان المسلمين فقد زودت الجماعة قطر بالتأثير في جميع أنحاء العالم العربي، وتوسع هذا بشكل كبير بعد عام 2010

فقد واصلت قطر استضافة الاخوان المسلمين ودعمهم بطرق مختلفة بعد أن انفصلت الرياض عن المنظمة خلال التسعينيات. بالنظر إلى الطبيعة الإقليمية للإخوان المسلمين فقد زودت الجماعة قطر بالتأثير في جميع أنحاء العالم العربي، وتوسع هذا بشكل كبير بعد عام 2010. في حين كان بإمكان تركيا أن تدعي شرعيًا أنها تدعم الحركات المتشابهة معها في التفكير، فإن قطر لم تكن جمهورية ولا ملكية دستورية تسمح بالمشاركة السياسة. بالنسبة للدوحة كان الأمر في المقام الأول لعبة نفوذ، وحفزها الاعتقاد بأنها يمكن أن تقوم بتشكيل الأحداث خارج حدودها وبهذا تستفيد سياسياً واقتصادياً.

يسلط تحليل أجرته مجموعة الأزمات الدولية مؤخراً لتدخل تركيا العسكري في ليبيا الضوء على أولويات السياسة الخارجية الإقليمية المتداخلة بين تركيا وقطر ومدى هذه العلاقة بينهما. وبحسب التقرير تتقاطع ليبيا مع محورين معاديين لأنقرة: المحور الأول الإمارات ومصر وبدرجة أقل السعودية التي تسعى لاحتواء النفوذ التركي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمحور الثاني الذي تشكله اليونان وقبرص (أي الاتحاد الأوروبي) وكذلك إسرائيل، للحد من وصول تركيا إلى البحر الأبيض المتوسط وبالتالي استبعاده من المشاريع الهيدروكربونية التي يمكن أن تكون ذات أهمية جيوسياسية واقتصادية. في محاولة للتصدي لهذا الأمر وقعت تركيا مذكرتي تفاهم مع الحكومة المدعومة من الأمم المتحدة في طرابلس في نفس اليوم، حيث كانت المذكرة الأولى بشأن التعاون الأمني، ووضعت الأسس لإرسال القوات المسلحة التركية إلى ليبيا لدعم الحكومة المعترف بها دوليًا، في حين ركزت المذكرة الثانية على «ترسيم الحدود وتحديد مجالات الصلاحيات والمناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط بين البلدين» التي أنشأت منطقة 18.6 ميل بحري (35 كم) كحدود بحرية بين تركيا وليبيا، مع مناطق اقتصادية حصرية/خالصة لكل دولة على جانبي الخط الحدودي. على الرغم من عدم اعتراف أي بلد آخر بمشروعية ترسيم الحدود بين البلدين، إلا أنه من المحتمل أن يحبط انشاء خط أنابيب الغاز الطبيعي الذي يبلغ طوله 1,900 كيلومتر (1,180 ميل) شرق البحر الأبيض المتوسط الذي تريد اليونان وإسرائيل وقبرص إنشاءه، وفي نفس الوقت وضعت الأسس لتراجع مصر وإسرائيل عن اتفاقيات المناطق الاقتصادية الحصرية/الخالصة مع اليونان. على الرغم من أن تركيا هي اللاعب الأكثر بروزًا في ليبيا، فقد علق مسؤولون أتراك وقطريون كبار بأن الدوحة تتحمل جزءًا من مشروع قانون الدعم العسكري التركي في ليبيا. وقال مسؤول قطري كبير قبل تدخل تركيا إن الدوحة ستساعد أنقرة في القيام بكل ما يلزم «لإنقاذ طرابلس».

وقال مسؤول قطري كبير قبل تدخل تركيا إن الدوحة ستساعد أنقرة في القيام بكل ما يلزم "لإنقاذ طرابلس"

التقاء المصالح - الإخوان المسلمين

تقدم كل من قطر وتركيا بشكل علني الدعم لجماعة الإخوان المسلمين على مستوى المنطقة، فبالنسبة لقطر فقد سعت إلى الاستفادة من شبكات الإخوان المسلمين في المنطقة لإبراز نفوذها على الصعيد الدولي في مواجهة اللاعبين الإقليميين الآخرين، وبالمثل دعمت تركيا جماعة الإخوان المسلمين لتعزيز نفوذها في جميع أنحاء المنطقة، ولكن من خلال المبادئ المعلنة المختلفة لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا المتمثلة في الديمقراطية والإسلام، وهو نهج طبقة الإخوان المسلمين في العقد الماضي. وقد تم تصعيد هذا الأمر وتسريعه بشكل خاص منذ الفوز الانتخابي الكبير الذي حققه حزب العدالة والتنمية عام 2007، حيث

حاول حزب أردوغان زيادة هذا التأثير. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال أزمة دول مجلس التعاون الخليجي، أشارت دول الخليج الأخرى إلى دعم قطر لحركة الإخوان المسلمين كسبب رئيسي للحصار المفروض، مع دعم تركيا اللاحق لقطر بشكل ضمني، بل وحتى تشجيعها لقطر على الحفاظ على العلاقات مع الإخوان المسلمين.

أنشأت جماعة الإخوان المسلمين، وهي حركة إسلامية إقليمية تأسست في مصر خلال أواخر عشرينيات القرن الماضي، فروعاً وطنية في معظم الدول، على غرار الحركة الشيوعية في القرن العشرين. نظرًا لاستقلالها المتزايد عن حالتها المحافظة، لم تركز جماعة الإخوان المسلمين فقط على التعبئة الشعبية والمشاركة الانتخابية، بل مثلت حركة المعارضة المنظمة الوحيدة المتبقية في العديد من الدول العربية عندما بدأت الاضطرابات العربية في بداية هذا العقد. ونتيجة لذلك كانت الجماعة المستفيد الرئيسي من هذه التمردات التي لا تمتلك قائد لها والانتقال السريع إلى الانتخابات، وتولت مناصب رفيعة في تونس ومصر.

في بادئ الأمر بدى أن لاكتساب الإخوان المسلمين نفوذاً في تونس ومصر والمعارضة السورية وأماكن أخرى فوائد عديدة، إلا أنه خلق ردة فعل غاضبة من الملكيات العربية المحافظة، أي الحكومة السورية والحكومة التي يقودها السيسي في مصر من بين آخرين. وشهدت ردة الفعل هذه ليس خلع الحركة من مواقع النفوذ، بل دمرت فعليًا في مصر وقمعت أو أجبرت على التراجع في جميع أنحاء المنطقة، باستثناء تونس وفلسطين والمغرب. بالإضافة إلى ذلك سرعان ما طغت طموحات القيادة التركية من خلال دورها كشخصية رئيسية نشطة في العديد من التطورات السياسية والصراعات في المنطقة، والأهم من ذلك أنها تعرضت لضربة شديدة مع الانقلاب المصري عام 2013 الذي أطاح بحركة الإخوان المسلمين بقيادة محمد مرسي، وما أعقب ذلك من فشل التمرد السوري، إلى جانب عدم قدرة الإخوان على الاحتفاظ بدور قيادي داخل المعارضة. والواقع أن الصراع السوري الذي تدخلت فيه تركيا بهذه الثقة والحماس في مراحله الأولى، أنتج تحديات بعيدة المدى لتركيا لم يسبق لها مثيل من بعض النواحي.

سرعان ما طغت طموحات القيادة التركية من خلال دورها كشخصية رئيسية نشطة في العديد من التطورات السياسية والصراعات في المنطقة

الآثار على القضية الفلسطينية

إن فلسطين هي من نواح عديدة رمز لنجاحات الإخوان المسلمين وفشلهم، حيث تمثل حماس، الفرع الفلسطيني من جماعة الإخوان المسلمين، المثال الأول لحكومة إسلامية منتخبة ديمقراطياً في العالم العربي (2006)، كما تم رفض منحهم الحكم، مما أدى إلى الانقسام داخل الجسم السياسي الفلسطيني المستمر حتى يومنا هذا، ففي حين تحكم حركة حماس قطاع غزة، فهي حركة محاصرة مادياً وسياسياً. إذا كان بإمكان تركيا وقطر الادعاء بأنهما منعاها من الانهيار، فإن بقاء الحركة هو إنجازهما الحقيقي الوحيد، وغازلت حركة حماس مرارًا وتكرارًا التحالفات المتنافسة للحصول على الشرعية والموارد التي لا تستطيع أنقرة والدوحة تقديمها. صحيح أن الحالة الفلسطينية فريدة من نواحٍ مختلفة عند مقارنتها بدول عربية أخرى، إلا أن التحديات التي تواجهها حماس في فلسطين وحزب الإخوان المسلمين في مصر وسوريا، على سبيل المثال، مشتركة أكثر مما يمكن افتراضه. هذا هو أحد الأسباب التي جعلت تركيا وقطر تضعان فقط بعض بيضهما في سلة الإخوان المسلمين، ويلجأان بشكل روتيني إلى أشكال أكثر تقليدية لتوقعات السلطة.

المغرب العربي

اتحاد المغرب العربي

تأسس اتحاد المغرب العربي في 17 فبراير 1989 عندما تم التوقيع على المعاهدة من قبل الدول الأعضاء في الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس. ومع ذلك، فقد اكتسبت فكرة ودعم هذا التحالف الإقليمي زخماً على مدى خمسة وثلاثين عاماً قبل تأسيسه رسمياً، يعتمد مفهوم «المغرب الكبير» على التقارب الثقافي

والتاريخي في منطقة كانت فيها حدود ما قبل الاستعمار غامضة. وبينما يؤكد المفهوم على فوائد التعاون الاقتصادي الإقليمي، فإنه له أيضًا أهمية دبلوماسية وسياسية. عندما حصل المغرب وتونس على الاستقلال عام 1956، حفز دعمهما السياسي والمعنوي لنضال الجزائر ضد فرنسا جهود زعيميهما في التخطيط للوحدة. قبل عام من استقلال الجزائر عام 1962، دعا ملك المغرب محمد الخامس والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة إلى اتحاد مغاربي يحظى بالدعم الكامل من جبهة التحرير الوطنية الجزائرية المنتصرة. خلال السنوات التي كان يسيطر عليها زعيم جبهة التحرير الوطني اليساري هواري بومدين (1965-1978)، تحدثت الجزائر عن «مغرب الشعوب»، وهي نسخة متطرفة توحي ضمناً بأن شعب تونس والمغرب قد يقلبا يوماً

تعززت الوحدة المغاربية في عهد بومدين، وتتماشى هذه الوحدة مع طموح ليبيا في ظل حكم القذافي للدفع نحو التكامل العربي. وقد دافع الزعيمان باستمرار عن النضال الفلسطيني كقضية عربية

نظامي الحكم المحافظين فيهما وتندمجان مع الجزائر مشكلين شمال إفريقيا اشتراكي. أسقط خليفة بومدين بن جديد هذه النسخة الشعبوية للوحدة الإقليمية لصالح موضوع المغرب الكبير الأكثر براغماتية ومناداة بالدولة.

على الرغم من الأيديولوجيات المختلفة التي دفعت نحو هذا التحالف الإقليمي، فإن مركزية القضية الفلسطينية كانت مستمرة طوال الوقت، تعززت الوحدة المغاربية في عهد بومدين، وتتماشى هذه الوحدة مع طموح ليبيا في ظل حكم القذافي للدفع نحو التكامل العربي. وقد دافع الزعيمان باستمرار عن النضال الفلسطيني كقضية عربية، مؤكدين على واجب جميع الدول العربية في مقاومة «الإمبريالية والصهيونية» لإسرائيل ومؤيديها. ظلت فلسطين في طليعة مناقشات الوحدة المغاربية، وكانت حتى محرك المحادثات التي أدت إلى إنشاء اتحاد المغرب العربي. هاجم الإسرائيليون مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في 1 تشرين الأول 1985 بحجة الإرهاب الفلسطيني. لا يمكن الاستهانة بتأثير هذه الهجمة على سكان المغرب العربي. جلب الهجوم الصراع العربي الإسرائيلي مباشرة إلى المغرب العربي، مما عزز التضامن بين سكان المغرب العربي والفلسطينيين. وما دعم محاولات الجزائر في ديسمبر 1986 لجذب ليبيا إلى شبكة معاهدة الجزائر وموريتانيا وتونس هو المناقشات حول كيفية تعاون الدول للمساعدة في معالجة التنافس بين الفصائل الفلسطينية. وبالمثل تأكد تجديد العلاقات بين الجزائر والمغرب في مايو 1988 بحضور الملك الحسن الثاني قمة عربية حول فلسطين في الجزائر العاصمة، مما مهد الطريق لقمة بشأن إنشاء اتحاد المغرب العربي في يونيو 1988.

ومع ذلك على الرغم من الوحدة الأولية حول أهداف إقليمية معينة، فشل اتحاد المغرب العربي بشكل لا لبس فيه. منذ أكثر من ثلاثين عامًا منذ تأسيسه الرسمي، اجتمع ست دورات فقط آخرها في يونيو 2008. في السنوات الأخيرة، وصف الملك محمد الرابع ملك المغرب الاتحاد علنًا بأنه «ميت» و «غير موجود». السبب الرئيسي في هذا الفشل كان المنافسة الاقتصادية والصراع العسكري بين المغرب والجزائر، صراع الأخير المتعلق بجبهة البوليساريو في الصحراء الغربية. ومع ذلك فقد ابتلي الاتحاد منذ بدايته بالاختلافات بين الأيديولوجيات المختلفة للدول الأعضاء. حيث تعارضت رؤية الجزائر مع رغبة القذافي في اتحاد سياسي شامل – تتضمن رئاسة مشتركة ومجلس وزاري وبرلمان - بدلاً من العضوية في معاهدة صداقة.

في الطرف المقابل حافظت المغرب وتونس على مقاومتهما التاريخية للتهديد العربي المتصور لسيادتهما الوطنية، فقد أبرز الاتحاد الهش الخلافات الأساسية بين المغرب وليبيا، حول قضية إسرائيل-فلسطين. في السابق ألغيت معاهدة ويدا لعام 1984 التي تم وصفها في ذلك الوقت على أنها خطوة نحو الاتحاد

في نهاية المطاف بين دول شمال أفريقيا - بعد نزاع حول اجتماع الملك الحسن الثاني مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بيريز. استنكر بيان ليبي زيارة بيريز إلى المغرب يومي 22 و23 يوليو / تموز واعتبرها «خيانة» للمغرب و «انتهاكاً للتوافق العربي وتحدياً لمشاعر الأمة العربية». استمر هذا الشعور في أوائل التسعينيات، مع العلاقات الدبلوماسية المتنامية للمغرب مع إسرائيل ودعمه لعقوبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضد ليبيا التي ساهمت في خيبة أمل القذافي بالمثل العربية التي حفزت قراره الأصلي بالانضمام إلى الاتحاد المغاربي، مشيرة إلى أن «نحن يجب أن تتحول إلى مصالحنا الخاصة «.

لقي اتحاد المغرب العربي مصير العديد من التحالفات الإقليمية التي نشأت في الشرق الأوسط خلال النصف الثاني من القرن العشرين، حيث كان لعملياته غير الفعالة أو المتقادمة أثر ضئيل على النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. على الرغم من أن تأثيره ووجوده أمر مشكوك فيه إلا أنه لا يزال تحالفًا مهمًا ويستحق مزيدًا من البحث. لتحديد المسار التاريخي للتأثير المغاربي على القضية الفلسطينية، ولكن بالنظر إلى الطبيعة غير الفعالة للاتحاد، من الضروري تسليط الضوء على أهم الإجراءات الأحادية التي اتخذتها كل دولة مغاربية بشكل مستقل (من الماضي إلى الحاضر). وسينصب التركيز هنا على ليبيا والجزائر والمغرب وتونس. وتجدر الإشارة إلى أن موريتانيا مستبعدة بسبب الغياب النسبي للقدرات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية فيها.

ليبيا

جاء صعود العقيد معمر القذافي إلى السلطة من خلال انقلاب عسكري عام 1969 بعد هزيمة الدول العربية من قبل إسرائيل في حرب الأيام الستة عام 1967، وقد ساهم دور ليبيا، أو غياب هذا الدور في هذا الصراع في معارضة القذافي للملك محمد إدريس السنوسي، حيث اعتبر أن النظام الليبي فشل فشلًا صارخًا في دعم مصر، واعتبر في الوقت نفسه ناصر بطلاً لتحرير مصر من «الإمبريالية الغربية» وقيادة العروبة. كانت القضية الفلسطينية، كما زعم القذافي مراراً، «قضية كل العرب لأن الإمبريالية الصهيونية تنوي إزالة الوجود العربي ولأن الفلسطينيين وحدهم لا يستطيعون مواجهة المعركة». لذلك، حث العالم العربي على تعبئة قواته وتقديمها للفلسطينيين: «يجب علينا دعم الثورة الفلسطينية، لكن هذا لن يكون كافيا لأن العدو لا يهدد الفلسطينيين فقط، بل يهدد وجود العرب ذاته»، وأتبع ذلك بتعريف الصراع مع إسرائيل بأنه «معركة مصيرية حول وجود أو تصفية الحضارة العربية ومساهمتها في الإنسانية». بعد وفاة ناصر المفاجئة في سبتمبر 1970، ظهر فراغ في السلطة في القيادة العربية، ووجد القذافي الذي اعتبر نفسه الوريث الحقيقي لعبد الناصر نفسه في صراع سياسي وأيديولوجي متزايد مع خليفة ناصر أنور السادات، وقوض هذا التنافس داخل الحركة في النهاية موقع القذافي كزعيم للقضية العربية ضد إسرائيل، عندما لم تعلمة مصر وسوريا عن خطتهما لحرب أكتوبر 1973. كان هذا الأمر إهانة لليبيا والقذافي بالنظر إلى محاولات الدول الثلاث التوحد في ظل اتحاد الجمهوريات العربية في يناير 1972. تم الكشف عن قيود على التحالف الإقليمي للعروبة، مع هزيمة عام 1973 أمام إسرائيل مما يؤكد عدم فعاليتها.

حافظت المغرب وتونس على مقاومتهما التاريخية للتهديد العربي المتصور لسيادتهما الوطنية، فقد أبرز الاتحاد الهش الخلافات الأساسية بين المغرب وليبيا، حول قضية إسرائيل-فلسطين

على الرغم من استسلام مصر اللاحق لإسرائيل في اتفاقيات كامب ديفيد عام 1978، إلا أن الانتشار الكبير لوحدة موقف الشعوب العربية وتجمعهم حول أجندة مؤيدة للفلسطينيين شجعا القذافي على زيادة دعمه، ولم يكن طموحه المتجدد مجرد «استعادة الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967، بل [تحرير] الفلسطينيين

من نير الصهيونية». سعى القذافي إلى إقامة تحالفات عربية رسمية بديلة، بما في ذلك الجمهورية العربية الإسلامية عام 1974، ومقترح توحيد لتونس وليبيا، مع توقع إدراج الجزائر والمغرب في المستقبل. يجسد هذا الالتزام إيمان القذافي المستمر باحتمال تعبئة العرب حول تحالف إقليمي لإخماد إسرائيل، على الرغم من فشل التحالفات الرسمية.

شكل هذا هجوماً على ياسر عرفات، حيث أنه مكن الفصائل المنشقة داخل فتح التي تنافس عرفات

على الرغم من هذه المبادرات للعمل الإقليمي المنسق، يمكن القول إن تأثير ليبيا التحويلي على النزاع الإسرائيلي الفلسطيني موجود في الأعمال الأحادية التي قامت بها، ففي عام 1978 أثناء عملية السلام المصرية الإسرائيلية والهجمات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في لبنان، قامت إدارة القذافي بدمج المكاتب المختلفة للمنظمات الفلسطينية داخل ليبيا تحت اسم منظمة التحرير الفلسطينية، وشكل هذا هجوماً على ياسر عرفات، حيث أنه مكن الفصائل المنشقة داخل فتح التي تنافس عرفات. كما حث القذافي الفصائل الفلسطينية على تشكيل جبهة موحدة ضد إسرائيل، ووعدها بمنح نقدية وإمدادها بالأسلحة. في منتصف يونيو 1979 قبل قادة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية دعوة القذافي واجتمعوا في مؤتمر طارئ خاص في طرابلس. ومع ذلك استمر النزاع بين القذافي وعرفات، حيث اتهم القذافي عرفات بتبني نهج تصالحي مع إسرائيل، وبلغ الأمر اتخاذ القذافي إجراءات عقابية ضد عرفات من أواخر عام 1979 إلى أوائل عام 1980. على سبيل المثال اتخذ القذافي خطوات لإضعاف قيادة عرفات من خلال رفض توجيه المدفوعات الليبية إلى المنظمات الفلسطينية من خلال الخزانة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي يديرها عرفات، بل قام القذافي بدلاً من ذلك بتحويل الأموال مباشرة إلى بعض فصائل منظمة التحرير الفلسطينية الأكثر راديكالية/تطرفاً، مما مكنها من الحفاظ على قدر من الاستقلال في مواجهة فتح بقيادة عرفات. انحسر هذا التنافس حتى الانتفاضة الأولى، التي اندلعت في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة في ديسمبر 1987. انحازت حركة المقاومة إلى موقف القذافي المحارب، الذي أعلن دعمه القوي "بكل موارد ليبيا" لـ "الثورة الفلسطينية الهائلة" التي "يعيد الكرامة العربية". خصصت ليبيا مساعدات شهرية بقيمة 4 ملايين دولار للانتفاضة، وفي صيف عام 1988، أعلن أن الجماهيرية الليبية ستدفع 1 مليون دولار من الرواتب الشهرية للموظفين الفلسطينيين المضربين داخل الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة.

قادت عزلة ليبيا المتزايدة عن جيرانها العرب والمجتمع الدولي ككل القذافي لتغيير الدبلوماسية في أواخر التسعينات، وركزت سياسته المحلية على الضغوط السياسية والاجتماعية والاقتصادية. أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، أدت حاجة القذافي إلى مجابهة العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة بطرابلس إلى التخلي عن القضية الفلسطينية. دعا الليبيون الذين يرغبون في الحصول على الاحترام في الغرب، لا سيما في الولايات المتحدة، القذافي إلى تليين موقفه العدواني في مواجهة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، أو على الأقل تقلق الظهور العلني في هذا الشأن. كان هناك تناقض صارخ بين دعم ليبيا الملتزم للفلسطينيين في الانتفاضة الأولى وتدخلها المحدود في الانتفاضة الثانية، فقد استغرق الأمر أكثر من عام كامل منذ اندلاع الانتفاضة الثانية لكي تمنح ليبيا 5.5 مليون دولار للفلسطينيين، مع اقتصار هذه المساعدة على الأهداف الإنسانية فقط. يشير غياب المساعدة المالية لأولئك الذين شاركوا بشكل مباشر في القتال نفسه إلى إحجام القذافي عن استفزاز إسرائيل.

استمر التخلي عن القضية الفلسطينية حتى

كان هناك تناقض صارخ بين دعم ليبيا الملتزم للفلسطينيين في الانتفاضة الأولى وتدخلها المحدود في الانتفاضة الثانية

القرن الحادي والعشرين، وبشكل ملحوظ ابتعدت الاجندة الوطنية الليبية عن القضية الفلسطينية بشكل أكبر بسبب اندلاع الحرب الأهلية الليبية في عام 2011، حيث جسد تدخل القوى الخارجية الغربية في هذه الحرب - وبالتحديد بريطانيا وفرنسا بموافقة الولايات المتحدة الامريكية - إلى أي مدى أصبح مصير ليبيا يقرر بالكامل من قبل القوى الأجنبية، ونظراً لاستمرارية هذه الأزمة في ليبيا، منعت الأطراف الليبية من القيام بأي تدخلات جديرة بالملاحظة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى مسار حزب العدالة والبناء الليبي، بصفته الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين الليبية، حيث يحافظ حزب العدالة والبناء على وجهات النظر الإسلامية، ويتبنى الطموحات حول التحول الإقليمي، بدلاً من التركيز الوطني للعديد من الدول العربية المعاصرة. وهذا يشمل دعوات للتعبئة حول فلسطين وضد الاحتلال الإسرائيلي. كانت هناك تقارير عن قيام حماس بعمليات في ليبيا، مثل شراء الأسلحة، من خلال شبكة الإخوان المسلمين في ليبيا. وأشار فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبيا إلى «وجود خبراء عسكريين فلسطينيين في طرابلس». تشهد الحرب الأهلية المستمرة بين الفصائل المتنافسة هيئتين برلمانيتين في صراع عسكري، مع اقتصار تأثير نفوذ حزب العدالة والبناء على حكومة الوفاق الوطني. لذلك تعتبر احتمالات حصول حماس على حليف قوي واستراتيجي في الحكومة الليبية ضئيلة حيث أن أفضل آفاق حزب العدالة والبناء لتعزيز السلطة قد تكمن في إبعاد نفسه عن الأيديولوجية التي تربطه بفلسطين.

وأشار فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبيا إلى "وجود خبراء عسكريين فلسطينيين في طرابلس

الجزائر

لعبت الجزائر دوراً حاسماً في قيام الدولة الفلسطينية، ففي عام 1974 في الوقت الذي ساهم فيه تصنيف منظمة التحرير الفلسطينية كمجموعة إرهابية في تراجع دعمها الخارجي، افتتح الرئيس الجزائري بوتفليقة سفارة فلسطينية في الجزائر العاصمة. والأكثر من ذلك أنه وفي نفس العام استخدم بوتفليقة فترة ولايته لمدة عام واحد كرئيس للجمعية العامة للأمم المتحدة لمنح منظمة التحرير الفلسطينية صفة مراقب. لم يقم أي مسؤول فلسطيني بإلقاء خطاب في الأمم المتحدة منذ خطة التقسيم عام 1947. مكنت الأعمال التحويلية أحادية الجانب الجزائرية ياسر عرفات - كأول ممثل عن منظمة غير حكومية - من مخاطبة الجلسة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة. لقد أدت الزيادة الناتجة في التعاطف الدولي والدعم للقضية الفلسطينية إلى تمهيد الطريق لإقامة الدولة الفلسطينية. في نفس يوم إعلان الاستقلال الفلسطيني في 15 نوفمبر 1988 في الجزائر، أصبحت الجزائر أول دولة في العالم تعترف بدولة فلسطين الجديدة. كما شجعت الحكومة منظمة التحرير الفلسطينية على بدء محادثات مع إسرائيل في عام 1988، مما أدى في نهاية المطاف إلى العودة الرسمية للمنظمة إلى الوطن الفلسطيني. عند قيام الجزائر بتسهيل الدعم الدبلوماسي المحوري لمنظمة التحرير الفلسطينية والقضية الفلسطينية غالبًا ما تعرض علاقاتها مع الدول العربية الأخرى للخطر، بما في ذلك الأردن ولبنان وسوريا ومصر، فقد تم قطع العلاقات الجزائرية المصرية الوثيقة التي نشأت عن مساعدة ناصر للجزائر خلال كفاحهم ضد الاستعمار بشكل كامل بعد اتفاقيات كامب ديفيد. من الواضح أن دعم الجزائر الأحادي الجانب وغير القابل للتغيير للفلسطينيين كان تحويلياً خلال المرحلة الثورية من النضال الفلسطيني.

لكن منذ التسعينيات حدث تحول ملحوظ في الدعم الجزائري لفلسطين، مع انخفاض الأفعال الأحادية التحويلية في دعمها للقضية الفلسطينية. كما رأينا أعلاه فإن التحولات المماثلة في العلاقات المغاربية الفلسطينية الأخرى تُعزى جزئياً إلى بروز الولايات المتحدة

الأمريكية كالقوة المهيمنة عالمياً. ومع ذلك فإن هذا العامل يحمل قيمة توضيحية أقل فيما يتعلق بوضع العلاقات بين الجزائر وفلسطين. كانت العلاقة بين الجزائر وفلسطين قوية للغاية حتى تم توقيع اتفاقيات أوسلو في عام 1993، مما غيّر بشكل أساسي المسار السياسي لفلسطين والدعم الذي يحتاجه الفلسطينيون. الجزائريون يواصلون دعمهم، ولا يزال لديهم علاقة وثيقة للغاية مع الفلسطينيين، لكنها ليست كما كانت عليه خلال المرحلة الثورية. يمكن للجزائر أن تقدم المزيد لفلسطين في هذا الصدد بسبب تاريخها الثوري، وبسبب

كانت العلاقة بين الجزائر وفلسطين قوية للغاية حتى تم توقيع اتفاقيات أوسلو في عام 1993، مما غيّر بشكل أساسي المسار السياسي لفلسطين والدعم الذي يحتاجه الفلسطينيون

المبادرات الدبلوماسية الهامة التي ساعدت في تأمين عودة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى فلسطين. منذ دعم اتفاقيات أوسلو، تبنى الرؤساء الجزائريون المتعاقبون دعماً أكثر توازناً واعتدالاً للقضية الفلسطينية، في الحين الذين عملوا فيه مع الولايات المتحدة والقوى العالمية الأخرى من أجل سلام تفاوضي في الشرق الأوسط. استمرت الإدانة الجزائرية للأعمال الإسرائيلية في الوقت المعاصر، لكن ذلك لم يتمكن من تحقيق تأثير تحويلي مماثل لدعمهم التاريخي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ومع ذلك فإن الرد المغاربي على خطة ترامب قد يشير إلى تطور معاصر في العلاقات، حيث وجهت الجزائر انتقادات شديدة للخطة، وكررت الرئاسة الجزائرية في بيان ردا على الخطة «دعمها القوي والدائم للقضية الفلسطينية وحق شعبها غير القابل للنقاش في إقامة دولة مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية». في حين أن قادة مغاربيين آخرين تجنبوا بعناية أو أحبطوا المحادثات بشأن فلسطين خوفًا من رد الفعل العنيف، الذي قد يتمثل في الاستياء العام من التطبيع مع إسرائيل، استخدم الرئيس الجزائري المنتخب تبون خطاب تنصيبه للتأكيد «سنظل دعمًا لفلسطين وشعبها الذين يقاتلون ضد القوة الاستعمارية الغاشمة حتى تحقيق دولتهم المستقلة «. إن المقاومة الجزائرية الشرسة للمحور الأمريكي الإسرائيلي بشأن القضية الفلسطينية تدل على ثقة النظام في النجاة من أي إدانة اقتصادية من قبل الولايات المتحدة، مما أدى إلى تكهنات بشأن موقف الجزائر في الوقت المعاصر، مع ملاحظة بعض المعلقين الميلان المتزايد بسرعة نحو الصين اقتصاديًا ودبلوماسياً، يمكن القول إن استقلال الجزائر الاقتصادي المتنامي عن الولايات المتحدة قد يمكّنها من الاستمرار في دعمها القوي للقضية الفلسطينية، وبينما تتحدى الصين بشكل متزايد الهيمنة الاقتصادية الأمريكية في جميع أنحاء العالم، فقد يحقق هذا التوجه ه إمكانات التحولات في نهج بلدان المنطقة تجاه القضية الفلسطينية.

المغرب

يتبع نهج المغرب تجاه القضية الفلسطينية الاتجاه الإقليمي المتمثل في اختلاف الأنماط قبل الحرب الباردة وبعدها، حيث تشكل تصرفات المغرب خلال النصف الثاني من القرن العشرين مثالاً رئيسياً على نطاق وفعالية الإجراءات الأحادية لدول المنطقة فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فقد طمح الملك الحسن الثاني إلى تعزيز مكانة المغرب كوسيط في النزاع، وكذلك في الصراع العربي الإسرائيلي الأوسع، وفي السنوات التي تلت حرب أكتوبر 1973، استضاف المغرب اجتماعاً سرياً بين وزير خارجية إسرائيل ونائب رئيس الوزراء المصري في عام 1977، مما مهد الطريق أمام زيارة السادات التاريخية لإسرائيل. كان تأسيس دور المغرب كوسيط فرصة فريدة لزيادة مكانة البلاد في منطقة تهيمن عليها الوحدة العربية التي سعت المغرب لمقاومتها، وفي نفس الوقت كان الحسن الثاني مناصراً لإبقاء الدول العربية

ككيانات ذات سيادة منفصلة. حاولت المغرب في الوقت نفسه تصوير نفسها للدول العربية على أنها بطل حقيقي للقضية الفلسطينية، من خلال الدعوة إلى نهج براغماتي، حيث جادلت المغرب بأن الهزيمة العسكرية للدول العربية

كان تأسيس دور المغرب كوسيط فرصة فريدة لزيادة مكانة البلاد في منطقة تهيمن عليها الوحدة العربية التي سعت المغرب لمقاومتها

في عام 1973 تجسد كيف يمكن تحقيق هذه القضية فقط من خلال صنع السلام والتفاوض مع إسرائيل.

جاء صعود الملك محمد السادس إلى السلطة في عام 1999 بعد التحول في الديناميات الدولية من الحرب الباردة إلى نظام أحادي القطبية تهيمن عليه الولايات المتحدة، مما يعطي الأولوية لضرورة الحفاظ على تصور الولايات المتحدة للمغرب كصديق لإسرائيل. إن موقف المغرب من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو موقف تفادي وحذر، فلم يعلق صناع القرار في المغرب علناً على الصراع إلا إذا كانوا مجبرين على ذلك، ولكن ونظراً لصعود الإسلام السياسي محليًا، فهم الملك أنه من وجهة نظر سياسية يمكن لأي خطاب عام حول هذا الموضوع أن يقوي المعسكر الإسلامي ويقوض سلطته. علاوة على ذلك ساهم عدم الاستقرار في الشرق الأوسط منذ اندلاع الربيع العربي في تصور محمد السادس بأن الشرق الأوسط والمعسكر العربي لا يمكنهما تلبية مصالح المغرب المحلية. تتمثل أهداف السياسة الخارجية للمغرب في تحسين العلاقات مع الاتحاد الأوروبي وتجنيد اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة لحماية المصالح المغربية في منطقة الصحراء الغربية، وهذا الاتجاه هو ما أبعده عن القضية الفلسطينية.

على الرغم مما سبق إلا أن الانتقادات الداخلية للعلاقات المغربية الإسرائيلية تصدرت المشهد في عام 2013، حيث تركزت على اقتراح برلماني مغربي لحظر تطبيع العلاقات الملكية مع إسرائيل. تم رعاية مشروع القانون في الأصل من قبل ائتلاف واسع شمل الفصائل الملكية مثل حزب الأصالة والمعاصرة المعترف به عمومًا كحزب «رجال الملك». كان هناك ادعاء بأن هذا الإجراء جاء من الملك محمد السادس كون مؤسس حزب الأصالة والمعاصرة فؤاد عالي الهمة - أحد المقربين من الملك - كانت من بين الموقعين الأصليين على الإجراء. على الرغم من أن هذا الاجراء قد تقدم أكثر مما كان يتوقع في البداية وذلك بسبب معارضته للمبادرات الملكية لإسرائيل، فقد سحب حزب الأصالة والمعاصرة مشروع القانون الذي فشل في نهاية المطاف. ويبدو أن مشروع قانون مكافحة التطبيع هو مظهر من مظاهر السياسة الشعبية التي تلتقي مع السياسة الخارجية التي ميزت انحراف علاقة المغرب مع إسرائيل في الوقت المعاصر. يمكن القول إن الرباط تريد الكسب من جهتين، فهي تريد لواشنطن أن تنظر إليها كصديق لإسرائيل، وللشارع المغربي أن ينظر إليها على أنها بطل قوي للعروبة، وقد يكون اقتراح مشروع قانون ضد التطبيع ومن ثم عدم السماح بالموافقة على المشروع وسيلة لتحقيق الهدفين: فالقانون أو التشريع المناهض لإسرائيل يمنح السياسيين الحزبيين فرصة لإظهار الناخبين أنهم لم «يُباعوا» لمصالح غربية، في نفس الوقت الذي يواصل صانعو القرار السياسة الخارجية الأنسب لاستراتيجية المغرب الدولية.

الاستسلام للولايات المتحدة، وبالتالي إسرائيل، أصبح واضحًا مرة أخرى في رد المغرب على خطة ترامب «من السلام إلى الازدهار». في حين شجع بيان صادر عن وزارة الخارجية المغربية على ضرورة قبول جميع الأطراف، تم الكشف عن سطحية الرد من خلال التأكيد على

يمكن القول إن الرباط تريد الكسب من جهتين، فهي تريد لواشنطن أن تنظر إليها كصديق لإسرائيل، وللشارع المغربي أن ينظر إليها على أنها بطل قوي للعروبة

أن «المغرب يقدر جهود السلام البناءة التي تبذلها الإدارة الأمريكية الحالية للتوصل إلى حل عادل ودائم ومنصف»، وفي نفس الأسبوع الذي أعلن فيه ترامب عن خطته، وصلت ثلاث طائرات تجسس إسرائيلية الصنع إلى المغرب كجزء من صفقة أسلحة بقيمة 48 مليون دولار. يتم الاحتفاظ بهذه العلاقات وراء أبواب مغلقة خوفا على ما يبدو من المعارضة العامة. أصر رئيس التجارة الخارجية المغربي على البرلمان في 2016 أن «المغرب ليس له علاقات تجارية مع (إسرائيل).

تونس

كانت علاقات الحكومة التونسية مع إسرائيل ونهجها تجاه القضية الفلسطينية متجذرة باستمرار في السياسة الواقعية، حيث اتصفت بالاعتدال والتوازن منذ الاستقلال عام 1956.

بدأ السعي وراء هذا المسار مع الحبيب بورقيبة - الرئيس الأول للجمهورية التونسية- الذي كانت بوصلته السياسية تشير دائمًا في اتجاه الغرب، وتتطلع نحو أوروبا مع تطلعات لمحاكاة الدولة الوستفالية الحديثة. هذا التأكيد على سيادة «الأمة التونسية» وضع بورقيبة في معارضة طموحات جمال عبد الناصر الساعية للوحدة العربية. لم يكن لدى بورقيبة سبب وجيه لتشجيع العداء لإسرائيل، التي اعتبرها عاملاً إيجابياً في السعي لتحدي هيمنة ناصر على المنطقة العربية. في عام 1965 بمبادرة شخصية وأحادية الجانب منه أصبح بورقيبة أول زعيم عربي يقترح نهجًا للصراع العربي الإسرائيلي يدعو إلى الاعتراف بإسرائيل والانخراط في المفاوضات، كان المنطق المعلن هو أن التعنت العربي في مقاربة «الكل أو لا شيء» بالنسبة لفلسطين قد أعطى الإسرائيليين ميزة دعائية كبيرة حتى الآن، مما سمح لإسرائيل بتصوير نفسها على أنها حريصة على تسوية معقولة يرفض خصومها النظر فيها. ومع ذلك أثار الانفتاح نحو الاعتراف بإسرائيل عاصفة دبلوماسية بين تونس والدول الأعضاء الأخرى في الجامعة العربية. وقد رفض الإسرائيليون والعرب مقترحات بورقيبة على حد سواء. ففي حين لم ينجح هذا المقترح في تحقيق التحول المقصود للنزاع، فقد كثف الانقسام العربي، حيث جاء في وقت كانت فيه الدول العربية للمرة الأولى منذ سنوات قريبة من التوصل إلى إجماع حول موقفها من استخدام إسرائيل لمياه نهر الأردن. في عام 1966 قطعت العلاقات الدبلوماسية التونسية المصرية، حيث كانت الأعمال أحادية الجانب من قبل بورقيبة سواء كانت مقصودة أم لا بمثابة تقويض لوحدة الجبهة العربية بشأن فلسطين.

شكلت حرب يونيو 1967 تناقضاً في مصالح بورقيبة بين إظهار القيادة دعمها لفلسطين والحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي لا يمكن التغلب عليها من خلال الاعتدال أو تجنب القضية، وساعد ذلك في إنهاء الخلاف بين تونس وبقية العالم العربي، حيث أعربت تونس عن دعمها للقضية العربية. عرضت تونس إرسال قوات إلى الجبهة وسمحت للقوات العسكرية الجزائرية بالمرور عبر أراضيها، ومع ذلك لم يستمر هذا الموقف المؤيد للفلسطينيين، كما رأينا في أعقاب الهزيمة مباشرة. قاطع بورقيبة قمة جامعة الدول العربية لعام 1967 في الخرطوم، وانتقد قرار الخرطوم الذي بموجبه لن تتفاوض الدول العربية على

قاطع بورقيبة قمة جامعة الدول العربية لعام 1967 في الخرطوم، وانتقد قرار الخرطوم

السلام مع إسرائيل، أو تعترف به، أو تصنع السلام معه. بعد ذلك اعترفت تونس بدولة إسرائيل وقبلت قرار الأمم المتحدة رقم 242 في نوفمبر 1967.

بعد الانتصار الإسرائيلي في حرب لبنان عام 1982، عرض بورقيبة اللجوء لمنظمة التحرير الفلسطينية في تونس، ومع ذلك لم تكن الضيافة التي قدمها بورقيبة لمنظمة التحرير الفلسطينية طبيعية تمامًا كما بدت في ذلك الوقت، فقد جاء ذلك بعد ضغوط شديدة من الولايات المتحدة ليقبل الفلسطينيون عرض بورقيبة، وهو الأمر الذي أكده جورج شولتز

عضو مجلس الوزراء الجمهوري الأمريكي السابق في مقابلة عام 1985 مع صحيفة نيويورك تايمز. كما جاءت الضغوط من رئيس الوزراء التونسي محمد مزالي، الذي سعى إلى جعل السياسة الخارجية التونسية أكثر انسجامًا مع بقية الدول العربية، وبالتالي كان يميل إلى أن يكون أكثر تأييدًا للفلسطينيين من بورقيبة. أسفر القصف الإسرائيلي لمقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في 1 أكتوبر 1985 عن مقتل 13 مدنياً تونسياً على الأقل، وهو ما فرض ضغطاً شديداً على العلاقات التونسية مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة، حيث اتهمت الأخيرة بتأييد هجوم إسرائيلي على واحدة من أقوى الدول الموالية للغرب في العالم العربي. ومع ذلك لم تقطع تونس علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، بل زد على ذلك أنها أضعف دعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية. بعد إقالة رئيس الوزراء مزالي في عام 1986، بدأ النظام يظهر علامات واضحة على السعي لإنهاء وجود منظمة التحرير الفلسطينية، حيث رفضت السلطات التونسية تجديد جوازات سفر العديد من المسؤولين والمواطنين الفلسطينيين، مما حال دون عودة عدد كبير منهم إلى تونس. تمنى كل من بورقيبة وخليفته الرئيس بن علي تجنب جعل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني شأن داخلي تونسي، حيث وجه بعض الإسلاميين المحليين انتقادات شديدة للنظام عندما تم تسليط الضوء على الصراع.

يمكن رؤية استمرار مبادئ معينة للسياسة الواقعية لبورقيبة في النهج المعاصر للحكومة التونسية تجاه القضية الفلسطينية، حيث تبنى الرئيس الحالي قيس سعيد خطابًا مناهضًا لإسرائيل منذ انتخابه لمنصبه في ديسمبر 2019، مما حظي بالثناء بين القوميين العرب. في ليلة انتخابه في كانون الأول (ديسمبر) 2019 تحدث سعيد مرتدياً علم فلسطيني عن العلاقات التونسية الإسرائيلية قائلاً «كلمة التطبيع هي الوصف الخاطئ للأمر، فنحن هنا نتحدث عن الخيانة العظمى»، واستمر قائلاً إن تونس في حالة حرب مع إسرائيل. بعد نشر خطة ترامب بدا في البداية أن حكومة سعيد ستحافظ على هذا الموقف، فقد وصف المنصف البعتي، الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، مقترح ترامب بأنه «مظلمة القرن والخيانة العظمى» خلال مقابلة بثها التلفزيون الوطني. بصفته الممثل الوحيد لدولة عربية في مجلس الأمن الدولي الحالي، تم تكليف البعتي بالعمل على قرار ضد خطة ترامب. ومع ذلك، قبل تقديم القرار، تم فصل الدبلوماسي المخضرم البعتي من منصبة في بيان لوزارة الخارجية يشير إلى «أدائه الضعيف وعدم التنسيق مع الوزارة في الأمور الهامة قيد المناقشة في الأمم المتحدة». أفادت مصادر أجنبية متعددة أن مدى انتقاد البعتي لإدارة ترامب تجاوز صلاحيات سعيد، حيث أعتبر تعبيره عن دعمه للفلسطينيين على أنه من المحتمل أن يضر بعلاقات تونس مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يقوض الموقف التونسي الظاهر المؤيد للفلسطينيين. وباعتبارها الدولة العربية الوحيدة في مجلس الأمن، لم يكن هناك مجال كبير للمناورة حول ما إذا كانوا قد قدموا القرار. لقد تضاءلت القوة المرتبطة بالخطاب الذي تبديه إدارة سعيد المؤيدة للفلسطينيين بسبب عدم الرغبة الظاهرة في دعم الفلسطينيين عندما يواجهون خطر فقدان حليف استراتيجي خارجي كبير كالولايات المتحدة الأمريكية. من السابق لأوانه نفي أي إمكانية بعيدة المدى للفلسطينيين لكسب الرئيس سعيد كحليف استراتيجي موثوق، ومع ذلك من الواضح أنه وفي أول عقبة دبلوماسية واجهته عاد سعيد إلى النهج التونسي تجاه القضية الفلسطينية الذي انتهجه بورقيبة: رفض الدعم المؤيد لفلسطين من أجل الدفاع عن مصالح

أفادت مصادر أجنبية متعددة أن مدى انتقاد البعتي لإدارة ترامب تجاوز صلاحيات سعيد، حيث أعتبر تعبيره عن دعمه للفلسطينيين على أنه من المحتمل أن يضر بعلاقات تونس مع الولايات المتحدة الأمريكية

تونس الاقتصادية الأساسية والعلاقات مع الدول الغربية والمنظمات الدولية.

الآثار المترتبة على القضية الفلسطينية

إن النقص الملحوظ في المقالات العلمية حول العلاقات المغاربية الفلسطينية له أهمية كبيرة في حد ذاته، مما يستلزم أن ينشط مناصري القضية الفلسطينية دراستهم لجيرانهم المغاربيين تاريخياً. من غير المرجح أن تتخذ أي مشاركة فلسطينية شكلاً مغاربياً بسبب الانقسام وعدم الاستقرار في المنطقة، ولكن هذا لا ينفي إمكانية التحليل على المستوى الوطني لتحديد الحلفاء الاستراتيجيين الذين يدعمون القضية الفلسطينية بقوة. على الرغم من ذلك وكما توضح التحليلات المعاصرة فقد حد اندماج الدول المغاربية في تحالفات غير رسمية مع الولايات المتحدة الأمريكية من نطاق الجهات الفاعلة المؤيدة للفلسطينيين وقدرتها على ترجمة خطابها المؤيد إلى عمل تحويلي. لكن تحت السياسة الواقعية التي تتبناها نخب الدولة المهيمنة عبر المنطقة، فإن غالبية الجمهور المغاربي الأوسع له موقف مؤيد للفلسطينيين ويضغط على ممثليه السياسيين بشأن هذه القضية عندما يتم التركيز عليها. على النقيض من العديد من الأنظمة السياسية القائمة في المشرق وأماكن أخرى في الشرق الأوسط، فإن الانتشار النسبي للديمقراطية التشاركية في المغرب الكبير يضمن أن قادتها أكثر عرضة لتدقيق الرأي العام عند صياغة سياساتهم تجاه القضية الإسرائيلية الفلسطينية.

المراجع

Eilstrup-Sangiovanni, M. (2014). Informal cooperation beyond the alliance. In NATO's Post-Cold War Politics, pp. 269-288. Palgrave Macmillan, London.

Ibid.

Simmons, B. A., & Steinberg, R. H. (Eds.). (2007). International law and international relations: an international organization reader, p.311. Cambridge University Press.

Eilstrup-Sangiovanni, M. (2014)

Mayer, S. (2011). Embedded politics, growing informalization? How NATO and the EU transform provision of external security. Contemporary security policy, 32(2), 308-333.

Ibid.

Sands, P. (2000). 'Unilateralism', values, and international law. European journal of international law, 11(2), 291-302.

International Crisis Group. (2019). Intra-Gulf Competition in Africa's Horn: Lessening the Impact. Middle East Report(206).

Eisenkot, G. (2017). Elaph interview with The Israeli Chief of Staff, General Gadi Eisenkot. (M. Al-Halabi, Interviewer) Tel Aviv: Elaph. Retrieved from https://elaph.com/Web/News/2017/11/1177142.html

Salman, M. b. (2018). Saudi Crown Prince: Iran's Supreme Leader 'Makes Hitler Look Good'. (J. Goldberg, Interviewer) The Atlantic. Retrieved from The Atlantic : ttps://www.theatlantic.com/international/archive/2018/04/mohammed-bin-salman-iran-israel/557036/

(Eisenkot, 2017) Interview transcript originally in Arabic. The direct quote was

«بين المملكة العربية السعودية والتي لم تكن يومً ا من الايام عدوة او قاتلتنا او قاتلناها»

Podeh, E. (2018). Saudi Arabia and Israel: From Secret to Public Engagement, 1948-2018. The Middle East Journal, 72(4), 563-586. Retrieved 03 26, 2020, from https://muse.jhu.edu/article/710916

Strobel, W., & Nissenbaum, D. (2019). U.S. Arranges Secret Talks Between Israel, U.A.E. Over Iran. Retrieved from Wall Street Journal: U.S. Arranges Secret Talks Between Israel, U.A.E. Over Iran

Fassihi, F. (2019). Upcoming Poland Conference Not a Stage to 'Demonize' Iran, U.S. Says. Retrieved from Wall Street Journal: https://www.wsj.com/articles/upcoming-poland-conference-not-a-stage-to-demonize-iran-u-s-says-11548206068?mod=article_inline

Khalaf, R. (2019). The US goes to Warsaw to build an anti-Iran coalition. Retrieved from Financial Times: https://www.ft.com/content/361114ec-2926-11e9-88a4-c32129756dd8

(Strobel & Nissenbaum, 2019)

Shanker, T. (2013). U.S. Arms Deal With Israel and 2 Arab Nations Is Near. Retrieved from The New York Times: https://www.nytimes.com/2013/04/19/world/middleeast/us-selling-arms-to-israel-saudi-arabia-and-emirates.html

Blanchard, C. (2020). Saudi Arabia: Background and U.S. Relations. Retrieved from Congressional Research Service: https://fas.org/sgp/crs/mideast/RL33533.pdf

(Podeh, 2018, p. 580)

(Podeh, 2018)

Houska, D. (2007). U.S. Plans Major Middle East Arms Sales. Arms Control TODAY(37). Retrieved from https://www.armscontrol.org/act/2007-09/us-plans-major-middle-east-arms-sales

Assosciated Press. (2007). Israel signs off on U.S. arms sale to Saudis. Retrieved from NBC News: http://www.nbcnews.com/id/20003692/ns/world_news-mideast_n_africa/t/israel-signs-us-arms-sale-saudis/#.XpxzZohKhPY

Farrouk, Y. (2019). The Middle East Strategic Alliance Has a Long Way To Go. Retrieved from Carnegie Endowment for International Peace: https://carnegieendowment.org/2019/02/08/middle-east-strategic-alliance-has-long-way-to-go-pub-78317

(Shanker, 2013)

(Farrouk, 2019)

(Farrouk, 2019).

Black, I. (2019). Why Israel is quietly cosying up to Gulf monarchies. Retrieved from The Guardian: https://www.theguardian.com/news/2019/mar/19/why-israel-quietly-cosying-up-to-gulf-monarchies-saudi-arabia-uae

Katzmann, K. (2020). The United Arab Emirates (UAE): Issues for US Policy. Retrieved from Congressional Research Service: https://fas.org/sgp/crs/mideast/RS21852.pdf p17

(Blanchard C. M., 2020, pp. 3, 23)

(Blanchard C. M., 2020, p. 27)

(Sharp, 2019, p. 11).

(Black, 2019).

(Zalzberg, 2020)

(Black, 2019)

(MITVIM, 2020)

Al-Atiqi, S., Caliskan, E., Long, C., & Sadriu, B. (2015). Turkey-GCC Relations: trends and outlook. Oxford: Oxford Gulf & Arabian Peninsula Studies Forum & the International Cooperation Platform.

Invalid source specified.

The Guardian. (2018, August 15). Turkish lira rallies as Qatar invests $15bn, but markets slide - as it happened. The Guardian. Retrieved from https://www.theguardian.com/business/live/2018/aug/15/turkish-lira-crisis-turkey-raises-tariffs-on-us-goods-business-erdogan-markets-live

ICG. (2020). Turkey Wades into Libya's Troubled Waters. International Crisis Group, Europe Report N°257.

MFA- policy

Barakat, S. (2014). Qatari Mediation: Between Ambition and Achievement. Brookings Doha Center Analysis Paper(12). P8-9.

(ICG,2020; i)

Selcan Hacaoglu and Firat Kozok, "Turkish offshore gas deal with Libya upsets Mediterranean boundaries", World Oil, 12 June 2019.

(ICG,2020; p14)

BBC. (2017). Profile: Hamas Palestinian movement. Retrieved from BBC: https://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-13331522

Mortimer, R. A. (1989). Maghreb matters. Foreign Policy, (76), 160-175.

Messaoudi, A. (1994). Arab Maghreb Union: achievement and prospects. Naval Postgraduate School Monterrey CA.

Ibid.

Zoubir, Y. (1987). Soviet Policy in the Maghreb. Arab Studies Quarterly, 399-421.

Ibid.

(Mortimer, 1989)

Boukhars, A. (2018). Maghreb: Dream of Unity, Reality of Divisions Carnegie Endowment.

Ibid.

(Mortimer, 1989)

New York Times (1986, August 30). Morocco Cancelling Treaty aimed at Union with Libya.

Ronen, Y. (2004). Libya's Qadhafi and the Israeli–Palestinian conflict, 1969–2002. Middle Eastern Studies, 40(1), 85-98.

Ibid.

Ibid.

Al-Sha'b Algiers (1969, Nov. 7)

Libyan News Agency, Tripoli (1969, Nov 2)

Ronen, Y. (2001). Personalities and politics: Qadhafi, Nasser, Sadat and Mubarak (1969–2000). The Journal of North African Studies, 6(3), 1-10.

(Ronen, 2004).

Le Monde (1973, Oct 22) Qadhafi's interview with Eric Rouleau.

Jamahiriyya Arab News Agency, Tripoli (1978, Dec 17)

Ibid.

BBC (1979, June 19). Summary of World Broadcasts.

BBC (1980, Jan 7). Summary of World Broadcasts.

Ibid.

Daily Report: Near East and South Asia (1988, Aug 8)

Daily Report: Near East and South Asia (1988, May 9)

Ronen, Y. (2004).

BBC (2001, Dec 31). Summary of World Broadcasts.

UN Security Council Panel of Experts on Libya (2017, June 1). 'Final report of the Panel of Experts on Libya established pursuant to resolution 1973 (2011)'.

Matarese, M. (2015, August 28). Between Algeria and Palestine, there is much more than politics. Middle East Eye.

Metz, H. C. (1994). Algeria, a country study. Washington: GPO for the Library of Congress, 1994.

Takriti, A. R. (2017, Feb 5) 'Algeria and Palestine- Revolutionary Fraternity in the World of Independence Movements: Five Minutes with Abdel Razzaq Takriti'. Georgetown Journal International Affairs.

Xinhua (2020, Jan 30). 'Algeria says committed to supporting Palestine with East Jerusalem as capital'

Middle East Monitor (2019, Dec 20). 'Algeria's President: Palestine is one of our principles, we will remain a support for its people'.

Levi, E. (2018). 'Israel and Morocco: Cooperation Rooted in Heritage'. MITVIM.

Ibid.

Ibid.

Ibid.

Ibid.

Howe, M. (2005). Morocco: the Islamist awakening and other challenges. Oxford University Press.

(Levi, 2018).

(Howe, 2005).

Sakthivel, V. (2013). 'Morocco Plays with Anti-Normalization'. The Washington Institute. Policywatch 2182.

Ibid.

Times of Israel (2020, Jan 30). 'Kuwait, Morocco 'appreciate' Trump peace plan for Israeli-Palestinian conflict'.

Ibid.

Ibid.

Al-Talili, W. (2015, April 16). 'Bourguiba: on road to redemption in Tunisia?' The New Arab.

(Zoubir, 1987).

Abadi, J. (2017). Tunisia and Israel: relations under stress. Middle Eastern Studies, 53(4), 507-532.

Ghiles-Meilhac, S. (2014). Tunisia's relations with Israel in a comparative approach. The case of the debate on normalisation during the Arab Awakening. Bulletin du Centre de recherche français à Jérusalem, (25).

(Abadi, 2017).

(Zoubir, 1987).

Ibid.

(Abadi, 2017).

Ibid.

Ibid.

al-Qabas, Kuwait (1986, October 9). 'Palestinians in Tunisia'.

Perrot, C. N. (2020, Feb 13). 'Tunisian president mired in UN row over Trump peace plan'. Times of Israel.

Ibid.

Jerusalem Post (2020, Feb 8). 'Tunisia fires envoy to UN for being too pro-Palestinian'.

Ibid.

الجزء الثالث:

المنظورات الدولية

إعادة إطلاق حملة الأمم المتحدة: دولة ذات عضوية كاملة والانضمام إلى هيئات الأمم المتحدة وإعادة بناء المسار القانوني الدولي

شعوان جبارين

1. الخلفية:

بدأت جهود فلسطين من أجل الانضمام إلى الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة في السبعينيات، حيث بدأت هذه العملية عام 1974م عندما دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في المداولات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في جلساتها العامة[1]، وقد انبثقت تلك الدعوة عن الاعتراف الرسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني من قبل جامعة الدول العربية في قمتها العربية السابعة، والتي عقدت في الرباط في أكتوبر 1974م[2]، وفي نوفمبر من العام نفسة حصلت منظمة التحرير الفلسطينية على صفة مراقب غير دولة في الأمم المتحدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة.[3]

أعلن المجلس الوطني الفلسطيني[4] بتأريخ 15 نوفمبر 1988م في جلسته الاستثنائية التاسعة عشرة المنعقدة في الجزائر العاصمة "إقامة دولة فلسطين» على الأراضي الفلسطينية وعاصمتها المدينة المقدسة القدس[5]، «وبعد الإعلان دُعي ياسر عرفات إلى القاء خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي نفس اليوم أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا يعترف بإعلان دولة فلسطين[6] وتغيير تصنيفها في منظومة الأمم المتحدة إلى «فلسطين» بدلاً من «منظمة التحرير الفلسطينية».[7]

في 23 سبتمبر 2011م قدم محمود عباس بصفته رئيس دولة فلسطين طلبًا إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يطلب فيه من الدول الأعضاء النظر في قبول فلسطين كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة[8]، وقد استند طلب العضوية المقدم إلى «الحقوق الطبيعية والشرعية والتاريخية للشعب الفلسطيني وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 (II) الصادر بتأريخ 22 نوفمبر 1947م وإعلان استقلال فلسطين في 15 نوفمبر 1988م والاعتراف من قبل الأمم المتحدة الجمعية العامة بهذا الإعلان بموجب القرار رقم 43/177 الصادر بتأريخ 15 ديسمبر 1988م[9]. قدم الطلب على الرغم من تهديدات الولايات المتحدة باستخدام حق النقض الفيتو ضد القرار في مجلس الأمن، وأعلن الرئيس الفلسطيني عباس في خطابه أمام الأمم المتحدة ما يلي:

1. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3210 الصادر بتأريخ 14 أكتوبر 1974م.
2. انظر القرار المتعلق بفلسطين الصادر عن القمة العربية السابعة والمتوفر على الرابط التالي (تم الوصول للرابط بتأريخ 11 يوليو 2019م): https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/0/63D9A930E2B428DF852572C0006D06B8
3. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3237 الصادر بتأريخ 22 نوفمبر 1974م.
4. المجلس الوطني الفلسطيني هو الهيئة التشريعية لمنظمة التحرير الفلسطينية.
5. انظر الى اعلان استقلال فلسطين والمتوفر على الرابط التالي (تم الوصول الى الرابط بتأريخ 11 يوليو 2019م): https://fmep.org/resource/palestinian-declaration-of-independence/
6. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 43/177 الصادر بتأريخ 15 ديسمبر 1988م.
7. نفس المرجع السابق.
8. يتم قبول الدول في الأمم المتحدة كأعضاء كاملين من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بناءً على توصية من مجلس الأمن بعد تصويت مؤيد لقبول العضوية من 9 أعضاء من بينهم الأعضاء الخمسة الدائمون، ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي تحاول فيها فلسطين السعي للحصول على العضوية الكاملة.
9. نص الطلب وترجمته من قبل المؤلف.

"أود أن أشعركم قبل أن ألقى هذا الخطاب بأني تقدمت بصفتي رئيساً لدولة فلسطين ورئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى سعادة السيد بان كي مون السكرتير العام للأمم المتحدة بطلب انضمام فلسطين على حدود الرابع من يونيو عام 1967، وعاصمتها القدس الشريف، كدولة كاملة العضوية الى هيئة الأمم المتحدة[10]"

في 11 نوفمبر 2011م أحالت لجنة القبول التابعة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تقريرها بشأن طلب الفلسطينيين الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة[11]، وأعلن في اليوم نفسه أن لجنة القبول التابعة للأمم المتحدة فشلت في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن طلب الفلسطينيين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

في 31 أكتوبر 2011م قُبلت فلسطين كدولة عضو في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)[12]، وكان رد فعل الولايات المتحدة الامريكية على هذه الخطوة هو إيقاف تمويلها لليونسكو بحجة أن القانون الأمريكي يحظر تمويل وكالات الأمم المتحدة التي تمنح العضوية للكيانات غير المعترف بها دولياً كدول[13].

في 29 نوفمبر 2012م منحت الجمعية العامة للأمم المتحدة فلسطين صفة «دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة[14]". يعرب القرار المعني في أحد فقراته عن أمله في أن "ينظر مجلس الأمن إيجاباً في الطلب المقدم بتأريخ 23 سبتمبر 2011م من قبل من دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة[15]." أنهى قرار منح فلسطين صفة دولة

يعرب القرار المعني في أحد فقراته عن أمله في أن "ينظر مجلس الأمن إيجاباً في الطلب المقدم بتأريخ 23 سبتمبر 2011م من قبل من دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة

مراقب غير عضو في الأمم المتحدة الخلاف حول دولة فلسطين إلى حد كبير وفتح الباب أمام فلسطين للانضمام إلى العديد من المعاهدات الدولية بما في ذلك معاهدات حقوق الإنسان الأساسية والانضمام إلى الهيئات الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية.

بحلول نهاية عام 2018م أطلقت فلسطين حملة لإحياء مساعيها للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ووفقًا لرياض المالكي وزير الخارجية الفلسطيني فإن فلسطين سوف

10. انظر فلسطين والأمم المتحدة: بعد 70 عاماً على الرابط التالي (تم الوصول الى الرابط بتأريخ 11 يوليو 2019م): https://www.un.org/ps/en/news-media/room-media/brief-ftn10_#years-70-nations-united-and-palestine

11. صحيفة الغارديان، تصويت الأمم المتحدة تأجيل تصويت الأمم المتحدة على الدولة الفلسطينية في غياب الدعم الكافي. يتوفر المقال على الرابط التالي (تم الوصول الى الرابط بتأريخ 27 مارس 2019م): https://www.theguardian.com/world/2011/nov/10/un-nations-delays-palestinian-statehood-vote

12. انظر البيان الصحفي لاعتراف منظمة اليونسكو في مؤتمرها العام بفلسطين كدولة عضو في اليونسكو، مطبعة اليونسكو (31 أكتوبر 2011م)، ويتوفر البيان على الرابط التالي:

13. انظر لويزا بلانشفيلد ومارجوري آن براون «العضوية في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة»، خدمات أبحاث الكونغرس، 19 يونيو 2014م، وتتوفر الوثيقة على الرابط التالي (تم الوصول الى الرابط بتأريخ 11 يوليو 2019م): https://fas.org/sgp/crs/row/R43614.pdf

14. انظر تصويت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة على منح فلسطين صفة «دولة مراقب غير عضو» في الأمم المتحدة، الجمعية السابعة والستين، الجلسة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة، جلستين رقم 44 و45 بتأريخ 29 نوفمبر 2012م، يتوفر المقال على الرابط التالي (تم الوصول الى الرابط بتأريخ 11 يوليو 2019م): https://www.un.org/press/en/2012/ga11317.doc.htm

15. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 67/19/RES/A 19/67 بتأريخ 4 ديسمبر 2012م ويتوفر القرار على الرابط التالي (تم الوصول الى الرابط بتأريخ 11 يوليو 2019م):
https://unispal.un.org/DPA/DPR/UNISPAL.NSF/5ba47a5c6cef541b802563e000493b8c/19862d03c564fa-2c85257acb004ee69b?OpenDocument

تواصل التقدم للحصول على العضوية الكاملة على الرغم من التهديدات الأمريكية لعرقلة تلك المساعي من خلال استخدام حق النقض الفيتو[16].

لجوء فلسطين إلى الأمم المتحدة أتى بعد أن استنفد الفلسطينيون جميع المحاولات السياسية للتوصل إلى حل للنزاع من خلال المفاوضات المباشرة وغير المباشرة مع إسرائيل القوة المحتلة وذلك تحت «رعاية» الولايات المتحدة الأمريكية حتى بعد أن أثبتت الولايات المتحدة الامريكية أنها متحيزة تحيزاً كاملاً لإسرائيل.

تهدف ورقة السياسة هذه إلى تسليط الضوء على جهود فلسطين للانضمام إلى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بهدف تقييم نقاط القوة والضعف في العضوية الكاملة المحتملة لفلسطين وستدرس هذه الورقة ما إذا كان للعضوية الكاملة أي آثار سياسية و / أو قانونية عملية.

2. الأهلية للحصول على العضوية

بموجب المادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة تكون عضوية المنظمة «مفتوحة أمام جميع الدول الأخرى المحبة للسلام.» وفي طلب العضوية الذي تم تقديمه إلى الأمم المتحدة في عام 2011م أعلن الرئيس الفلسطيني عباس رسميًا «أن دولة فلسطين هي دولة محبة للسلام وأنها تقبل الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وتتعهد رسميًا بالإيفاء بها.» لم يُقبل الطلب لأسباب تتعلق بكون فلسطين دولة ذات كيان ولم يكن هناك إجماع على كون فلسطين تمثل دولة بحجة أن فلسطين لا تمارس «سيطرة فعالة» على أراضيها[17].

من المعترف به بموجب القانون الدولي أن إقامة الدولة هي مسألة واقع وليست مسألة قانون،[18] ومن أجل أن تكون الدولة دولةً بموجب النظرية التصريحية للدولة يجب عليها الإيفاء بأربعة معايير[19] والسيطرة الفعالة على مناطقها هي أحد تلك الشروط الأربعة. تُعرف فلسطين الآن كدولة ومنحت صفة دولة غير عضو في الأمم المتحدة، على الرغم من أنها لا تمارس سيطرة فعلية على أراضيها بسبب الاحتلال العسكري الإسرائيلي المستمر، كما دخلت فلسطين بالفعل في علاقات دبلوماسية دولية مع عشرات الدول، وانضمت إلى العديد من المعاهدات الدولية، وانضمت إلى منظمات دولية الانضمام اليها مفتوح فقط أمام الدول. بالنظر إلى الوضع الحالي لفلسطين والمبين أعلاه لا ينبغي رفض طلب فلسطين للحصول على العضوية الكاملة من الناحية النظرية، وإذا تم رفض طلبها للحصول على العضوية الكاملة مرة أخرى فسيكون ذلك فقط بسبب اعتبارات سياسية للولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذه الحالة قد تنظر فلسطين في خيارات أخرى للحصول على العضوية الكاملة.

3. الوصول إلى المحكمة الجنائية الدولية

3-1 خلفية عامة:

إلى جانب محاولة الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة بذلت فلسطين جهوداً متزامنة للانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، فابتداءً من العام 2009م قدمت السلطة الفلسطينية اعلاناً بموجب المادة 12

16. الجزيرة «فلسطين تطلق محاولة للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة على الرغم من الفيتو الأمريكي بتأريخ 15 يناير 2019م ويتوفر المقال على الرابط التالي (تم الوصول الى الرابط بتأريخ 27 مارس 2019م):
https://www.aljazeera.com/news/2019/01/palestine-launches-full-bid-membership-veto-1901152044114449.html

17. انظر تقرير لجنة قبول الأعضاء الجدد، الأمم المتحدة. الوثيقة رقم S/2011/705 بتأريخ 11 نوفمبر 2011م، وتتوفر الوثيقة على الرابط التالي (تم الوصول الى الرابط بتأريخ 11 يوليو 2019م: https://www.refworld.org/docid/4ec618b52.html

18. أوبنهايم، التي ورد ذكرها في ورقة جيمس كروفورد المعنونه بـ «إنشاء الدول في القانون الدولي» (النسخة الثانية)، كلارندن، أكسفورد، 1996م، صفحة رقم 4

19. بموجب المادة رقم 1 من اتفاقية مونتيفيديو بشأن حقوق وواجبات الدول [يجب أن تتمتع الدولة كشخص في القانون الدولي بالمؤهلات التالية: أ. سكان دائمون بـ. منطقة محددة جـ. حكومة و د. القدرة على الدخول في علاقات مع الدول الأخرى

(3) إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ينص على أن «تعترف حكومة فلسطين بموجب هذا البيان باختصاص المحكمة لغرض تحديد ومحاكمة مرتكبي الأفعال المرتكبة على أراضي فلسطين منذ تأريخ 1 يوليو 2002م[20]. "اجاب مكتب المدعي العام على هذا الإعلان بإخطار فلسطين بأنه سوف "يدرس بعناية جميع القضايا ذات الصلة باختصاص المحكمة، بما في ذلك ما إذا كان إعلان السلطة الوطنية الفلسطينية قبول سلطة المحكمة الجنائية الدولية تفي بالمتطلبات القانونية[21]".

في 3 أبريل 2012م رفض مكتب المدعي العام طلب فلسطين بحجة أن نظام روما الأساسي مفتوح للانضمام إلية من قبل الدول وأن الوضع القانوني لفلسطين ما زال مثيراً للجدل[22]، ولذلك «يتعين على الهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة أو جمعية الدول الأطراف اتخاذ قرار قانوني بشأن ما إذا كانت فلسطين مؤهلة كدولة للانضمام إلى نظام روما الأساسي وبالتالي تمكين المحكمة من ممارسة اختصاصها بموجب المادة 12 (1)[23]. وأضافت الوثيقة أنه يجوز لمكتب المدعي العام النظر في مزاعم الجرائم المرتكبة في فلسطين بمجرد أن يبت جهاز مختص من الأمم المتحدة أو جمعية الدول الأطراف في القضية القانونية لدولة فلسطين أو يحيل مجلس الأمن الوضع في فلسطين إلى المحكمة بموجب المادة 13 (ب) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[24]، وحُلت هذه المشكلة عندما مُنحت فلسطين صفة دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة في 29 نوفمبر 2012م.

في 1 يناير 2015م جددت حكومة فلسطين محاولتها للانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية بتقديم إعلان آخر بموجب المادة 12 (3) من نظام روما الأساسي والذي بموجبه قبلت اختصاص المحكمة على الجرائم المزعومة المرتكبة في «المناطق الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية منذ 13 يونيو 2014م.» وبعد يوم واحد بتأريخ 2 يناير 2015م قدمت فلسطين وثيقة الانضمام إلى نظام روما الأساسي لدى الأمين العام للأمم المتحدة، وتم قبول طلب فلسطين ودخل النظام الأساسي حيز التنفيذ بالنسبة لفلسطين بتأريخ 1 أبريل 2015م[25].

في 16 يناير 2015م بدأ المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية فحصاً تمهيدياً للوضع في فلسطين بناءً على طلبها وفقاً لإعلان المادة 12 (3) المذكور أعلاه[26] وما زال الفحص الأولي جارياً ولم يتم فتح تحقيق كامل بعد.

في 22 مايو 2018م أحالت فلسطين الوضع إلى المدعي العام للمحكمة عملاً بالمادتين 13 (أ) و14 من النظام الأساسي، وتغطي هذه الإحالة كاختصاص مؤقت الفترة من 13 يونيو 2016م فصاعداً، وتعكس هذه الخطوة الإرادة السياسية الفلسطينية ودعمها للمحكمة.

في 24 مايو 2018م أحالت رئاسة المحكمة الوضع في فلسطين إلى الدائرة التمهيدية الأولى، وفي 13 يوليو 2018م أمرت هذه الدائرة

20. في 22 يناير 2009م قدم السيد علي خشان، وزير العدل في حكومة فلسطين، هذا الإعلان. انظر «الوضع في فلسطين» على الرابط التالي (تم الوصول الى الرابط بتأريخ 10 يوليو 2019م: https://www.icc-cpi.int/nr/rdonlyres/c6162bbf-feb9-4faf-afa9-836106d2694a/284387/situationinpalestine030412eng.pdf

21. ورد ذلك في ورقة جون كويغلي المعنونه بـ «إعلان فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية» المتوفر على الرابط التالي (تم الوصول الى الرابط بتأريخ 10 يوليو 2019م): https://iccforum.com/media/background/gaza/2009-05-19_Quigley_Memo_on_Palestine_Declaration.pdf

22. الوضع في فلسطين، مكتب المدعي العام، يتوفر على الرابط التالي (تم الوصول الى الرابط بتأريخ 29 مارس 2019م):https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/0/206D43BAF726DD22852579D50050138B

23. نفس المرجع السابق.

24. نفس المرجع السابق.

25. انظر الفحص التمهيدي للوضع في فلسطين على الرابط التالي (تم الوصول إلى الرابط بتأريخ 10 يوليو 2019م): https://www.icc-cpi.int/palestine

26. نفس المرجع السابق.

قلم المحكمة ببناء نظام لأنشطة التواصل مع الضحايا والأشخاص المتضررين[27].

3-2 العلاقة بالعضوية الكاملة

من المتعارف عليه أن المحكمة الجنائية الدولية هي هيئة قضائية مستقلة ولا تشكل جزءاً من الأمم المتحدة رغم وجود رابط بين الهيئتين، وبموجب المادة رقم 2 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تدخل المحكمة في علاقة مع الأمم المتحدة «من خلال اتفاق توافق عليه جمعية الدول الأطراف في هذا النظام الأساسي.» علاوة على ذلك وبموجب المادة 13 (ب) من النظام الأساسي يجوز للمحكمة ممارسة اختصاصاتها عند «إحالة الوضع إلى المدعي العام من قبل مجلس الأمن الذي يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة» وعلى الرغم من ذلك يمتلك مجلس الأمن سلطة تأجيل التحقيقات أو وقفها لفترة من الزمن. تنص المادة 16 من النظام الأساسي على أنه «لا يجوز التحقيق أو المقاضاة بموجب هذا النظام الأساسي أو الشروع فيه لمدة 12 شهرًا بعد طلب مجلس الأمن التحقيق من المحكمة بقرار تم تبنيه بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويجوز للمجلس تجديد هذا الطلب بنفس الشروط. «بالإضافة إلى ذلك يجوز لمجلس الأمن إحالة قضايا التعدي إلى المحكمة، وتنص المادة 15 (7) من النظام الأساسي على أنه «يجوز للمدعي العام المضي في التحقيق فيما يتعلق بجريمة التعدي عندما يتخذ مجلس الأمن هذا القرار «.

عضوية الأمم المتحدة ليست شرطاً لانضمام الدول إلى المحكمة الجنائية الدولية، فالشرط الوحيد المطلوب في هذا الصدد هو كون الدولة تمثل دولة وموافقة الدولة على الانضمام إلى المحكمة[28]. كان للاعتراف بفلسطين كدولة ومنحها صفة مراقب دولة غير عضو في الأمم المتحدة دورًا أساسيًا في تمكين فلسطين من الانضمام إلى نظام روما الأساسي وبالتالي الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية. الإجراء الواجب اتباعه للانضمام هو نفسه سواء كانت الدولة المتقدمة عضوًا في الأمم المتحدة أم لا. قد لا تغير عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة أي شيء فيما يتعلق بالتقدم المحرز في عملية المساءلة في المحكمة الجنائية الدولية، وفي حين أن الوضع الحالي لفلسطين كدولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة يمنحها نفس هامش الحركة من منظور قانوني، فإن كونها عضوًا كاملاً في الأمم المتحدة قد

فإن كونها عضوًا كاملاً في الأمم المتحدة قد يمنحها مساحة أوسع للدعوة للمساءلة من زاوية سياسية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بإرجاء أو تأجيل محتمل للتحقيق

يمنحها مساحة أوسع للدعوة للمساءلة من زاوية سياسية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بإرجاء أو تأجيل محتمل للتحقيق. ما تبقى من المسائل المتعلقة بالجوانب القانونية للفحص التمهيدي، وأي تحقيق مستقبلي محتمل، هي نفسها بغض النظر عن حالة العضوية في الأمم المتحدة.

واجهت المحكمة مؤخراً العديد من التحديات بما في ذلك التهديدات الموجهة ضدها من قبل الولايات المتحدة، ففي 10 سبتمبر 2018م صرح جون بولتون مستشار الأمن القومي الأمريكي أن « الولايات المتحدة الأمريكية ستستخدم أي وسيلة ضرورية لحماية مواطنينا ومواطني حلفائنا من المقاضاة الجائرة من قبل هذه المحكمة غير الشرعية[29]". وأضاف أن ترامب ستقوم الإدارة

---

27 انظر قرار بشأن المعلومات والتواصل مع ضحايا الوضع، ICC-01 / 2-18، 13 يوليو 2018م، الدائرة التمهيدية الأولى، على الرابط التالي (تم الوصول الى الرابط بتأريخ 10 يوليو 2019م): https://www.icc-cpi.int/Pages/record.aspx?doc-No=ICC-01/18-2

28. تنص المادة 125 من النظام الأساسي على أن النظام الأساسي مفتوح أمام «جميع الدول».

29. جون بولتون يهدد محكمة جرائم الحرب بعقوبات في هجوم عنيف، صحيفة الجارديان، 10 سبتمبر 2018م، ويتوفر

"بالرد"[30] من خلال فرض العقوبات والمحاكمة الجنائية لمسؤولي المحكمة الجنائية الدولية إذا بدأت المحكمة تحقيقًا رسميًا ضد المسؤولين الإسرائيليين أو الأمريكيين المتهمين بارتكاب جرائم حرب، وربما تكون هذه التهديدات قد أبطأت عملية الفحص الأولي وبالتالي قد تؤثر على تحقيق محتمل.

4. عضوية هيئات الأمم المتحدة

4-1 عضوية محكمة العدل الدولية

النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ملحق بميثاق الأمم المتحدة وهو جزء لا يتجزأ منه، وبموجب المادة 93 (1) من الميثاق «يعتبر أعضاء الأمم المتحدة أطرافًا بحكم الواقع في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.» تنص المادة 93 (2) من الميثاق على أن الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة، تستطيع من حيث المبدأ، أن تصبح أطرافًا في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بشروط تحددها الجمعية العامة للأمم المتحدة لكل حالة على حدة، بناءً على توصية من مجلس الأمن. كان الحال كذلك بالنسبة لدول مثل سويسرا واليابان ودول أخرى. وضعت هذه الشروط لأول مرة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 91 (1) لعام 1946م الذي صدر بعد طلب من الجمهورية الاتحادية السويسرية بأن تكون عضواً في الأمم المتحدة[31]. تشمل الشروط ما يلي: "قبول أحكام النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، وقبول جميع التزامات العضو في الأمم المتحدة بموجب المادة 94 من الميثاق[32]، [و] التعهد بالمساهمة في نفقات المحكمة بالمبلغ العادل الذي تقوم الجمعية العامة بتقييمه من وقت لآخر بعد التشاور مع [حكومة الدولة المتقدمة للحصول على العضوية] «. وتنطبق نفس الشروط على الحالات الأخرى.

بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 264 (3) الصادر بتأريخ 8 أكتوبر 1948م[33] يجوز لأولئك الذين ليسوا أعضاء في الأمم المتحدة ولكنهم أعضاء في النظام الأساسي للمحكمة أن يشاركوا في انتخاب أعضاء للمحكمة. ينص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2520 (24) الصادر بتأريخ 4 ديسمبر 1969م[34] على أنه يجوز لهذه الدول المشاركة في الإجراءات المتعلقة بتعديل النظام الأساسي.

يجوز للمحكمة ممارسة اختصاصها في القضايا الخلافية لتسوية المنازعات ذات الطبيعة القانونية عندما تقدم الدول قضايا إليها وذلك وفقًا للقانون الدولي، وتشمل النزاعات القانونية الخلاف حول القضايا المتعلقة بالقانون أو بالواقع

المقال على الرابط التالي (تم الوصول الى الرابط بتأريخ 9 يوليو 2019م): https://www.theguardian.com/us-news/2018/sep/10/john-bolton-castigate-icc-washington-speech

30. نفس المرجع السابق.

31. انظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 91 (1) الصادر بتأريخ 11 ديسمبر 1948م، الشروط التي قد تصبح سويسرا طرفًا في محكمة العدل الدولية بالإيفاء بها، يتوفر القرار على الرابط التالي (تم الوصول الى الرابط بتأريخ 10 يوليو 2019م) https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/033/42/IMG/NR003342.pdf?OpenElement

32. تنص المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي:

1. يتعهد كل عضو من أعضاء «الأمم المتحدة» أن ينزل على حكم محكمة العدل الدولية في أية قضية يكون طرفاً فيها.

2. إذا امتنع أحد المتقاضين في قضية ما عن القيام بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة، فللطرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الأمن، ولهذا المجلس، إذا رأى ضرورة لذلك أن يقدم توصياته أو يصدر قراراً بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم.

33. انظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 264 (3) الصادر بتأريخ 8 أكتوبر 1948م، الشروط التي بموجبها يجوز لدولة طرف في محكمة العدل الدولية ولكنها ليست عضوًا في الأمم المتحدة، أن تشارك في انتخابات أعضاء المحكمة. يتوفر القرار على الرابط التالي (تم الوصول الى الرابط بتأريخ 10 يوليو 2019م): https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/044/35/IMG/NR004435.pdf?OpenElement

34. انظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 264 (24) الصادر بتأريخ 8 أكتوبر 1948م الذي ينص على الشروط التي بموجبها يجوز لدولة طرف في محكمة العدل الدولية ولكنها ليست عضوًا في الأمم المتحدة أن تشارك في انتخابات أعضاء المحكمة، ويتوفر القرار على الرابط التالي (تم الوصول الى الرابط بتأريخ 10 يوليو 2019م): https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/044/35/IMG/NR004435.pdf?OpenElement

أو النزاع أو الآراء أو المصالح القانونية المتضاربة. هذا الاختصاص مفتوح حتى للدول التي ليست أطرافًا في ميثاق الأمم المتحدة. بموجب المادة 35 (2) من النظام الأساسي يجوز للدول التي ليست أطرافًا في ميثاق الأمم المتحدة الوصول إلى المحكمة وفقًا للشروط التي يحددها مجلس الأمن والتي «تخضع للأحكام الخاصة الواردة في المعاهدات النافذة». وترد الشروط المطلوبة في قرار مجلس الأمن رقم 9 الصادر بتأريخ 15 أكتوبر 1946م. وتحدد المادة 1 من القرار المذكور هذه الشروط على النحو التالي: «تكون هذه الدولة قد سبق أن أودعت لدى مسجل المحكمة إعلانًا تقبل بموجبه اختصاص المحكمة وفقًا لميثاق الأمم المتحدة وشروطها وتخضع لشروط النظام الأساسي للمحكمة وقواعدها وتتعهد بالامتثال بحسن نية لقرار أو قرارات المحكمة وتقبل الإيفاء بجميع التزامات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بموجب المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة. »

كدولة ليست طرفًا في النظام الأساسي للمحكمة استخدمت فلسطين بالفعل هذا النوع من الاختصاص القضائي في قضية قانونية تتعلق بانتهاك الولايات المتحدة الامريكية لالتزاماتها القانونية بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المتعلقة بتسوية المنازعات الإلزامية لعام 1961م التي أصبحت كل من فلسطين والولايات المتحدة الامريكية طرفاً فيها، ففي 4 يوليو 2018م قدمت فلسطين إعلانًا في سجل المحكمة نصت فيه على ما يلي:

"عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 9 (1946) الصادر بتأريخ 15 أكتوبر 1946م الذي ينص على الشروط التي بموجبها تكون المحكمة مفتوحة للدول غير الأطراف في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية المعتمدة بموجب صلاحياتها بموجب المادة 35 (2) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، تعلن دولة فلسطين بموجبه أنها تقبل بموجب هذا الإعلان اختصاص محكمة العدل الدولية في تسوية جميع المنازعات التي قد تنشأ أو التي نشأت بالفعل بموجب المادة الأولى من البروتوكول الاختياري لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المتعلقة بالتسوية الإلزامية للمنازعات (1961) الذي انضمت إليه دولة فلسطين في 22 مارس 2018م.

وبذلك تعلن دولة فلسطين أنها تقبل جميع الالتزامات المترتبة على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بموجب المادة رقم 94 من ميثاق الأمم المتحدة[35].

استخدمت فلسطين هذه الصاحية القضائية حتى قبل منحها صفة دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة. في الفتوى المتعلقة بالآثار القانونية لبناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة تمكنت فلسطين من الوصول إلى المحكمة من خلال طلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة موجه إلى المحكمة[36].

إذا نجح أحدث طلب للحصول على العضوية الذي قدمته فلسطين فستصبح عضواً في المحكمة بحكم الواقع، ومع ذلك فإن نجاح هذا الطلب مشكوك فيه نظراً لاستخدام الفيتو الأمريكي المحتمل في مجلس الأمن. يوضح التفسير أعلاه أن عضوية الأمم المتحدة ليست الآلية الوحيدة التي من خلالها يمكن لفلسطين الوصول إلى المحكمة والمشاركة في انتخاب قضاتها، ففي الحين الذي يمكن لفلسطين من الناحية النظرية الاستفادة من المادة رقم 93 (2) من ميثاق الأمم المتحدة لتصبح عضواً في المحكمة فمن الناحية العملية قد تعوق جهودها من خلال حق النقض (الفيتو) الأمريكي في مجلس الأمن الذي تعتبر توصيته للجمعية العامة باعتماده ضرورية في هذا الصدد وذلك لاعتبارات سياسية. سوف يترك ذلك لفلسطين خيارات محدودة عندما يتعلق الأمر بمشاركتها النشطة في الأمور المتعلقة بالمحكمة، بما في ذلك انتخاب القضاة وتعديل دستور المحكمة. لذلك من الواضح أن الاعتبارات السياسية لا

35. انظر الدول غير الأطراف في النظام الأساسي التي قد تكون المحكمة مفتوحة لها، وهي متاحة على الموقع الإلكتروني لمحكمة العدل الدولية على الرابط التالي (تم الوصول الى الرابط بتأريخ 11 يوليو 2019م): https://www.icj-cij.org/en/states-not-parties

36. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ES-10/14, A/RES/ES-10/14 الصادر بتأريخ 11 ديسمبر 2003م

سوف يترك ذلك لفلسطين خيارات محدودة عندما يتعلق الأمر بمشاركتها النشطة في الأمور المتعلقة بالمحكمة، بما في ذلك انتخاب القضاة وتعديل دستور المحكمة

تزال تمنع المشاركة الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة والمحكمة. الخيار الوحيد أمام فلسطين من أجل الوصول إلى المحكمة هو الاختصاص القضائي من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة أو من خلال حكم معاهدة انضمت إليها فلسطين ومنحت المحكمة صلاحيات بشأن بعض القضايا، من المهم الإشارة إلى أن هذه الآلية تمكن فلسطين من جعل المحكمة تنظر في النزاعات مع الدول الأخرى ولا تمنحها حق المشاركة في مسائل أخرى في المحكمة.

4-2 عضوية وكالات الأمم المتحدة المتخصصة

هناك 15 وكالة متخصصة تعمل في إطار الأمم المتحدة، وهذه الوكالات هي منظمات مشتركة بين الحكومات دولية لها دساتير وقواعد خاصة بها[37]. في حين أن العضوية في بعض هذه الوكالات مفتوحة للدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة، فإن عضوية الوكالات الأخرى تضع عضوية الأمم المتحدة كشرط. تعد العضوية في بعض هذه المنظمات مهمة في السياق الفلسطيني لعدة أسباب. بعضها يرتبط بتعزيز الوضع السياسي والقانوني لفلسطين كدولة على المستوى الدولي. ويتعلق البعض الآخر بحماية حقوق المدنيين الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال العسكري الإسرائيلي وكذلك تعزيز الحقوق السيادية للشعب الفلسطيني على أرضه.

4-1-1 عضوية منظمات الصحة العالمية

في عام 1989م تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية بطلب للحصول على عضوية منظمة الصحة العالمية، ولكن لم ينجح الطلب، فقد كان رد فعل الولايات المتحدة الامريكية هو التهديد بوقف تمويلها للمنظمة إذا تم قبول فلسطين[38]. ثم طُلب من منظمة التحرير الفلسطينية سحب طلبها كجزء من حل وسط ينص على تأجيل النظر في طلب منظمة التحرير الفلسطينية، لقد كانت حجة أن فلسطين لا تملك بنية الدولة هي التي شلت جهود منظمة التحرير الفلسطينية ومنعتها من الانضمام إلى منظمة الصحة العالمية. يتطلب القبول في منظمة الصحة العالمية أغلبية الأصوات في جمعيتها[39].

قد يكون من المقبول أحيانًا الاعتراف بدولة ما لأغراض معينة مثل التالي:

بموجب المادة رقم 1 من دستور المنظمة «[هدف] منظمة الصحة العالمية هو تحقيق أعلى مستوى ممكن من الصحة لجميع الشعوب» كون ذلك يعد حقاً من حقوق الإنسان الأساسية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

4-1-2 عضوية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو):

في 31 أكتوبر 2011م تم قبول فلسطين كعضو كامل في اليونسكو بتصويت 107 دولة مؤيدة مقابل رفض 14 دولة وامتناع 52 دولة عن التصويت، فبموجب دستور المنظمة لا يجوز قبول أي كيانات سوى الدول في العضوية الكاملة

37. تتوفر المزيد من المعلومات عن تلك الهيئات على الرابط التالي: https://www.unsystem.org/members/org-agencies-ized

38. فريدريك ليي كرجس «قبول» فلسطين «كعضو في هيئة متخصصة ووقف مدفوعات التقييم في الاستجابة» المجلة الأمريكية للقانون الدولي، 1990م، ويتوفر المقال على الرابط التالي (تم الوصول الى الرابط بتأريخ 11 يوليو 2019م): https://scholarlycommons.law.wlu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1384&context=wlufac

39. تنص المادة السادسة من دستور تأسيس منظمة الصحة العالمية على ما يلي: «مع عدم الاخلال بنصوص واحكام أي اتفاقيات بين الأمم المتحدة والمنظمة، والذي يتم إقراره طبقا للفصل السادس عشر، يجوز للدول التي لا تصبح أعضاء في المنظمة وفق المادتين الرابعة والخامسة أن تطلب العضوية في المنظمة ويقبل طلبها متى وافقة علية جمعية الصحة بالأغلبية البسيطة.

للمنظمة، ويجوز قبول الكيانات الأخرى من غير الدول كأعضاء منتسبين. بموجب المادة 2 (3) من الدستور «يجوز قبول الأقاليم أو مجموعات الأقاليم غير المسؤولة عن تسيير علاقاتها الدولية كأعضاء منتسبين». ومع ذلك تم قبول فلسطين كعضو كامل العضوية في المنظمة مما يجعل من الواضح مرة أخرى أن رفض طلب العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة مدفوع باعتبارات سياسية، وينطبق هذا بشكل خاص إذا علمنا أن الفيتو الأمريكي مستعد دائمًا لمنع أي قرار يتعلق بحقوق الفلسطينيين.

بعض الدول القائمة التي تتمتع بعضوية كاملة في الأمم المتحدة لا تعترف بها بعض الدول.

4-1-3 العضوية في منظمة الطيران المدني الدولي:

تم إنشاء هذه المنظمة بموجب اتفاقية الطيران المدني الدولي المعروفة باسم اتفاقية شيكاغو لعام 1944م، والانضمام إلى هذه الاتفاقية مفتوح أمام الدول «الأعضاء في الأمم المتحدة والدول المرتبطة بها، والدول التي ظلت محايدة خلال النزاع العالمي الحالي[40]". يتم توجيه الإخطار بالالتزام بالاتفاقية إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية[41]. بخلاف الدول الموقعة وكما هو منصوص عليه في المادة 91 وفئات الدول المذكورة أعلاه فإن الدول التي ترغب في التسجيل في الاتفاقية يمكنها القيام بذلك عن طريق تصويت أربعة أخماس جمعية منظمة الطيران المدني الدولي، مع وجوب الحصول على موافقة "أي منظمة دولية عامة أنشأتها دول العالم للحفاظ على السلام[42]". بناءً على هذا البند يمكن لفلسطين الانضمام إلى هذه المنظمة حتى بدون حصولها على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

وفقًا لمعايير العضوية المنصوص عليها في اتفاقية شيكاغو يمكن لفلسطين أن تصبح عضوًا في منظمة الطيران المدني الدولي إذا أصبحت عضوًا في الأمم المتحدة أو إذا حصلت على أربعة أخماس الأصوات في جمعية منظمة الطيران المدني، بعد الموافقة من قبل منظمة عامة يتمثل دورها في الحفاظ على السلام. قد يكون من الممكن لفلسطين الحصول على التصويت بالموافقة والحصول على موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على ذلك. هذا يعني أن فلسطين يمكن أن تصبح عضوا في هذه المنظمة حتى دون أن تكون عضوا في الأمم المتحدة.

إذا نجحت فلسطين في الانضمام إلى هذه المنظمة فإنها ستكون من الناحية النظرية قادرة على السيطرة على مجالها الجوي كجزء من أراضيها ذات السيادة، وسيساعد هذا التحكم الأكبر في تغيير الوضع الراهن. حتى الآن كانت الطائرات الدولية تحلق فوق أراضي فلسطين منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي في عام 1967م في انتهاك لسيادة فلسطين. إذا انضمت فلسطين إلى منظمة الطيران المدني الدولي، فستتمكن من حيث المبدأ من منع الرحلات الجوية غير المصرح بها، وسيكون هذا دليلًا إضافيًا على حقوق الشعب الفلسطيني السيادية على أراضيه.

5. الآثار العملية للعضوية في الأمم المتحدة

تمنح عضوية الأمم المتحدة فلسطين الحق في المشاركة الكاملة في المنظمة، بما في ذلك التصويت على القرارات. علاوة على ذلك ستصبح فلسطين عضواً بحكم الواقع في محكمة العدل الدولية، وسيتيح ذلك لفلسطين الوصول المباشر إلى المحكمة دون تدخل الجمعية العامة للأمم المتحدة كما هو موضح أعلاه. بالإضافة إلى ذلك سوف يجعل وصول فلسطين إلى مختلف وكالات الأمم المتحدة المتخصصة أسهل لأن عددًا من هذه الوكالات يتطلب عضوية الأمم المتحدة كشرط مسبق للوصول إليها.

على مدار معظم الفترة منذ بدء مفاوضات

40. انظر المادة رقم 92 من ميثاق منظمة الطيران المدني الدولي للعام 1944م
41. نفس المرجع السابق، المادة رقم 92، الفقرة ب
42. نفس المرجع السابق، المادة رقم 93

السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في أوائل التسعينيات، أعطت السلطة الفلسطينية وزناً أكبر للسياسة على القانون كوسيلة لإنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة. شهدت السنوات القليلة الماضية تحولاً في نهج السلطة الفلسطينية تجاه الصراع. بدأت السلطة الفلسطينية في تركيز المزيد من الاهتمام على القانون الدولي كآلية لإيجاد حل للنزاع، بما في ذلك التأكيد على الوضع القانوني لفلسطين كدولة وتأمين العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة. إن اللجوء إلى القانون الدولي والمنظمات الدولية بعد أكثر من 20 عامًا من محادثات السلام العقيمة يعد بمثابة تحول واختيار سياسي جيد، ويجب أن يكون التقارب بين هذا النهج والدبلوماسية المستندة إلى القواعد القانونية الدولية من الناحية النظرية أكثر فائدة من النهج السياسي البحت الذي يتجاهل القانون الدولي.

سوف يحرر النهج القانوني الفلسطينيين إلى حد كبير من الابتزاز السياسي الذي تمارسه عليهم الولايات المتحدة وحلفاؤها، وسيوفر ذلك للفلسطينيين هامشًا أوسع للتعبير عن إرادتهم السياسية فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالمصالح والحقوق الوطنية.

مهما كانت أهمية العضوية في الأمم المتحدة فقد لا تتمكن فلسطين في حد ذاتها من تحقيق أهدافها، بالنظر إلى مكانة فلسطين كدولة غير عضو مراقب في الأمم المتحدة انضمت بالفعل إلى بعض المنظمات الدولية (بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية) وانضمت إلى عشرات المعاهدات الدولية فإن عضويتها الكاملة المحتملة في الأمم المتحدة قد لا تساعد إلا القليل في الجهود المتعلقة بمسائلة/محاسبة وانهاء الاحتلال. هذا لا يعني أن العضوية لا قيمة لها. بالأحرى القول إن وضع فلسطين يمكّنها من العمل مع الدول بشكل فردي من أجل الضغط عليها لدعم التزاماتها القانونية. كما إن الإرادة السياسية للدول بشكل فردي وجماعي هي التي ستسهل التغيير بدلاً من العضوية في حد ذاتها.

بدأت السلطة الفلسطينية في تركيز المزيد من الاهتمام على القانون الدولي كآلية لإيجاد حل للنزاع، بما في ذلك التأكيد على الوضع القانوني لفلسطين كدولة وتأمين العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة

فإذا مُنحت فلسطين عضوية كاملة في الأمم المتحدة فستضطر في بعض الأحيان إلى اتخاذ مواقف لا تتفق مع قيم العدالة وذلك لاعتبارات السياسية

لا تخلو العضوية الكاملة في الأمم المتحدة من الواجبات، فإذا مُنحت فلسطين عضوية كاملة في الأمم المتحدة فستضطر في بعض الأحيان إلى اتخاذ مواقف لا تتفق مع قيم العدالة وذلك لاعتبارات السياسية. على سبيل المثال ستجد فلسطين نفسها ملزمة أحيانًا بالتصويت ضد القرارات المتعلقة بالقضايا العادلة للدول التي دعمت تقليديًا قضية فلسطين من أجل الحفاظ على مصالحها السياسية مع القوى المؤثرة. وبهذه الطريقة فإن فلسطين ستهدد قيم العدالة بدافع الضرورة السياسية، وستخاطر فلسطين في الوقت نفسه بفقدان الدعم الذي تلقته من هذه الدول وتوضع في موقف محرج.

لكي يكون هذا النهج أكثر فاعلية يجب أن تكمله بخطوات ضرورية أخرى يجب على السلطة الفلسطينية اتخاذها داخليًا لإعطاء معنى لجهودها على المستوى الدولي. الأولوية هنا هي الحاجة إلى تحصين الفلسطينيين وتوحيدهم في مواجهة سياسات إسرائيل المستمرة التي تستهدف وجودهم كأشخاص على أرض فلسطين.

تتضمن هذه الخطوات ما يلي:

- إنفاذ قرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية بإنهاء التنسيق الأمني

مع إسرائيل(43) وتعليق اعتراف فلسطين بإسرائيل حتى تعترف بفلسطين كدولة.(44)

- العمل فوراً على إنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي ومضاعفاته بما في ذلك الاعتقالات التعسفية والاعتداءات على حق الفلسطينيين في حرية التعبير والتجمع فضلاً عن توفير سبل الانتصاف لضحايا الانتهاكات عن طريق ضمان المساءلة.
- إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة في أقرب وقت ممكن في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة وقبول النتيجة.
- تمكين مؤسسات الدولة التي تولي عناية خاصة للمؤسسات التعليمية والصحية.
- تعزيز وتيسير وتنفيذ المصالحة على أساس أجندة واستراتيجية وطنية تضمن الحقوق الفردية والجماعية للفلسطينيين.
- محاربة الفساد ومحاسبة الأفراد الفاسدين.
- البدء في إعداد قانون الجنسية الفلسطيني.
- إذا تم اتخاذ هذه الخطوات كجزء من العديد من الخطوات الأخرى، فسوف يبدأ الفلسطينيون في استعادة الثقة بالقيادة السياسية الفلسطينية وسيكونون أكثر أملاً في مستقبل أفضل يتم فيه حماية حقوقهم في مجتمع ديمقراطي.

43. في 5 مارس 2015م قرر المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية وقف جميع أشكال التنسيق الأمني مع إسرائيل في ضوء عدم ايفائها بالاتفاقيات المبرمة مع منظمة التحرير الفلسطينية. انظر وكالة معن للأنباء المتوفرة على الرابط التالي (تم الوصول الى الرابط بتأريخ 6 يوليو 2019م): http://www.maannews.net/Content.aspx?id=764953%20%20

44. قرر المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسته الثامنة والعشرين التي عقدت في رام الله في 29 أكتوبر 2018م تعليق الاعتراف بإسرائيل حتى تعترف بفلسطين كدولة على حدود ما قبل عام 1967. انظر الجزيرة باللغة العربية على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/news/arabic/2018/1/15/المركزي-الفلسطيني-يقرر-تعليق-الاعتراف-بإسرائيل

فرص وقيود التقدم بالحقوق الفلسطينية من خلال إشراك الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي ودول البريكس

توفيق حداد

الخلاصة

تستكشف هذه الورقة استكشافاً واسعاً فرص التقدم نحو تحقيق الحقوق الفلسطينية والقيود التي تواجها وذلك في ضوء المشهد الجغرافي السياسي (الجيوسياسي) عموماً ومع القوى العالمية الكبرى خصوصاً، كما تقيم هذه الورقة الخلفية التاريخية لمشاركة القوى الكبرى في القضية الفلسطينية وتشكيل مشهدها المعاصر. تدعم هذه الورقة الرأي الذي يقول إن الوسيلة الأكثر تأثيراً لتحقيق تقدم في الحصول على الحقوق الفلسطينية تتمثل في اشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي مشاركة فعالة، حيث يجب تخطيط المؤسسات والشبكات التي تجسد عملية التوجيه الخاطئ للأصول الضريبية الوطنية نحو أنشطة التمويل التي

الوسيلة الأكثر تأثيراً لتحقيق تقدم في الحصول على الحقوق الفلسطينية تتمثل في اشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي

تؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان للفلسطينيين واستمرار احتلال أراضيهم واستعمارهم واستهدافها استهدافاً استراتيجياً. كما يجب أيضاً إشراك الحركات والأحزاب السياسية والسياسيين والجماعات والقضايا التقدمية الناشئة من الطلاب والجامعات الى نقابات العمال والمجتمعات الدينية والجماعات الإعلامية مشاركة استباقية، وتشجيع تلك الفئات جميعاً على صياغة أشكال العمل الجماعي حول الحملات الاستراتيجية. من الممكن أيضاً دعم صور مختلفة من التفاعل مع دول البريكس وذلك على المستوى الشعبي والمجتمع المدني والحكومة خاصة في جنوب إفريقيا والبرازيل. على الرغم من ذلك سيكون التأثير المباشر للإجراءات المذكورة أكثر هامشية بالمقارنة مع التقدم في جانب الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي نظراً لمشاركة الدول الغربية مشاركة مباشرة في الساحة الفلسطينية، ويعتبر اشراك هذه القوى مشاركة مثمرة أمر ممكن أيضًا نظراً لوجود أطراف مؤثرة في الحركة الاجتماعية داخلها ونظراً للوزن السياسي والأخلاقي الإقليمي والعالمي المحتمل لتلك الأطراف.

المقدمة

تتصف محاولات استكشاف الفرص والقيود التي تعترض التقدم نحو تحقيق الحقوق الفلسطينية في ضوء الوضع الحالي للسياسة العالمية وفي ظل القوى العالمية الكبرى بكونها مهمة كبيرة ومعقدة، كما تستلزم دراسة هذه المواضيع قراءة متأنية لكل طرف من الأطراف ومصالحه وتطوره التاريخي مع الوقت، وتتطلب تحليلاً متعمقاً لسماته الاقتصادية والسياسية على الصعيدين الدولي والمحلي وكذلك أبعاده الثقافية والأيديولوجية، وفي الحين الذي تدعم هذه الورقة مثل هذه المهمة - وفي حين أنها ستوصي بالطبع بعناصر هذا النهج - إلا أنها ما زالت محدودة للغاية بسبب اعتبارات متعلقة بالمساحة، ومن الصعب عليها تقديم أي شيء يقترب من أن يكون مراجعة شاملة لهذه القضايا في شكلها الحالي.

علاوة على ذلك يجدر الإقرار منذ البداية بأنه حتى لو أجريت مثل هذه الدراسات فإن التحليل بالكاد يكون علماً موضوعياً، حيث أن هناك عدة «مدارس» فكرية إيديولوجية تقوم بتشكيل أسس افتراضات النهج والمنهجيات المتبعة والاستنتاجات التي تم التوصل إليها وتوصيات السياسات العامة المقدمة والأولويات وتسلسل تنفيذها، وبالتالي يمكن أن تكون النتائج متباينة تبايناً كبيراً حيث يعتمد ذلك على كيفية الإجابة على هذه الأسئلة ومن المجيب عليها.

ولأغراض الإفصاح والوضوح والكفاءة تهدف هذه الورقة إلى ما يلي:

- الحصول على فهم واسع للميزات الاستراتيجية والتاريخية الرئيسية للقوى الكبرى (أي الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي ودول البريكس بشكل رئيسي)وعلاقاتهامعالحركةالفلسطينية.
- استكشاف الفرص المتاحة التي يمكن من خلالها تعميق هذه العلاقات على مستوى «الدول (العلاقات بين الدول)» و«المجتمع المدني» والقواعد الشعبية.

تُعرّف هذه الورقة «الحقوق الفلسطينية» بأنها حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والمنصوص عليها والمعترف بها في المواثيق والقرارات والقواعد القانونية والسوابق التاريخية الدولية، ويتضمن ذلك تحقيق الهدف الذي سعى له الفلسطينيين لوقت طويل والمتمثل في حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير على أرض وطنهم أو فيما قد يكون يوماً ما دولة لهم وإعمال حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، كما يستلزم بالضرورة إنهاء الاحتلال العسكري والاستعمار من قبل المستوطنين والفصل العنصري وعدم المساواة والتهجير المنظمين بالإضافة إلى التعويض وجبر الضرر.

المنهجية

نظراً لعدم قدرة هذه الورقة على تقديم تحليل شامل لكل قوة من القوى الكبرى ولعلاقاتها بالقضية الفلسطينية، فيجب أن تعتبر هذه الورقة مخططاً مستنيراً يمهد الطريق نحو إقامة مناقشات وأبحاث إضافية أوسع، وفي حين أن الهدف من هذه الورقة مؤطر بدافع الخروج بتوصيات عملية تتمحور حول السياسات وتوجه للجهات السياسية المنظمة ذاتياً على جميع مستويات المجتمع، إلا أنها يمكن أن توفر في أحسن الأحوال خطوطاً فضفاضة للتوجه والعمل السياسيين وذلك بالاعتماد على القراءة السياسية للمشهد العالمي والإقليمي. على الرغم منذ ذلك تحاول الورقة تحديد النهج التكتيكي والاستراتيجي الأساسي الذي يجب تبنيه للتوصل إلى إجراءات فعالة قائمة على قراءة مستنيرة للتأريخ والمشهد السياسي وديناميات، كما يمكن قراءته من اقتصاد سياسي تاريخي ومن منظور غرامشي.

عوامل الخلفية ذات الصلة

تنبع المشاركة الدولية في القضية الإسرائيلية الفلسطينية وخاصة مشاركة القوى الكبرى فيها من مجموعة متنوعة من المصالح الاقتصادية التاريخية والجيواستراتيجية والسياسية والاقتصادية التي تستحق أن نوضحها توضيحاً أفضل لفهم سبب جذب هذه المنطقة لاهتمام تلك القوى منذ البداية، ففي النهاية كانت تلك «القوى العظمى» مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية وروسيا وفرنسا والاتحاد الأوروبي عاملاً رئيسياً في قيام دولة إسرائيل واستمراريتها منذ نشأتها وحتى اليوم، وما زالت العديد من مصالحهم الأصلية بارزة في وقتنا الحاضر. يوضح العرض المختصر لبعض هذه العوامل مدى ضخامة التحدي الذي يواجهنا ويقدم لنا في الوقت ذاته تفسيراً جزئياً لحالة الصراع الممتد على مدى العقود السبعة الماضية.

يجب في هذا الصدد وضع التالي عين الاعتبار:

- الأهمية الجيواستراتيجية (الجغرافية الاستراتيجية) لهذه المنطقة الواقعة على الحافة الشرقية لحوض البحر المتوسط وعند البوابة القارية بين جنوب غرب آسيا وأفريقيا.
- قرب المنطقة من «نقطة الاختناق» البحرية العالمية الرئيسية في قناة السويس التي لا غنى للتجارة العالمية عنها.
- الوحدة العربية والوحدة الإسلامية وأهمية القضية الفلسطينية المباشرة والرمزية والسياسية بالنسبة لهذه الحركات والأفكار السياسية. شكل هذا مزيدًا من المخاوف الإمبريالية والمزيد من المشاركة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني خاصة من قبل الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي والاتحاد السوفيتي في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية وخلال الحرب

الباردة.

- تتضاعف هذه المخاوف بسبب الارتباط الفلسطيني بالدول الرئيسية المنتجة للنفط في العالم العربي وأوبك فضلاً عن احتياطيات النفط والغاز الجديدة المكتشفة في شرق البحر المتوسط إلى جانب خطوط الأنابيب والمحطات التي تنقل وتعالج هذه الاحتياطيات.
- «الأرض المقدسة» تمتلك أيضاً وضعاً فريداً فيما يتعلق بمركزية أرضها وأهميتها بالنسبة للأديان التوحيدية الكبرى في العالم والتي تحتفظ بثقلها المؤسسي والأخلاقي والسياسي والاقتصادي.
- بالإضافة إلى الموروثات الهامة لهذه العوامل هناك قضايا لا تقل أهمية عن تلك الموروثات وترتبط تلك القضايا بما يلي: إرث الحرب العالمية الثانية ومحرقة الهولوكوست والقوة الرمزية للقضية الفلسطينية بالنسبة للحركات المناهضة للاستعمار و«الجنوب العالمي» و«حركة عدم الانحياز» واهتمام القوى الصاعدة خاصة الصين والهند بهذه المنطقة.

عند النظر إلى هذه المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط في ضوء العوامل سابقة الذكر فلا عجب كيف ولماذا تتمتع هذه المنطقة بهذه الأهمية لجميع القوى العالمية الكبرى بصرف النظر عن توجهها السياسي.

على الرغم من ذلك وفي حين قد تكون هناك عوامل جغرافية استراتيجية وتاريخية وسياسية تحدد النهج الذي تتبناه تلك القوى والدول في مشاركتها أو تدخلها في القضية الفلسطينية الإسرائيلي من المهم بنفس القدر أن نتذكر أن تفسيرات هذه المصالح وتطبيقها بعيدة كل البعد عن أن الثبات كونها دائمة التغير. ما يعنيه ذلك هو أن كل حكومة في دولة ما من تلك الدول ترث إرث سابقتها ولكنها تفسر هذه الإرث بما يتناسب مع أجندتها المعاصرة والمستقبلية ومواردها المتاحة. نادراً ما تكون الدول والحكومات متجانسة بل وتميل إلى تمثيل تحالفات صاغت تفاهمات مشتركة بين النخب السياسية المتنافسة مما يمكنها من الحكم في إطار مقبول بدلاً من قتال بعضها البعض.

يوفر تقليد الاقتصاد السياسي التاريخي إطارًا نظريًا قويًا لفهم هذه «التسوية السياسية» التي يعرفها مشتاق خان بأنها «توازن أو توزيع للسلطة بين الفئات الاجتماعية والطبقات الاجتماعية المتنافسة وهي التسوية التي تقوم عليها أي دولة». فهم الدول على أنها تتضمن تسوية سياسية «يركز الاهتمام على التنافس والمساومة بين النخب (مثلا النخب السياسية مقابل الاقتصادية، ونخب الاعيان ونخب غير الاعيان والنخب الإقليمية والنخب الريفية والحضرية والنخب الدينية والعلمانية وما إلى ذلك)، والتنافس والمساومة بين النخب وغير النخب (إما داخل المجموعات والفئات المختلفة أو عبرها مثل التنافس بين الطبقات الاجتماعية)، والتنافس والمساومة بين المجموعات (مجموعات النوع الاجتماعي والمجموعات الإقليمية والإثنية واللغوية والدينية)، والتنافس والمساومة بين أولئك الذين يحتلون الدولة والمجتمع على نطاق أوسع «(انظر خان 2010م و1995م وديجون و بوتزل 2008م).

من المفيد الحفاظ على هذا الفهم ضمن نهج المرء كونه يسمح لنا برؤية سياسة الدولة ومجتمعها أكثر مرونة وترابطًا مع خلق إمكانية لتخيل مختلف الائتلافات والتحالفات الحاكمة المحتملة والتشكيلات والتوجهات السياسية. نظرًا لأن التحالفات قد تتغير بمرور الوقت وقد تتأثر أيضًا بالأفكار والموارد المحلية والدولية على حد سواء يجب على المرء أن يكون حذرًا في تقييم تحليله لتشكيلة سياسية معينة داخل دولة معينة حيث أن قراءته في الواقع فقط قراءة

تقلب السياسة العالمية في السنوات الأخيرة وتراجع الديمقراطية الاجتماعية والأحزاب التي دعمتها وصعود الشعوبية اليمينية واليسارية بعد عام 2007م تتطلب المزيد من الحذر في النهج المتبع لكي يضع عين الاعتبار الديناميكيات الزمنية والمحلية والائتلافية/ التحالفية وفهمها

مؤقتة للأمور. إن تقلب السياسة العالمية في السنوات الأخيرة وتراجع الديمقراطية الاجتماعية والأحزاب التي دعمتها وصعود الشعوبية اليمينية واليسارية بعد عام 2007م تتطلب المزيد من الحذر في النهج المتبع لكي يضع عين الاعتبار الديناميكيات الزمنية والمحلية والائتلافية/التحالفية وفهمها.

أخيرًا يجب أن يكون هناك إدراك للنظام السياسي داخل كل دولة وطبيعة نظام وآليات صياغة سياسة الدولة، وإذا أردنا أن ندرس حقًا الإمكانيات والقيود الحالية للتأثير على السياسات وفعالية تلك السياسات عموماً فإن الأمر يستحق عناء النظر فيما إذا كانت الدولة هي من الدول التي يمكن محاسبتها من قبل دوائرها الانتخابية أم من الدول التي يعتبر فيها المجتمع المدني ضعيفًا والدول أكثر استبدادية.

نظرة غير شاملة على مشاركة القوى الكبرى التاريخية والمعاصرة مع إسرائيل وفلسطين

حالياً يوجد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني حصرياً ضمن المجال السياسي للولايات المتحدة الأمريكية دون وجود أي قوة رئيسية أخرى تهدد بشكل مباشر أو حتى غير مباشر سيادة الولايات المتحدة الامريكية في هذا الصراع وذلك كوسيط في شؤون هذه المنطقة. لقد برز هذا الوضع الأمريكي الذي لا يمكن التنافس معه حتى الآن كنتيجة فرعية للصعود العالمي للولايات المتحدة الامريكية كقوة عظمى عالمية وقد سبق هذا الصعود نقاط تحول مهمة تتضمن اعتراف الولايات المتحدة الامريكية المبكر بدولة إسرائيل عام 1948م وتراجع بريطانيا وفرنسا كقوى إمبريالية إقليمية منافسة ودخول الصراع العربي الإسرائيلي ضمن ديناميات الحرب الباردة بعد عام 1967م وخاصة بعد عام 1973م.

على وجه التحديد فإن صعود عالم أحادي الهيمنة مهيمن عليه من قبل الولايات المتحدة الامريكية ومحاولة ترسيخ تلك الهيمنة بشكل عام ومن الناحية الإقليمية بشكل خاص من خلال عملية أوسلو بعد عام 1993م كان يعني أيضًا دعم الولايات المتحدة وولائها الواضح لإسرائيل وتسامحها مع الاستعمار الاستيطاني وتسامحها مع النشاط الصهيوني شبه الرسمي (بما في ذلك النشاط الذي يعمل خارج أراضيها) والتحويلات المادية العسكرية والتكنولوجية السخية التي تضمن التفوق العسكري الإسرائيلي ضد منافسيها ومنحها المساحة والقدرة على العمل كقوة إقليمية مهيمنة.

يجب أن نضع في الاعتبار أن إسرائيل كانت نتاجًا ثانويًا للديناميات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، سواء تمت قراءة الأمر من حيث توفير الدعم البريطاني للاستعمار الصهيوني (عبر إعلان بلفور) أو النهج التي اتبعتها المملكة المتحدة مع الصهيونية خلال فترة الانتداب أو أن الصهيونية نفسها كانت إلى حد كبير نتاجاً للتجربة اليهودية في أوروبا وصعود القومية والصيغة اليهودية الأوروبية: الصهيونية.

ما عناه التعاون الأطلسي بعد الحرب العالمية الثانية هو أن أوروبا الغربية والاتحاد الأوروبي حالياً تتمسك بموقف أوروبا الخاضع للولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بالشؤون في إسرائيل وفلسطين، حيث يقدم الاتحاد الأوروبي طوعاً جميع أشكال الدعم السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والعسكري لحليفته إسرائيل بينما يفشل في تحدي طبيعتها «اليهودية الديمقراطية» من حيث المبدأ أو في الواقع العملي.

روسيا هي القوة العالمية الوحيدة التي من المحتمل أن تكون قد تحدت إقليمياً توقعات الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي للسلطة منذ الحرب العالمية الثانية، ومع ذلك ونظرًا لكونها أضعف القوى العظمى فقد ركزت روسيا تاريخياً وعلى الأكثر على دعم الأنظمة العربية دعماً عسكرياً لموازنة المحور الأمريكي الأوروبي الإسرائيلي. تحترم روسيا حاليًا النزعة الاقطاعية الأمريكية على عملية السلام وفي الوقت ذاته تحافظ على أشكال من النفوذ الناعم داخل النظام السياسي الإسرائيلي من خلال اليهود السوفييت السابقين وبعبارات أكثر دقة من خلال الكنيسة الأرثوذكسية الروسية في فلسطين التاريخية.

تاريخياً أظهرت دول البريكس مشاركة ودعم

كبيرين للفلسطينيين سواء كان ذلك من خلال دعم حركة عدم الانحياز للقضية الفلسطينية في مؤتمر باندونج أو الدعم الهندي التاريخي لمنظمة التحرير الفلسطينية وخاصة في الأمم المتحدة أو الدعم العسكري الصيني لمنظمة التحرير الفلسطينية في الستينيات والسبعينيات أو دعم منظمة التحرير الفلسطينية وتدريبها

تاريخياً أظهرت دول البريكس مشاركة ودعم كبيرين للفلسطينيين سواء كان ذلك من خلال دعم حركة عدم الانحياز للقضية الفلسطينية

من حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب إفريقيا، ومع ذلك لم تكن تلك الجهات والدول في وضع يسمح لها بمواجهة هيمنة الولايات المتحدة الامريكية في هذا الجزء من شرق البحر المتوسط وما زالوا في وضع لا يسمح لهم بذلك.

كانت الصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا عموماً دولاً أضعف من أو أكثر هامشية من أن يتوقع أن تؤثر بشكل كبير على المنطقة رغم أن الصين والهند وروسيا أصبحت أكثر نشاطًا خلال العقدين الماضيين. طورت الصين والهند علاقات تجارية كبيرة مع إسرائيل منذ عام 1992م، وتابعت بنشاط أشكال نقل التكنولوجيا (الصين والهند) ومبيعات الأسلحة (الهند). تم وضع علامة حمراء على صفقات الأسلحة الصينية الإسرائيلية الكبرى من قبل حليف إسرائيل الولايات المتحدة الأمريكية بعد جدل نظام الإنذار المبكر والتحكم أواكس ونظام هاربي ولا زالت تشكل مصدر قلق لإدارة ترامب الحالية.

اعتاد دعم قضية فلسطين أن يلعب دوراً في التنافس أوساط الشيوعيين (التنافس الروسي الصيني) والتنافس على قيادة العالم الثالث (التنافس الصيني الهندي). في حين أن الأبعاد الإيديولوجية لهذه المنافسات قد خفت حدتها إلى حد كبير، فإن هذه المنافسة التاريخية لا تزال متأصلة في الجوانب الجغرافية السياسية (الجيوسياسية) والجغرافية الاستراتيجية (الجيواستراتيجية) الأعمق وبالتالي لا يمكن حلها بسهولة. (ملاحظة: كان لهذه المنافسات أبعاد عسكرية وإقليمية في الماضي). وبالتالي يمكن توقع استمرار التنافس بين دول البريكس على الرغم من المحاولات الاسمية باسم هذه الكتلة لصياغة مواقف وتفاهمات مشتركة فيما يتعلق بالشؤون العالمية والتنمية وما إلى ذلك واستياءها المشترك من المحور الأمريكي الغربي (وهو محور غير ثابت). هذه العوامل تجعل من غير المحتمل أن تقدم دول البريكس موقفًا موحدًا ذا وزن سياسي حازم يمكن أن يتحدى الموقف الأمريكي في القضية الإسرائيلية الفلسطينية.

في حين أن القوى غير الغربية كانت تميل بشكل ثابت إلى الوقوف سياسياً مع الفلسطينيين في الأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بالقرارات ذات الصلة سواء التاريخية أو المعاصرة (باستثناء الفصل العنصري في جنوب إفريقيا بالطبع وسنوات الطغمة العسكرية البرازيلية) ففي الواقع لم يسع أي من تلك القوى إلى تحويل موقفها بشكل كبير إلى شيء أكثر جدوى سواء من الناحية السياسية أو المالية أو العسكرية. في الواقع ما نشهده هو اتجاه عكسي - وهو أن إسرائيل عانت في الماضي من وضعها المنبوذ بالكثير من الحراك ومن الأمثلة على هذا الحراك حركة عدم الانحياز والجنوب العالمي والكتلة الشرقية بعد عام 1967، أما اليوم فقد فصلت الغالبية العظمى من هذه القوى دعمها لعملية سلام ناجحة عن علاقاتها الثنائية مع إسرائيل. تسارعت هذه العمليات من خلال اتفاقات أوسلو لعام 1993م بين المناصرين أنفسهم وإنهاء المقاطعة الأولى والثانية لإسرائيل بعد ذلك وانتشار ديناميات الليبرالية الجديدة / العولمة بعد

ومع ذلك لم تكن تلك الجهات والدول في وضع يسمح لها بمواجهة هيمنة الولايات المتحدة الامريكية في هذا الجزء من شرق البحر المتوسط

انهيار الستار الحديدي وتقديم إسرائيل لأفضل تقنيات الأمن المعينة التي طورتها إسرائيل والتي تعتبر ذات قيمة لأي أجندة للهيمنة أو الإكراه أو الإسقاط - وخاصة تلك الخاصة بالقوى الناشئة مثل دول البريكس.

ماذا يعني هذا؟

بالتفكير فيما سبق وأخذه في الاعتبار فإن الولايات المتحدة «تدير العرض» من خلال عملية السلام مع الكتلة الغربية وستواصل العرض طالما ظلت هذه الكتلة هي القوة المهيمنة على العالم وطالما لم تنتزع منها هذه القوة دولة أخرى سواء كانت تلك الدولة إقليمية أو دولية.

قد تدعم دول البريكس الموقف الفلسطيني اسمياً لكنها فصلت علاقاتها مع إسرائيل عن أي أجندة لحل النزاع وفشلت في تحدي النهج الأمريكي المتمثل في عدم دفع إسرائيل لتطبيق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. إن دعمها الاسمي والمالي للفلسطينيين عند الاقتضاء هامشي بالمجمل بالمقارنة بوزن وتأثير الكتلة الغربية (أو «المثلث» - الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي واليابان) التي قدمت مجتمعة حوالي 70 بالمائة من مساعدات المانحين.

كما تفتقر القيادة الفلسطينية كقوة غير ذات سيادة إلى وسائل خاصة بها لمقاومة أو تعزيز أو تقويض الموقف الأمريكي المؤيد لإسرائيل، ناهيك عن التفوق العسكري الهائل لإسرائيل والذي نما إلى حد كبير بسبب الاستثمارات الغربية في الأبحاث والتطوير وبرامج المشتريات العسكرية. وهكذا وعلى الرغم من أن قرارات الأمم المتحدة لصالحهم فإن الفلسطينيين يفتقرون إلى آلية تنفيذ فعالة لإعمال حقوقهم، في حين أن منظمة التحرير الفلسطينية من خلال السلطة الفلسطينية مرتبطة سياسياً ومالياً بإطار أوسلو. لقد أدى هذا الإطار إلى تفتيت المجتمعات الفلسطينية وتسريع اتجاهات انخفاض التنمية وزيادة الاعتماد على الجهات الخارجية وأبعدت الفلسطينيين عن تحقيق أهدافهم الرئيسية. تقيد المستويات القيادية الأعلى التي تحتلها إسرائيل والجهات المانحة فوق الفلسطينيين - جغرافياً واستراتيجياً ومالياً - مساحة السياسة الفلسطينية تقييداً شديداً في نفس الوقت الذي يقيد فيه الفلسطينيون بالمعايير السياسية لعملية السلام في الوقت الذي تهدد وجود الفلسطينيين على أرضهم ووصولهم إلى بعضهم البعض وإلى العالم.

وعلى الرغم من أن قرارات الأمم المتحدة لصالحهم فإن الفلسطينيين يفتقرون إلى آلية تنفيذ فعالة لإعمال حقوقهم

في ضوء ذلك هل توجد طرق لجعل السياسة الفلسطينية أكثر فاعلية نحو تحقيق غاياتها المعلنة؟

يبدو من الحكمة فصل هذه القضية إلى مجموعتين رئيسيتين من القوى الكبرى وهما المعسكر المؤيد لإسرائيل (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) وكذلك المعسكر المؤيد اسمياً لفلسطين (كتلة البريكس).

من المهم عندئذ ادخال هذا التحليل في العلاقات على مستوى الدول والحكومات واتباعها بالتفاعلات على مستوى المجتمع المدني والقواعد الشعبية.

المعسكر المؤيد لإسرائيل

ليس هناك الكثير مما يمكن للقيادة الفلسطينية فعله لتغيير موقف الولايات المتحدة الامريكية تغييراً مباشراً، ليس على المستوى الحكومي الثنائي على الأقل، وذلك كون الولايات المتحدة الامريكية هي الداعم الرئيسي لإسرائيل، كما أن القوة وعدم التكافؤ السياسي تتعارضان تعارضاً تاماً. يؤيد كلا الحزبين السياسيين الرئيسيين في الولايات المتحدة الامريكية إسرائيل ويقومان بإثبات ذلك باستمرار، وفي حين يمكن أن تتغير هذه الديناميات من المهم الانتباه لها والتيقظ في تحليلها وذلك لفهم أنه وفي حين توجد اختلافات بين الحزبين حول معنى «مؤيد لإسرائيل» فإنها اختلافات تكتيكية وليست استراتيجية وتعكس خلافات مماثلة داخل إسرائيل والدوائر الصهيونية

فيما يتعلق بنطاق احتلال أراضي 1967. على الرغم من ذلك للحزبين قواسم مشتركة حول وجود و»أمن» دولة يهودية ديموقراطية مؤيدة للغرب، وحتى الآن تفوق تلك القواسم المشتركة خلافاتهم التكتيكية حول أفضل السبل للحفاظ على هذه الدولة وتأمينها على المدى الطويل أو مدى الحقوق والاستحقاقات التي يستحقها الفلسطينيين الأصليين. في ضوء ذلك من المرجح أن يكون بذل الموارد من أجل ممارسة الضغط المباشر لتغيير موقف الولايات المتحدة فيما يتعلق بالصراع مضيعة للوقت إن لم تكن هناك أشكال من التأثير الكبير أو البديل أو النشط أو تغييرات كبيرة في توازن القوى على مستوى العالم أو داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

في حين أن الاتحاد الأوروبي من الناحية السياسية أكثر حساسية للمعايير القانونية الدولية من الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه كان أيضا مؤيداً لإسرائيل منذ وقت طويل على الرغم من تعبيره عن انتقادات للأبعاد المختلفة المتعلقة باحتلال 1967، والأهم من موقف الاتحاد الأوروبي تجاه إسرائيل هو خضوعه لأجندة الولايات المتحدة الأمريكية وتلك الاجندة نفسها مرهونة بالهندسة الأوسع نطاقًا للتعاون الأطلسي بعد الحرب العالمية الثانية. كما أن الهيكل والتنوع المعقدان للاتحاد الأوروبي يزيدان من صعوبة استخراج موقف جماعي من الاتحاد في الوقت الذي توجد تنافسات أو تعارض داخل الاتحاد الأوروبي نفسه. تعتبر الروابط الإسرائيلية مع دول الكتلة الشرقية السابقة (الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي) روابط كبيرة بشكل خاص، وغالبًا ما تستخدم لتخريب أفضل التوجهات الإنسانية الأكثر تقدمًا في أوروبا الغربية عموماً وتجاه فلسطين على وجه الخصوص.

قد تبدو العلاقات الثنائية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كالمساحة التي يمكن من خلالها السعي نحو علاقات حكومية دولية على الأقل نظراً للاعتراف الاسمي بأن الاتحاد الأوروبي قد دعم بشكل غامض إنشاء دولة فلسطينية من خلال «حل الدولتين» كما دفع الاتحاد الفاتورة لجزء كبير من إنشاء السلطة الفلسطينية على مدار ربع القرن الماضي. ومع ذلك هناك طريقة أخرى لقراءة هذا الدور الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي وهي أن الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل قد استخدمتا أموال الاتحاد الأوروبي لدفع ثمن جهاز حكم «السلطة الفلسطينية» يجب عليه وظيفيًا إدارة واقع يشبه نظام التمييز العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة: ضفة غربية منفصلة بشكل دائم عن القدس وغزة، وقطاع غزة محاصر حصاراً شديداً، وضفة غربية مقسمة إلى 200 جزيرة. يقوم المانحون بشكل أساسي بدعم تكاليف الإدارة والعوامل الخارجية الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي والفصل العنصري. يمكن أن يستمر هذا الوضع إلى أجل غير مسمى دون وجود نوع من الانهيار الكبير في ميزان القوى الحالي،

يقوم المانحون بشكل أساسي بدعم تكاليف الإدارة والعوامل الخارجية الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي والفصل العنصري

وحالياً تحدد الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل شروط أي عملية سياسية للمضي قدماً وذلك طبقاً لشروطها وحدها.

إلى أي حد يمكن للفلسطينيين أن يتحدوا أو يزيحوا بشكل واقعي المحاباة المؤيدة لإسرائيل على المستوى الحكومي وما الذي يكمن وراء هذه المحاباة من حيث المزايا والخدمات الواقعية السياسية التي تجنيها هذه الدول من تحالفها مع إسرائيل.

تطرح الإجابة على هذه الأسئلة مجموعة جديدة من الأسئلة عن نظرية التغيير السياسي والتي سيكون من المهم تحديدها من أجل تحقيق نُهج سياسية فلسطينية أكثر فعالية.

مع استمرار امتلاك مجموعات السلطة المسيطرة في الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي لمصالح في السياسات المؤيدة لإسرائيل من أجل الحصول على عدد كبير من الخدمات الاستراتيجية والعسكرية والاستخباراتية والاقتصادية والسياسية

التي يقدمها هذا التحالف للمستوطنات السياسية القائمة داخل هذه الدول فإن الحاجة إلى إعادة النظر في كيفية التعامل مع الوضع تصبح أمراً واجباً. لقد أثبت المجتمع المدني والجهات الشعبية الفاعلة قدرتها على تنظيم تحديات أخلاقية وسياسية واقتصادية مهمة للأوامر الجائرة في الماضي في محاولة لمواءمة السياسات الخارجية والمحلية مع مبادئ حقوق الإنسان والعدالة، واعتمدت القضية الفلسطينية اعتمادًا كبيرًا على هذا النشاط في الماضي وستحتاج إلى مضاعفة العمل على هذا البعد في المستقبل نظرًا لقدرتها على تثقيف طبقات أوسع من الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين الذين يمكنهم تنظيم وإضعاف دعم وتيسير هيكل السلطة الحالي للاستعمار الصهيوني. ما يجب أن يحدث الآن هو قراءة أكثر استنارة ودقة لكل دولة والفرص والتحديات المتوفرة للتنظيم في حدود الموارد الحالية وتوازن القوى، ويعتبر ذلك مهماً بشكل خاص في حالات الدول الديمقراطية التي يمتلك فيها المواطنون سلطة انتخاب ممثلي الحكومة وسلطة التصرف بدولارات الضرائب التي يدفعونها وفي حالات الأساليب السياسية والأيديولوجية المثيرة للجدل التي يتم استنباطها (أو عدم استنباطها) من الفئات الاجتماعية المختلفة أو فرضها عليها.

ما يجب أن يحدث الآن هو قراءة أكثر استنارة ودقة لكل دولة والفرص والتحديات المتوفرة للتنظيم في حدود الموارد الحالية وتوازن القوى

بالتالي يبدو أن هناك تناقضاً موضوعياً عندما لا يخدم دعم الاحتلال الإسرائيلي والفصل العنصري في فلسطين مصالح دافعي الضرائب المتوسطين في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ويمثل هذا التناقض خط تصدع استراتيجي في علاقات القوى الكبرى مع فلسطين لكن الحركة الفلسطينية لا تستغله بشكل كاف.

تعمل الكتلتان السياسيتان الفلسطينيتان المهيمنتان فتح وحماس بناء على استراتيجيات سياسية تتغاضى لسبب أو لآخر عن هذا التناقض الاستراتيجي أو تهمشه عمداً، فقد أدى تمسك فتح بعملية السلام ونهجها السياسي غير الأيديولوجي (الذي يتضمن نهج عدم التدخل في الصراعات السياسية أو الطبقية داخل الدولة أو بين الدول) فعليًا إلى ظهور أشكال وتنافسات نخبوية من السياسة بين الدول. حماس من جهة أخرى تتبنى نظرة واجندة الوحدة الإسلامية التي تحد بطبيعتها من قبولها في دوائر معينة من جماعات المجتمع المدني الغربي وغالبيتها إما علمانية أو مسيحية وتسود فيها الكثير من الاسلاموفوبيا أو الجهل بالشرق الأوسط والإسلام.

إن الفشل في الاستفادة من هذا التناقض الاستراتيجي بين مصالح النخبة ومصالح المجتمع المدني والقاعدة الشعبية قد ترك الحركة الفلسطينية رهناً للبرامج والاستراتيجيات السياسية ذات الصلة لفتح وحماس، سواء كانت هذه البرامج والاستراتيجيات عملية السلام التي تقودها فتح وترعاها الولايات المتحدة الامريكية أو مشروع حماس المتمحور حول المقاومة وإن كانت حماس هي الطرف الأضعف بشكل غير متكافئ. علاوة على ذلك ترك هذا الفشل فراغًا في القيادة السياسية والتمثيل داخل المجتمع الفلسطيني خاصة الشتات الفلسطيني في لحظة تاريخية تشهد تحولات وأسئلة سياسية واجتماعية وأيديولوجية كبيرة. أضعف محور الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وزخمه نحو الهيمنة العالمية في السنوات الأخيرة وتسارع ذلك الضعف بهجمات الحادي عشر من سبتمبر وانهيار حملتي العراق وأفغانستان وخاصة الانهيار المالي الكبير في 2008-2007. تسببت الأزمة الاقتصادية الأخيرة في إلحاق أضرار جسيمة بالتسوية بين العمل ورأس المال في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مما أدى إلى استقرار الكتلة الغربية على مدار العقود السبعة الماضية. خلق ذلك أيضاً أزمة شديدة في التشكيلات السياسية التقليدية في الولايات المتحدة الامريكية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والتي تبنت هذا النهج السياسي من البداية. وقد تجلى ذلك داخل الأحزاب الديمقراطية

والجمهورية في الولايات المتحدة وكذلك داخل الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني وحزب العمل البريطاني والحزب الاشتراكي الفرنسي والحزب الديمقراطي الإيطالي.

علاوة على هذه الديناميات توجد ظاهرة عالمية أوسع نطاقًا أدت فيها بعض أوجه التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على موارد المعلومات

تقويض السياسة الغربية المؤيدة لإسرائيل من خلال التواصل مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الغربي هو أكثر الاستراتيجيات الفلسطينية فعالية لإضعاف وكبح الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي وإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الفلسطينية

وإمكانية التنظيم والتواصل مع الدوائر الانتخابية والأفراد الذين كانت تفصلهم الحدود أو الحواجز الأخرى.

بالنسبة للأزمات التي تعصف بالمؤسسات السياسية الغربية هناك عملية مستمرة من التساؤل أوساط الدوائر والطبقات الاجتماعية والسياسية، يبدو أن فرص زيادة الوعي والتنظيم من أجل النهوض بالحقوق الفلسطينية قد نشأت من بين التناقضات والصدوع التي تظهر داخل كل تشكيل سياسي واجتماعي للدولة. أثارت هذه الأزمات مجموعات كبيرة من الأسئلة المتعلقة بطبيعة العلاقات بين الدولة والمجتمع والنفقات المحلية والأجنبية وكذلك طبيعة العقد الاجتماعي داخل الدول بما في ذلك أبعاد المساواة والإدماج أو الاستبعاد والعنصرية والتوريق المالي. يمتلك النضال الفلسطيني نقاط تقاطع مع كل هذه الأسئلة وهي نقاط تقاطع إيديولوجية وسياسية وأخلاقية واقتصادية وجنسانية مباشرة وغير مباشرة، وقد أبرزت ذلك دراسة حالة لفلسطين التي تمثل مثالًا على الاستعمار في القرن الحادي والعشرين الذي يستند إلى أنظمة الاستبعاد العنصرية والعسكرية التي تدعمها دولارات الضرائب والحماية الدبلوماسية الغربية.

باختصار كلما زاد تقدم الجهات الفاعلة والحركات الاجتماعية والسياسية التقدمية داخل هذه النضالات كلما زاد احتمال وجود حلفاء الفلسطينيين. تشكل هذه الدوائر الانتخابية بالفعل قواعد أوسع وأعمق لإطلاق «حروب المواقف» و «حروب الحركة» في محاولة لتعزيز التفاهم والتنظيم من أجل تحقيق حقوق الفلسطينيين. يمكن لهذه الدوائر والحركات والجهات الفاعلة أن تعمل على الحد من التحيز والامتياز المؤيد لإسرائيل داخل دولهم، من خلال تنظيم حملات رفيعة المستوى تستهدف وتكشف أمثلة شنيعة عن الشوفينية والعنصرية الإسرائيلية الصهيونية، وربطها حيثما أمكن بالمناقشات والنضالات السياسية الداخلية والتوجيه الخاطئ للأموال الضريبية المحلية. يمكن أن تعمل هذه الجهود أيضًا على تقوية الجهات الفاعلة والحركات السياسية المحلية التي تنظم عقدًا اجتماعيًا أكثر عدالة: عقد يعطي الأولوية لحقوق الإنسان على الربح والقمع.

بالتالي سيكون من الواضح أن التركيز على تقويض السياسة الغربية المؤيدة لإسرائيل من خلال التواصل مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الغربي هو أكثر الاستراتيجيات الفلسطينية فعالية لإضعاف وكبح الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي وإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الفلسطينية.

دول البريكس

في الحين الذي تمثل كتلة البريكس بالفعل مجموعة من القوى الكبرى الصاعدة التي كانت من الناحية التاريخية أكثر مناصرة للفلسطينيين وتتصف بمعاداة تجاه المحور الغربي، فما زالت تعاني تلك الدول من ضعفها النسبي وهامشيتها بالمقارنة مع الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك شهدت جميع هذه القوى تحولات سياسية واجتماعية معقدة خلال صعود كل منها، وكان لتلك التحولات آثار على قدرة هذه الدول على تبني موقف أقوى مؤيد للفلسطينيين

عند الحديث عن الصين على سبيل المثال نرى أن الاهتمام الصيني بالتكنولوجيا الإسرائيلية وإدارتها لميناء حيفا وتطويرها لميناء أشدود والاعتماد الاقتصادي المتبادل بينها وبين الولايات المتحدة اقتصاديا الامريكية ومعاملتها للأقليات المسلمة والأقليات بشكل عام وتطلعاته للتوسع غربًا عبر مشروع «حزام واحد طريق واحد» جميعها عوامل تخفف من أي موقف فوري مؤيد للفلسطينيين، علاوة على ذلك، فإن التأثير على ميول الدولة الصينية قد يبدو مهمة صعبة لأي مصالح سياسية أو ممثل معين بالنظر إلى طبيعة النظام الصيني.

أما صعود الهند فيميل إلى إبراز القومية الهندوسية ومغازلة إسرائيل كحليف استراتيجي في ضوء المصالح المشتركة بين القوتين الراغبتين في تأكيد هيمنتهما الإقليمية، فقد نشأ جيل جديد في الهند جيل لم يشهد مرحلة الاستعمار والتحرر الوطني. أما الأجيال المعاصرة من الهنود فتهتم بطبيعة الحال بالصراعات السياسية والاقتصادية حول سيطرة الدولة وهويتها وشخصيتها بل وتشارك فيها. إن العثور على نقاط تقاطع تربط الجهات الفاعلة الفلسطينيين ونضالات الهند قد يكون ممكنًا بالفعل إذا تم النظر إليها على أنها تعكس بعضها. على الرغم من ذلك يجب أن يكون المرء واقعياً حول حقيقة أن صعود المكونات السياسية والثقافية الهندوسية - التي تتوافق بقوة مع الأيديولوجية السياسية الصهيونية ولديها جذور وتاريخ راسخ بينهما يعود إلى أيام ما قبل الدولة - يشير إلى أن تعزيز المصالح الفلسطينية عبر الهند سيكون بأي حال من الأحوال بالتنسيق مع الدول العربية وخاصة دول الخليج، في ضل اعتماد الهند على هذه الدول في حصولها على النفط وتحويلات العاملين الهنديين في تلك الدول. في ظل الظروف الحالية على الأقل يبدو أن هذا التوافق يعزز فقط دور الولايات المتحدة الامريكية واجندتها لعملية السلام بالنظر إلى اعتماد الخليج اعتماداً كبيراً على الحماية والدعم السياسيين للولايات المتحدة الامريكية.

أما سياسة روسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي فبالكاد أظهرت أي شعور دافئ تجاه الوضع الفلسطيني، ولكن تلك السياسة بدت واضحة نصب أعينها إعادة تأكيد القوة الروسية على المستوى العالمي وحتى الإقليمي وذلك بعد زوالها في أوائل التسعينيات. علاوة على ذلك يبدوا أن الحكم الاستبدادي القوي في روسيا في عهد بوتين من جهة إلى جانب المخاوف المحلية من الإسلام السياسي من جهة أخرى يضعف كل منهما وبنفس القدر أي قوة دافعة نحو موقف أكثر مناصرة للفلسطينيين. في حين أن روسيا لا تحتاج إلى الأسلحة والتكنولوجيا الإسرائيلية مثلما هو الحال بالنسبة للهند والصين لكن يبدو أن تركة الحرب الباردة خلقت حدودًا أكثر صرامة لـ «التدخل» الروسي في الشرق الأوسط. ما نشهده بالتالي هو أن مصالح روسيا الإقليمية تركز أكثر على محاولة تعزيز ودعم حليفها الإقليمي سوريا، بدلاً من محاولة توسيع نفوذها - وهي استراتيجية يجب أن تقرأ على أنها استراتيجية «دفاعية» بطبيعتها طالما تهدف إلى عدم «فقدان» قطعتها في اللوحة الإقليمية.

سيطلق العنان لقوى اجتماعية وسياسية واقتصادية ذات تعاطف واسع مع الكفاح الفلسطيني وسيخلق طبقات من النشاط التضامني الموالي للفلسطينيين أوسع وأعمق بكثير من النشاط المتضامن مع فلسطين المسيطر عليه من قبل الدولة

مع ذلك تُظهر وحشية التدخل الروسي في سوريا بنفس القدر أن الدولة الروسية ليس لديها مشكلة مع تبني عداء نشط نحو التطلعات الديمقراطية الإقليمية، وتشكل هذه الصفة إشكالية من منظور فلسطيني بسبب ترسيخها للنظام غير الديمقراطي الإقليمي المتصلب الذي بالكاد خدم الفلسطينيين في تحقيق أهدافهم والذي لم يخدم أيضاً الغالبية العظمى من السكان بشكل عام. بل على العكس من ذلك ما سيفعله إطلاق التطلعات الديمقراطية الإقليمية السياسية والاقتصادية على حد سواء سيطلق العنان لقوى اجتماعية وسياسية واقتصادية ذات تعاطف واسع مع الكفاح الفلسطيني وسيخلق طبقات من النشاط

التضامني الموالي للفلسطينيين أوسع وأعمق بكثير من النشاط المتضامن مع فلسطين المسيطر عليه من قبل الدولة.

أما التذبذبات بين اليسار واليمين في التوجه السياسي للبرازيل خلال السنوات الأخيرة فتميل إلى أن تجلب معها رياح متذبذبة متبادلة بين السياسات والحكومات المؤيدة والمناهضة للفلسطينيين. من الناحية الواقعية فإن المسافة الجغرافية الكبيرة بين البرازيل وإسرائيل وفلسطين إلى جانب انخراط البرازيل في الشؤون المحلية والإقليمية إلى حد كبير (أمريكا اللاتينية) تجعل من غير المرجح أن تعمل البرازيل كنوع من المناصرة المؤيدة لفلسطين، بعد ذكر ما سبق تعتبر البرازيل رائدة وقائدة إقليمية تمتلك حركات وجهات فاعلة محلية وتقدمية كبيرة ومهمة، ويُنظر إليها على أنها صوت مهم في التعبير عن أشكال جديدة من العمل السياسي التقدمي على الصعيدين الإقليمي والعالمي، كما شهدنا في حركة العمال وتجارب بورتو أليغري على وجه الخصوص.

إن ماضي جنوب إفريقيا الاستعماري الفريد وصعودها بعد ماض من الفصل العنصري يجعل العلاقات بين جنوب افريقيا وجنوب فلسطين تستحق مكانة خاصة من بين علاقتها مع أطراف البريكس الأخرى، خاصة بالنظر للصدى الأخلاقي والسياسي والتشابه في صراع كل منهما مع الاستعمار من قبل المستوطنين. في حين أن المسافة الجغرافية والقيود المالية المتعلقة بدول البريكس الأخرى قد تحد من أي مشاركة دولية جادة لجنوب أفريقيا في الشرق الأوسط، إلا أن تجسيدها الأخلاقي والسياسي للنضال ضد الفصل العنصري والمناهضة للعنصرية يبدو أنه يوفر ثقلًا أخلاقيًا وسياسيًا مهمًا للمصلحة الاستراتيجية الفلسطينية في تحدي الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي والحصرية اليهودية فيه. وقد بدأ بالفعل النظر إلى عناصر هذا الأمر على أنها واضحة في استضافة جنوب افريقيا لمؤتمر ديربان لعام 2000م ضد العنصرية وكراهية الأجانب والذي لعب دورًا رئيسيًا في إطلاق المطالبات الفلسطينية وفي نهاية المطاف حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات. يمكن توسيع هذه المواقف وتعميقها واستغلالها بشكل كبير بالبناء على نطاق الحركات الاجتماعية المناصرة لفلسطين النشطة بالفعل.

الختام وتوصيات السياسة

قيمت هذه الورقة بعض السمات التاريخية والسياسية الرئيسية للعلاقات الفلسطينية مع القوى الكبرى تقييماً واسعاً. كما حددت ورسمت أن مشاركة ممثلي المجتمع المدني في كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي تمثل مجالًا استراتيجيًا رئيسيًا لإشراك الجهات الفاعلة السياسية ذات التوجه الحقوقي خاصة في الظروف السياسية الحالية.

في ضوء ذلك توصي هذه الورقة بإنشاء مؤسسة بحثية («مركز أبحاث») لتوليد معلومات وتحليلات موثوقة ترسم وتخطط الساحة السياسية المؤسسية القائمة فيما يتعلق بإسرائيل وفلسطين داخل الولايات المتحدة الامريكية وكل دولة من دول الاتحاد الأوروبي، ويجب لمثل هذا المركز البحثي أن يعد دراسات هادفة تدرس المؤسسات والشبكات الصهيونية لتحديد أكثر الجناة فظاعة الذين سيكونون أكثر عرضة للخطر إذا ما واجهتهم حملة منظمة تنظيماً جيدًا تركز على التواطؤ والمشاركة في انتهاكات حقوق الإنسان والحقوق المدنية والممارسات العنصرية والممارسات الاستعمارية من قبل المستوطنين إلخ. قد تشمل تلك الدراسات عقود المبيعات العسكرية ومجموعات وميليشيات المستوطنين العنصريين والشركات التي تمارس الاستغلال من اجل الربح والمؤسسات العنصرية وغيرها.

يجب أن يعمل مثل هذا المركز الفكري أيضًا على تطوير ذراع توعية وتواصل يمكن من خلاله تعبئة الجهات الفاعلة على المستوى الشعبي المحلي والجهات الفاعلة في المجتمع المدني للمشاركة في هذه الحملات بطريقة أكثر استهدافًا وفعالية وتوحيدًا والاستفادة من الروابط المشتركة بين القطاعات عبر الكفاحات الفلسطينية والمحلية.

المراجع

DiJohn J& Putzel. J (**2009**) "Political Settlements," Governance Development Resource Centre, Issues Paper, June.

Khan, M. **1995**. "State Failure in Weak States: A Critique of New Institutionalist Explanations." In Harris, J., Hunter, J. and Lewis, C., (eds.), The New Institutional Economics and Third World Development. London: Routledge.

Khan, M.H. (**2010**) "Political Settlements and the Governance of Growth-Enhancing Institutions", July. Unpublished but available on his website at: https://eprints.soas.ac.uk/**9968/1**/Political_Settlements_internet.pdf

إشراك المجتمع المدني العالمي: حقوق الانسان وعمل الناشطين وحملات التضامن

سيسيليا بايزا

الخلاصة

يكتسب إشراك المجتمع المدني العالمي أهمية متزايدة للفلسطينيين وذلك نتيجة فقدانهم لقدر هائل من التأثير الدبلوماسي والدعم الدولي خلال العامين الماضيين، وتبحث ورقة السياسة هذه في تلك الروابط وكيف يمكن تعزيزها، كما تضع أيضاً استراتيجيةً لتعزيز عمل ناشطي حقوق الإنسان وحملات التضامن من أجل تحقيق حقوق الفلسطينين في سياق محدد وهو موجة الصعود العالمي للحكومات والأحزاب اليمينية المتطرفة. تبدأ هذه الورقة أولاً بتفحص الأدبيات والمواد المنشورة حول العمل عبر الوطني المبذول من أجل تحقيق حقوق الفلسطينيين منذ الانتفاضة الفلسطينية الثانية وتقوم بشرح ظهور حملة «المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات». من ثم تنتقل نحو تحديد التحديات الرئيسية التي تنتظر ناشطي ومنظمات التضامن الفلسطينية وتتبعها بذكر المنهجية التي تستمد من أبحاث الحركة الاجتماعية من خلال تأكيدها على تحليل الإطار وهياكل الفرص السياسية. أما ما يتبع هذه الخطوة من تحليل فيبتعد عن الخلافات الداخلية الفلسطينية ويركز بدلاً من ذلك على كيف يمكن للسياق الدولي أن يوفر فرصة لبناء إطار مشترك لكل من الحركات الفلسطينية وشبكات التضامن. تسلط الورقة الضوء أيضاً على كيف أن التقارب الحالي بين إسرائيل واليمين الشعبوي المتطرف يؤدي إلى تلاشي الحصانة الدولية لإسرائيل ويمكن أن يعيد اشعال التضامن الفلسطيني حول قيم مشتركة.

1. المقدمة

إن الغرض من ورقة السياسة هذه هو تقييم الطرق التي يمكن للمجتمع المدني العالمي من خلالها دعم وتمكين الفلسطينيين في نضالهم من أجل الحرية والعدالة والمساواة ومدى ذلك الدعم والتمكين. كان مفهوم «المجتمع المدني العالمي» محوراً للعديد من الدراسات والمناقشات الأكاديمية، ويشمل تعريف هذا المفهوم المستخدم في هذه الورقة الحركات الاجتماعية المحلية وعبر الوطنية والمنظمات المجتمعية الصغيرة والشعبية والنقابات العمالية والمنظمات

وهكذا اختلال صارخ في موازين القوى هو في الحقيقة ما يجعل دور المجتمع المدني العالمي دوراً بالغ الأهمية

غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان وجمعيات الشتات والمنظمات الدينية والفنانين والبرلمانيين وغيرها من مجموعات الناشطين سواء الكبيرة منها أو الصغيرة، ويعمل هذا التجمع المتنوع من المجموعات والأفراد عبر الحدود وبعيداً عن متناول الحكومات.

مع وصول عملية السلام إلى طريق مسدود ومع القمع الشرس لجميع أنواع الحركات النابعة من الأراضي الفلسطينية المحتلة أدرك الفلسطينيون الحاجة إلى تعزيز عملهم مع حركات التضامن عبر الوطنية كوسيلة بديلة وغير عنيفة لمقاومة استمرار الاحتلال الإسرائيلي. يتصف نضال الفلسطينيين بالتفاوت الكبير في مقدار القوة بين الطرفين، وهكذا اختلال صارخ في موازين القوى هو في الحقيقة ما يجعل دور المجتمع المدني العالمي دوراً بالغ الأهمية. اتصفت الفترة التي تخللت الانتفاضة الثانية وفي السنوات التي تبعت تلك الانتفاضة اطلاقاً متزايداً لمجموعة متنوعة من المبادرات وانضماماً متزايداً لناشطي ومتطوعي التضامن الدولي إلى تلك المبادرات.

تنوعت تلك المبادرات من حملات ارسال السفن لكسر الحصار عن غزة «حركة غزة حرة»، وأسبوع الفصل العنصري الإسرائيلي السنوي «أسبوع الابارتيد» وحملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات «حملة المقاطعة» إلى المشاركة في الإجراءات التي تنظمها الجماعات الشعبية الفلسطينية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة. تشمل هذه الأنشطة بعثات الحضور الوقائي وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها والأعمال المباشرة و / أو الرمزية الأخرى، مثل تلك التي تقوم بها الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري (المعروفة أيضًا باسم حملة أوقفوا الجدار) ومثل حملة «مرحبا بكم في فلسطين». حققت هذه الأعمال بعض النجاحات الملموسة التي سيتم مناقشتها لاحقًا في هذه الورقة.

أصبح إشراك المجتمع المدني العالمي اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى كون الفلسطينيين فقدوا قدراً هائلاً من النفوذ الدبلوماسي والدعم الدولي على مدار العامين الماضيين، كما تسبب العداء الصريح الذي تتبناه إدارة ترامب تجاه الفلسطينيين إلى انخفاض العلاقات بين الولايات المتحدة والفلسطينيين ووصولها إلى أدنى مستوياتها منذ اتفاقات أوسلو. على الرغم من مخالفة قرار ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس للإجماع العالمي إلا أنه تُبع بقرارات من حكومات غواتيمالا والبرازيل وأستراليا، التي فتحت أيضًا سفاراتها في القدس وإن كان ذلك مع بعض التحفظات. أما رئيسي فنزويلا ونيكاراغوا وهما من بين أكثر الأصوات المؤيدة للفلسطينيين في جنوب العالم فيواجهان أزمة سياسية غير مسبوقة وفقدا شرعيتهم ومكانتهم على الساحة الدولية إلى حد كبير. وأخيرًا الاتحاد الأوروبي وهو الاتحاد الذي لا يمر حالياً بوضع يسمح له بتشكيل ثقل موازن للولايات المتحدة الأمريكية، وقد أصبح التزام الاتحاد الأوروبي وقدرته على المساعدة في حل النزاع أقل بكثير مما كانت عليه وستظل على الأرجح أقل بكثير من توقعات الفلسطينيين وذلك نظراً لظهور حكومات وأحزاب قومية وشعبوية عديدة في أوروبا وكثير منها مؤيد لإسرائيل ومناهض للإسلام. بالتالي يظل الضغط على إسرائيل تصاعدياً «من الأسفل إلى الأعلى» على المدى القصير أو المدى المتوسط أفضل الخيارات الواعدة.

على الرغم من ذلك وبالنسبة للناشطين المحليين الفلسطينيين فإن الوصول إلى شبكات التضامن وإشراكها يمثل تحديًا حقيقيًا كونها شبكات متنوعة للغاية من حيث العوامل التحفيزية والهيكلية، حيث يتطلب الأمر تطوير إطارات ذات صدى لدى شرائح المجتمع المختلفة وفي أجزاء مختلفة من العالم. الاتساع والنطاق هي سمتين من السمات الأساسية في عملية التعبئة. يحتاج الفلسطينيون في الوقت نفسه إلى الحفاظ على خطاب موحد وتحديد استراتيجية عالمية مناسبة لهم. أضف إلى

أن بناء التضامن من الأسفل للأعلى لا يعني أن الناشطين الوطنيين يمكنهم التخلص من القيود التي تفرضها الدول عليهم

ذلك أن بناء التضامن من الأسفل للأعلى لا يعني أن الناشطين الوطنيين يمكنهم التخلص من القيود التي تفرضها الدول عليهم. تعمل مجموعات الدعم المؤيدة للفلسطينيين في منافسة مع الجهات الفاعلة الأخرى سواء كانت دولاً أو غير دول ومنها دولة إسرائيل والحركة الصهيونية المسيحية ومنظمات الشتات اليهودية المؤيدة لإسرائيل - التي تضغط عالميًا من أجل إنشاء أدوات قانونية تكبت التضامن مع الفلسطينيين عن طريق مساواة التضامن مع الفلسطينيين وتصويره كمعاداة للسامية. يواجه الأفراد الذين يتحدثون علانية ضد انتهاكات

حقوق الإنسان الإسرائيلية تنمر ورقابة وعقاب قانوني متزايد(1)، ومن المرجح أن تزداد حدة ذلك الهجوم القانوني على عمل الناشطين المناصرين لحقوق الفلسطينيين بسبب صعود الحكومات الصديقة لإسرائيل إلى سدة الحكم وبالتالي يشكل احتمالية تجريم عمل ناشطي التضامن الفلسطيني مصدر قلق بالغ.

تصيغ ورقة السياسة هذه استراتيجيةً لتعزيز عمل ناشطي حقوق الإنسان وحملات التضامن من أجل تحقيق حقوق الفلسطينيين في سياق محدد وهو موجة الصعود العالمي للحكومات والأحزاب اليمينية المتطرفة. تبدأ هذه الورقة أولاً بتفحص الأدبيات والمواد المنشورة حول العمل عبر الوطني المبذول من أجل تحقيق حقوق الفلسطينيين منذ الانتفاضة الفلسطينية الثانية وتقوم بشرح ظهور حملة «المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات». من ثم تنتقل نحو تحديد التحديات الرئيسية التي تنتظر ناشطي ومنظمات التضامن الفلسطينية وتتبعها بذكر المنهجية التي تستمد من أبحاث الحركة الاجتماعية من خلال تأكيدها على تحليل الإطار وهياكل الفرص السياسية. أما ما يتبع هذه الخطوة من تحليل فيبتعد عن الخلافات الداخلية الفلسطينية ويركز بدلاً من ذلك على كيف يمكن للسياق الدولي أن يوفر فرصة لبناء إطار مشترك لكل من الحركات الفلسطينية وشبكات التضامن. تسلط الورقة الضوء أيضاً على كيف أن التقارب الحالي بين إسرائيل واليمين الشعبوي المتطرف يؤدي إلى تلاشي الحصانة الدولية لإسرائيل ويمكن أن يعيد اشعال التضامن الفلسطيني حول قيم مشتركة، وينظر القسم الأخير منها في التحليل المقدم في الأقسام السابقة ويقترح سلسلة من التوصيات والإجراءات للأطراف الرئيسية ذات العلاقة.

2. الاعداد المفاهيمي ومراجعة الأدبيات

1) تعريف «المجتمع المدني العالمي»

اكتسب مفهوم «المجتمع المدني العالمي» الكثير من الزخم حيث تكثفت مشاركة الجهات الفاعلة غير الدول في السياسة العالمية مشاركة كبيرة خلال العقود الماضية وذلك بالحكم من عدد ونطاق وحجم الأنشطة التي تمارسها تلك الجهات (والتزر 1995م، فالك 1998م، كين 2003م، كالدور 2003م)، كما يعبر هذا المفهوم عن ظهور مجال اجتماعي فريد يتجاوز الحدود الوطنية ويتميز بقواعد اللاعنف (أنهاير، 2007م). تُستبعد بالتالي المنظمات الإجرامية عبر الوطنية والحركات السياسية التي تستخدم العنف خارج الحدود من تعريف مفهوم «المجتمع المدني العالمي».

يعزو المؤلفون ظهور العناصر المدنية الفاعلة عبر الوطنية إلى تأثيرات مختلفة للعولمة منها: (1) الابتكارات التكنولوجية الآخذة في التوسع كقوة تمكّن أشكالاً جديدة من التواصل والتجمعات (2) نشر أفكار حول الديمقراطية والتشاور والذي تحول لأساس معياري للنشاط المدني عبر الوطني والمعاصر (3) التلاشي المستمر لسيادة الدول لا يؤدي فقط إلى منح الجهات الفاعلة الجديدة مساحة سياسية بل يؤدي أيضاً إلى تعطيل قدرة تلك الدول على مواجهة المشاكل العالمية (مثل الهجرة الدولية وتغير المناخ والأزمة المالية العالمية إلخ). في ظل هذه الفرضيات تميل معظم الأدبيات إلى تصوير وتقييم المجتمع المدني العالمي كمكون

1. هناك الكثير من الأمثلة، فعلى سبيل المثال صوت أمناء جامعة إلينوي عام 2014م لصالح منع تعيين ستيفن ساليتا، الأستاذ الفلسطيني الأمريكي الذي عرضت عليه وظيفة عضو في هيئة التدريس في الجامعة العام الماضي، وذلك بعد حملة نظمها المؤيدون لإسرائيل من طلاب وأعضاء هيئة التدريس والمانحين، وجاء ذلك بعد تصريحات له على تويتر انتقد فيها إسرائيل لقصفها قطاع غزة. بالمثل ألغت الجامعة الحرة في برلين في يناير 2017م التعيين الأكاديمي للأستاذ رولدان منديفيل وهي أحد مؤيدي حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، حيث كتبت في مدونتها أنه «من المنطقي أن تجتمع فئات مختلفة وأن يحارب مناصري حملة المقاطعة وناشطيها القمع والاحتلال والاستغلال التعسفي.» وكتبت أيضاً «إسرائيل دولة استعمارية... نقطة انتهى».

جديد ومشروع للحوكمة العالمية، وهو ما يتبع الأفكار التي طرحها إيمانويل كنت في أواخر القرن الثامن عشر.

يقول توماس ريس إن الجهات عبر الوطنية الفاعلة يمكن التمييز بينها على بعدين (ريس، 2007م)، ويتعلق البعد الأول بهيكلها الداخلي، فبعضها منظمات رسمية (من شركات متعددة الجنسيات إلى منظمات غير حكومية دولية)، فيما يرتبط البعض الآخر بطريقة فضفاضة أكثر وهنا يأتي مصطلح «الشبكة» كمصطلح أكثر دقة لوصفها وتعرف الشبكة كالتالي «شكل من أشكال التنظيم يتميز بأنماط اتصال طوعية ومتبادلة وأفقية» (كيك وسكينك، 1998م). تتكون بعض الشبكات ببساطة من مجموعات من الأفراد، بينما تتكون شبكات أخرى من منظمات رسمية. على سبيل المثال «المجتمعات المعرفية» وهي شبكات من الأفراد و / أو المنظمات القائمة على «ادعاءات موثوقة بالمعرفة التوافقية» (هاس، 1992م). تضم شبكات المناصرة والحركات الاجتماعية عبر الوطنية جهات فاعلة تشترك في قيم محددة ومعتقدات ذات مبادئ وخطاب مشترك (كيك وسكينك، 1998م، سميث وشاتفيلد وبانيوكو، 1997م). يميز البعد الثاني الذي حدده ريس بين الأنواع المتعددة من الدوافع لكل جهة من الجهات الفاعلة عبر الوطنية، حيث أن بعضها مثل الشركات متعددة الجنسيات تُحفز في المقام الأول بأهداف محددة وتحاول تعزيز رفاه المنظمة نفسها، في حين أن هناك منظمات أخرى مثل المنظمات غير الحكومية الدولية ومجتمعات المعرفة وشبكات المناصرة والحركات الاجتماعية عبر الوطنية التي تحفز بشكل أساسي من خلال تعزيز «مصلحة عامة» أو «قضية عادلة».

يمكن بالتالي وصف المجتمع المدني العالمي بأنه «مجموعة ديناميكية من العمليات الاجتماعية المرتبطة بشكل أو بآخر» (كين، 2003م)، وعلى الرغم من أن هذا المفهوم يمكن أن يوحي بوجود ممثل عالمي متماسك وموحد للمجتمع المدني العالمي، فإن المجتمع المدني العالمي مجزأ ومقسّم للغاية بل وعلى العديد من الخطوط ومنها الخطوط الإيديولوجية. يأخذنا هذا إلى نظرية أنطونيو غرامشي ومفاهيمه عن الهيمنة والهيمنة المضادة: تلعب الجهات الفاعلة في المجتمع المدني العالمي دورًا ثقافيًا ورمزيًا أساسيًا في توليد التوافق، فهي تولد وتبني القيم والقواعد التي تشارك في ساحة غير محايدة من التفاعلات الاجتماعية والسياسية.

بموجب هذا الافتراض تُعنى ورقة السياسة هذه بتلك الجهات الفاعلة عبر الوطنية وغير الحكومية التي تحاول أفعالها تحدي الخطاب المهيمن المتمثل في «دولة يهودية ديمقراطية» وتشجع على خطاب مضاد يُعترف فيه بالحقوق الفلسطينية الأساسية كحقوق غير قابلة للانتهاك ومحمية بموجب القانون الدولي. ويشير إلى هذه المجموعة من الجهات الفاعلة بأنها «نشاط تضامن فلسطيني عبر وطني».

2) تفصيل التضامن الفلسطيني عبر الوطني

تميل معظم الأدبيات الحديثة حول التضامن الفلسطيني عبر الوطني -فيما عدا بعض الاستثناءات القليلة- إلى التركيز على الحملة العالمية للمقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات ضد إسرائيل، وهي حركة أطلقها تحالف من منظمات ونشطاء المجتمع المدني الفلسطيني عام 2005م، ومثلت هذه الحركة أهم نقطة تحول في سياسة التضامن الفلسطيني منذ التسعينيات. شملت مطالب هذه الحركة الأساسية إنهاء احتلال إسرائيل للأراضي العربية والاعتراف بحقوق المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل والاعتراف بحق الفلسطينيين في العودة وفقًا لقرار الأمم المتحدة رقم 194 (باكان وأبو لبان، 2009م:40). حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات هي بوضوح «استراتيجية مقاومة طويلة الأجل» (حسين، 2015م)، فهي تقوم على المقاومة القائمة على مبادئ اللاعنف والمساءلة. فرضيتها بسيطة وهي: «يجب على إسرائيل أن تدفع ثمن احتلالها المستمر، وتجاهلها للقانون الإنساني الدولي، ورفضها تنفيذ قرارات الأمم المتحدة» (درويش وريجبي،

2018م). يفسر معظم الكتاب التأكيد على حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات من خلال الطرق المتنوعة التي ساهمت بها الحملة في إعادة إحياء التضامن الفلسطيني عبر الوطني. في الحقيقة لا توجد اليوم أي استراتيجية أخرى - بما في ذلك مناصرة حقوق الإنسان والأنواع الأخرى من حملات التوعية - تمتلك نفس قدر الاستخدام الفعال ونفس القدر من التقدم كحملة المقاطعة وبالتالي تسيطر حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على المشهد.

أ) عيوب المقاومة المسلحة وضعف النظام الدولي لحقوق الإنسان

وصف كل من حازم جمجوم (2011م) ومايا كارتر هالوارد (2013م) السياق السياسي والاجتماعي الذي ظهرت فيه حركة المقاطعة، ففي بداية العقد الأول من القرن العشرين كان هناك شعور بالإحباط وخيبة الأمل بين السكان الفلسطينيين، حيث أن محادثات السلام التي استمرت عدة سنوات لم تؤد إلى تحقيق دولة فلسطينية ولا إلى الحد من الاحتلال الإسرائيلي على الأرض (جمجوم، 2011م). تعرض الفلسطينيون لقيود مشددة ومستمرة على الحركة من خلال إقامة المئات من نقاط التفتيش في الضفة الغربية وهي نقاط تفصل المجتمعات الفلسطينية عن بعضها البعض. مع اندلاع الانتفاضة الثانية في سبتمبر 2000م تعطل الهدوء الخارجي لعصر أوسلو بشكل وحشي وبدأ يواجه الوعد الزائف للمفاوضات الثنائية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية العديد من التحديات (هالوارد، 2013م). أما الشرارة التي أشعلت الوضع فكانت زيارة شارون للمسجد الأقصى، وهو العمل الذي اعتبره الفلسطينيون عملاً استفزازياً، وما أدى إلى المزيد من التوتر هو مقتل الطفل محمد الدرة في غزة على يد القوات الإسرائيلية بعد يومين من زيارة شارون للمسجد الأقصى. صعد المسلحون الفلسطينيون الوضع بعد ذلك إلى أعمال عنف أوسع نطاقًا وتضمن التصعيد هجمات صاروخية ونيران قناصة وما وصفه الغرب بأنه «تفجيرات انتحارية» (ولكنها ينظر إليها من قبل بعض الفلسطينيين على أنها «عمليات استشهادية»)، وقوبل ذلك التصعيد بدموية أكثر من قبل إسرائيل. أثارت هذا الوضع نقاشات ساخنة داخل الحركة الوطنية الفلسطينية حول الأهداف والأساليب المتبعة، ونوقشت المكاسب الاستراتيجية للمقاومة المسلحة نقاشاً مكثفاً داخل جميع الأطياف السياسية الفلسطينية. قرر المجتمع المدني الفلسطيني التدخل في مبادرات المقاومة غير المسلحة في محاولة «لإحياء الطبيعة الشعبية للانتفاضة الأولى» (جمجوم، 2011م). مع ظهور جيل جديد من ناشطي التضامن الدولي - مثل حركة التضامن العالمي وفرق صنع السلام المسيحية وخدمة السلام النسائية الدولية والعديد من المجموعات الأخرى - أصبحت عملية إشراك المجتمع المدني العالمي مكونًا استراتيجيًا من مكونات المقاومة الفلسطينية السلمية (غير العنيفة). تتنوع أشكال هذا التضامن بين استضافة الناشطين الدوليين الذين كانوا يشهدون أنشطة المقاومة الشعبية ويشاركون فيها مباشرة والتوأمة على مستوى المؤسسات البلدية والمحلية (جمجوم، 2011م).

يجادل لوري أليين (2018م) بأن هذه الفترة كانت بمثابة النقطة الأعلى وبأنها مثلت بداية تراجع الثقة في نظام حقوق الإنسان الدولي. استخدمت المنظمات الدولية والفلسطينية استراتيجية «التسمية والفضح» حيث أصدرت تقارير لا حصر لها من تقارير حقوق الإنسان التي توثق الانتهاكات الإسرائيلية، وعلى الرغم من ذلك وفي ظل غياب آليات المساءلة الفعالة ووجود اختلالات في مؤسسات الحوكمة

في ظل غياب آليات المساءلة الفعالة ووجود اختلالات في مؤسسات الحوكمة العالمية فإن أساليب "الفضح والإحراج" في مناصرة حقوق الإنسان لم تُجبر صناع القرار الإسرائيليين على تغيير أي من سياساتهم تجاه الفلسطينيين

العالمية فإن أساليب «الفضح والإحراج» في مناصرة حقوق الإنسان لم تُجبر صناع القرار الإسرائيليين على تغيير أي من سياساتهم تجاه الفلسطينيين، وكما يقول ألين (2018م) «بعد ربع قرن من تأسيس أول منظمة فلسطينية لحقوق الإنسان، لم يصبح الاحتلال الإسرائيلي سوى أكثر ترسخًا».

ب) البحث عن مجموعات عمل جماعية جديدة فعالة وشاملة: دور حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات

استناداً لهذه الخلفية تهدف حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات إلى مواجهة الإحساس المتزايد بالعجز. بالاعتماد على الجهود السابقة لمقاطعة إسرائيل وفرض عقوبات عليها بقيادة بعض الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية وغيرها من المنظمات الفلسطينية مثل الجامعات (جامعة بيرزيت بشكل أساسي) وُجهت الدعوة للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات ضغطًا ماديًا ورمزيًا كبيرًا على إسرائيل، وهو الأمر الذي كانت معظم الدول خاصة في الغرب غير قادرة أو غير راغبة في القيام به. كما وصفها ناثان ثرال (2018) «في عصر المسؤولية الاجتماعية للشركات أعطت حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات دعاية سيئة للشركات الكبرى المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي (مثل شركةAirbnb وشركة Re/Max وشركة Hewlett-Packard) وساعدت في دفع الشركات الكبيرة الأخرى إلى الخروج من الضفة الغربية. وعطلت الحملة أيضاً مهرجانات سينمائية وحفلات موسيقية ومعارض في جميع أنحاء العالم، وأغضبت منظمات أكاديمية ورياضية من خلال تسييسها مطالبة إياها بأن تتخذ موقفاً بشأن النزاع المثير للخلاف الشديد». بالتالي تسعى حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات إلى تحدي مصالح «أولئك الذين يتمتعون بالوضع الراهن والمحفزين - اقتصاديًا وسياسيًا وأيديولوجيًا – للحفاظ على الاحتلال «(ألن، 2018م). في حين أنه من الصحيح أن حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات لم يكن لها بعد تأثير اقتصادي كبير على إسرائيل، مقارنةً بالحملة المستمرة منذ عقود في جنوب إفريقيا، فإن قوتها وإمكاناتها تكمن في حقيقة أن نشاط هذه الحملة يوفر مرجعًا مباشرًا وتشاركيًا للعمل الجماعي (تشالكرافت، 2019م): لا يحتاج الناس إلى انتظار حكوماتهم للعمل قبل اتخاذ الإجراءات بأنفسهم والحصول على بعض النتائج الملموسة. يمكن للأفراد والكنائس والمنظمات الطلابية والنقابات والبلديات والحركات الاجتماعية المشاركة، أي يمكن للجميع المشاركة تقريبًا. كما وفرت حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات زخمًا للحملات الأخرى: أسبوع الفصل العنصري الإسرائيلي، الذي يُنظم حالياً الآن في أكثر من 200 مدينة في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى حركة غزة الحرة التي أطلقت عام 2006م ونظمت منذ العام 2008م عدد من الاساطيل البحرية إلى قطاع غزة تنديداً بالحصار التي تفرضه إسرائيل عليها، وكلا الحملتين عبارة عن مبادرات مستقلة وتابعة لحملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات. وكما ذكر هويدا عراف وآدم شابيرو (2012م: 154): «ما تفعله حركة غزة الحرة بشكل عام هو فتح مساحة سياسية أكبر للجماعات أو المنظمات أو الفنانين أو صناديق التقاعد للانضمام إلى حركة المقاطعة». وتأخذ إسرائيل هذا الضغط التصاعدي من أسفل إلى أعلى من خلال المبادرات الشعبية ومبادرات المجتمع المدني على محمل الجد، ويتضح هذا من خلال حقيقة أن السلطات الإسرائيلية ترى أن حملة المقاطعة الدولية تشكل تهديداً وجودياً للدولة اليهودية.

يتضح هذا من خلال حقيقة أن السلطات الإسرائيلية ترى أن حملة المقاطعة الدولية تشكل تهديداً وجودياً للدولة اليهودية

علاوة على ذلك أعادت حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات صياغة التضامن

الفلسطيني عبر الوطني من خلال «نهج متعدد الجوانب» (أليـن، 2018م) ويؤكد هذا النهج على الروابط وأوجه الشبه بين نظام القمع الإسرائيلي الذي يؤثر على الفلسطينيين من جهة – ويتضمن ذلك حق العودة غير المحقق والاحتلال العسكري والتمييز ضد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل (موريسون، 2015م) - وغيره من الأنظمة والممارسات الاستعمارية والعنصرية من جهة أخرى. على الرغم من أن إطار حقوق الإنسان كان مقبولاً «كلغة عالمية ومحايدة سياسياً» فإن حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات تعيد صياغة التضامن(2) باعتباره مواقف وإجراءات تشير إلى «الشعور بالوحدة بين اثنين من الفاعلين السياسيين على أساس مصالح أو تفاهمات أو تطلعات مشتركة وأحيانًا على أساس وجود عدو مشترك» (خليلي، 2007م). مثال الكفاح ضد الفصل العنصري في جنوب إفريقيا يمثل مثالاً نموذجياً (درويش وريجبي، 2018م)، ولكن حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات تمتلك نطاقاً أكبر بكثير من حالة جنوب أفريقيا. يمكن ربط الكفاح الفلسطيني بكل النضال ضد العسكرة والمجمع الصناعي الذي يشبه السجن وممارسات الشرطة والهياكل العنصرية. على سبيل المثال وصفت نورة عريقات (2018م) العام 2014م بأنه شكل لحظة توليدية لتجديد التضامن بين السود وفلسطين في الولايات المتحدة الامريكية ارتكازاً على القصف على غزة المتزامن مع احتلال فيرغسون. وهكذا فإن حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات تسمح بدعم القضية الفلسطينية على أنها جزء لا يتجزأ من قضية الفقراء والمضطهدين. تشدد ليندا طبار أيضًا على أن «هناك روابط مماثلة بين الأسلحة الإسرائيلية وتكنولوجيات القمع التي

يمكن ربط الكفاح الفلسطيني بكل النضال ضد العسكرة والمجمع الصناعي الذي يشبه السجن وممارسات الشرطة والهياكل العنصرية

تم تطويرها على أجساد السكان الفلسطينيين الأصليين، وتصدير هذا العنف الذي تمارسه الدولة إلى مناطق أخرى مثل أمريكا اللاتينية، حيث تتمتع إسرائيل بتأريخ طويل وقذر من تدريب وتسليح الأنظمة والجماعات اليمينية هناك، بما في ذلك أثناء الإبادة الجماعية في غواتيمالا (طبار، 2017م). من خلال تأصيل الحركة في مبادئ إنهاء الاستعمار فإنها تعيد ربط النشاط الفلسطيني عبر الوطني بتاريخها الطويل من التضامن الثوري الجنوبي الجنوبي (خليلي، 2007م - تشامبرلين، 2011م - جمجوم، 2011م - طبار، 2017م). كما ذكر أعلاه كانت للجهود السابقة لمقاطعة إسرائيل بعض الإنجازات على مستوى إشراك الحركات الاجتماعية وحتى الدول (بشكل رئيسي دول العالم الثالث) في الكفاح الفلسطيني من أجل الحرية والتحرير والمساواة. لقد تلاشى هذا التضامن التاريخي من خلال مبادرات السلام المختلفة بين الدول / الكيانات العربية (مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية) وإسرائيل، ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذا التضامن مهد الطريق لعمل التضامن الحالي الذي تم مع بعض الشركاء التقليديين لفلسطين في إفريقيا والهند وأمريكا اللاتينية.

الميزة الرئيسية الثالثة لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات هي قدرتها على تقديم خطاب موحد للفلسطينيين. تمت

2. تحدى كل من مونيك جو بيرلي (2013م) وليندا طبار (2017م) هذا التصور عن التضامن بأنه «إيثار سياسي»، حيث حذرت طبار من ناشطي العالم الأول القادمين إلى فلسطين للمشاركة في أعمال المقاومة الشعبية الذين «يغادرون تلك اللقاءات وهم يشعرون برضا عن النفس لكونهم «ساعدوا» أو استمتعوا بالإثارة المتلألئة للسياحة السياسية أو استهلكوا جرعة من التطرف والكفاح الثوري». لقد بلغ هذا التسليع للنضال الفلسطيني أشدة بقيام فندق وولد اوف Off Walled وهو فندق معلق على جدار أمني إسرائيلي حول بيت لحم ويضم غرف خاصة لفنانين مثل بانكسي وسامي موسى ودومينيك بيترين.

الموافقة على الدعوة إلى المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات في يوليو 2005م من قبل أكثر من 170 منظمة فلسطينية داخل الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة والأراضي الوطنية لإسرائيل والشتات (البرغوثي، 2011م). وكما قال أبيجيل باكان وياسمين أبو لبن (2008م) «بعد عقود من الإحباط والفرقة في أعقاب اتفاقات أوسلو الفاشلة، قامت حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات بتوحيد الفلسطينيين عبر الحدود ووحدت الفصائل السياسية والأجيال». لكن ومع كثرة مجموعات حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات شبة المستقلة في جميع أنحاء العالم، فإن الحفاظ على الإحساس العام بوجود خطاب وقيادة فلسطينية موحدة يمثل تحديًا مستمرًا، حيث أن خطر التفكك السياسي كبير نظراً لفوضى الحركة الوطنية الفلسطينية وعدم وجود توافق في الآراء حول الأهداف السياسية. تمثلت إحدى الخطوات الحاسمة للمجتمع المدني الفلسطيني في إنشاء هيئة مرجعية يمكنها تمثيل الموقعين على الدعوة إلى حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات والمساعدة في تنسيق ودعم حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات في جميع أنحاء العالم. في نوفمبر 2007م التقى الموقّعون على الدعوة سواء الواقع مقرهم في أراضي الانتداب الفلسطينية أو كان لهم تمثيل فيها في رام اللّه وشكلوا اللجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، المؤلفة من 19 ائتلاف وشبكة رئيسية قامت بالدعوة لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات في 2005م. وقد عملت اللجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة منذ إنشائها على ربط المجتمع المدني الفلسطيني بنظرائه العالميين وتسهيل تبادل المعلومات وتنسيق الحملات الدولية وتوفير التوجيه والمواقف بشأن المطالب السياسية ودفع حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات داخل فلسطين نفسها.

ج) ما هي التحديات المقبلة؟

لا تخلو حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات من نقاط الضعف والتحديات الخاصة بها، وترتبط بعضها بالسياسة الداخلية الفلسطينية وغياب التماسك في الرؤية الوطنية الفلسطينية (هنية وجمجوم وزيادة، 2006م). تحاول السلطة الفلسطينية التي تتحدث باسم الفلسطينيين على الساحة الدولية إبقاء القنوات مفتوحة مع إسرائيل سياسياً واقتصادياً وأمنيًا، كما تسعى إلى الحصول على الاعتراف السياسي بها كدولة، مما يعني حفاظها على العلاقات حتى مع الحكومات العربية التي تطبع العلاقات مع إسرائيل - وتحديداً الأردن ومصر وكذلك دول الخليج العربية التي باتت تطبع معها تطبيعاً متزايداً. يخلق كلا القلقين السياسيين المذكورين اختلافًا كبيرًا بين السلطة الفلسطينية وحركة المقاطعة، فهذا لا يؤدي فقط إلى عرقلة العلاقات بين حركة المقاطعة والمجتمعات المدنية العربية لا سيما داخل البلدان التي تُصور فيها إيران (وليس إسرائيل) على أنها العدو الرئيسي في المنطقة، بل إنها تضر بالاستراتيجية العالمية لحركة المقاطعة ككل. في الوقت الذي استثمرت قيادة المؤتمر الوطني الأفريقي استثماراً ملحوظاً في تعزيز وتصعيد المقاطعة في جنوب افريقيا، فإن القيادة السياسية الفلسطينية تنأى بنفسها عن المقاطعة، بل وتحافظ على هامش سياسي وقانوني واضح معها، فالسلطة الفلسطينية لا تتناول ولا تذكر شعارات حركة المقاطعة ولا مطالبها.

من ناحية أخرى هناك صدام بين السلطات في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويشكل الفشل في التوصل إلى مصالحة بين السلطة الفلسطينية وحماس وفق رؤية موحدة عقبة رئيسية أخرى أمام خلق خطاب موحد للفلسطينيين. هذا الصدام لا يؤدي إلا إلى تفاقم الانقسامات الجغرافية والسياسية القائمة بالفعل بين الفلسطينيين. على مدار العقد الماضي كان أحد أكثر القضايا إثارةً للانقسام بين الفلسطينيين هو النقاش حول حل الدولة الواحدة مقابل حل الدولتين الذي استقطب الكثير من الفلسطينيين

وأنصارهم (حجاب، 2018م). في حين أعلن عمر البرغوثي مرارًا وتكرارًا أن «حركة المقاطعة على هذا النحو لا تتبنى أي صيغة محددة (...)، بل تركز بدلاً من ذلك على الحقوق العالمية والقانون الدولي» (البرغوثي، 2011م)، ويؤثر تضارب التفكير السياسي الفلسطيني بكل تأكيد على حركة المقاطعة. التقارب بين الأطراف أوساط الجانب المناهض لحركة المقاطعة يقابله انقسام وتباعد أوساط ممثلي حركة المقاطعة وافكارها.

يبعث هذا الأمر على القلق الآن لوجود قضايا أخرى تهدد التضامن الفلسطيني عبر الوطني ككل، ومن بين التحديات الرئيسية هي الاعتداء التشريعي والقانوني الهائل الذي يستهدف حركة المقاطعة في جميع أنحاء العالم، وسواء كان ذلك على مستوى وطني (مثل فرنسا) أو دون وطني (مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وتشيلي) فإن إسرائيل واللوبيات المؤيدة لإسرائيل تقوم بحملات نشطة من أجل حظر أي نوع من مقاطعة إسرائيل من خلال اتهام حركة المقاطعة بمعاداة السامية. في حين أن هذه التهمة ليست جديدة، إلا أن هذه الهجمات تتصاعد وتعرض الناشطين لمخاطر قانونية ومهنية. يكمن التحدي الثاني في صعوبات ترجمة نجاحات حملة حركة المقاطعة إلى إنجازات سياسية، فكما يقول يوسف منير (2016م) «في حين كانت المقاطعة وسحب الاستثمارات أهدافاً يمكن تحقيقها فإن الجزء الآخر المتمثل في العقوبات كان بعيد المنال، كون [هذا] يتطلب مشاركة على مستوى الدول وهو مستوى ومساحة لا تعتبر حركة المقاطعة حالياً مجهزة جيدًا للمنافسة فيها». ومن الأمثلة على ذلك النضال ضد الحصار المفروض على غزة: تدعو اللجنة الوطنية للمقاطعة إلى فرض حظر عسكري على إسرائيل، لكن هذا النوع من العقوبات ينطوي على اتخاذ قرارات حكومية. وبالتالي فإن النهج التصاعدي -من أسفل إلى أعلى- الذي تتخذه حركة المقاطعة لا يكفي للوصول إلى هذا المستوى من صنع القرار. أضف إلى ذلك كما تقترح ناديا حجاب (2018م) «يجب توخي الحذر عند تقديم حركة المقاطعة كأحد الاستراتيجيات العديدة التي يجب على الفلسطينيين استخدامها، بما في ذلك الاستراتيجيات القانونية والدبلوماسية. تلعب الثقافة والفنون أيضًا دورًا رئيسيًا في السعي نحو تحقيق الحقوق الفلسطينية وهي جوانب آخذة بالازدهار»، ولا تزال مسألة كيفية ضمان الاتساق والتآزر بين هذه الأدوات المتنوعة غير مستكشفة إلى حد كبير.

في حين أن معظم المؤلفات تدرس فضائل حركة المقاطعة ونقاط قوتها أو نقاط ضعفها وتصر على الاختلافات بين حركة المقاطعة والأدوات الأخرى، إلا أنها تفشل بشكل عام في تحديد ما ينبغي فعله لجعل الاستراتيجيات الدولية الفلسطينية تتلاقى بدلاً من أن تتنافس. تحاول ورقة السياسة هذه المساهمة في سد هذه الفجوة، فهي تبتعد عن الخلافات الداخلية الفلسطينية وتركز بدلاً من ذلك على كيف يمكن للسياق الدولي أن يوفر فرصة لبناء إطار مشترك لكل من الحركات السياسية الفلسطينية وشبكات التضامن. عادة ما تبدأ الأفكار حول المزالق التي يجب على الفلسطينيين تجنبها عند التعامل مع الجهات الفاعلة الدولية بتحليل أوجه القصور في الحركة الوطنية الفلسطينية، ولكن هذه الدراسة تقوم بالعكس: فهي تشير إلى أن الفهم المتعمق للديناميات السياسية الدولية - العالمية والمحلية (أي داخل البلدان) - يمكن أن يساعد في التغلب على التحديات التي تواجه الفلسطينيين. تستقي المنهجية المستخدمة في هذه الورقة من البحوث والحركات الاجتماعية النظرية.

3. المنهجية

1) دور التأطير وأهمية إعداد تحليل حساس للسياق

يعد وضع استراتيجية عالمية لتعزيز حملات التضامن من أجل الحقوق الفلسطينية أكثر تعقيدًا من أن يكون إجابات موحدة تناسب الجميع. ينطوي كل من تطوير العلاقات مع

منظمات الحركات الاجتماعية وتصفح النظام القانوني والتعامل مع الدول على إجراء تقييم لإمكانات التعبئة والقيود التي تواجهها باعتبار السياقات المحلية. يدرك مؤسسو حركة المقاطعة ومؤيدوهم حقيقة أن التكتيكات والإجراءات يجب أن تكون «حساسة للسياق بالضرورة». يقرر نشطاء التضامن الفلسطيني ومجموعات الشركاء في أي سياق معين التدابير التي تناسب واقعهم وظروفهم الخاصة ويطبقونها، ويجب بالتالي مراعاة عدة عوامل مختلفة كالتالي:

- مشهد الحركة الاجتماعية ويمكن أن يتضمن هذا المشهد الشتات الفلسطيني المحلي
- التحالفات الدولية التي يمكن تطويرها على الصعيدين الوطني (السياسة الخارجية للبلد) والصعيد الدولي
- المستويات دون الوطنية أو «دبلوماسية المدينة» (أي الطريقة التي تشارك بها المدن أو الحكومات المحلية بشكل عام في العلاقات الدولية)
- المصالح المحلية الإسرائيلية التي يمكن استهدافها بشكل فعال (الشركات والمهرجانات والشراكات الجامعية وغيرها).

تردد صدى حملات التضامن الفلسطينية بين السكان المحليين هو أمر حاسم في الانتقال أو التحول من الدعم السلبي إلى الدعم النشط، في هذا الصدد ما يشير إليه مصطلح التأطير في سياق الحركات الاجتماعية هو «العمل الدلالي أو بناء المعنى الذي يشارك فيه أتباع الحركة (مثل القادة والنشطاء والمشاركين العامة) والجهات الفاعلة الأخرى (مثل الخصوم والنخب المؤسسية ووسائل الإعلام ووكلاء الرقابة الاجتماعية والحركات المضادة (سنو، 2007م)، ويرتبط هذا المصطلح ارتباطًا وثيقًا

يتطلب الدعم عبر الوطني تصميم الحملات وفقًا لبيئات مختلفة، باستخدام خطاب مناسب لكل حالة من الحالات المختلفة

بحساسية السياق. يتطلب الدعم عبر الوطني تصميم الحملات وفقًا لبيئات مختلفة، باستخدام خطاب مناسب لكل حالة من الحالات المختلفة. هل تتطابق أطر الحركة أو تتعارض مع التجارب الشخصية اليومية للأشخاص الذين ترغب حركة التضامن في تعبئتهم أو حشدهم؟ إلى أي مدى تعتبر الإطارات المقدمة ذات صدى ثقافي؟ التضامن الإسلامي وقضية حقوق الشعوب الأصلية والعنصرية هما مثالان على الكيفية التي يمكن بها للقضية الفلسطينية أن تكرر أو تستنسخ القضايا التي تعتبر جزء لا يتجزأ من الثقافة في بلدانها.

القضية الأخرى على المحك هي هياكل الفرص السياسية، حيث يجب التعامل وبعناية فائقة مع مسألة كيفية صياغة شراكة أقوى مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والوصول إلى الدولة، ويرتبط الوصول إلى الدولة ارتباطًا وثيقًا بالجوانب الطارئة للبيئة السياسية. بالتأكيد لا يقوم الناشطون فقط بالاستجابة للفرص السياسية فقط، بل يمكنهم أحياناً أن ينجحوا في تغييرها، وخاصة في المجتمعات الديمقراطية. على سبيل المثال يمكن لمنظمات الحراك الاجتماعي الضغط على النخب في محاولة للحصول على حلفاء على أمل خلق فرص جديدة للوصول إلى مؤسسات الدولة. يعتمد هذا جزئيًا على اهتمامات واستراتيجيات وإطارات منظمات الحراك الاجتماعي، وعلى الرغم من ذلك فإن التكيف الاستراتيجي مع البيئة الحالية للدولة ليس دائمًا هدفًا ممكنًا ولا قرارًا مرغوبًا به لمنظمات الحراك الاجتماعي. لا يمكن لمنظمات التضامن الفلسطينية أن تطور مقاربة أو نهج ودي مع حكومات معينة وأن تتعامل في الوقت ذاته مع حركات اجتماعية تعارض بشدة هذه الإدارات او الدول نفسها دون تعريض رسالتها السياسية

يجب التعامل وبعناية فائقة مع مسألة كيفية صياغة شراكة أقوى مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والوصول إلى الدولة

للخطر. في حالات أخرى يكون التحيز الموالي لإسرائيل قويًا جدًا بحيث لا يمكن عكسه.

ما يعنيه هذا من الناحية العملية هو أن نشطاء التضامن الفلسطينيين يجب أن يعتمدوا على التقارير الميدانية التي تراعي كل هذه العوامل على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. بدأت حركة المقاطعة في إنتاج مثل هذه التقارير(3) وربما ينبغي توسيع هذه المبادرة ودعمها من قبل مؤسسات الفكر والرأي الفلسطينية.

2) من العالمية إلى المحلية: دور الأطر الرئيسية

من الناحية المنهجية لا يتعارض تبني نهج حساس للسياق مع تحديد الأطر الرئيسية، حيث أن مصطلح الإطار الرئيسي يشير إلى «نوع عام من أُطر العمل الجماعي أوسع نطاقًا وتأثيراً من نطاق إطارات الحركة الاجتماعية» (سنو وبينفورد، 1992م). كما يصف روبرت بينفورت (2013م) ذلك «في حين أن معظم إطارات العمل الجماعي هي أطر محددة السياق (مثل إطار السائق السكران وإطار الحرب الباردة وإطار العامل المستغل وإطار العدالة البيئية وما إلى ذلك) فإن مفاصل الإطار الرئيسي وخصائصه مطاطة ومرنة وشاملة بدرجة كافية تمكن أي عدد من الحركات الاجتماعية الأخرى من تبنيه ونشره بنجاح في حملاتها. في العادة وبمجرد أن تبتكر حركة اجتماعية وتتبنى إطارًا ذات صدى واسع جداً للغاية وتمتلك نطاق تفسير واسع فإن الحركات الاجتماعية الأخرى داخل دورة الاحتجاج ستكيف هذا الإطار وتطبقه على قضيتها الخاصة. على سبيل المثال بمجرد أن شهدت حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة في الخمسينيات والستينيات عددًا من النجاحات القائمة على أساس المساواة في الحقوق والفرص تبنت حركات أخرى عديدة منها الهنود الحمر الأمريكيين والنساء والمثليين والسحاقيات والتشيكانو (ذوي الأصول المكسيكية) وغراي بانثرز (الفهود الرمادية) وعرضت إطارا مماثلاً لهذا الإطار واستخدموه في الحملات الخاصة بحركتهم".

حتى الآن تحقق ذلك من خلال حركة المقاطعة باستخدام إطارين رئيسيين: الأول هو المقارنة مع نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا والثاني هو حقوق الإنسان العالمية كأساسين رئيسيين للحركة. في جنوب إفريقيا كان الموضوع الذي تدور حوله الحملة معيارًا دوليًا واضحًا ومحددًا وهو مكافحة العنصرية، ومع ذلك لا تنطبق هذه الحالة تماماً على فلسطين. يتم تمويه العنصرية الإسرائيلية بشكل منهجي بطريقة تمكن إسرائيل من تقديم نفسها كديمقراطية ليبرالية. كما أن رفض واستنكار الاحتلال العسكري لا يتمتع بنفس القدر من القوة التي تتمتع بها مناهضة العنصرية.

تقترح هذه الورقة تكميل هذين الإطارين الرئيسيين بعناصر استراتيجية إضافية تتعلق بالتغيرات العالمية التي تتداخل مع المشكلات المحلية. منذ انتخاب دونالد ترامب ربما تواجه حركة التضامن عبر الوطنية الفلسطينية أحد أكثر سياقاتها السياسية الدولية سلبية. اقترحت هنا بعض الأفكار حول كيفية استخدام منظمات التضامن الفلسطينية لهذا الوضع السياسي العالمي كوسيلة لتحقيق ما يلي: 1) توسيع وتعزيز علاقاتها مع الحركات الاجتماعية الشعبية الأخرى 2) التواصل بشكل أفضل مع مجتمع حقوق الإنسان (المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والمنظمات غير الحكومية الدولية).

4. التحليل

1) إسرائيل واليمين المتطرف العالمي وصدى القضية الفلسطينية

على مدى نصف العقد الماضي شهدنا صعودًا

3. انظر على سبيل المثال «العسكرية الإسرائيلية في أمريكا اللاتينية»، حركة المقاطعة في أمريكا اللاتينية، نوفمبر 2018م: على الرابط التالي https://bdscolombia.org/wp-content/uploads/2018/11/Israeli-Militarism-in-Latin-America.pdf

عالميًا لقادة وأحزاب اليمين المتطرف الجدد وإن كانت ميزات كل منهم مختلفة عبر المناطق الجغرافية، فمثلا كان فوز جاير بولسونارو في الانتخابات في البرازيل في أكتوبر 2018م أحدث حلقة من ظاهرة الانتصارات والمكاسب الانتخابية الشعبوية، والتي تشمل أيضاً فيكتور أوربان في هنغاريا وزعيم حزب القانون والعدالة ياروسلاف كازينسكي في بولندا ورودريغو دوترتي في الفلبين ودونالد ترامب في الولايات المتحدة وزعيم حزب بهاراتيا جاناتا نارندرا مودي في الهند وأحزاب اليمين في الحكومة في إيطاليا والنمسا والعديد من الآخرين. والجدير بالذكر أنه بعد ساعات فقط من انتخاب جاير بولسونارو رئيسًا للبرازيل، اتصل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو برئيس البرازيل المنتخب ودعاه لزيارة إسرائيل، بعد أن أعلن الأخير اعتزامه اتباع قرار ترامب بنقل سفارة بلاده إلى القدس. تعكس هذه الحلقة حقيقة أن الحكومات اليمينية المتطرفة لديها سياسات خارجية مؤيدة لإسرائيل، وهو موقف استجابت له الدولة اليهودية بتبني دافئ متبادل.

في عام 2017م قام رئيس الوزراء الهندي نارندرا مودي برحلة تاريخية لمدة ثلاثة أيام إلى إسرائيل، وهي زيارة لم يسبق لها مثيل، ليس فقط لأنها كانت الأولى لرئيس وزراء هندي إلى ذلك البلد، ولكن أيضًا لأنها لم تقترن برحلة مصاحبة إلى الأراضي الفلسطينية. في حين أن الحكومات الهندية السابقة أقامت العلاقة الثنائية مع إسرائيل بأسلوب تجاري وفي سرية نسبية خوفًا من شعور حوالي 200 مليون مسلم في الهند بالعزلة، أما مودي فاختار الكشف عن مادة سياسية للعلاقة الثنائية علانية، وقال مودي في تصريحات للصحافة الإسرائيلية أن «إسرائيل صديق حقيقي» بالنسبة للهنود (إسرائيل ناشونال نيوز، 07/05/2017)، وقد قام بذلك لكسب قاعدته القومية الهندوسية في وطنه، الذين يتميز نوع قوميتهم بالعديد من أوجه الشبه مع الصهيونية.

على نحو مماثل وفي سبتمبر 2018م أصبح رودريغو دوترتي أول رئيس فلبيني يزور إسرائيل منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1957م، وامتدح نتنياهو دوترتي «لثباته في حماية المصلحة الوطنية لإسرائيل من أي عنصر)» (ينت نيوز، 07/21/2018)، والجدير بالذكر أن ما قاله دوتيرتي عام 2016م بإنه سيكون «سعيدًا بذبح ثلاثة ملايين مدمن مخدرات كما ذبح أدولف هتلر ستة ملايين يهودي في المحرقة (الجارديان، 09/02/2018م) لم يكن له تأثير سلبي على العلاقات الثنائية.

مثال آخر على هذا التطور هو التقارب المتزايد بين إسرائيل ومجموعة فيشغراد - أي هنغاريا وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا، فمنذ عام 2017م تقوم دول مجموعة فيشغراد وإسرائيل بتطوير متزايد لوجهات نظر وقيم مشتركة بشأن السياسة الدولية وإظهار رغبة أكبر للتعاون اقتصاديًا (دي دتش، 2018م). هذه العملية التي تؤدي إلى اختلافات داخلية متنامية بين أعضاء الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بسياسة أوروبا في إسرائيل كان من المفترض أن تتوج في نهاية فبراير 2019م باجتماع في القدس، ولكن هذا الاجتماع او القمة قد ألغيت في النهاية بسبب خلاف بين إسرائيل وبولندا حول محرقة الهولوكوست، لكن هذا التراجع كان تراجعاً مؤقتًا. لمح العديد من الزعماء الأوروبيين إلى رغبتهم في اتباع الخطوة التي اتخذتها الولايات المتحدة الامريكية ونقل سفاراتهم من تل أبيب إلى القدس.

في حين يعتبر هذا الاتجاه مثيراً لقلق الفلسطينيين إلا أنه يمكن أن يستخدم من قبل نشطاء ومنظمات التضامن الفلسطينية لفضح طبيعة علاقة إسرائيل نحو الفلسطينيين، فكما يقول إيلي بيتان (2018م) «من المشكوك فيه أن يكون هناك أي شيء يثبت عدم ملاءمة جميع أنواع المبررات «الليبرالية» التي تبرر مشروع الاستيطان والاحتلال مثلما يبررها دعم المستبدين اليمينيين عنها. «العالم الآن يرى من يدافع عن إسرائيل». هذا التحالف هو أكثر من مجرد مسألة واقع سياسي ودفاع عن المصالح السياسية: فإسرائيل وهذا اليمين المتطرف الجديد يشتركان في القيم ويمتلكان مصالح

مشتركة. يصف زيف ستيرنيل (2019م) هذه القيم بأنها «عداء لقيم التنوير وحقوق الإنسان ومفهوم الشعب كمجتمع من المواطنين ومبدأ المساواة وبشكل عام للأجانب». في حين أن هذا العداء واضح بالفعل لجميع أولئك الذين عارضوا ظهور القوميين المتطرفين، فإن تحالف القوميين المتطرفين مع إسرائيل هو حجة قوية للفلسطينيين والناشطين الذين حاولوا لعقود من الزمن إقناع المجتمع الدولي بأن إنكار إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني ليكون موجوداً يحتاج إلى كل من العنصرية والأفكار التراجعية، وأنه لا توجد صلة بين الاحتلال والمحرقة أو أمن إسرائيل. كما يقول ستيرنيل (2019م): «إسرائيل تتعاون بمبادرة ذاتيه منها مع حصان طروادة هذا (...) لكنها ترى نفسها أيضًا جزءًا لا يتجزأ من هذه الكتلة المعادية لليبرالية التي يقودها الاصليون كارهي الأجانب الذين يتاجرون بنظريات المؤامرة المعادية للسامية مثل الهنغاري فيكتور أوربان والبولندي جاروسلاف كازينسكي.»

لكي نكون منصفين فإن هذا التقارب الإيديولوجي يعتمد ويعزز حركة أطلقتها الديمقراطيات الليبرالية في أوائل العقد الأول من القرن العشرين في سياق الحرب العالمية على الإرهاب. المجالات التاليات هما مثالين على هذه العملية:

أ) الأجندة المهووسة بالأمن

في حقبة ما بعد 11 سبتمبر «حقبة الحرب على الإرهاب» أصبحت خطابات الرقابة والأمن تعويذة شائعة تستخدمها العديد من الحكومات – سواء الليبرالية أو المستبدة، لكن اليمين المتطرف الجديد يأخذ هذه التعويذة إلى مستوى آخر أعلى. في حين كشفت العديد من الدراسات النقاب عن الممارسات غير الليبرالية للأنظمة الليبرالية بشأن الارتباط والعلاقة بين الهجرة والجريمة والإرهاب وهو ارتباط وعلاقة مشكوك في حقيقتها (بيجو وتسوكالا 2008م، ميسينا 2014م، ارجاد 2010م) حيث جعل قادة اليمين المتطرف فرضية هذه العلاقة بين الهجرة والجريمة والإرهاب دعامةً لبرامجهم السياسية. وصف رئيس الوزراء الهنغاري فيكتور أوربان الهجرة بأنها «حصان طروادة الإرهاب» بينما صرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأن الغرب «يستورد الإرهاب الإسلامي المتطرف من خلال نظام الهجرة الفاشل». دعم الاثنين وروجا فكره بناء الجدران لوقف مرور المهاجرين المحتملين وهي سياسة نفذتها إسرائيل ضد «الإرهابيين» الفلسطينيين منذ عام 2004م وهي سياسة أعلنتها محكمة العدل الدولية كسياسة غير شرعية. ليس من المستغرب أن يغرد بنيامين نتنياهو في يناير 2017م قائلاً: لقد بنيت جدارًا على طول الحدود الجنوبية لإسرائيل. لقد أوقفت الهجرة غير الشرعية تماماً. كان الأمر نجاحاً كبيراً وفكرة عظيمة!».

وعلى نفس المنوال يدعو قادة اليمين المتطرف إلى زيادة عسكرة الشرطة وهو أحد أهم توجهات إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة (كوبل، 2000م، بولدوك 2016م). يشجع المسؤولون الإسرائيليون هذا الاتجاه أيضًا لأسباب أيديولوجية ولمصالح تجارية، حيث تقوم صناعة الأمن الإسرائيلية بتصدير أساليبها في جميع أنحاء العالم. وصف ماكس بلومنتال (2011م) هذا في سياق الولايات المتحدة بأنه « أسرلة الأمن الداخلي الأمريكي». أحد الأمثلة التي ذكرها هو آفي ديختر الرئيس السابق لشين بيت الذي أمر في عام 2002م بإسقاط قنبلة وزنها طن على مبنى سكني في مدينة غزة كجزء من عملية اغتيال خارج نطاق القضاء – وهو نفسه من قام بصياغة مفهوم «الإرهابيين المجرمين» ليؤكد على القواسم المشتركة بين حرب الولايات المتحدة «على الإرهاب» وحربها «على المخدرات». في الواقع العملي تؤدي عسكرة الشرطة إلى تكثيف وحشية الشرطة ضد مجموعة متنوعة من الجماعات التي تشمل المجرمين والشباب والأقليات الفقيرة والمشردين والمهاجرين والسود والمسلمين، وفي الوقت الذي يمثل هذا سبباً مباشراً لتزايد عمليات القتل على أيدي الشرطة، فإن قادة

اليمين المتطرف يستخدمونه كشعار انتخابي. كان الدفاع عن العنف خارج نطاق القضاء والقانون حجر الزاوية في حملة رودريغو دوترتي الرئاسية في الفلبين، فوفقًا لمنظمة هيومن رايتس ووتش (2018م) فمنذ توليه السلطة في 30 يونيو 2016م إلى يناير 2018م أدت «الحرب على المخدرات» التي قام بها دوترتي إلى مقتل أكثر من 12,000 فلبيني، معظمهم من فقراء المناطق الحضرية، ونسبت 555 عملية قتل على الأقل إلى الشرطة الوطنية الفلبينية. وبالمثل صرح جايير بولسونارو في حملته الانتخابية بأن «المجرم الجيد هو مجرم ميت»، فوفقًا للرئيس البرازيلي الجديد فإن ضباط الشرطة الذين أطلقوا النار على مجرمين مسلحين بـ «10 أو 30 رصاصة فيجب تكريمهم وليس مقاضاتهم». (لوندونو وأندريوني، 2018م). يعكس هذا الموقف بشكل لافت للنظر الطريقة التي يتم فيها استقبال الجنود الإسرائيليين كأبطال لقتلهم الفلسطينيين أثناء العمليات.

ب) الأصولية الدينية

طور اليمين المتطرف العالمي الجديد على الرغم من أن من تقده هي الأحزاب السياسية العلمانية صلات وعلاقات ثابتة مع الأصوليين الدينيين - من حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسي في الهند إلى مجموعة متنوعة من الأصوليين المسيحيين في الأمريكيتين وروسيا وأوروبا - والجدير بالذكر أن جميعهم يرتبطون بعلاقات قوية مع إسرائيل وهو البلد الذي ازدهرت فيه الأحزاب الدينية المتطرفة خلال العقد الماضي. شجع بنيامين نتنياهو مؤخرًا الحزب المتطرف اليميني، أوتزما يوديت - الذي يضم أتباع الحاخام مئير كاهانا - على التعاون مع شريكه في الائتلاف اليهودي «البيت اليهودي» وهو حزب سياسي صهيوني يهودي وديني آخر. تختلف أسباب هذه الانتماءات من منطقة إلى أخرى ولكن خلاصة القول هي أن الجميع يتقاربون للتعبير عن التحفظ الاجتماعي المتطرف والقومية الخالصة والتعصب الديني (كريمر، 2018م).

نقطة مركزية في هذا التقارب هي رهاب الإسلام أو الاسلاموفوبيا. حفزت «الحرب على الإرهاب» اعتبار الافراد والجماعات أو حتى الدول المسلمة المتهمة بدعم الإرهاب كبش فداء، وهي ظاهرة استغلها اليمين المتطرف، ويستخدم زعماء اليمين المتطرف الغربي المسيحية كعلامة هوية للتمييز بين «نحن» و «هم». يزعم قادة كل من بولندا وهنغاريا ياروسلاف كاتشينسكي وفيكتور أوربان أنهم يدافعون عن مكانة بلديهما باعتبار بولندا «حصنًا للمسيحية» وهنغاريا روح أوروبا «المسيحية» (استشهد بها كريمر، 2018م). تبدو إسرائيل كحليف رئيسي في هذه الحملة الصليبية الدينية: «اليهود إخواننا في السلاح في الحرب ضد الإسلام» كما صرح فيليب ديوينتر زعيم حزب فلمنكي يميني متطرف في بلجيكا (استشهد بها هورويتز، 2018م). وبالمثل في الولايات المتحدة الأمريكية تحقق ما يسمى «بحظر المسلمين» المدعوم من ترامب أيضًا بفضل دعم الإنجيليين وخاصة الإنجيليين البيض حيث صوت حوالي 80 في المئة منهم لصالح ترامب في الانتخابات الرئاسية عام 2016م (ونج، 2018م). منذ ذلك الحين أعطت إدارة ترامب الأولوية لتحقيق الوعود التي قطعها لهم خلال حملاته، مثل تعيين قضاة محافظين في المحكمة العليا ونقل السفارة الأمريكية في إسرائيل إلى القدس. تزداد العلاقات التي تربط اليمين الإنجيلي وإسرائيل قوة أكثر من أي وقت مضى لأنها تستند إلى لاهوت نهاية الزمان ويرى هذا اللاهوت تجمّع «اليهود» في القدس كجزء أساسي علم الآخرة: وهي الأساس الذي يستند عليه اليهود الذين يعتنقون المسيحية قبل عودة المسيح ليوم القيامة. أصبحت الصهيونية المسيحية التي بدأت كحركة أنجلو أمريكية حركة عالمية لها جذور قوية في بلدان مثل البرازيل ونيجيريا وكوريا الجنوبية، وقد حظي رئيس البرازيل المنتخب حديثًا بدعم كبير من القساوسة الإنجيليين وغيرهم من قادة الكنيسة. في حين أن الأسباب الرئيسية لوقوف الإنجيليين مع بولسونارو كان برنامجه ضد الإجهاض وضد «تفكيك الأسرة التقليدية» وضد «التعليم الجنسي للأطفال» في المدارس (شميت

وليما، 2018م) فإن علاقة البرازيل بإسرائيل هي قضية أخرى، حيث كانت جماعات الضغط أو اللوبيات الإنجيلية هي المحرك الرئيسي وراء قرار بولسونارو بنقل السفارة البرازيلية في إسرائيل إلى القدس.

من النتائج المهمة لهذا التقارب الإيديولوجي أنه في الوقت الذي بدا فيه أن موجة الانتفاضات العربية والتوترات الدولية بشأن البرنامج النووي الإيراني قد أدت إلى تهميش القضية الفلسطينية، فإن الزعماء اليمينيين المتطرفين هم الذين أعادوها إلى جدول الأعمال الدولي، ويجب استخدام هذا التسييس الجديد للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني فضلاً عن الروابط الملموسة بين ممارسات إسرائيل وممارسات نظرائها من اليمين المتطرف من أجل تنشيط حركة التضامن الفلسطينية عبر الوطنية وتوطيد شبكتها مع جميع ضحايا هذه الحكومات بمن فيهم النساء والمجتمعات الملونة والمثليين والمجتمعات الأصلية والمهاجرين واللاجئين. معارضة صعود اليمين المتطرف العالمي ليست قضية محصورة على ما يسمى «اليسار الراديكالي». تتشارك مجموعة كبيرة من الناس والحكومات في القيم قيد النقاش بغض النظر عن تصنيفها على أنها يمينية أو يسارية وتلك القيم هي: حقوق الإنسان ومفهوم الدولة كمجتمع من المواطنين (وليس مجموعة عرقية أو دينية) ومبدأ المساواة، وهي في الحقيقة المبادئ نفسها التي دافع عنها الفلسطينيون في نضالهم من أجل العدالة.

2) دور مجتمع حقوق الانسان

كما هو موضح سابقًا تشكل حقوق الإنسان إطارًا مرجعيًا لحركة المقاطعة، وعلى الرغم من ذلك وفي الحين الذي يستخدم هذا الاطار استطرادياً على نطاق واسع يبدو أن منظمات التضامن الفلسطينية تفتقر أحيانًا إلى استراتيجية متماسكة للعمل مع مجتمع حقوق الإنسان (أي المنظمات غير الحكومية والمحامين والعلماء وما إلى ذلك)، وكما أوضح لوري أليف (2013م: 104) يوجد في فلسطين وأوساط بعض ناشطي التضامن «وعي نقدي بالطرق التي فشل بها نظام حقوق الإنسان في تعزيز مجتمع عادل ودولة متحررة في فلسطين أو في أي مكان آخر وأن هذا النظام أصبح مجرد علامة سطحية لإضفاء الشرعية على الأنشطة غير الفعالة.» ونتيجة لذلك كان هناك ميل للتغاضي عن البعد القانوني لأنشطة التضامن الفلسطينية، والعلامة التي تبرز ذلك هي انخفاض عدد المقالات أو الدراسات حول الأسس القانونية لحركة المقاطعة من وجهة نظر فلسطينية.

مع ذلك هناك حاجة ماسة لتحقيق مشاركة أكبر من المجتمع القانوني لعدة أسباب نسردها كالتالي: السبب الأول هو ضرورة الدفاع عن نشطاء التضامن الفلسطينيين وحمايتهم من الإجراءات التي تتخذها بعض الحكومات لحظر أعمالهم، كما أنه من الضروري أن يتناسب هذا الهجوم القضائي مع الخطاب المناهض للتمييز، كون هذا الخطاب يمثل قيمة أساسية في الكفاح الفلسطيني من أجل تحقيق العدالة والحرية والمساواة. يرتبط جزء من رد الفعل القانوني ضد حركة المقاطعة بالجهود السياسية المبذولة لمواجهة مشكلة معاداة السامية المتزايدة في أوروبا، وعلى الرغم من إصرار قادة المقاطعة على معارضتها للكراهية نحو الأفراد والعقائد والمجتمعات اليهودية، فإن الحجة القائلة بأن «المقاطعة أصبحت أداة لمناهضة السامية» تكتسب أرضية ودعماً. يحتاج نشطاء التضامن الفلسطيني إلى دعم محامين من محامي حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والعلماء لإثبات أن ربط مناهضة معاداة السامية بإفلات إسرائيل من العقاب يتعارض مع الالتزامات الدولية للدول في مجال حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي. الطريقة التي تشكل بها إسرائيل تحالفاً مع الشعبويين اليمينيين المتطرفين – الذين يمتلكون صلات معروفة بالحركات والأفكار المعادية للسامية- ينبغي أن تقنع الجميع بأنها ليست مدافعة عن المجتمعات اليهودية في جميع أنحاء العالم. السبب الثاني للعمل عن كثب مع مجتمع حقوق

الإنسان هو أنه وعلى الرغم من العقبات فإن القوانين الدولية تتطور ويمكن أن تعمل منظمات التضامن الفلسطينية بشكل أفضل لمواكبة هذه التغييرات وتوقعها. ومن الأمثلة على الأدوات التي تتطور باستمرار والتي يجب أن تسترعي انتباه منظمات ونشطاء التضامن الفلسطينيين هي معاهدة الأمم المتحدة لتجارة الأسلحة لعام 2014م أو مثال آخر وهو إنشاء فريق عامل حكومي دولي حول اتفاقية بشأن الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال وحقوق الإنسان.

5. التوصيات

للمراكز الفكرية والجامعات الفلسطينية:

- اعداد المزيد من الدراسات القُطرية حول تلقي القضية الفلسطينية في السياقات المحلية.

لحركة المقاطعة وحركات التضامن الفلسطينية الأخرى:

- ابتكار استراتيجيات نموذجها يتمحور حول السياق.

- على سبيل المثال من خلال العمل مع بعض مجموعات التركيز المختارة التي تتكون من الناشطين والأكاديميين والداعمين وجماعات الضغط التي يمكنها تقديم تعليقات حول هذا الموضوع، حيث يمكن لمجموعات التركيز هذه المساهمة عن طريق صياغة المقالات والتقارير وورقات السياسات والاستفادة من مهاراتهم ومؤهلاتهم للضغط وإطلاق الحملات من أجل القضية العادلة وهي القضية الفلسطينية. يمكن أن تشكل هذه المجموعات في أماكن مختلفة وفي قارات مختلفة ولكن يجب أن تركز بشكل أساسي في أوروبا والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية.
- أما في العالم العربي فيجب ألا تتعامل حركة المقاطعة مع الجبهة العربية كمجموعة ستدافع بشكل طبيعي عن المصالح الفلسطينية، بل أن عليها مضاعفة جهودها هناك وتوسيع شبكتها مع المؤسسات والقواعد الشعبية للضغط على حكوماتها لوقف عملية التطبيع مع إسرائيل.

- تجسيد قيم الخطاب الفلسطيني وهي العدل والمساواة والحرية - في سياق صعود اليمين المتطرف العالمي من خلال دعم:

- الكفاح ضد وحشية الشرطة وعسكرتها
- حقوق المهاجرين واللاجئين
- مكافحة التمييز

- تحقيق تعاون أوثق وأقوى بين مجتمع حقوق الإنسان (المحامون والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المتعددة الأطراف) وحملة المقاطعة للتعرف على الوسائل التي يمكن من خلالها أن يعزز كل منهما الآخر، وتشمل الموضوعات ذات الاهتمام المشترك ما يلي:

- التشريعات المناهضة لحملة المقاطعة
- مسؤولية الشركات التجارية / الأخلاقيات والامتثال
- تجارة الأسلحة

- العمل أكثر على الجبهة الفلسطينية الداخلية، حيث تقتصر المعرفة والمشاركة في أنشطة حملة المقاطعة على دوائر معينة وخاصة الأكاديميين. قد يؤدي التركيز على هذا المجال وإذكاء وعي الفلسطينيين بأهمية مقاطعة إسرائيل إلى نتائج مهمة خاصة إذا التزم الفلسطينيون بالمقاطعة الاقتصادية والثقافية.

بالنسبة للسلطة الفلسطينية والحركات السياسية الفلسطينية الأخرى:

- دعم دعوة حركة المقاطعة وإدراجها في برامجهم السياسية.

- مناقشة حل الدولة الواحدة أو حل الدولتين ليس له أي أهمية في سياق يكون فيه الفلسطينيون في وضع يعانون

فيه من ضعف تاريخي، فمهما كان الحل الذي يمكن أن تفرضه إدارة ترامب على الفلسطينيين، فقد حان الوقت لدعم مطالبات حركة المقاطعة لمقاطعة إسرائيل دعماً قاطعاً.

- تجنب الاتصال السياسي مع الحكومات اليمينية المتطرفة لأنها يمكن أن تلحق أضراراً جسيمة بصورة الحركة الفلسطينية ككل.

المراجع

Allen, Lori (2018) 'What's in a Link? Transnational Solidarities Across Palestine and their Intersectional Possibilities.' *South Atlantic Quarterly*, 117 (1). pp. 111-133.

Allen, Lori (2013). *The rise and fall of human rights: Cynicism and politics in occupied Palestine.* Stanford University Press.

Bakan, Abigail B., and Yasmeen Abu-Laban (2009). "Palestinian resistance and international solidarity: The BDS campaign." *Race & Class* 51.1. 29-54.

Blumenthal, Max (2011). "From Occupation to 'Occupy': The Israelification of American Domestic Security." Al Akhbar English, December 2. http://english.al-akhbar.com/node/2178.

Beerli, Monique Jo (2013). *Solidarity Intervention: An ethnography of nonviolent transnational contention in the West Bank*. Graduate Institute Publications.

Chalcraft, John (2019). The Boycott, Divestment, Sanctions (BDS) Movement and Radical Democracy. In *Boycotts Past and Present* (pp. 287-310). Palgrave Macmillan, Cham.

Chamberlin, Paul (2011). The struggle against oppression everywhere: The global politics of Palestinian liberation. Middle Eastern Studies, 47(1), 25-41.

Darweish, Marwan, and Andrew Rigby (2018). "The internationalisation of nonviolent resistance: the case of the BDS campaign." *Journal of Resistance Studies,* 4(1), 40-66

Falk Richard (2013) International Law, Apartheid and Israeli responses to BDS. In: Wiles R

(ed) Generation Palestine: Voices from the Boycott, Divestment and Sanctions

Movement, Pluto Press, London, pp 85-99

Hallward, Maia Carter, & Norman, Julie M. (eds.). (2011). *Nonviolent resistance in the second intifada: Activism and advocacy*. Palgrave MacMillan.

Hallward, Maia Carter (2013). *Transnational activism and the Israeli-Palestinian conflict.* Palgrave MacMillan.

Hanieh, Adam, Hazem Jamjoum, and Rafeef Ziadah (2006). "Challenging the New Apartheid: Reflections on Palestine Solidarity." *Left Turn - Notes from the Global Intifada* 20.

Hussein, Cherine (2015). The Re-Emergence of the Single State Solution in Palestine/Israel: Countering an Illusion. Routledge.

Khalili, Laleh. (2007). "'Standing with my Brother': Hizbullah, Palestinians, and the Limits of Solidarity." Comparative Studies in Society and History 49, no. 2: 276-303.

Jamjoum, Hazem (2011). The global campaign for boycott, divestment, and sanctions against Israel. In Nonviolent resistance in the second intifada (pp. 133-151). Palgrave Macmillan, New York.

Morrison, Suzanne (2015). "The Emergence of the Boycott, Divestment, and Sanctions Movement." In *Contentious Politics in the Middle East*, pp. 229-255. Palgrave Macmillan, New York.

Munayyer, Yousef (2016). "BDS: Where it came from and where it is headed". *Geographical Review,* 106:2, 283-287.

Passy, Florence. 2001. "Political Altruism and the Solidarity Movement: An Introduction." In Marco Giugni and Florence Passy (eds.), Political Altruism? Solidarity Movements in International Perspective, pp. 3-25.

Salih, Ruba, Lynn Welchman and Elena Zambelli. 2017. "The Palestinian Youth Movement (PYM): Transnational Politics, Inter/national Frameworks and Intersectional Alliances." Power 2 Youth, Working Paper No. 27. http://www.power2youth.eu/publications/the-palestinian-youth-movement-pym-transnational-politics-inter-national-frameworks-and-intersectional-alliances#sthash.m8RHLD9B.dpbs

Snow, David (2007). "Framing and social movements". *The Blackwell Encyclopedia of Sociology*.

الدبلوماسية ومساءلة إسرائيل
إطار صناعة السلام متعددة الأطراف
ونطاقها والأطراف المشاركة فيها

(تقييم جهود الولايات المتحدة الأمريكية في صناعة السلام واحتكارها لها وإعادة تفعيل مسار سلام متعدد الأطراف)

زها حسن

المحتويات

الموجز التنفيذي 159

1. المقدمة..... 160

2. نظرة في الجهود الأمريكية في صناعة السلام بين إسرائيل وفلسطين 161

3. جدول للتشريعات التي تؤثر على منظمة التحرير الفلسطينية وسياقها السياسي..... 170

4. تقييم جهود صناعة السلام متعددة الأطراف السابقة 175

5. الجزء الثالث: تخيل الآليات متعددة الأطراف البديلة 180

6. التوصيات: نحو إنشاء آلية وساطة متعددة الأطراف بديلة.....183

الموجز التنفيذي

للوساطة الأمريكية بين كل من الفلسطينيين والإسرائيليين تأريخٌ طويلٌ جداً، وهو تأريخٌ اضطر فيه الفلسطينيون في البداية إلى التفاوض سعياً للحصول على اعتراف بهم كمجتمع وشعب له الحق في التمثيل، وأخيراً تحقق ذلك الاعتراف السياسي من قبل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية الذي سعى الفلسطينيون طويلاً لتحقيقه وهو اعترافٌ فتح الباب أمام بدء محادثات سلام بين الطرفين، لكن هذا الاعتراف لم يصبح حقيقة دون ثمن بالمقابل بل على العكس كانت له تكلفة كبيرة دفعتها القضية الوطنية الفلسطينية. استغلت الولايات المتحدة الأمريكية النفوذ الذي منحها إياه كونها الوسيط الوحيد لعملية السلام بين الطرفين وكونها قوة عظمى واستخدمت تلك العوامل في تغيير الشروط المرجعية لأي اتفاقية قد يتوصل لها الطرفين ووفرت في الوقت نفسه الغطاء السياسي للتوجهات التوسعية التي تنتهجها إسرائيل، وتحولت المستوطنات الإسرائيلية في لغة السياسة الأمريكية من كونها مستوطنات «غير شرعية» وهو ما كانت علية في عهد كارتر وأصبحت اليوم على أعتاب اعلان اعتراف رسمي من الولايات المتحدة الامريكية بإسرائيل كأرض ذات سيادة تحت قيادة ترامب. أما اقصاء قضية اللاجئين من طاولة المفاوضات بين الطرفين فلم يكن اجراء بادر به ترامب بل أن الأمر في الحقيقة بدأ تحت إدارة بيل كلينتون.

عمل كل من الحزبين السياسيين الرئيسيين في الولايات المتحدة سواء كان الحزب المسيطر على البيت الأبيض أم الحزب المسيطر على الكونغرس عملاً حثيثاً ومستمراً على تقييد قدرة الفلسطينيين على العمل من أجل قضيتهم داخل الولايات المتحدة الأمريكية والدفاع عن حقوقهم ومناصرتها في المحافل الدولية وحصر تلقيهم للدعم الاقتصادي أثناء التفاوض من أجل إنهاء الاحتلال. قامت الولايات المتحدة بهذا العمل بمفردها من جانب وقامت به أيضاً من خلال مشاركتها في الية متعددة الأطراف وهي اللجنة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط من جانب آخر. على الرغم من تراجع دعم قواعد الحزب الديمقراطي للسياسات الإسرائيلية فما زال الاستقطاب السياسي الموجود داخل الولايات المتحدة بشأن القضية الإسرائيلية الفلسطينية يعني أنه لن يحدث تغيير كبير في السياسة الأمريكية على المدى القريب.

كانت اللجنة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط هي الجهد متعدد الأطراف الحقيقي والوحيد للوساطة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وسعت اللجنة إلى جمع الطاقة والجهد الجماعيين للجهات الرئيسية المؤثرة على السلام بين إسرائيل وفلسطين وهدفت لتصحيح أوجه القصور في إطار عملية أوسلو للسلام، وعكست خارطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط التي أعدتها اللجنة الرباعية المعايير الدولية إلى حد كبير وأظهرت الإجماع على الرغبة في التوصل لحل الدولتين بالتفاوض بين الطرفين والتوصل لاتفاق تتماثل فيه التزامات كل من الطرفين. على الرغم من ذلك أعادت الولايات المتحدة توجيه جهود اللجنة الرباعية آخذة إياها بعيداً عن الامتثال والرصد وبعيداً عن تجميد الاستيطان الإسرائيلي ووجهتها نحو إدارة الشؤون الفلسطينية الداخلية، وبالتالي منح إسرائيل حرية خلق حقائق جديدة وضارة على الأرض، وفي هكذا وضع لم يكن لدى الأطراف الأخرى

استغلت الولايات المتحدة الأمريكية النفوذ الذي منحها إياه كونها الوسيط الوحيد لعملية السلام بين الطرفين وكونها قوة عظمى واستخدمت تلك العوامل في تغيير الشروط المرجعية لأي اتفاقية قد يتوصل لها الطرفين ووفرت في الوقت نفسه الغطاء السياسي للتوجهات التوسعية التي تنتهجها إسرائيل

في اللجنة الرباعية القدرة أو الاستعداد لمواجهة ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية أو بذل جهود مساوية لها في القدر. هكذا أصبح الاتحاد الأوروبي ممولاً للسياسة الأمريكية بينما أصبحت الأمم المتحدة متواطئة ومشاركة في تقويض القانون الدولي وتيسير الحصار الإسرائيلي على غزة.

نظرًا للقيود السياسية المحلية والواقع الجغرافي السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، وفي حال الرغبة في أي آلية وساطة جديدة متعددة الأطراف لدعم السلام بين إسرائيل وفلسطين فيجب إعادة تصور هذه الآلية وجعل هدفها هدفاً أكثر محدودية يتمثل في وضع أسوار حول النزاع لتمنعه من التأثير على شرعية القوانين واللوائح والمؤسسات الدولية أثراً دائماً وبحيث يتم الحفاظ على التوصل إلى حل سياسي يعترف بحقوق الفلسطينيين سواء الجماعية أو الفردية، ولن يتحقق هذا الهدف الجديد الا بعدم مشاركة الولايات المتحدة على المدى القصير وذلك بسبب الدور السابق الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في جهود الوساطة ولاحتمالية اعتراف الولايات المتحدة بضم إسرائيل لجزء من الضفة الغربية على الأقل وهو الأمر الذي يلوح في الأفق حالياً، ويجب بالمثل استبعاد منظمة الأمم المتحدة من هذه الآلية لمنع أي محاولة لتحييد سلطتها.

يجب أن يكون أطراف هذه الآلية مجموعات مؤسسية أو إقليمية أو مجموعات فرعية منها، وأن تتصف تلك المجموعات بالتزامها بالقانون الدولي وتُعرف بالامتثال له فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتوصي هذه الورقة بأن ينضم لهذه الآلية الأعضاء الأربعة الدائمين في مجلس الأمن كمجموعة، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب الاتحاد الأوروبي (أو تحالف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) وجامعة الدول العربية. توصي هذه الورقة بالإضافة أن يدعوا السويسريون الأطراف السامية المتعاقدة والموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة بغرض إنشاء مجموعة من الدول الأعضاء في الاتفاقية («مجموعة الأطراف المتعاقدة السامية») تشكل فريق عمل لمنع تطبيع الاحتلال الإسرائيلي.

مجموعة الأطراف المتعاقدة السامية هي الطرف الرئيسي الرابع في الآلية المتعددة الأطراف، وستساعد على توجيه أولويات العمل وضمان تحقق الامتثال والرصد بشأن ضم الضفة الغربية الذي يلوح في الأفق والتعامل مع الأمم المتحدة ولجنة العدل الدولية ولجنة التنسيق الدولية بهذا الخصوص. يجب أن تكون سويسرا جزءًا من المجموعة لكي تواصل دورها كوسيط بين حماس والسلطة الفلسطينية. نتيجة للضغط المالي الذي سيتعرض الفلسطينيون على المدى القريب توصي هذه الورقة أيضًا بأن تنشئ هذه الآلية مجموعة مانحين جديدة من مساهمات الأطراف الرئيسية في الآلية ويمكن توجيه هذا التمويل نحو تعزيز صمود ومرونة الفلسطينيين ودعم المبادرات المجتمعية لدعم الوجود الفلسطيني على الأرض.

الدبلوماسية ومساءلة إسرائيل

إطار صناعة السلام متعددة الأطراف ونطاقها والأطراف المشاركة فيها

(تقييم جهود الولايات المتحدة الأمريكية واحتكارها لصناعة السلام وإعادة تفعيل مسار سلام متعدد الأطراف).

1. المقدمة

تهدف هذه الورقة إلى مراجعة دور الولايات المتحدة الأمريكية في صناعة السلام بين إسرائيل وفلسطين، وتقييم القيمة المضافة التي يقدمها هذا الدور ويسهم بها في تحقيق حل النزاع عبر حل الدولتين، وتسعى إلى استكشاف إمكانية وفرص إعادة إشراك الأطراف ذات الصلة والأطراف الثالثة المهتمة بالتوصل لآلية وساطة متعددة الأطراف. يضعنا هذا أمام سؤال هام نفسه وهو «هل كان هناك في أي وقت مضى مثل هذه الآلية التي أنشئت وطورت بهدف إنهاء احتلال 67 للأراضي الفلسطينية؟» تنوي هذه الورقة الإجابة عن هذا السؤال وتسعى

أن الإطار متعدد الأطراف يجب أن يركز في المقام الأول على وضع حواجز لوقف المزيد من هذه الإجراءات الأمريكية التي تنتهك القواعد المتعارف عليها والإجماع الموجود لحل النزاع، وللحد من آثارها على الشرعية الدولية وسيادة القانون، ولوقف خدمتها لجهود زيادة تطبيع الاحتلال الإسرائيلي وديمومة لجوء اللاجئين الفلسطينيين والمعاملة التمييزية للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل

لبدء نقاش حول الشكل الذي يجب أن تبدو عليه آلية الوساطة متعددة الأطراف الجديدة وما ينبغي أن يكون هدفها.

ستقدم هذه الورقة نظرة عامة عن المعارف الحديثة حول تاريخ دور الولايات المتحدة الامريكية في صناعة السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وتحدد الفترات التي شاركت فيها الولايات المتحدة مشاركة نشطة في الوساطة بين الطرفين. كما ستبحث في القيود السياسية المحلية التي أعاقت مختلف الإدارات الأمريكية خلال العملية وما إذا كان الكونجرس قد تصرف وتعامل بطريقة تدعم سياسة الإدارة الأمريكية سواء لفعل ما هو جيد أو سيء في هذا الشأن. تلخص هذه الورقة بعد ذلك وبإيجاز مبادئ صناعة السلام متعددة الأطراف والفعالة وهيكلها وأهدافها، وتوجز الانتقادات الموجهة نحو الجهود المتعددة الأطراف التي بذلت في التوسط بين إسرائيل وفلسطين. ستولي الورقة اهتماماً خاصاً للدور الذي لعبته الولايات المتحدة الامريكية خلال جهود صناعة السلام من هذا النوع.

من ثم تقدم الورقة توصياتٍ حول هيكلة آلية وساطة متعددة الأطراف وفعالة، وترسم الخطوط العريضة للمعايير التي تُتبنى في تحديد الأطراف الرئيسية المحتملة في الآلية من بين الأطراف ذات العلاقة والأطراف الثالثة المهتمة مع اقتراح من يجب اعتباره كعضو في الآلية أو من يجب أن يستبعد منها. تناقش الورقة بعدها مهام الآلية وأهدافها في ضوء البيئة الجغرافية السياسية الحالية والقيود في الولايات المتحدة الأمريكية.

غاية هذه الورقة هي بدء نقاش حول كيفية إعادة تصور عملية صنع سلام فعالة في عالم ما بعد أوسلو الذي ابتعدت فيه الولايات المتحدة الامريكية عن القانون الدولي وعن الإجماع على حل النزاع، وخضعت الولايات المتحدة الامريكية الآن للأحادية الإسرائيلية التي تسعى إلى إضفاء الشرعية على الوضع الراهن وجعله وضعاً دائماً. في ضوء الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الولايات المتحدة وأبرزها نقل السفارة الأمريكية إلى القدس واعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان السورية المحتلة تبين الورقة هذه أن الإطار متعدد الأطراف يجب أن يركز في المقام الأول على وضع حواجز لوقف المزيد من هذه الإجراءات الأمريكية التي تنتهك القواعد المتعارف عليها والإجماع الموجود لحل النزاع، وللحد من آثارها على الشرعية الدولية وسيادة القانون، ولوقف خدمتها لجهود زيادة تطبيع الاحتلال الإسرائيلي وديمومة لجوء اللاجئين الفلسطينيين والمعاملة التمييزية للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

2. نظرة في الجهود الأمريكية في صناعة السلام بين إسرائيل وفلسطين

أ. لمحة عامة

خلال العقدين الأولين بعد النكبة كانت نظرة الولايات المتحدة للفلسطينيين على أنهم مشكلة لجوء وعلى أنهم مجرد أضرار جانبية للحرب العربية الإسرائيلية الأولى التي وقعت عام 1948م، أما بعد الاحتلال العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة عام 1967م فقد أصبحت الولايات المتحدة تنظر إلى الفلسطينيين على أنهم طرف في هذا الشأن، وعلى الرغم من

ذلك لم يترجم هذا الإدراك إلى استعداد أمريكي لجلب الفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات في مختلف مبادرات صنع السلام التي تقودها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط والتي تبعت الحروب العربية الإسرائيلية اللاحقة.

شكلت مخاوف ثلاث عائقاً أمام تحقق عملية صناعة سلام أمريكية فعالة بين الإسرائيليين والفلسطينيين وتلك المخاوف هي كالتالي: (1) ما إذا كان ينبغي فتح حوار رسمي مع الفلسطينيين (2) ما إذا كان يجب الاعتراف بشرعية منظمة التحرير الفلسطينية (3) ما إذا كان يجب الاعتراف بالفلسطينيين كشعب له بعض المطالب القانونية والحقوق الوطنية، مما يخولهم الحصول على مقعد مقابل إسرائيل على طاولة المفاوضات. في الحين الذي كانت تتعامل فيه الإدارات المتعاقبة مع هذه القضايا سعى الكونغرس إلى ربط أيدي صناع السياسة وتقييدهم من خلال وضع شروط مسبقة لتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع منظمة التحرير الفلسطينية وتضييق المساحة السياسية التي يمكن أن تتم فيها عملية صناعة السلام.

على الرغم من القيود المفروضة على الوساطة الأمريكية فقد كان الفلسطينيون حريصون على المشاركة الأمريكية لأنهم يعتقدون أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الوحيدة القادرة على تسليم إسرائيل، وفضل الإسرائيليون في الوقت ذاته الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا لأنهم كانوا واثقين من أن السياسة الأمريكية لن تدفع نحو نقاط تتجاوز ما هي أي إسرائيل مستعدة لتقديمة. أثبت التاريخ أن الفلسطينيين كانوا على خطأ فقد سلمت الولايات المتحدة الأمريكية منظمة التحرير الفلسطينية إلى إسرائيل، وثبت أيضاً كون الإسرائيليين على صواب: مع وجود استثناء واحد بارز وهو أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت رفضاً متكرراً استخدام نفوذها الكبير لرعاية إسرائيل ودعمها لاتخاذ قرار يستند إلى القانون والإجماع الدوليين. في الحقيقة قوضت الولايات المتحدة الأمريكية مراراً وتكراراً حقوق الفلسطينيين ومطالباتهم القانونية وتسببت في تفاقم حجم الفجوة والفارق بين الطرفين.

قامت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بحماية احتكار الولايات المتحدة للوساطة بين إسرائيل وفلسطين، وكانت النتيجة أن معايير السلام التي اقترحتها الولايات المتحدة الأمريكية لم تتجاوز التفاوض بشأن مواقف الطرفين وتراكمها وهو الأمر الذي تفضله إسرائيل. المقولة السائدة الآن هي أن الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى خط هدنة 49 ليس مطلوبًا من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط وأنه من الأفضل معالجة القضية الفلسطينية بعد أن تحقق إسرائيل السلام مع جيرانها العرب.

تعطل مسار السياسة الأمريكية الذي بدأ عام 2002م بموافقة الرئيس جورج دبليو بوش على قيام الدولة الفلسطينية، وأصبح المسار يسير منهجياً في الاتجاه المعاكس وذلك في ظل الإدارة الأمريكية الحالية، وتماشياً مع البيت الأبيض وافق الكونغرس على تشريعات تهدف إلى معاملة منظمة التحرير الفلسطينية ككيان إرهابي لا يحق له امتلاك شخصية دبلوماسية أو أي علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية. في أفضل الأحوال لن تكون الولايات المتحدة الأمريكية على المدى القريب سوى وسيط غير موثوق به ولا يمكن الاعتماد علية، أما في أسوأ الأحوال فستعرقل الولايات المتحدة الامريكية أي جهود تهدف إلى إجبار إسرائيل على احترام القانون الدولي وستشجع الدول الأخرى على التطبيع مع إسرائيل بحكم الأمر الواقع وضمها القانوني القريب للأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

تشير الاستطلاعات على مدى العقد الماضي إلى أن السياسة الأمريكية نحو القضية الإسرائيلية الفلسطينية أصبحت قضية حزبية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تدعو قواعد الحزب الديمقراطي التقدمية النشطة الآن إلى تبني السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وحول العالم نهجاً جديداً أكثر تركيزًا على حقوق الإنسان. أي عملية إعادة توجيه تؤثر على موقف الحزب الديمقراطي بشأن إسرائيل وفلسطين ستأخذ وقتًا لتترجم إلى مقترحات

سياسية وسياسات قابلة للتنفيذ. على أي حال ما تعنية تقلبات الانتخابات والاستقطاب القائم بين قواعد الحزبين الديمقراطي والجمهوري هو أن القرارات السياسية التي لا تتوافق مطلقاً مع إدارة معينة قد يتم اتخاذها من قبل إدارة أخرى أي وجود اختلاف كبير بين قرارات الإدارات، وينطبق الشيء نفسه على الكونغرس ولكن بحدة أقل.

ب. سنوات نيكسون وفورد وكارتر (من 1973م إلى 1980م): غياب التعامل / عدم الاعتراف / محدودية الحكم الذاتي (الاستقلالية) 0.1

في أعقاب حرب أكتوبر عام 1973م تجسدت جهود إدارات نيكسون وفورد وكارتر في حوارات مع منظمة التحرير الفلسطينية عبر قنوات أمريكية خلفية، وخلال هذا الوقت كانت الولايات المتحدة إما غير قادرة بسبب مخاوفها السياسية الداخلية أو غير مستعدة بسبب الحسابات الجغرافية السياسية لجلب منظمة التحرير الفلسطينية إلى طاولة المفاوضات مع نظرائها الإسرائيليين.

جاءت محاولة إدارة نيكسون للوساطة في الشرق الأوسط في ديسمبر عام 1973م عندما ترأست الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بالتشارك مؤتمر جنيف («مؤتمر جنيف الأول») الذي جمع كل من مصر والأردن وإسرائيل لإجراء محادثات سلام بينها، وعلى الرغم من أن وزير الخارجية هنري كيسنجر كان هو الذي أذن بإجراء أول اتصالات رفيعة المستوى مع منظمة التحرير الفلسطينية، فقد استبعد الفلسطينيين من المؤتمر الدولي لضمان عدم تمكنهم من لعب دور المخرب فيها. ووعد كيسنجر بأن تفكر الولايات المتحدة الأمريكية في الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو دعم قيام دولة فلسطينية بعد المؤتمر على الرغم من أنه لم يكن لديه نية لفعل أي من الأمرين، حيث كان الجمود العربي الإسرائيلي من وجهة نظر كيسنجر في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية.

كما فكر الرئيس فورد في إشراك منظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب الدول العربية في عملية السلام، وفي النهاية قرر فورد أن للفلسطينيين «مصالح مشروعة» لكنه لم يصل إلى حد الاعتراف بأي حقوق أو مطالبات معروفة، ومن دفع ثمن الوساطة الأمريكية بين الدول العربية وإسرائيل تحت قيادة فورد هم الفلسطينيين.

للحصول على انسحاب إسرائيلي من سيناء في سبتمبر 1975م تعهد كيسنجر كتابيًا ومنح التزاماً أمريكياً بعدم إجراء حوار رسمي مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى تعترف المنظمة بحق إسرائيل في الوجود وتقبل قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرارين رقم 242 و338، وذلك فقط بعد تشاورها مع إسرائيل أولاً.

تسلمت إدارة كارتر زمام صناعة السلام في الشرق الأوسط في الوقت الذي بدأ المجتمع الدولي فيه النظر إلى الفلسطينيين على أنهم يتمتعون بالشرعية والحقوق، وكان الرئيس كارتر في وضع جيد لقيادة عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وكان منهجه هو تفضيل التعددية على احتكار الولايات المتحدة للعملية، ورفع من شأن القانون الدولي وحقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية، مؤكداً عدم شرعية بناء المستوطنات الإسرائيلية. ولعل الأهم من ذلك كله هو أنه أدرك أهمية جلب الفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات، وتحدث في وقت مبكر من فترة ولايته عن «وطن فلسطيني» على الرغم من أنه أجبر على التراجع عن هذا التصريح بعد ردود فعل محلية عنيفة. حاول كارتر ضم الفلسطينيين إلى مؤتمر جنيف الثاني للسلام، ولكن بسبب التزام كيسنجر لإسرائيل بعدم التعامل مع المنظمة رفضت إدارته الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية قبل المحادثات ورفضت السماح لمسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية بالمشاركة ورفضت توضيح الموقف الأمريكي من الدولة الفلسطينية.

أصبح مسار السلام المصري الإسرائيلي أداة لمحاولة كارتر تأمين «المصالح» الفلسطينية بدلاً من «الحقوق» الفلسطينية، ولكن حاجة مصر لتأمين اتفاق مع إسرائيل طغت على مناصرتها لدعم حق فلسطين في تقرير المصير

والسيادة الفلسطينية. مثل ما تم تحقيقه في اتفاقيات كامب ديفيد مقدمة لمحادثات أوسلو: الحكم الذاتي المحدود في الضفة الغربية، وهو حكم ذاتي على الشعب وليس سيادة على الأرض. كانت نية رئيس الوزراء الإسرائيلي بيغن طوال الوقت هي منع قيام الدولة الفلسطينية والحصول على موافقة ضمنية أمريكية على التوسع الاستيطاني غير المقيد في الأراضي المحتلة.

جـ. سنوات ريغان (من 1981م إلى 1989م): حوار رسمي دون اعتراف

إدارة ريغان

في ظل إدارة ريغان ناضلت منظمة التحرير الفلسطينية من أجل الحصول على اعتراف كممثل للشعب الفلسطيني، وهو ما قبله المجتمع الدولي بحلول منتصف سبعينيات القرن الماضي، ومع ذلك أجبر الصراع في لبنان الولايات المتحدة الأمريكية على لعب دور الوسيط بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عندما أكدت مذبحة اللاجئين الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا مدى خطورة وجود يد حرة لإسرائيل في المنطقة.

كررت خطة الرئيس ريغان للسلام في الشرق الأوسط اقتراح بيغن خلال كامب ديفيد وهو الحكم الذاتي المحدود للفلسطينيين ولكن مع استبعاد واضح لقيام الدولة، ودعا ريغان إلى تجميد الاستيطان الإسرائيلي لكنه قلل من مستوى الكلمة المستخدمة لوصف المستوطنات من مستوطنات غير شرعية إلى «عقبة أمام السلام».

مع بداية الانتفاضة الأولى أوائل عام 1988م جددت الولايات المتحدة جهودها لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، ودعا المقترح الخاص بالمحادثات إلى مفاوضات ثنائية بين الإسرائيليين من جهة ووفد أردني فلسطيني مشترك من جهة أخرى في مفاوضات متعددة الأطراف للتوصل إلى ترتيب حكم ذاتي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. عند قطع الأردن علاقاته القانونية والإدارية بالضفة الغربية عام 1988م وقبول عرفات بشروط كيسنجر عام 1975م ونبذ العنف خلال خطابه في الأمم المتحدة في جنيف، اضطر ريغان إلى فتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى الرغم من ذلك رفض ريغان الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للفلسطينيين ولم يوافق على أن يكون لها دور رسمي في عملية السلام.

الكونغرس (مجلس الشعب الأمريكي)

بحلول عام 1984م أصبح تأثير اللوبي المؤيد لإسرائيل في انتخابات الكونغرس هائلاً، وفي الوقت الذي كان يعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، حصلت لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية على دعم الكونغرس لتدوين مذكرة تفاهم كيسنجر لعام 1975م التي تدعو إلى عدم الاتصال والتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية. تضمن القرار شرطاً ثالثاً للحوار وهو تخلي منظمة التحرير الفلسطينية عن الإرهاب.

أقر الكونغرس أيضًا قانون مكافحة الإرهاب لعام 1987م الذي تضمن بين نتائجه ما مفاده أن «منظمة التحرير الفلسطينية وتابعيها هي منظمة إرهابية وتمثل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها والقانون الدولي». منع القانون منظمة التحرير الفلسطينية من العمل في الولايات المتحدة الأمريكية، وتضمن القرار بنداً يسمح للرئيس بإلغاء تصنيفها كمنظمة إرهابية إذا وجد أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تعد «تدعم [الأعمال] الإرهابية في أي مكان في العالم» وعلى الرغم من ذلك لم يسبق لرئيس أن قرر إلغاء تصنيف منظمة التحرير الفلسطينية كمنظمة إرهابية.

جـ. سنوات بوش الأب (من 1989م إلى 1993م): مقعد على طاولة المفاوضات

إدارة بوش الأب

بادرت إدارة بوش إلى فتح آفاق جديدة

في صنع السلام بين الطرفين الإسرائيلي الفلسطيني من خلال عقد مؤتمر دولي في مدريد أواخر عام 1991م برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وأدى هذا المؤتمر إلى وصول الفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات، حتى ولو كانوا فقط أعضاء في وفد مشترك بجانب الأردن، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة استبعدت التمثيل الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن وزير الخارجية جيمس بيكر الثالث ضمّن رضوخ الفلسطينيين للمشاركة في المحادثات من خلال تقديم بعض الضمانات بما في ذلك وضع القدس الشرقية وعدم الاعتراف بتمديد إسرائيل لسيادتها عليها. كان هذا المسار متعدد الأطراف وتطرق لقضايا ذات اهتمام إقليمي على الرغم من أنه مثل وسيلة لتطبيع العلاقات الإسرائيلية مع الدول العربية أكثر من كونه آلية لحل جوهر القضايا والمشاكل والوصول لحل نهائي للوضع.

الكونغرس (مجلس الشعب الأمريكي)

أبدى الرئيس بوش الذي أصبح أقوى بسبب الحملة العسكرية الأمريكية في العراق استعداده لاستخدام النفوذ الاقتصادي الأمريكي لكبح النشاط الاستيطاني الإسرائيلي وجلب الإسرائيليين إلى طاولة المفاوضات، ونجح الوزير بيكر في حشد الدعم اللازم من الكونغرس لتعليق ضمانات القروض الإسرائيلية لإعادة توطين اليهود السوفييت، مما عزز التهديدات الأمريكية وجعلها أكثر حدة. وضع بيكر هذه المهمة على عاتق لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية وقدم لها رأس مال سياسي كبير. ومع ذلك فُقد زخم صناعة السلام الأمريكية عندما غادر بيكر في أغسطس 1992م لقيادة حملة إعادة انتخاب بوش الفاشلة.

هـ. سنوات كلينتون (من 1993م إلى 2001م)
الحكم الذاتي المحدود 2.0 في أوسلو

إدارة كلينتون

كانت إدارة كلينتون هي أول من تعامل بشكل علني مع منظمة التحرير الفلسطينية واعترفت بها كشريك سلام، ولم تصل لهذا الوضع إلا بعد أن أسفرت المفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عبر قنوات خلفية في أوسلو عن اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية.

خلال عملية أوسلو للسلام أصبحت السياسة الأمريكية تجاه المستوطنات سياسة أنعم من سابقاتها، وأصبح الاستيطان غير القانوني للضفة الغربية يُعرف باسم «عامل معقد» بدلاً من أن يكون غير قانوني (كما أطلق علية في عهد كارتر) أو «عقبة أمام السلام» (كما أطلق علية في عهد ريغان). عمد كلينتون إلى إضفاء الشرعية على المستوطنات عن طريق مد اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل إلى الأراضي المحتلة والسماح ضمنيًا للمنتجات الاستيطانية بالحصول على معاملة تفضيلية بينما فشل في منع الحركة الإسرائيلية وعمل على تقييد الوصول مما أعاق الصادرات الفلسطينية.

كما امتنعت الإدارة عن استخدام نفوذها لتعويض موقف التفاوض غير المتكافئ بين الدولة المحتلة والدولة التي تعاني من الاحتلال، وبدلاً من ذلك دعت مقاييس ومحددات السلام التي وضعها الرئيس كلينتون الفلسطينيين إلى قبول عودة محدودة للاجئين يطلق عليها «لم الشمل»، وهو ما أوقف بنجاح الممارسة السنوية المتمثلة في إعادة التأكيد على القرار 194 والدعوة إلى عودة اللاجئين في الأمم المتحدة. كما دعي الفلسطينيين لتقديم المزيد من التنازلات الإقليمية تحت عنوان «يجب أن يظل كل ما هو يهودي يهوديًا» في القدس. عندما سعى مجلس الأمن لإدانة التوسع الاستيطاني الإسرائيلي كما فعل عندما أعلنت إسرائيل عن خطط مستوطنة هارحوما التي تتسبب بالكثير من المشاكل اتخذت إدارة كلينتون إجراءات لمعارضة

بحلول نهاية فترتي كلينتون زاد عدد المستوطنين بشكل كبير من 270,000 إلى 370,000، أي ثلاثة أضعاف معدل النمو في إسرائيل

القرار باستخدام «الفيتو». بحلول نهاية فترتي كلينتون زاد عدد المستوطنين بشكل كبير من 270,000 إلى 370,000، أي ثلاثة أضعاف معدل النمو في إسرائيل.

في محادثات كامب ديفيد الفاشلة بين عرفات وإيهود باراك، ألقى الرئيس كلينتون باللوم على الفلسطينيين مما عزز الرواية الإسرائيلية بأن الفلسطينيين رفضوا «أفضل عرض» أو «العرض الأكثر سخاء»، وبعكس المزاعم عن العرض الأفضل كانت المفاوضات اللاحقة في طابا في مصر التي لم تتدخل فيها الولايات المتحدة الأمريكية أقرب إلى التوصل إلى اتفاق بل وبشروط مناسبة أكثر للفلسطينيين.

الكونغرس (مجلس الشعب الأمريكي)

بدلاً من إلغاء القرار الذي صنف منظمة التحرير الفلسطينية كمنظمة إرهابية حتى تتمكن محادثات السلام التي تتوسطها الولايات المتحدة الأمريكية من المضي قدمًا دون عوائق تتسبب فيها قرارات قديمة، سن الكونغرس أحكام تنص على تنازل رئاسي محدود زمنياً للسماح لمسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية بدخول البلاد وإنشاء مكتب رسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وما منح الولايات المتحدة الأمريكية اليد العليا على منظمة التحرير الفلسطينية أثناء وعند توقف المفاوضات هو التهديد برفض هكذا تنازل أو الغاء مؤقت لتصنيف منظمة التحرير كمنظمة ارهابية.

في ذروة المفاوضات أصدر الكونغرس قراراً يمنع نقل المساعدات للفلسطينيين إلا في حالة شهد الرئيس الأمريكي بأن منظمة التحرير الفلسطينية تمتثل لالتزاماتها، ولم يطلب الكونغرس هكذا شهادة بالنسبة لإسرائيل، وأصدر الكونغرس أيضاً قراراً بوقف تمويل منظمة الأمم المتحدة أو أي وكالة تابعة للأمم المتحدة تمنح فلسطين مقعد عضوية فيها وتعتبرها دولة كاملة العضوية.

عام 1995م اعتمد قانون سفارة القدس وهو قانون دعا إلى نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل إلى القدس بحلول عام 1999م، وكان الكونغرس يهدف إلى الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على كامل حدود بلدية القدس الموسعة شرقًا وغربًا، رغم أن هذا الموضوع هو الموضوع النهائي الذي من المفترض أن تقرره المحادثات بين الطرفين. تم تمرير قرار تنازل رئاسي عام 1999م يسمح للرئيس بتأجيل نقل السفارة إذا قرر أن الأمن القومي يتطلب ذلك.

كون الولايات المتحدة الأمريكية هي الوسيط الوحيد في محادثات السلام وكون الكونجرس هو المتحكم بخيوط المساعدة في بناء الدولة الفلسطينية يعني أن تكون الولايات المتحدة (وإسرائيل بسبب علاقتها الخاصة مع أمريكا وأنشطة الضغط الناجحة التي تقوم بها لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية) قد أثرتا وأحيانًا تمتعتا بحق النقض (الفيتو) على جوانب رئيسية من عملية اتخاذ القرار الفلسطينية.

و. سنوات بوش الابن (من 2001م إلى 2009م): تعددية احتكارية

إدارة بوش الابن

تنافس معسكران منفصلان للسيطرة على سياسة الولايات المتحدة تجاه قضية إسرائيل وفلسطين خلال فترة إدارة جورج بوش وهما كالتالي: معسكر المحافظين الجدد بقيادة كل من نائب الرئيس ديك تشيني وإيليوت أبرامز في مجلس الأمن القومي، ومعسكر آخر أكثر تقليدية وأكثر حساسية للمعايير الدولية ويرأسه وزير الخارجية كولن باول. في وقت مبكر من إدارة بوش كان باول يسيطر بشكل أكبر على السياسة، مستجيبًا لدعوة المملكة العربية السعودية للولايات المتحدة الأمريكية للمشاركة في ذروة الانتفاضة الفلسطينية الثانية في الأراضي المحتلة، ومع تصاعد نفوذ باول اتخذت الإدارة خطوة دعم الدولة الفلسطينية صراحةً فاتحة آفاق جديدة كبيرة.

قاد الوزير باول أيضاً مشاركة الولايات المتحدة في آلية جديدة متعددة الأطراف لدعم صناعة السلام في الشرق الأوسط، وهي اللجنة الرباعية

للشرق الأوسط (التي تمت مناقشتها في القسم 3.ب). عندما اكتسب المحافظون الجدد تأييدًا في الإدارة استخدمت الولايات المتحدة نفوذها في اللجنة الرباعية لتوجيه أطراف اللجنة بعيداً عن خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط («خارطة الطريق») والتي تضمنت التزامات على الطرفين مثل تجميد المستوطنات ووضع حد للعنف، ووجهتها بدلاً عن ذلك نحو أجندة أكثر محدودية تركز على إدارة الشؤون الداخلية الفلسطينية. مُنعت أطراف اللجنة الرباعية من اتخاذ إجراءات فردية للتوسط بين الطرفين أو لاستخدام نفوذها القانوني أو الاقتصادي من أجل جعل إسرائيل تمتثل للقانون الدولي والاتفاقيات الموقعة.

على الرغم من دعم إدارة بوش على حل الدولتين، إلا أنها استمرت في تقويض الموقف التفاوضي الفلسطيني وإمكانية التوصل إلى اتفاق بين الطرفين. في رسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون قال بوش أن «الحقائق الجديدة على الأرض» تعني أن انسحاب إسرائيل انسحاباً كاملاً من الأراضي المحتلة «غير واقعي» ودعا إلى إعادة توطين جميع اللاجئين الفلسطينيين في دولة فلسطينية مستقبلية.

كان مؤتمر أنابوليس للسلام، الذي بدأ في نوفمبر 2007م، أول محادثات سلام جوهرية بين الإسرائيليين والفلسطينيين خلال السبع السنوات السابقة للمؤتمر، وأحرزت المفاوضات المباشرة بين رئيس الوزراء إيهود أولمرت والرئيس الفلسطيني محمود عباس دون تدخل الولايات المتحدة بعض التقدم، لكن أزمة شرعية عباس وانقسام غزة والضفة الغربية كانت قد قيدت يديه، وبالمثل فإن اتهامات الفساد التي كانت تلوح في الأفق ضد أولمرت منعت عباس من أخذ المقترحات الإسرائيلية على محمل الجد.

الكونغرس (مجلس الشعب الأمريكي)

خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية والحرب على الإرهاب أصدر الكونغرس قراراً يمنع مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية من الحصول على تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة إلا في حالة تنازل أو استثناء من قبل وزارة الخارجية ووزارة الأمن الوطني، وبعد أن استجابت السلطة الفلسطينية لدعوات الولايات المتحدة لإجراء انتخابات فلسطينية وفوز حماس في الانتخابات التشريعية في يناير 2006م تحرك الكونجرس لمنع المساعدات للسلطة الفلسطينية إذا تم تشكيل حكومة وحدة وطنية مع حماس ما لم تقبل مبادئ اللجنة الرباعية.

ه. سنوات أوباما (من 2009م إلى 2017م) درس احترافي في ترويض الأمواج

إدارة أوباما

الرئيس أوباما هو أول رئيس أمريكي يمتلك علاقات شخصية مع الفلسطينيين قبل دخول البيت الأبيض، حيث تولى الرئاسة في خضم قصف إسرائيل لغزة 2009-2008م، وفي أول يوم له في منصبه قام بتعيين الوسيط المخضرم جورج ميتشل كمبعوث للسلام في الشرق الأوسط، واكتسب ميتشل فهماً عميقاً للطبيعة المدمرة لاستمرار بناء المستوطنات وذلك عندما كان رئيساً لتحقيق يبحث في أسباب بدء الانتفاضة الفلسطينية الثانية. على الرغم من فهمه لعدم استدامة التوسع الاستيطاني لم يتمكن ميتشل من الحصول على موافقة إسرائيل على وقف البناء لمدة عشرة أشهر باستثناء وقفة في القدس الشرقية المحتلة.

بعد فشل محادثات السلام خلال فترة ولايته الأولى ركزت إدارة أوباما على معارضة ما يقوم به الفلسطينيون في المحافل الدولية حتى عندما كان ما يقومون به يهدف فقط إلى دعم حل الدولتين ويمتثل لمعايير ومحددات السلام المعترف بها دولياً. كما ضغط أوباما على الرئيس عباس لتأجيل التصويت في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لتأييد تقرير تقصي الحقائق الصادر عن الأمم المتحدة والذي يوثق جرائم الحرب والجرائم المحتملة ضد الإنسانية التي ارتكبتها إسرائيل وحماس خلال

القصف الإسرائيلي لغزة 2009-2008م. في عام 2011م عارضت إدارة أوباما سعي فلسطين للحصول على عضوية الأمم المتحدة، رغم أنها كانت ستعزز موقف التفاوض الفلسطيني وأن تنقذ إمكانية تحقق رؤية أو حل الدولتين التي كانت تمثل السياسة الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية. كما منعت الإدارة قرار مجلس الأمن الذي يدين المستوطنات وهو ما يعكس لغة أمريكا تعزيزا لالتزامها بحماية إسرائيل من أي اجراء من قبل الأمم المتحدة.

تجددت الجهود الأمريكية للوساطة تحت ولاية أوباما الرئاسية الثانية بتعيين جون كيري وزيراً للخارجية، حيث عمل كيري مباشرة مع الإسرائيليين على أساس محادثات متجددة دون التشاور مع الفلسطينيين، وبعد تسعة أشهر من المفاوضات التي لم تسترشد بالشروط المرجعية المتفق عليها انتهت تلك المحادثات. اختتمت إدارة أوباما محاولتها صنع سلام إسرائيلي فلسطيني بتعبير كيري عن دعم الولايات المتحدة لمعايير السلام الجديدة التي تضمنت مطلبًا جديدًا يتمثل في أن يعترف الفلسطينيون بإسرائيل كدولة يهودية مع ما يرتبط بذلك من آثار على عودة اللاجئين. لم يمنع العداء العلني بين إدارة أوباما ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي بدا واضحاً خلال المفاوضات حول الصفقة النووية الإيرانية وفي خطاب نتنياهو في مارس 2015 أمام الكونغرس الأمريكي الرئيس أوباما من توقيع مذكرة تفاهم بدعم قيمته 38 مليار دولار كمساعدات عسكرية لإسرائيل، وهي المساعدات الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة. مع كل انتقادات الولايات المتحدة الأمريكية للبناء الاستيطاني الجديد باعتباره «غير شرعي» فإن الولايات المتحدة لا يمكنها إلا أن تمتنع عن التصويت على قرار مجلس الأمن الذي يعيد تأكيد عدم شرعية النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

الكونغرس (مجلس الشعب الأمريكي)

على الرغم من نشاط إسرائيل المتزايد في بناء مستوطنات جديدة وفي ظل تشكيل نتنياهو تهديداً لحل الدولتين كان كل تركيز الكونغرس على منع تحقق مصالحة بين فتح وحماس من خلال وقف الدعم الاقتصادي لأي حكومة وحدة وطنية في فلسطين، وبدا ذلك التركيز واضحاً فقد أقر الكونغرس قوانين تعاقب منظمة التحرير الفلسطينية على أي إجراءات أو تحركات تتخذها المنظمة في الأمم المتحدة بما فيها الحصول على العضوية الكاملة و «أي إجراء» في المحكمة الجنائية الدولية. قرر الكونغرس تنازلاً رئاسياً عن هذا القرار بشكل مماثل للقوانين السابقة التي تقيد منظمة التحرير الفلسطينية وذلك بشرط شهادة وزير الخارجية الأمريكي بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية من جديد في "محادثات جادة" مع إسرائيل، وهكذا أصبحت شرعية منظمة التحرير الفلسطينية في الولايات المتحدة متوقفة على استمرارها في المشاركة في عملية سلام فاشلة.

و. سنوات ترامب (من 2017م إلى يومنا هذا)
تطبيع ضم الأراضي

إدارة ترامب

ما عنته رئاسة دونالد ترامب للولايات المتحدة الامريكية هو إعادة تكامل شبه مثالية وتامة للسياسة الأمريكية مع أجندة حكومة اليمين في إسرائيل، وذلك كون أعلى ثلاثة مسؤولين أمريكيين يعملون على السلام في الشرق الأوسط تحت قيادة ترامب إما دعموا المستوطنات في الضفة الغربية مالياً أو عاشوا في أحد تلك المستوطنات، وساعد اثنان من هؤلاء المسؤولين في صياغة أحدث نسخة من أجندة الحزب الجمهوري التي تستثني أي إشارة إلى حل الدولتين وتذكر على وجه التحديد أنه يجب ألا يكون هناك أي «فجوة» بين السياسة الإسرائيلية وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية. يزعم ديفيد فريدمان سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل وهو عضو بارز في فريق

تلك السياسة أنه لا يوجد احتلال إسرائيلي على الأراضي الفلسطينية أو أنه وإن وجد فهو عند الحد الأدنى من المساحة ويبلغ فقط ٢ في المئة من المساحة، وتم الآن حذف عبارة «احتلال» أو «محتل» من تقارير وزارة الخارجية لحقوق الإنسان الخاصة بإسرائيل ومرتفعات الجولان والأراضي الفلسطينية.

يزعم ديفيد فريدمان سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل وهو عضو بارز في فريق تلك السياسة أنه لا يوجد احتلال إسرائيلي على الأراضي الفلسطينية أو أنه وإن وجد فهو عند الحد الأدنى من المساحة ويبلغ فقط ٢ في المئة من المساحة، وتم الآن حذف عبارة "احتلال" أو "محتل" من تقارير وزارة الخارجية لحقوق الإنسان الخاصة بإسرائيل ومرتفعات الجولان والأراضي الفلسطينية

ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية من نزع الشرعية عن منظمة الأونروا ووقف تمويلها يدعم موقف الإدارة الامريكية وهو أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي مشكلة الدول المضيفة لهم وليست موضوعًا للتفاوض مع إسرائيل، وجاء بالمثل قرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس في محاولة لحذف موضوع القدس من أجندة محادثات السلام. أما قرار البيت الأبيض بوقف 200 مليون دولار من المساعدات الاقتصادية الملزمة للسلطة الفلسطينية إلى معاقبة الفلسطينيين على قطع الاتصالات معهم كرد على نقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

لم تقم إدارة ترامب بإدانة تمرير إسرائيل للقانون الأساسي للدولة اليهودية (يوليو 2018م) (قانون الدولة القومية لليهود في إسرائيل) وهو ما يثبت وجهة نظرها بأن الفلسطينيين ليس لديهم أي مطالبة أو حقوق قانونية بأي جزء من فلسطين التاريخية لأن القانون يمنح اليهود حقًا حصريًا في تقرير المصير في أي مكان تقرر فيه إسرائيل تمديد سيادتها، وما يؤكده كل من إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن ودمج القنصلية الأمريكية في القدس التي تقدم خدماتها للفلسطينيين مع السفارة الأمريكية لدى إسرائيل في القدس هو أن حل الدولتين لم يعد أولوية سياسية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

على الرغم من أن إعلان ترامب الصادر في مارس 2019م اعترافاً بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان نُظر إليه إلى حد كبير على أنه دعم لنتنياهو في الانتخابات الإسرائيلية، إلا أنه يشير أيضًا إلى قبول الولايات المتحدة الأمريكية لضم إسرائيل لجزء من الضفة الغربية المحتلة. الولايات المتحدة الأمريكية لا تبدي أي شعور بالقلق إزاء اتخاذ مثل هذه الإجراءات المسبقة قبل الإعلان عن خطة السلام بين الجانبين ويرجع ذلك على الأرجح إلى أنها تخلت عن احتمال أن تكون قادرة على حشد دعم تلك الخطة من العالم العربي أو من الأطراف الأخرى في المجتمع الدولي. المرجح هو أن خطة السلام الأمريكية ستكون خريطة طريق لإسرائيل وتحدد حدود دعم الولايات المتحدة الأمريكية لخطط ضم أراضي الضفة الغربية.

الكونغرس (مجلس الشعب الأمريكي)

ستتأثر أي معونات سيتواصل تقديمها للفلسطينيين مستقبلاً بقرارين جديدين أقرهما الكونغرس الجمهوري تحت في عهد الرئيس ترامب، ودعا القانون الأول وهو قانون تايلور فورس إلى تعليق جميع المساعدات المقدمة إلى منظمة التحرير الفلسطينية / السلطة الفلسطينية طالما استمرت في تقديم رواتب الرعاية الاجتماعية لعائلات من اعتقل أو استشهد أثناء خلال أعمال عنف سياسي ضد الإسرائيل أو الأمريكيين. أما القانون الثاني وهو قانون توضيح مكافحة الإرهاب لعام 2018م فسيجبر منظمة التحرير الفلسطينية / السلطة الفلسطينية على رفض كل المساعدات الأمريكية في جميع الأحوال، فبموجب قانون مكافحة الإرهاب إذا قبل الفلسطينيون أي دعم اقتصادي أو مساعدات أمنية فإنهم سيخضعون أنفسهم لدفع أكثر

3. جدول للتشريعات التي تؤثر على منظمة التحرير الفلسطينية وسياقها السياسي

فيما يلي جدول لأهم التشريعات التي تؤثر على منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام 1985م والسياق والبيئة السياسية التي وفرت زخماً لهذه التشريعات في الكونغرس.

القانون / الاقتباس	تأريخ سنها	تأريخ نفاذها	الغرض منها	السياق السياسي لها
تدوين سياسة تحظر التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية (قانون حكومي ٨٣-٩٩، الجزء ١٣، القسم ١٣٠٢)	٨ أغسطس ١٩٨٥م	جاري	تحضر هذه السياسة على المسؤولين في الحكومة الامريكية التفاوض مع أي مسؤول أو ممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية إلا إذا قبلت منظمة التحرير بوجود إسرائيل ووافقت على قراري مجلس الامن في الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و٣٣٨ وتخليها عن استخدام العنف. تحضر أي مخصصات أو اعتمادات للحوارات مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية المتورطين في قتل أو خطف أي مواطن أمريكي.	كانت هناك محادثات سرية بين منظمة التحرير الفلسطيني ومسؤولي إدارة ريغان. أوقفت احكام هذا القانون عندما وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على ما ستنص عليه اللجنة الرباعية لاحقاً. رئيس أمريكي جمهوري سيطرة منقسمة على الكونغرس
قانون مكافحة الإرهاب لعام ١٩٨٧م (قانون حكومي ١٠٠-٢٠٤، قانون الولايات المتحدة الامريكية ٢٢، الفصل رقم ٦١)	٢٧ ديسمبر ١٩٨٧م	جاري	يصنف منظمة التحرير الفلسطينية كمنظمة إرهابية. يحظر جميع عمليات منظمة التحرير الفلسطينية على الأراضي الأمريكية	بدء الانتفاضة الفلسطينية الأولى بتأريخ ٩ ديسمبر ١٩٨٧م رئيس أمريكي جمهوري سيطرة ديمقراطية على مجلسي الكونغرس (اغلبية في مجلس الشيوخ بقيادة جورج ميتشيل)
قانون تيسير السلام في الشرق الأوسط (قانون حكومي ١٠٣ – ١٢٥)	٢٨ أكتوبر ١٩٩٣م	انتهى عام ١٩٩٧م	منح الرئيس صلاحية تعليق محظورات قانون مكافحة الإرهاب فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية وعملياتها على الأراضي الأمريكية مما يسمح بفتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن العاصمة. ضمن منح الرئاسة صلاحية الغاء القوانين التي تمنع الولايات المتحدة الامريكية من المساهمة في المنظمات الدولية التي تفيد منظمة التحرير الفلسطينية	توقيع اتفاقية أوسلوا بتأريخ ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م رئيس ديمقراطي سيطرة ديمقراطية على مجلسي الكونغرس (اغلبية في مجلس الشيوخ بقيادة جورج ميتشيل)
قانون سفارة القدس (قانون حكومي ١٠٤-٤٥)	٨ نوفمبر ١٩٩٥م	جارس (انتقلت السفارة الى القدس بتأريخ ١٤ مايو ٢٠١٨م	دعى القانون إلى نقل السفارة الامريكية في إسرائيل إلى القدس بتأريخ ٣١ مايو ١٩٩٩م في ١٩٩٩م منح الرئيس صلاحية الإلغاء من أجل مصالح الأمن الوطني	كانت عملية السلام والمفاوضات في اوسلوا جارية رئيس ديمقراطي سيطرة جمهورية على مجلسي الكونغرس
قانون الإلغاء والتنازل لأجل الأمن الوطني – عمليات منظمة التحرير الفلسطينية (قانون حكومي ١٠٥-١١٨، القسم ٥٣٩ (د))	٢٦ نوفمبر ١٩٩٧م	انتهى عام ٢٠١١م	منح الرئيس صلاحية الإلغاء من أجل مصالح الأمن الوطني وذلك بوقف القيود التي يفرضها قانون مكافحة الإرهاب فيما يتعلق بعمليات منظمة التحرير الفلسطينية على الأراضي الامريكية وكان هذا القانون بديلاً لصلاحية الإلغاء في قانون تيسير السلام في الشرق الأوسط.	كانت عملية السلام والمفاوضات في اوسلوا جارية رئيس ديمقراطي سيطرة جمهورية على مجلسي الكونغرس
تصنيف المنظمات الإرهابية الأجنبية **قانون الهجرة والتجنيس** قانون الولايات المتحدة الامريكية ٨، القسم رقم ١١٨٩)	٥ يناير ١٩٩٩م	جاري	يعطي وزير الخارجية صلاحية تصنيف أي منظمة أجنبية كمنظمة إرهابية صنف وزير الخارجية عدد من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية والعديد من المجموعات الأخرى بما فيها جبهة التحرير الفلسطينية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والقيادة العامة للجبهة وكذلك حماس.	تنامي تهديدات الإرهاب في العالم رئيس ديمقراطي سيطرة جمهورية على مجلسي الكونغرس

القانون / الاقتباس	تأريخ سنها	تأريخ نفاذها	الغرض منها	السياق السياسي لها
عدم أهلية الحصول على فيزه ووقف قرار حظر الدخول الى الأراضي الامريكية **قانون الهجرة والتجنيس** قانون الولايات المتحدة الامريكية ٨، القسم رقم ١١٨٢، قسم ٢١٢)	٢٢ يناير ٢٠٠٢م	جاري	يلغي أهلية أي مسؤول أو عامل أو ممثل أو متحدث باسم منظمة التحرير الفلسطينية يمنح وزارة الخارجية ووزارة الامن القومي الوطني صلاحية وقف الغاء الاهلية	خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية ما بعد هجمات ١١ سبتمبر وبدء الحرب العالمية على الإرهاب رئيس جمهوري سيطرة منقسمة على الكونغرس
قانون مكافحة الإرهاب في فلسطين لعام ٢٠٠٦م قانون حكومي ١٠٩-٤٤٦)	١٢ ديسمبر ٢٠٠٦م	جاري	يضع مجموعة من الشروط والقيود يجب الالتزام بها قبل مساعدة السلطة الفلسطينية يحضر أي مساعدات لأي حكومة وحدة وطنية مع حماس أو أي مؤسسات تتحكم بها حماس إلا إذا وافقت حماس على مبادئ اللجنة الرباعية تعدد العقوبات التي قد تطبق على أي سلطة فلسطينية تتحكم بها حماس أو مؤسسات حماس لا تمتثل للشروط المنصوص عليها.	فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية رئيس جمهوري سيطرة جمهورية على مجلسي الكونغرس
الغاء/وقف قيود الأمم المتحدة متضمن في قوانين السنة المالية لاعتمادات العمليات الخارجية قانون حكومي ١١٢-٧٤، القسم رقم ٧٠٨٦)	٢٣ ديسمبر ٢٠١١	جاري مع بعض التعديلات	تحد من الإجراءات والمطالب الفلسطينية التي تتخذها في الأمم المتحدة للحصول على العضوية الكاملة و/أو الانضمام لوكالات متخصصة فيها. ترفض منح صلاحية الإلغاء لعمليات منظمة التحرير الفلسطينية وتطلب أنه وفي حالة مخالفة هذا الحكم بأن الإلغاء يجب أن يستخدم فقط بعد تسعين يوم من اقفال مكتب منظمة التحرير الفلسطينية وبعد شهادة أن منظمة التحرير الفلسطينية دخلت في مفاوضات مباشرة وذات معنى مع إسرائيل. أمر القانون بقطع المساعدات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية في حالة خالفت المنصوص عليه حتى في حالة وجود الغاء او تنازل.	انضمت فلسطين كدولة عضو في منظمة اليونسكو رئيس ديمقراطي سيطرة منقسمة على الكونغرس
قانون تنازل عن قيود المحكمة الجنائية الدولية متضمن في قوانين السنة المالية لاعتمادات العمليات الخارجية قانون حكومي ١١٣-٧٦، القسم رقم ٧٠٤ (ز)	٧ يناير ٢٠١٤م	جاري	يضع المزيد من القيود على الفلسطينيين بشأن بدء أو دعم أي تحقيق قضائي من قبل المحكمة الجنائية الدولية عندما يتعلق بمواطنين إسرائيليين بشأن جرائم ضد الإسرائيليين. حصر صلاحية الرئيس على الغاء او تعليق حظر عمليات منظمة التحرير الفلسطينية وتطلب أنه وفي حالة مخالفة هذا الحكم بأن الإلغاء يجب أن يستخدم فقط بعد تسعين يوم من اقفال مكتب منظمة التحرير الفلسطينية وبعد شهادة أن منظمة التحرير الفلسطينية دخلت في مفاوضات مباشرة وذات معنى مع إسرائيل. أمر القانون بقطع المساعدات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية في حالة خالفت المنصوص عليه حتى في حالة وجود الغاء او تنازل.	تنامي المخاوف من أن القادة الفلسطينيين سيلجؤون إلى نظام روما الأساسي (المحكمة الجنائية الدولية) وبدء تحقيق على جرائم حرب ارتكبها مسؤولون إسرائيليون. رئيس ديمقراطي سيطرة منقسمة على الكونغرس
خفض مدفوعات السجناء – تعديل غراهام متضمن في قوانين السنة المالية لاعتمادات العمليات الخارجية قانون حكومي ١١٥-١٤١، القسم رقم ٧٠٤١ (م))	١٦ ديسمبر ٢٠١٤م	جاري	طلب هذا القانون بخفض للمساعدات الاقتصادية بنفس المبالغ التي انفقتها كل من السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية وأي جهة خلفتها أو أي منظمة مرتبطة بها في مدفوعات لتمويل اعمال إرهابية ارتكبها أفراد سجناء بعد محاكمتهم وادانتهم والافراد الذين ماتوا وهم يرتكبون هكذا أعمال.	فشلت المفاوضات التي أطلقت في يوليو ٢٠١٣م رئيس ديمقراطي سيطرة منقسمة على الكونغرس

من 650 مليون دولار كتعويضات لعائلات ضحايا العنف السياسي الذي مارسته منظمة التحرير الفلسطينية / السلطة الفلسطينية.

ي. اتجاهات المشهد السياسي الأمريكي التي تؤثر على السياسة الخارجية نحو إسرائيل وفلسطين

يتصف المشهد السياسي في الولايات المتحدة بكونه متغيراً فيما يتعلق بكيفية نظر الديمقراطيين والجمهوريين للسياسة الأمريكية تجاه إسرائيل ومعاملتها للفلسطينيين، كما أن هناك فجوة حزبية آخذة بالتنامي والتشكل ليكون لها انعكاسات مستقبلية على السياسة الخارجية للولايات المتحدة في المنطقة. فيما يلي بعض الافتراضات والاتجاهات الواجب مراقبتها:

1. لم يعد إطار حل الدولتين بشكله المتعارف علية تقليدياً لا السياسة المعلنة ولا السياسة الفعلية للإدارة الأمريكية أو الجمهوريين، وستكون أي خطة سلام من هذه الإدارة أو من إدارة جمهوريّة أخرى أقل بكثير من أي شيء يمكن للفلسطينيين قبوله. من المرجح أن تشمل خطة السلام في الشرق الأوسط امتلاك إسرائيل سيطرة أمنية شاملة على الضفة الغربية ووجود عسكري في وادي الأردن إلى أجل غير مسمى.

2. سيستمر الحزب الجمهوري في دعم مواقف الرئيس وحكومة الليكود اليمينية. يتوافق الحزب الجمهوري مع أجندة الرئيس وحزب الليكود بشأن إسرائيل وفلسطين، فالحزب الجمهوري وفقًا لبرنامجه ملتزم بفكرة أنه لا ينبغي أن تكون هناك فجوة بين السياسة الأمريكية وموقف إسرائيل تجاه الفلسطينيين. ماذا يعني هذا؟ كما نقلت عنه صحيفة فايرآند فيوري قال ستيفن بانون المسؤول السابق في البيت الأبيض تحت إدارة ترامب «كلما كنت يمينياً أكثر، كلما كانت مواقفك تجاه إسرائيل صحيحة أكثر».

3. كلما انتقل الجمهوريون أكثر نحو اليمين كلما اضطر الحزب الديمقراطي إلى التعبير عن موقف مبني على القيم بشأن السلام بين إسرائيل وفلسطين. إذا استمر الحزب الجمهوري في تبني ما أصبح مرتبطًا بأجندة القومية البيضاء فسيزداد الأمر صعوبة على الديمقراطيين لاستماح العذر لهم أو الاستمرار في عدم القائهم بالاً بالعلاقات التي تجري بانتظام بين تلك الأجندة القومية البيضاء والاجندة العرقية والقومية الإسرائيلية.

4. وضعت الانتخابات الرئاسية لعام 2016م وبحزم الحقوق الفلسطينية في جدول الأعمال التقدمي والمهتمون بالسباق الرئاسي عام 2020م يعرفون ذلك. أصبحت فلسطين جزءًا من الأجندة التقدمية بفضل حملة بيرني ساندرز الرئاسية عام 2016م. الديمقراطيون الذين أعلنوا ترشحهم للسباق الرئاسي عام 2020م أظهروا جميعًا نهجاً أكثر دقةً لسياسة التعامل مع إسرائيل وفلسطين، واختار معظمهم عدم حضور المؤتمر السنوي للجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية هذا العام على الرغم من أن بيرني ساندرز أرجع هذا الأمر إلى الاستياء من الأعمال الإسرائيلية ودعم لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية لتلك الأعمال.

أعضاء الكونغرس مستعدين بشكل متزايد لاتخاذ موقف بشأن حقوق الإنسان الفلسطينية من خلال توقيع أسمائهم على رسائل وزارة الخارجية أو الإدلاء بتصريحات تعارض الإجراءات الإسرائيلية مثل مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات. حصل مشروع القانون الرائد الذي تقدمت به النائب بيتي مكلوم أول نائب يدعم حقوق الإنسان الفلسطينية، مسودة مجلس النواب رقم 4391، وجمعت ٣٠ راع لمشروع القانون. كما وقع أكثر من مائة عضو من أعضاء مجلس النواب رسالة ويلش - برايس إلى الموجهة إلى الرئيس ترامب معارضةً لأي وقف أو خفض للمساعدات المقدم للفلسطينيين ودعماً لحل الدولتين.

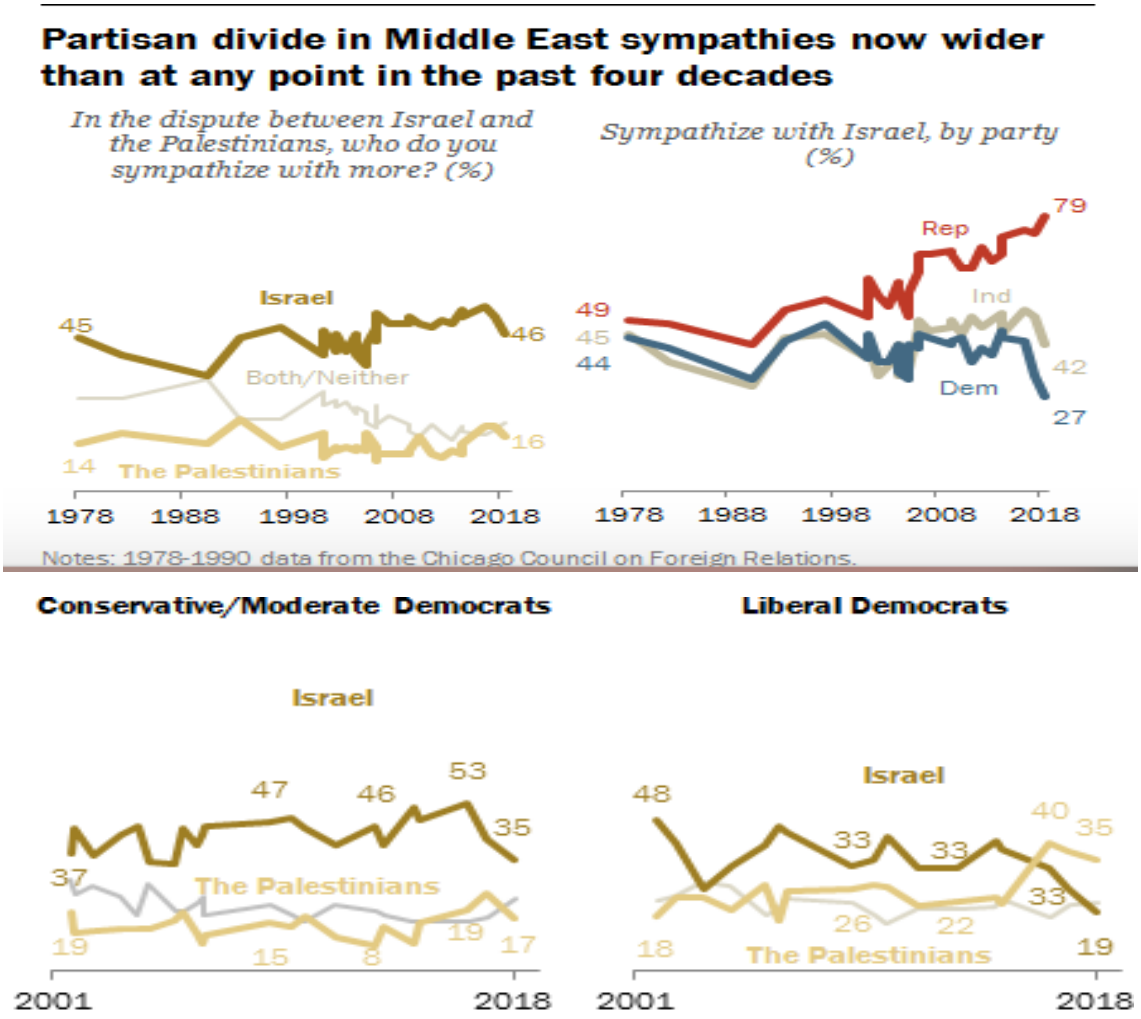

5. في الوقت الحالي يتجه الرأي العام الأمريكي نحو الحرية والعدالة والمساواة الفلسطينية، أصبحت القضية الإسرائيلية الفلسطينية قضية حزبية على نحو متزايد وفقًا لاستطلاع أجرته مؤسسة بيو للأبحاث في يناير 2018م ويتعاطف 79 في المئة من الجمهوريين تعاطفاً أكثر مع إسرائيل في هذا الصراع بينما يتعاطف 27 في المئة فقط من الديمقراطيين مع إسرائيل في هذا الصراع.

في الوقت الذي يتزايد الدعم لإسرائيل أوساط صفوف الجمهوريين فإنه وعلى العكس يتجه نحو الانخفاض أوساط الديمقراطيين، أما بالنسبة لنسب لتعاطف الديموقراطيين مع الطرفين هي ٢٧ في المئة مع الإسرائيليين و٢٥ في المئة مع الفلسطينيين، ولكن نسبة التعاطف مع الفلسطينيين بين الديمقراطيين الليبراليين أعلى من ذلك بكثير، حيث أن عدد الديمقراطيين الليبراليين المتعاطفين مع الفلسطينيين هو الضعف بالمقارنة مع من يتعاطفون مع الإسرائيليين. ملحوظة: خلال فترات الانتفاضة ازداد تعاطف الديموقراطيين في الولايات المتحدة الأمريكية مع الفلسطينيين، ومن المرجح أن يدعم المزيد من الديمقراطيين الحقوق الفلسطينية مع تحول الصراع في فلسطين

إلى صراع سياسي ومدني.

هناك ما يدعم نتائج استطلاع مؤسسة بيو للأبحاث وهو البحث الذي أجراه البروفيسور شبلي تلحمي من معهد بروكينجز، فوفقا لتلحمي قال 57 في المئة من الأمريكيين إنهم يفضلون ألا يميل ترامب نحو أي طرف من أطراف الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. يشير استطلاع تلحمي أيضًا إلى أن 60 في المئة من الديمقراطيين يفضلون فرض عقوبات اقتصادية أو شيء أكثر خطورة ضد إسرائيل إذا استمرت في توسعها الاستيطاني.

6. عند الحديث عن خياري شكل الدولة وهما حل الدولة وحل الدولتين يميل الديمقراطيون في الكونغرس -على الأقل في المدى القصير- إلى مواصلة دعم حل الدولتين ومعارضة ضم إسرائيل للضفة الغربية. كانت عضوة الكونجرس الفلسطينية الأمريكية رشيدة طالب هي الوحيدة من بين أعضاء الكونغرس التي تؤيد حل الدولة الواحدة. أما العضوين التقدميين الجدد في مجلس النواب والذين يدور حولهما أغلب الحديث وهما إلهان عمر والكسندريا أوكاسيو كورتيز فقد أشارا إلى دعمهما لحل الدولتين. أكثر من نصف الديمقراطيين في الكونغرس الحالي تم دعمهم وتأييدهم من قبل جماعة الضغط اليهودية الأمريكية التقدمية، جيه ستريت، التي تدعم حل الدولتين وتنتقد سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة.

الديمقراطيون الذين ساندوا إسرائيل بقوة انتقدوا اعتراف إدارة ترامب بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان السورية المحتلة، ومن المحتمل أن ينضموا إلى التقدميين في معارضة الاعتراف بضم إسرائيل للضفة الغربية المحتلة.

كدليل على التهديد الذي يمثله التقدميون للدعم التقليدي لإسرائيل بين الديمقراطيين أطلق قادة لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية لجنتي عمل سياسيين جديدتين – لجنة أمريكا داعمة لإسرائيل (Pro-Israel America) ولجنة الأغلبية الديمقراطية لدعم إسرائيل (Democratic Majority for Israel). تأمل لجنة أمريكا داعمة لإسرائيل أن تتمكن من تعبئة مساهمات صغيرة من قاعدتها الشعبية لدعم المشرعين المؤيدين لإسرائيل من الطرفين الحزبيين في الولايات المتحدة الامريكية بينما تسعى لجنة الأغلبية الديمقراطية لدعم إسرائيل نحو دعم ابراز الدعم التقليدي لإسرائيل من قبل الحزب الديمقراطي.

7. من المرجح أن يواصل الجمهوريون استخدام إسرائيل كقضية انقسام مما قد يعرض الدعم التقليدي من الحزبين لإسرائيل للخطر في المستقبل. يحاول الجمهوريون وصف الحزب الديمقراطي بالتسامح مع معاداة السامية ودعم إسرائيل، وكانت المعركة نحو الحصول على قرار من الكونجرس بإدانة إلهان عمر بسبب تصريحاتها المعادية للسامية مجرد مثال واحد على الاستراتيجيات التي يستخدمها الجمهوريون في هذا الشأن، وتشارك في هذه الجهود حركة يمينية جديدة تطلق على نفسها اسم « Jexodus“ وتهدف إلى حمل الشباب الأمريكي اليهودي على التخلي عن الحزب الديمقراطي، وهي حركة متحالفة مع الجمهوريين المحافظين ويرتبط متحدثها الرسمي بعلاقات وثيقة مع حملة إعادة انتخاب ترامب.

8. قضايا الأمن القومي تعتبر قضية مهمة في تمييز الديمقراطيين عن ترامب عام 2020م وأحد القضايا التي ستشكل تحديا للديمقراطيين هي قضية إسرائيل وفلسطين. تحرص قواعد الحزب الديمقراطي على الدفع باتجاه سياسة أمريكية تتفق مع القيم الأمريكية، حيث يرغب الديموقراطيون في ابعاد أمريكا عن السياسات الشبيهة بالفصل العنصري الإسرائيلي.

الاستنتاج (الختام)

اتسم تأريخ المشاركة الامريكية في العلاقة بين إسرائيل وفلسطين بالاحترام الأمريكي لإسرائيل وعدم رغبتها في تخفيف المواقف التفاوضية غير المتكافئة بين الدولة المحتلة والدولة التي تعاني من الاحتلال. رفضت الولايات المتحدة الأمريكية رفضاً مستمراً الاعتراف بالحقوق التاريخية للفلسطينيين والأساس القانوني لمطالبهم، وطلبت بدلاً من ذلك أن تخضع المعايير المتعلقة بقضايا مثل الحدود واللاجئين والقدس للمفاوضات الثنائية وبالتالي الفيتو الإسرائيلي. عند حديث الولايات المتحدة الامريكية عن معايير ومحددات السلام كانت داعمة للمواقف الإسرائيلية ودعت للمزيد من التنازلات الفلسطينية.

مع تحرك الحكومة الإسرائيلية نحو الضم القانوني لبعض مناطق الضفة الغربية أو كاملها من المرجح أن تدعم الإدارة الأمريكية الحالية شرعية هذه الخطوة كما فعلت بالاعتراف بضم إسرائيل لمرتفعات الجولان السورية.

على الرغم من أن المشهد السياسي بين الديمقراطيين يتغير باتجاه نهج سياسة خارجية أمريكية قائمة على القيم في الشأن الإسرائيلي الفلسطيني، فإن الجمهوريين يدعمون حكومة اليمين الإسرائيلي، وهو الأمر الذي احتمال أن تتباين وتختلف السياسات اختلافاً غير متوقعاً من إدارة إلى أخرى. ينعكس الانقسام الحزبي على الكونغرس وسيستمر ذلك على المدى القريب، لكن سيتعين على الكونغرس أن يتصالح مع واقع الفصل العنصري في قضية إسرائيل وفلسطين وما سيعنيه هذا بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

4. تقييم جهود صناعة السلام متعددة الأطراف السابقة

أ. تاريخ الوساطة متعددة الأطراف بين الإسرائيليين والفلسطينيين

هناك بعض الأمثلة على الوساطة متعددة الأطراف لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيليين. على سبيل المثال عينت الأمم المتحدة مبعوثاً خاصاً للوساطة بين إسرائيل والدول العربية بموجب قرار مجلس الأمن رقم 242 وذلك بعد النزاع العربي الإسرائيلي عام 1967م. على الرغم من ذلك لم تستمر هذه الجهود سوى لعام واحد فقط. أما بعد صراع عام 1973م فقد عقدت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أول مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط في جنيف وهو المؤتمر الذي شهد بعض التدخلات بما في ذلك إرسال مراقبي الأمم المتحدة وقواتها، لكن المؤتمر لم يتطرق إلى حل سياسي للفلسطينيين. عام 1988م في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية الأولى، خططت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي لعقد مؤتمر دولي آخر مع الأطراف ذات العلاقة والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وقاد ذلك إلى بدء مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين، ولكن هذه المبادرة تم التخلي عنها لاحقاً.

اتسم تأريخ المشاركة الامريكية في العلاقة بين إسرائيل وفلسطين بالاحترام الأمريكي لإسرائيل وعدم رغبتها في تخفيف المواقف التفاوضية غير المتكافئة بين الدولة المحتلة والدولة التي تعاني من الاحتلال

كانت المحاولة الأخرى للمشاركة متعددة الأطراف في الوساطة عام 1992م كجزء من مؤتمر مدريد للسلام، حيث شكل وزراء خارجية عدد من الدول لجنة توجيهية لترؤس مسار متعدد الأطراف يتوازى مع المفاوضات الثنائية، وقد أتاح المسار المتعدد الأطراف فرصة لمناقشة القضايا العابرة للحدود مع البلدان غير المتأثرة مباشرة بالصراع العربي الإسرائيلي. ترأست كل من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا خمس مجموعات عمل فنية تم إنشاؤها في إطار المسار المتعدد الأطراف. كانت المفاوضات الثنائية على الرغم من ذلك منفصلة عن هذه الأطراف المتعددة. ولم تسفر نقاشات القضايا الحاسمة عن الوضع النهائي للطرفين والتي تم تناولها في مجموعات العمل متعددة الأطراف عن تحقق قفزات تدعم التقدم في المحادثات

الثنائية.

أقرب جهود وساطة متعددة الأطراف لصناعة السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين بدأه الفرنسيون مؤخرا بين عامي ٢٠١٦م و٢٠١٧م كرد على تناقص احتمالات التوصل إلى حل الدولتين ونظراً للضغط السياسي الداخلي من قبل أعضاء البرلمان الفرنسي الذين سعوا للحصول على اعتراف سياسي بفلسطين. عقد الفرنسيون المؤتمر الثاني من مؤتمرين دوليين على المستوى الوزاري بهدف خلق زخم جديد للمحادثات الثنائية بين الإسرائيليين والفلسطينيين وكان ذلك قبل تسلم الرئيس ترامب لمنصبة، وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو قد تجنب الاجتماع باعتباره محاولة لفرض شروط معينة على إسرائيل، أما الرئيس عباس فقد أيد هذه المبادرة رغم عدم دعوة منظمة التحرير الفلسطينية أو إسرائيل لحضورها.

ما نتج عن المؤتمر هو إصدار نتائج تتصف بالتأكيد من جديد قرارات مجلس الأمن الدولي السابقة وتأييد مبادرة السلام العربية كإطار للمفاوضات، وقد أدت أنشطة المبادرة الفرنسية إلى إعادة تنشيط اللجنة الرباعية الخاملة إلى حد كبير وإلى نشر تقرير اللجنة الرباعية الصادر في يوليو 2016م وهو تقرير قيم التقدم نحو حل الدولتين. همشت الجهود الفرنسية بالانتخابات المحلية منتصف عام 2017 وسياسة «الانتظار والترقب» فيما يتعلق بمشاركة إدارة ترامب في عملية صناعة السلام بين إسرائيل وفلسطين.

ب. الوساطة متعددة الأطراف: نظرة عامة على اللجنة الرباعية للشرق الأوسط

نظرة عامة

لم تعترف أي من الجهود متعددة الأطراف على مدى السنوات الخمسين الماضية المذكورة أعلاه بالفلسطينيين على أن لديهم القدرة على تمثيل أنفسهم أو التعامل معهم بشكل مباشر ومنحهم الأولوية لإنهاء احتلال الأرض الفلسطينية وخلق دولة فلسطينية ذات سيادة باستثناء المبادرة الفرنسية التي قامت بذلك. المثال الأول والوحيد لمثل هذه المشاركة جاء عام 2002م عندما تم إنشاء اللجنة الرباعية للشرق الأوسط بمبادرة من الأمين العام للأمم المتحدة. تهدف اللجنة الرباعية مثل جميع الجهود متعددة الأطراف الأخرى إلى دعم المفاوضات الثنائية لكنها لم تصل إلى حد اتخاذ إجراءات لعلاج عدم التكافؤ في المواقف بين طرفي المفاوضات.

بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000م والأزمة الإنسانية التي أعقبت ذلك أمل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في «تسخير الطاقات الدبلوماسية للوسطاء المتنافسين المحتملين» وكان هدف الجبهة متعددة الأطراف هو التوصل إلى وقف أعمال العنف من قبل الطرفين وتجميد بناء المستوطنات والعودة إلى طاولة المفاوضات مع تصحيح بعض أوجه القصور في إطار أوسلو في هذه العملية.

استجابت المشاركة الأمريكية للمطالب الإسرائيلية في حين أوفت مشاركة الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بالمصالح الفلسطينية وذلك في جعل حل النزاع عملية دولية، ووضع كل طرف من أطراف اللجنة شيئاً إلى الطاولة: مثلاً وضعت الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها السياسي القوي وعلاقتها الخاصة مع إسرائيل، ووضع الاتحاد الأوروبي نفوذه الاقتصادي على طرفي النزاع، ووضعت روسيا دورها التاريخي في الوساطة العربية الإسرائيلية والعضوية الدائمة لمجلس الأمن والمشاركة المستمرة في المنطقة ووضعت الأمم المتحدة قيمة سلطتها المعيارية ومكانتها الدبلوماسية. إن مصادقة الأمم المتحدة على اللجنة الرباعية وعلى إنجازها المتميز المتمثل في «خارطة الطريق القائمة على الأداء للوصول إلى حل الدولتين الدائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني» («خارطة الطريق») هي ما حقق الشرعية والصلاحية لهذه المجموعة غير الرسمية.

على الرغم من الآمال الكبيرة للجنة الرباعية، فإن المصالح الفردية لأطرافها الأربعة كانت لها الأسبقية على صنع السلام الإسرائيلي الفلسطيني، ووفقًا للمبعوث الخاص السابق

لم تعترف أي من الجهود متعددة الأطراف على مدى السنوات الخمسين الماضية المذكورة أعلاه بالفلسطينيين على أن لديهم القدرة على تمثيل أنفسهم

للأمم المتحدة إلى اللجنة الرباعية الفارو دي سوتو، فإن أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة والعلاقات مع إسرائيل هي ما قوضت عمل المجموعة وقلصت مشاركة الأمم المتحدة من سلطتها المعيارية ومسؤولياتها في دعم القانون الدولي وحل النزاعات الدولية سلمياً.

ما الحاجة للجنة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط؟

من أجل نجاح المفاوضات تتطلب وجود الأطراف الرئيسية حول طاولة المفاوضات، والتزام الأطراف بالتفاوض بحسن نية، ووضع القضايا المركزية محل النزاع على الطاولة، والاتفاق على الامتناع عن ممارسات العنف، واستمرار المفاوضات حتى يتم التوصل إلى اتفاق. لقد أوصل إعلان مبادئ اللجنة الرباعية الإسرائيليين والفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات ولكنها افتقرت حسن النية إلى حد كبير وذلك لعدة أسباب.

أحد الأسباب المهمة هو عدم وجود هدف متفق عليه فيما عدا انهاء النزاع وانهاء المطالب، وأهملت اتفاقيات أوسلو أيضًا تضمين إطار معياري أو شروط مرجعية لحل النزاع ولم تتضمن حوافز أو مثبطات لتشجيع و / أو إجبار الطرفين على البقاء على طاولة المفاوضات حتى يتم التوصل إلى اتفاق، وأضف إلى كل ذلك غياب آلية خارجية للرقابة والتنفيذ لمنع أي انحرافات عن نص أو روح الاتفاقية.

والأهم من ذلك أن ما ضمن فشل عملية السلام هو أنها كانت تتطلب مفاوضات ثنائية لحل النزاع دون توفير وسيلة للتخفيف من التباين الكبير في القوة بين البلد المحتل والبلد الذي يعاني من الاحتلال، ولم تكن هناك بالتالي طريقة لضمان أن الأطراف ستعالج القضايا المركزية ولا أن تلتزم بمواصلة العملية حتى إبرام اتفاق شامل. جعلت هذه العوامل لجوء أحد الطرفين أو كليهما إلى العنف أمراً مؤكداً.

ما هو دور اللجنة الرباعية وهل نجحت؟

كانت المهمة الرئيسية للجنة الرباعية هي إحياء عملية أوسلو للسلام الفاشلة والعمل كوسيط فعال للأطراف حتى يمكن التوصل إلى اتفاق ثنائي، وكانت خارطة طريق اللجنة الرباعية هي ما سيحقق هذا الغرض. دعت الخطة إلى اتباع نهج ذو ثلاث مراحل يتضمن خطوات متبادلة ومتشابكة من جانب كل طرف، ومنها وضع حد لأعمال العنف وإصلاحات فلسطينية معينة وتجميد المستوطنات الإسرائيلية. تتبعت خارطة الطريق المعايير الدولية للسلام إلى حد كبير ودعت إلى إنهاء الاحتلال والتوصل إلى «حل متفق عليه وعادل ونزيه وواقعي» للاجئين الفلسطينيين، والأهم من كل ذلك أنها حددت نهاية المفاوضات كالتالي: دولة فلسطينية.

على الرغم من أن أطراف المجموعة الرباعية كمجموعة كانت تهدف إلى أن تدفع عملية الوساطة لكن الولايات المتحدة الأمريكية سرعان ما تولت زمام الأمور وقادت المجموعة إلى أجندة السياسة الخاصة بها والتي تعكس إلى حد كبير المصالح الإسرائيلية. فطبقاً لدي سوتو «من الناحية العملية المجموعة الرباعية هي إلى حد كبير مجموعة من أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية وهي لا تشعر بالحاجة إلى التشاور عن قرب مع اللجنة الرباعية إلا عندما يناسبها ذلك» وطبقاً للمبعوث الخاص للجنة الرباعية جيمس ولفنسون «كانت الولايات المتحدة هي التي اتخذت جميع القرارات.»

كون الأمريكيين هم من اتخذوا القرارات فقد تركت مهمة المراقبة والتطبيق بموجب خريطة الطريق للولايات المتحدة الأمريكية. لم يتم نشر تقارير الولايات المتحدة الأمريكية ولم تشاركها مع أطراف اللجنة الرباعية الآخرين، كما تم إعادة تفسير خارطة الطريق بحيث تتطلب الالتزام الفلسطيني قبل الالتزام الإسرائيلي. إن الالتزامات غير المحددة وصعبة القياس التي

فرضت على الجانب الفلسطيني وهي إنهاء العنف وإقامة الحكم الرشيد والمؤسسات الموثوقة تعني في الأساس أن محادثات الوضع النهائي لن تنطلق إلا عندما تقرر الولايات المتحدة وإسرائيل ذلك، وعنى هذا أيضًا أن الرباعية كمجموعة وكأطراف قضوا معظم وقتهم في إدارة الشؤون الفلسطينية الداخلية بدلاً من التوسط لتحقيق السلام.

اثنين من قرارات اللجنة الرباعية الأكثر إشكالية والتي قوض فعاليتها كوسيط متعدد الأطراف ارتبطت بردها على فك الارتباط الإسرائيلي من غزة وانتخاب حماس، وقبلت أطراف اللجنة الرباعية بأن فك الارتباط الإسرائيلي أحادي الجانب عن غزة في عام 2005م يشكل امتثالًا لخريطة الطريق وذلك تحت ضغط من الولايات المتحدة في الحين الذي كان الهدف المعلن لشارون عند مغادرة غزة في الواقع هو تعزيز السيطرة على الضفة الغربية ومنع تشكيل دولة فلسطينية، ووفقًا لرئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو تستمر عزلة غزة حتى اليوم كاستراتيجية إسرائيلية لمنع تشكيل الدولة الفلسطينية.

ربما كان الأمر الأكثر إثارة للمشاكل هو قرارات اللجنة الرباعية في أعقاب انتخابات عام 2006م التي أوصلت حماس إلى السلطة، حيث سمحت اللجنة الرباعية للولايات المتحدة بقيادة النهج الصحيح، لا سيما في الدعوة إلى مبادئ وشروط التعامل مع حماس. تحولت اللجنة الرابعة:

"من مجموعة تشجيعية على التفاوض تسترشد بوثيقة مشتركة (خارطة الطريق) إلى هيئة تفرض عقوبات على حكومة منتخبة بحرية شعب خاضع للاحتلال فضلاً عن وضع شروط مسبقة غير قابلة للتحقيق على الحوار".

وهكذا سمحت اللجنة الرباعية لنفسها بالتواطؤ في الحصار على غزة.

كانت سياسة اللجنة الرباعية تجاه حماس السبب الأكثر احتمالاً لفشل الآلية في اتخاذ مبادرات سياسية لإعادة إطلاق المفاوضات بين عامي 2008م و2012م، واستبعدت أي جهود لوساطة تهدف إلى إنهاء الانقسام بين فتح وحماس اللجنة الرباعية، بما في ذلك الوساطة التي تقودها المملكة العربية السعودية ومصر.

أصبح دور الولايات المتحدة داخل اللجنة الرباعية هو توجيه الأطراف الأخرى في اللجنة نحو سياستها، وبالتالي تخفيف سلطة الأمم المتحدة ومنع الاتحاد الأوروبي وروسيا من الذهاب بمفردهما في سياسة للتعامل مع قضية إسرائيل وفلسطين. بموجب ميثاق الأمم المتحدة من المفترض أن يكون الأمين العام خارج نطاق تأثير أي دولة من الدول الأعضاء، وحقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها التأثير الأكبر على قرارات اللجنة الرباعية تعني أنه تمت تضحية معايير الأمم المتحدة. وفقًا لدي سوتو لم يكن للأمم المتحدة أي عمل في المجموعة الرباعية إلا أن تطلب من اللجنة أن تلتزم بياناتها بمواقف الأمم المتحدة وأن تضمن حرية الوصول للقاء أطراف مثل حماس.

"أي مجموعة تعمل على أساس الإجماع تقع تحت رحمة القاسم المشترك الأدنى، ويتم تحديد هذا القاسم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي لديها مخاوف كبيرة تمنعها من ممارسة الضغط على إسرائيل."

حصلت المراكز الأمريكية على اهتمام أكبر مما تستحق لأنها عكست اللاعبين الدوليين المهمين كمجموعة، في حين كانت الجهات الفاعلة الإقليمية التي ربما ساعدت في تحفيز امتثال إسرائيل لخارطة الطريق والقانون الدولي غائبة.

قامت اللجنة الرباعية في الأساس بإضفاء الطابع المؤسسي على الأدوار التي كانت قد لعبتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بالفعل: الولايات المتحدة باعتبارها من يحتكر الوساطة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والاتحاد الأوروبي باعتباره الممول الرئيسي للسياسات التي تقودها الولايات المتحدة. في المقابل تم تحييد دور الأمم المتحدة المتمثل في دعم القانون الدولي وحل النزاعات الدولية سلمياً. ربما كانت مشاركة روسيا مفيدة، لكن حدتها خفت بهيمنة الولايات المتحدة. كانت اللحظات الوحيدة التي

استخدمت فيها اللجنة الرباعية نفوذها الجماعي الكبير هي إدارة الفلسطينيين في الحكم وبناء الدولة ومنعهم من اتخاذ إجراءات على المستوى الدولي لإعادة ضبط موقفهم التفاوضي غير المتكافئ مع الإسرائيليين، وبالتالي حددت اللجنة الرباعية المساحة التي يمكن للفلسطينيين من خلالها التصرف داخلياً ودولياً.

اتسمت اللجنة الرباعية «باختلال وظيفي» وكانت مجرد «غطاء متعدد الأطراف للسياسات الأمريكية بدلاً من أن تكون آلية دولية حقيقية». من الممكن أن الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة منفردة كانت ومجتمعة قد شاركت في إعادة توجيه الأطراف نحو مفاوضات مثمرة باستخدام القوة الاقتصادية و/أو المعيارية الكبيرة التي مارستها الأطراف، ولكن أعيق عمل هذه اللجنة بسبب كون الولايات المتحدة الامريكية طرفاً فيها.

وبالتالي حددت اللجنة الرباعية المساحة التي يمكن للفلسطينيين من خلالها التصرف داخلياً ودولياً

ما هي الدروس المستفادة من المجموعة الرباعية؟

1. ماهية أطراف المجموعة متعددة الأطراف لا تقل أهمية عن الإطار الموضوعي لجهود الوساطة.
2. تؤدي مشاركة الولايات المتحدة في مجموعة متعددة الأطراف إلى احتكارها لجهود الوساطة، وتعمل على تقويض المعايير الدولية من خلال التأثير على الأطراف الرئيسية الأخرى وتوجيهها نحو سياسة الولايات المتحدة.
3. إن مشاركة الأمم المتحدة في مجموعة متعددة الأطراف تمنعها من أداء مهمتها المتمثلة بمنع النزاعات الدولية وتقلل من مصداقية الأمم المتحدة في التمسك بالمعايير والمؤسسات الدولية.
4. الاتحاد الأوروبي هو الطرف ذات الوضع الأفضل من بين الجهات الفاعلة الدولية لدعم المعايير الدولية والإجماع في آلية متعددة الأطراف بالنظر إلى القيود الداخلية التي تجعله يعبر عن موقف الإجماع في الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك يعني ذلك أيضاً أن الاتحاد غير قادر على استخدام نفوذه الاقتصادي الكبير ضد الأعمال الإسرائيلية غير القانونية.
5. إن غياب الدول العربية المتمثلة في جامعة الدول العربية يسمح بتأثير الولايات المتحدة (وإسرائيل بالوكالة) على المجموعة متعددة الأطراف دون رادع، ويؤدي غيابها أيضاً إلى إزالة القيود المفروضة على الدول العربية الفردية لتذهب بمفردها وتحدد منهجها في التعامل مع الولايات المتحدة وأطراف المسائل التي تؤثر على السلام الإسرائيلي الفلسطيني.
6. يخلق وجود روسيا العضو الدائم الآخر في مجلس الأمن يخلق وهماً بوجود توازن بين القوى العظمى، ومع ذلك لا يمكن لأحد الأعضاء الدائمين يجلس بمفرده مقابل الولايات المتحدة الأمريكية في آلية متعددة الأطراف تخفيف تأثير الولايات المتحدة على الأطراف الأساسية الأخرى.
7. من غير المحتمل أن يتم التوصل إلى اتفاق تفاوضي شامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين دون مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في آلية متعددة الأطراف، لذلك يجب على أي آلية بديلة متعددة الأطراف مراجعة هدفها وفقًا لذلك.

5. الجزء الثالث: تخيل الآليات متعددة الأطراف البديلة

عند تخيل كيفية إعادة صياغة آلية جديدة متعددة الأطراف وإعادة تنفيذها من المهم تقييم البيئة الجغرافية السياسية الحالية

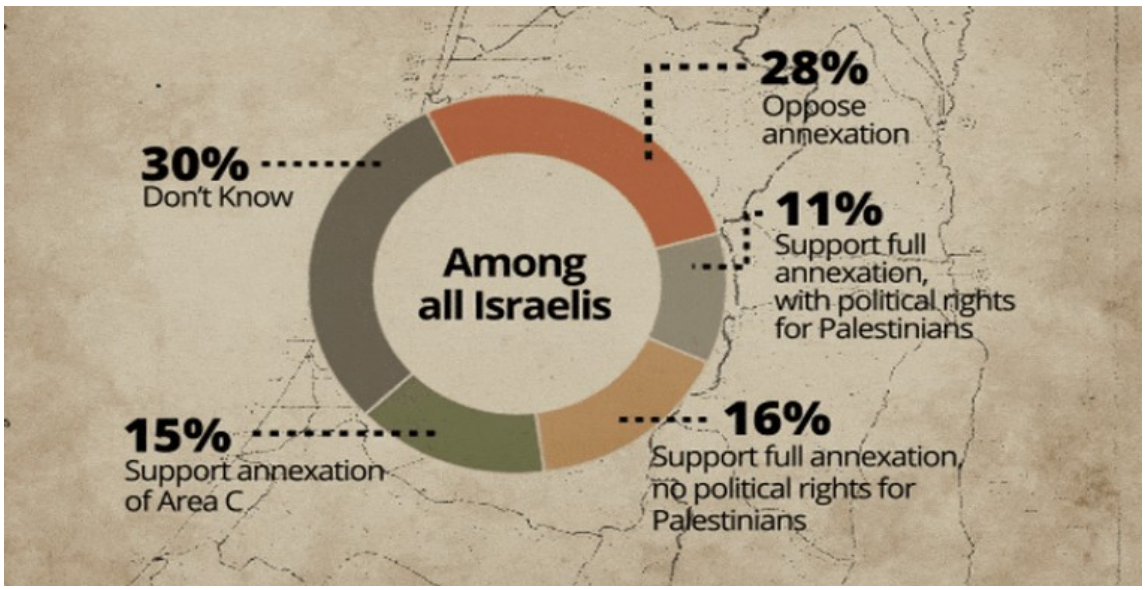

مـن صحيفـة هآرتـس: https://www.haaretz.com/israel-news/israeli-palestinian-conflict- solutions/. premium-42-of-israelis-back-west-bank-annexation-including-two-state-supporters- 1.7047313

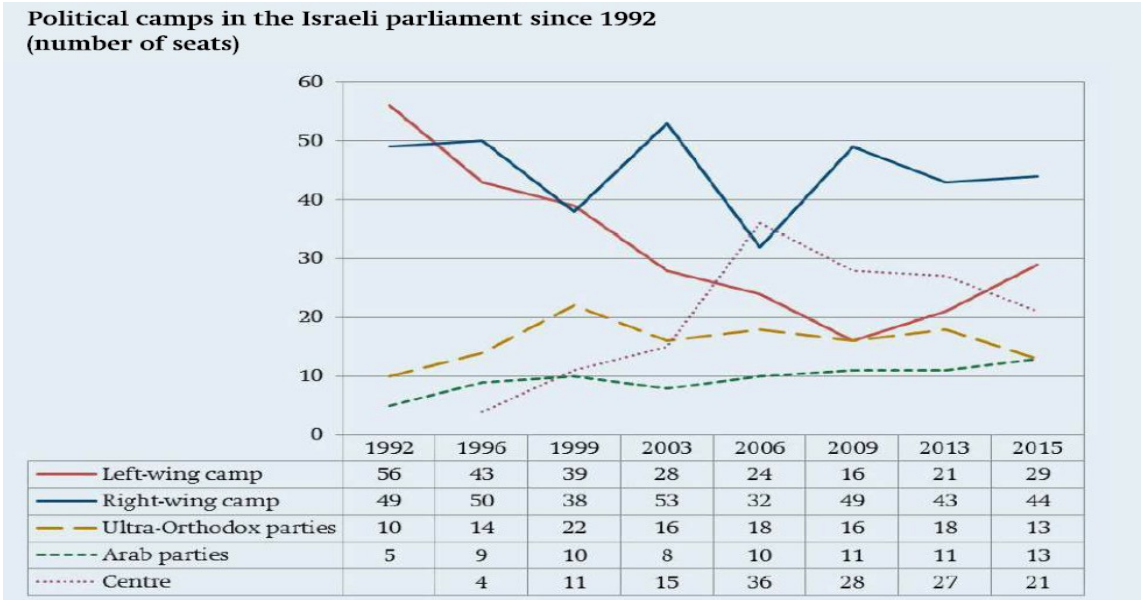

	1992	1996	1999	2003	2006	2009	2013	2015
Left-wing camp	56	43	39	28	24	16	21	29
Right-wing camp	49	50	38	53	32	49	43	44
Ultra-Orthodox parties	10	14	22	16	18	16	18	13
Arab parties	5	9	10	8	10	11	11	13
Centre		4	11	15	36	28	27	21

بيتر لينتل، الفاعلين في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، تداعيات النزاع الذي لم يُحل على وجهات نظر مجموعات السلطة في إسرائيل والفاعلين الآخرين، المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، ورقة بحث ٣ (مؤسسة العلوم والسياسة) صفحة رقم 7 (يونيو 2018م).

والافتراضات التشغيلية التي تؤثر على حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

أ. بعض الافتراضات حول إسرائيل وفلسطين والاتجاهات الجيوسياسية:

1. على مر السنين تحول مركز الثقل السياسي في إسرائيل بشكل ملحوظ إلى اليمين، بحيث أصبح الحديث لا يدور حول مفاوضات السلام بل حول ما إذا كان يجب ضم الضفة الغربية المحتلة جزئيًا أو كليًا. ينادي بعض ممن قد يكونون جزءًا من الحكومة المقبلة علانيةً بالتشريد القسري للمواطنين الفلسطينيين

وكذلك الذين يعيشون على الجانب الآخر من الخط الأخضر. أما أوساط الجمهور الإسرائيلي فلا يحظى حل الدولتين بدعم ثلث الشعب فقط فيما تتجه أحزاب يسار الوسط لصالح الضم الجزئي أو الكلي للضفة الغربية المحتلة ومنهم أولئك الذين يؤيدون حل الدولتين.

2. رغم اعتقاد 71 في المئة من اليهود الإسرائيليين أن السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة غير أخلاقية، يعتقد 66 في المئة منهم أنه لا يوجد بديل لها.

3. لن تتعامل السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية مع إدارة ترامب طالما أنها ترفض الإشارة إلى دعمها لحل الدولتين وطالما لم تخفف من موقفها بشأن القدس من خلال الاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطينية مستقبلية. أوضح عباس خلال تصريحاته أمام المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في يناير 2018م أنه وفي الحين الذي يلتزم التزاماً راسخاً بحل الدولتين فإن الفلسطينيين ليسوا ملزمين باتفاقيات أوسلو ولن يلتزموا بالوساطة الأمريكية التي تقف بوضوح إلى جانب الجناح اليميني المتطرف في إسرائيل.. على الرغم من أن الفلسطينيون لن يعارضوا الإطار متعدد الأطراف الذي يشملهم فإن هذا الإطار يجب أن يحترم القانون الدولي والإجماع الموجود والذي تقف الولايات المتحدة في الوقت الحالي خارجه وبحزم.

4. سيواجه الفلسطينيون في الأراضي المحتلة والذين يعيشون في مخيمات اللاجئين تحديات اقتصادية شديدة تتطلب الحاجة إلى مصادر أخرى للدعم الاقتصادي. ستسبب التخفيضات في المساعدات الأمريكية التي نجمت عن سن قانون تايلور فورس وقانون توضيح مكافحة الإرهاب في ضغوط اقتصادية شديدة على فلسطين وذلك بالإضافة إلى ما قامت به الولايات المتحدة من وقف مساهماتها في منظمة الأونروا، فكما قال الرئيس ترامب في دافوس بسويسرا في يناير 2018م «نمنحهم مئات الملايين من الدولارات كمساعدات ودعم، ولن تذهب هذه الأموال إليهم ما لم يجلسوا ويتفاوضوا على السلام.» ونظراً للموقف الفلسطيني الحازم ضد أي محادثات سلام تتوسطها الولايات المتحدة الأمريكية سيكون دعم الصمود الفلسطيني أمراً حاسماً في المستقبل.

5. من المرجح أن تستمر الولايات المتحدة في اتباع سياسة على المدى القريب «أمريكا أولاً / أمريكا وحدها» وتقترب أكثر من قادة العالم ذوي الأفكار المتشابهة الذين يخالفون النظام الدولي. من المرجح أيضاً أن يواصل الحزب الجمهوري الذي يستجيب للتوجاهات الشعبية دعم هذا الموقف، وهذا لا يبشر بخير بالنسبة لمشاركة الولايات المتحدة في أي آلية متعددة الأطراف. لم يعد يُنظر إلى الولايات المتحدة باعتبارها محكم المعايير الدولية فهي تختار أن تتنحى جانبا في القضايا الأكثر إلحاحًا في يومنا هذا. قد تخفف السيطرة الديمقراطية على الفرعين التنفيذي والتشريعي للحكومة الأمريكية وتعكس هذه الاتجاهات على نطاق محدود ولكن من غير المحتمل أن تكون كافية لرؤية دور مثمر للولايات المتحدة في صنع السلام بين إسرائيل وفلسطين، فالولايات المتحدة مقيدة بعلاقتها الخاصة مع إسرائيل وواقعها السياسي الداخلي، وفشلها في الالتزام بالمعايير والشروط المرجعية يلحق الضرر بالإطار القانوني الدولي لأي اتفاق ما.

6. من غير المرجح أن يقود الاتحاد الأوروبي الوساطة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، لكن من المرجح أن يتمسك الاتحاد بالقانون الدولي والإجماع على الرغم

من أن بعض الدول الأعضاء في وسط وشرق أوروبا تسعى إلى بناء علاقات أكبر مع إسرائيل، وعلى الرغم من أن أوروبا قد أظهرت انقسامات داخلية فيما يتعلق بموقفها من القضية الإسرائيلية الفلسطينية استطاع الاتحاد الأوروبي حتى الآن فرض سياسة الاتحاد الأوروبي على الدول الأعضاء. أشارت دراسة استقصائية للخبراء من 27 دولة أوروبية في عام 2013م إلى أن الدول الأعضاء أكثر اهتمامًا بالحفاظ على موقف موحد من قضية إسرائيل وفلسطين، وقد ثبتت

تشعر جميع الدول العربية تقريبًا بالقلق إزاء إشعال مشاعر الشارع العربي كما أنها لا تميل إلى تعجيل ربيع عربي آخر

صحة ذلك لأن الدول التي وعدت بنقل سفاراتها إلى القدس اضطرت إلى التراجع عن ذلك القرار بعد ضغط من الاتحاد الأوروبي.

7. من المحتمل أن تؤدي سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط إلى فقدان الاحترام الأوروبي لجهود صنع السلام الأمريكية في المنطقة ودعمها وجعل السعي نحو تحقيق سلام إقليمي مع إسرائيل أكثر صعوبة. انضم جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي الثمانية والعشرين ليقولوا إن الاتحاد الأوروبي لا يعترف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان وذلك في مشهد نادر ردًا على إعلان ترامب بشأن هضبة الجولان.

8. تقترب الأطراف العربية من التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل وتقوم بتوسيع نطاق التعاون الأمني في مواجهة التهديد الإيراني على مستوى المنطقة. ومع ذلك فإن العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين الحكومات العربية وإسرائيل لن تتم على الأرجح من دون قرار حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني أولاً، فقد أشارت الأردن التي تمتلك بالفعل علاقات دبلوماسية مفتوحة مع إسرائيل وهو من أكبر متلقي المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلى أنها لن توافق على خطة سلام إدارة ترامب، لا سيما فيما يتعلق بالسيادة الإسرائيلية على القدس. تشعر جميع الدول العربية تقريبًا بالقلق إزاء إشعال مشاعر الشارع العربي كما أنها لا تميل إلى تعجيل ربيع عربي آخر، ومن المرجح أن تواصل الدول العربية توحدها كما فعلت تحت مظلة جامعة الدول العربية لحماية نفسها من النقد العلني لعدم قدرتها أو عدم رغبتها في اتخاذ إجراءات فردية حاسمة ضد سياسات إدارة ترامب والإجراءات الإسرائيلية الأحادية الجانب.

9. من المرجح أن تشكل روسيا توازنا أكبر مقابل الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط في المستقبل، فقد أصبح لها موطئ قدم أكبر في المنطقة بعد فترة طويلة من الخمول، ويتصف نهج روسيا نحو إسرائيل والدول العربية نهجاً بحتاً يتمثل في التعاملات، فقد تضاعفت تجارتها مع إسرائيل خلال العقدين الأخيرين ثلاث أضعاف على الأقل، وفي الوقت نفسه كانت تسعى إلى إقامة علاقات اقتصادية أكبر مع الشركات الفلسطينية. اعترفت روسيا (بصفتها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) بدولة فلسطين في عام 1988م وترى القدس الشرقية عاصمة لها، وفي عام 2017م اعترفت روسيا بالقدس الغربية كعاصمة لإسرائيل رغم أنها امتنعت عن نقل السفارة الروسية إلى هناك. أشار الرئيس الروسي إلى أنه يرحب بفرصة استضافة محادثات ثنائية ويواصل دعم الحقوق الفلسطينية في منتديات الأمم لمتحدة

10. ستواصل الصين جهودها لتوسيع نطاق وصولها الاستراتيجي إلى الشرق الأوسط من خلال علاقات أكبر مع إسرائيل والدول العربية مما يجبرها على التحرك بحذر فيما يتعلق بسياستها نحو قضية إسرائيل وفلسطين. إن مبادرة «حزام واحد وطريق واحد» الصينية التي تهدف إلى تطوير طرق النقل التجارية عبر آسيا وإفريقيا وأوروبا تعني أنه سيتعين عليها البحث عن علاقات جيدة مع جميع الأطراف والجهات المعنية بالنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. أيدت الصين الحقوق الفلسطينية في الأمم المتحدة باستمرار وعارضت المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية عن طريق التفريق بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية في علاقاتها الثنائية مع إسرائيل. يمثل مقترح الرئيس شي جين بينغ إن المكون من أربع نقاط لإنهاء النزاع الذي يتضمن حل الدولتين عند حدود 1967م والقدس الشرقية كعاصمة لفلسطين دليلاً على التزام الصين بالمعايير الدولية.

11. ستستمر الآليات متعددة الأطراف الحالية المرتبطة بعملية أوسلو للسلام مثل اللجنة الرباعية ولجنة الاتصال المخصصة (AHLC) في إطالة أمد الوضع الراهن وستوفر تغطية لخطة السلام التي وضعتها الإدارة الأمريكية. اللجنة الرباعية ولجنة الاتصال المخصصة هي هياكل تدعم الحكم الذاتي المحدود ولم يكن القصد منها دعم الدولة الفلسطينية أو الحفاظ على الحقوق والمطالب الفلسطينية، ولذلك يتعين على أي آلية جديدة متعددة الأطراف أن تعيد النظر في مسألة مساعدات المانحين لفلسطين وأهداف هذا الدعم الدولي.

6. التوصيات: نحو إنشاء آلية وساطة متعددة الأطراف بديلة

في ضوء التقييم المذكور أعلاه يجب تجنب إشراك الولايات المتحدة والأمم المتحدة في أي آلية متعددة الأطراف جديدة وذلك على المدى القصير على الأقل، وهذا يعني أن هدف الآلية يجب أن يكون أكثر محدودية وأن يركز على محاربة الفصل العنصري الوشيك الذي يتشكل في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل. توفر التوصيات التالية خريطة طريق نحو إنشاء آلية وساطة متعددة الأطراف والخطوات اللازمة لتشكيلها.

1. الخطوة الأولى: سواء بعد أن تتخذ إسرائيل المزيد من الخطوات لإضفاء الطابع الرسمي على ضم الضفة الغربية أو بعد الكشف عن خطة ترامب للسلام تقترب فرنسا وفلسطين من الأعضاء الأربعة الدائمين في مجلس الأمن، باستثناء الولايات المتحدة، لإعادة تأكيد مبادئ حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. يجب أن يُطلب من الأعضاء الأربعة الدائمين في مجلس الأمن باستثناء الولايات المتحدة (المشار إليهم فيما يلي «مجموعة الأربعة») الإدلاء ببيان عام في فعالية إعلامية منظمة في الأمم المتحدة، وقد يُطلب من الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن الانضمام إليهم. يجب على فلسطين العمل مع فرنسا للتواصل مع الأعضاء الثلاثة الآخرين في مجموعة الأربعة بسبب الدور الذي لعبته فرنسا في عقد المؤتمر الدولي في باريس عام 2017م. ستكون هذه المجموعة أكثر أهمية من إعادة تأكيد مبادئ حل النزاع، ويمكنها كمجموعة مخصصة أن تعمل كحصن ضد التهديدات الناشئة للسلام الإسرائيلي الفلسطيني التي لا يستطيع مجلس الأمن التصرف فيها، ومثال على تلك التهديدات قيام إسرائيل بضم بعض مناطق الضفة الغربية أو جميع مناطقها.

2. الخطوة الثانية: تحدد فرنسا وفلسطين معايير اختيار أطراف آلية الوساطة متعددة الأطراف. يجب أن تشمل معايير اختيار أطراف آلية الوساطة متعددة الأطراف التزام تلك الأطراف بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالنزاع وقدرتها ورغبتها في ممارسة النفوذ على كلا الطرفين ودعمها لمؤسسات ووكالات الأمم المتحدة والدور التاريخي والمستمر الذي تلعبه في المنطقة. ستفتقر الدول الفردية إلى عنصر واحد أو أكثر من هذه العناصر الحاسمة وهو ما تتطلب أن تكون هذه الدول جزءًا من تجمع إقليمي أو مؤسسي لتخفيف احتمال حدوث انحرافات في المسار.

3. **الخطوة الثالثة: تحدث فرنسا وفلسطين مع المجموعات الإقليمية أو المؤسسية لتنظم وتكون جزءًا من آلية الوساطة متعددة الاطراف البديلة التي تدعم المبادئ التي أعلنتها مجموعة الأربعة. يجب على فرنسا الحديث مع الجهات التالية للانضمامللآلية:**

- **مجموعة الأربعة:** تمثل مجموعة الأربعة مجلس أمن بديل يزود آلية الوساطة متعددة الأطراف بالقوة والسلطة المعيارية، كما أنه يجلب للآلية المملكة المتحدة بتاريخها في المنطقة، وروسيا والصين بنفوذهما المتزايد على كلا طرفي النزاع، وفرنسا التي قادت جهود وساطة سابقة وشرعت في تشكيل هذه الآلية. سعت الصين إلى الحصول على دور أكبر في وساطة السلام كما فعلت روسيا، وأظهر كليهما أيضًا استعدادًا للعمل معًا عندما تتماشى مصالحهما. قد توفر المشاركة في آلية الوساطة متعددة الأطراف الفرصة للصين لإظهار التزامها بالقانون الدولي والإجماع مقابل استثماراتها المتزايدة في إسرائيل، ويمكنها أيضًا إظهار دعمها للسيادة الفلسطينية من خلال تمويل آلية المانحين الجديدة (انظر المناقشة أدناه).
- في حالة عدم التمكن من الجمع بين الأعضاء الأربعة الدائمين في مجلس الأمن لأن أحدهم أو أكثر لا يرغب في الظهور وكأنه يتحدى احتكار الولايات المتحدة للوساطة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فإن البديل الذي يجب اعتباره هو حركة عدم الانحياز. تمثل هذه المجموعة المؤلفة من 120 دولة 55 في المئة من سكان العالم وثلثي أعضاء الأمم المتحدة من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.
- الغرض منه حركة عدم الانحياز وفقًا لإعلان هافانا لعام 1979م هو الحفاظ على «الاستقلال الوطني والسيادة والسلامة الإقليمية والأمن لبلدان عدم الانحياز» ومحاربة «الإمبريالية والاستعمار والعنصرية وجميع أشكال العدوان الأجنبي والاحتلال والهيمنة والتدخل أو السيطرة. «على الرغم من أن مجموعة دول عدم الانحياز لا تحقق مكانة مجموعة الأربعة ولا تمتلك إمكانيات تمويل آلية بديلة، لكنها تجلب سلطة معنوية كبيرة وإمكانية اتخاذ إجراءات منسقة في الأمم المتحدة.
- **مجموعة الاتحاد الأوروبي:** يعد الاتحاد الأوروبي داعماً قويًا للأمم المتحدة وتعهد في معاهدة لشبونة أن تكون سياسته الخارجية وفقًا لمبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ويتبنى الاتحاد الأوروبي النسخة الفرنسية لقرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة رقم 242 الذي يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من «الأراضي المحتلة»، كما أقر إعلان البندقية الصادر عن المجلس الأوروبي عام 1980م بدور منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات وأن للفلسطينيين الحق في تقرير المصير، وذكر كذلك أن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة غير قانوني بموجب

القانون الدولي، وقد ألزم الإعلان أوروبا «بلعب دور خاص» في صنع السلام الذي يجب أن يكون أكثر واقعية في المستقبل.

تتمتع إسرائيل «بوضع خاص» مع الاتحاد الأوروبي كونه أكبر شريك تجاري لها، وعلى الرغم من أن اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل تنص على أن احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية هو عنصر أساسي في الاتفاقية التي توجه كل من السياسة الداخلية والدولية، فقد كان الاتحاد الأوروبي مترددًا في استخدام نفوذه الاقتصادي للضغط على إسرائيل للامتثال للقانون الدولي والاتفاقات الموقعة، ولكنه أظهر في العقد الماضي رغبة واهتمام أكبر بالتمييز بين تعاملاتها مع إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويتمتع الاتحاد الأوروبي أيضا بتأثير كبير لدى الفلسطينيين كونه المانح الأكبر للسلطة الفلسطينية، وتمنح الاتحاد الأوروبي عضويته في اللجنة الرباعية دروساً مستفادة التي يمكن أن تجعله رائدًا في الية الوساطة متعددة الأطراف الجديدة. ومع ذلك فإن سياسة عدم الاتصال والتعامل التي يتبعها الاتحاد الأوروبي مع حماس تعقد قدرة الاتحاد الأوروبي على دعم الجهود الفلسطينية في المصالحة التي تعد ضرورية لأي اتفاق شامل لإنهاء الاحتلال.

استغلت إسرائيل الانقسامات الموجودة داخل الاتحاد الأوروبي وصعود الحكومات اليمينية المتطرفة وكراهية الإسلام والأحزاب السياسية في أوروبا من أجل كسر إجماع الاتحاد الأوروبي على السلام بين فلسطين وإسرائيل، وذلك إلى جانب انشغال الاتحاد الأوروبي بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الذي سيجعل من الحصول على مشاركة من الاتحاد الأوروبي في آلية الوساطة متعددة الأطراف الجديدة تحدٍ. ومع ذلك قد يكون من الممكن أن يشارك تحالف أصغر من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في الآلية البديلة.

- **مجموعة جامعة الدول العربية:** ما تقدمة جامعة الدول العربية على الطاولة هو القوة المعيارية لمبادرة السلام العربية والأطراف الغائبة عن اللجنة الرباعية، والأهم من ذلك أن إشراك جامعة الدول العربية سيثني الدول العربية الفردية عن الخروج عن التوافق وعن التطبيع مع إسرائيل في ظل غياب اتفاق سلام مع الفلسطينيين، قد تتشجع هذه المجموعة التي تعمل داخل الية الوساطة متعددة الاطراف بشكل أفضل على توجيه المساعدات بطرق تكافح التحديات على الأرض التي تعرقل حقوق الفلسطينيين وسيادتهم بدلاً من خطة ترامب للسلام التي تحافظ على الوضع الراهن كما هو.

قد تكون الدول العربية أكثر استعدادًا للمشاركة في آلية الوساطة متعددة الأطراف كمجموعة عقب إصدار خطة ترامب للسلام كوسيلة للحفاظ على جبهة مشتركة ضد تطبيع ضم القدس وأجزاء من الضفة الغربية، كما أم فشل إدارة ترامب في الحصول على دعم عربي أعلى وأوسع لخطة «السلام من أجل الازدهار» من أجل التنمية الاقتصادية الفلسطينية والإقليمية في ورشة العمل التي عقدت في البحرين مؤخراً يدل على أنه لا يزال يتعين على الدول العربية أن تستجيب لمواطنيها الذين ما زالوا يدعمون حقوق الإنسان الفلسطيني وسيادته على القدس.

مجموعة الأطراف السامية المتعاقدة:
يجب التحدث مع سويسرا بصفتها مكان اتفاقية جنيف الرابعة لقيادة جهود جمع الأطراف السامية المتعاقدة في الاتفاقية لتشكيل فريق عمل قانوني مكلف

رسم تخطيطي يوضح آلية الوساطة متعددة الأطراف

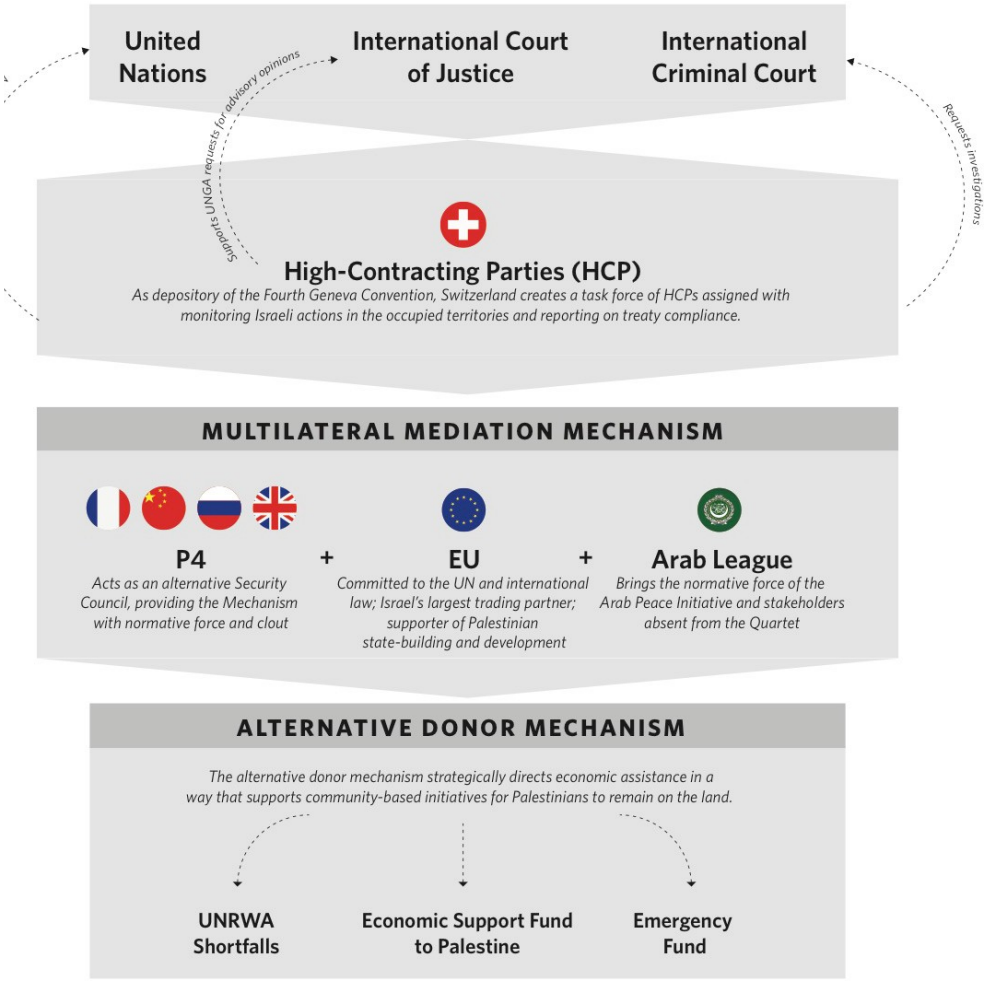

بالرصد والامتثال للمعاهدة ("مجموعة الأطراف السامية المتعاقدة"). يجب أن تكون مجموعة الأطراف السامية المتعاقدة آلية دائمة تتعامل مع جميع حالات الضم غير الشرعي للأراضي المحتلة وأن تقدم إرشادات إلى دول أطراف أخرى حول كيفية دعم التزامات المعاهدة في العلاقات مع الدولة المحتلة.

فيما يتعلق بالمشاركة في آلية الوساطة متعددة الأطراف ستساعد مجموعة الأطراف السامية المتعاقدة الآلية في الحفاظ على القانون الإنساني والعمل على معالجة طبيعة عدم التكافؤ في مواقف الأطراف المتفاوضة، وستعمل على تخفيف بعض الضغوط على الأمم المتحدة بكونها مركزًا للأمور المتعلقة بمساءلة الاحتلال. تعد المشاركة السويسرية في مجموعة الأطراف السامية المتعاقدة وقيادتها لها مهمة بسبب دورها السابق في التوسط مع حماس، حيث ستكون مجموعة الأطراف السامية المتعاقدة في وضع يمكنها من التوصية بالأسئلة التي يتعين على الجمعية العامة تقديمها للحصول على مشورة محكمة العدل الدولية بشأن الاحتلال وقد توجه المعلومات إلى المدعي العام للمحكمة

الجنائية الدولية بشأن انتهاكات اتفاقية جنيف الرابعة ونظام روما الأساسي.

4. **الخطوة الرابعة – تقوم أطراف آلية الوساطة متعددة الأطراف بإنشاء آلية بديلة للمانحين لدعم صمود الفلسطينيين في وجه الاحتلال الإسرائيلي الدائم، وعلى الرغم من أن لجنة الاتصال المخصصة لا زالت تعمل، إلا أنها تعمل كأحد بقايا إطار أوسلو، وليس المقصود من آلية المانحين البديلة أن تحل محل لجنة الاتصال الخاصة، بل تهدف إلى توجيه المساعدات الاقتصادية توجيهاً استراتيجياً نحو دعم المبادرات المجتمعية للفلسطينيين للبقاء على الأرض (على عكس البنية التحتية الكبيرة المصممة لفصل الضفة الغربية وتقسيمها)، ويجب أن يذهب التمويل أيضا لتعويض العجز التي تعاني منه منظمة الأونروا ولتمويل الحالات الطارئة، ويجب أن تضع مجموعة الأطراف السامية المتعاقدة مبادئ توجيهية لتوزيع الأموال وفقًا لاتفاقية جنيف الرابعة.**

التخطيط لإنشاء آلية وساطة متعددة الأطراف يجب أن يبدأ على الفور كون ضم الضفة الغربية والاعتراف المحتمل بذلك من قبل الإدارة الأمريكية الحالية يلوحان في الأفق، ويجب أن تبدأ المشاورات مع الأعضاء الأربعة الدائمين في مجلس الأمن بشأن إعداد البيان رداً على خطة ترامب للسلام فور صدورها، ويجب أن يذكر هذا البيان القانون الدولي والتزامات إسرائيل والأطراف الثالثة فيما يتعلق بالأراضي المحتلة.

المراجع

Thus far, only Guatemala has followed the US lead to relocate its embassy to Jerusalem. Recently, the Romanian prime minister announced that her government intended to also move its embassy in Israel during her remarks at AIPAC's annual conference in Washington. However, she was swiftly corrected by the Romanian president. See, "Romanian president rebuffed his 'ignorant' PM over Pledge to Move Embassy," Times of Israel, March 24, 2019, https://www.timesofisrael.com/romanian-president-rebuffs-ignorant-pm-over-pledge-to-move-embassy/amp/?__twitter_impression=true, (last accessed March 24, 2019).

Gindy, "Blindspot: From Balfour to Trump," Brookings Institution, (2019) at p. 87.

Id. at p.86.

Id. at p. 79.

Id. at p.93.

Id. at 93-94.

Id. at p.97.

Id. at p.98.

Seth Anziska, "Preventing Palestine: A Political History From Camp David to Oslo," Princeton University Press, (2018), at p. 130-133.

See, id. at p. 219-221 (discussing US inaction in the face of threats of a massacre in Sabra and Shatila camps.)

Al Gindy, Blindspot, at p. 131.

Middle East Peace Facilitation Act, P.L. 103-125, October 28, 1993 (expired in 1997 and replaced by P.L. 105-118 Sec. 539(d) (1997), and then P.L. 112-74 Sec. 7086 (2011)).

Clyde Mark, "Palestinians and Middle East Peace: Issues for the United States," Congressional Research Service, updated April 26, 2005.

The Jerusalem Embassy Act of 1995, P.L. 104-45, November 8, 1995, 109 Stat. 398. [15] Id. at p. 169.

See, Minutes of Meetings between Saeb Erekat and George Mitchell dated September 24, 2009, http://transparency.aljazeera.net/en/projects/thepalestinepapers/2012182110131_633.html, (last accessed March 26, 2019).

International Criminal Court Limitations Waiver, P.L.113-76, Sec 704(j), enacted January 7, 2014.

Molly O'Toole, "How Donald Trump & the GOP Dropped the Two-State Solution for Mideast Peace," Report, Foreign Policy, July 14, 2016, https://foreignpolicy.com/2016/07/14/how-donald-trump-and-the-gop-dropped-the-two-state-solution-for-mideast-peace/, (last accessed April 1, 2019).

Republican Party Platform for 2016, https://www.gop.com/the-2016-republican-party-platform/, (last accessed March 27, 2019).

State Department Human Rights Country Report for Israel, Golan Heights, West Bank and Gaza 2018,

https://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/humanrightsreport/index.htm#wrapper, (last accessed March 26, 2019).

See, Zaha Hassan, "Trump's Plan for Israel/Palestine: One More Step Away from Peace," Carnegie Endowment, Article, December 11, 2018, https://carnegieendowment.org/2018/12/11/trump-s-plan-for-israel-and-palestine-one-more-step-away-from-peace-pub-77905, (last accessed March 25, 2019).

Laura Rozen, "How Trump's Golan Decision Will Further Frustrate Mideast Peace Process," Al Monitor, March 21, 2019, https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2019/03/trump-decision-golan-heights-israel-syria-peace-plan.html, (last accessed March 24, 2019).

Taylor Force Act, 22 U.S.C. 2378c-1, enacted March 23, 2018.

Anti-Terrorism Clarification Act of 2018, P.L. 115-253, enacted October 3, 2018.

Geoffrey Aronson, "Trump's Middle East 'Deal of the Century' Coming into Focus," American Prospect, February 1, 2018, https://www.theamericanconservative.com/articles/trumps-middle-east-deal-of-the-century-coming-into-focus/ (last accessed March 20, 2019).

Ron Kampeas, "The Trump Team's Middle East Peace Plan: It's Beginning to Look a lot like One State," Jewish Telegraphic Agency, March 29, 2019, https://www.jta.org/2019/03/29/united-states/the-trump-teams-plan-its-beginning-to-look-a-lot-like-one-state, (last accessed March 29, 2019).

Alex Kane, "2020 Presidential Candidates are Dropping Like Flies from AIPAC Conference," Vice, March 21, 2019, https://news.vice.com/amp/en_us/article/8xyj5a/2020-democrats-are-dropping-like-flies-from-pro-israel-aipac-conference?utm_campaign=sharebutton&__twitter_impression=true, (last accessed March 26, 2019); Sheryl Gay Stolberg, "Israeli Lobby Convenes in Washington this Year Amid Fraying Bipartisanship and Rising Tension," The New York Times, March 23, 2019, https://www.nytimes.com/2019/03/23/us/politics/aipac-israel-trump-democrats.html, (last accessed March 27, 2019).

"Promoting Human Rights by Preventing the Detention of Palestinian Children Act," (115th Congress), https://www.congress.gov/bill/115th-congress/house-bill/4391/cosponsors (last accessed March 19, 2019).

Press Release of Congressman Welch, February 8, 2018, https://welch.house.gov/media-center/press-releases/102-house-members-urge-president-continue-us-assistance-palestinians, (last accessed April 1, 2019).

Ilhan Omar, "We Must Apply Our Universal Values to all Nations. Only then Will We Achieve Peace," Washington Post, March 17, 2019, https://www.washingtonpost.com/opinions/ilhan-omar-we-must-apply-our-universal-values-to-all-nations-only-then-will-we-achieve-peace/2019/03/17/0e2d66fc-4757-11e9-aaf8-4512a6fe3439_story.html?utm_term=.e7b187bb90da (last accessed March 20, 2019).

Chantal Da Silva, "Ocasio-Cortez Slams Israeli 'occupation,' Walks it Back: I am not the Expert," Newsweek, July 18, 2018, https://www.newsweek.com/ocasio-cortez-slams-israeli-occupation-walks-it-back-i-am-not-expert-1029386 (last accessed March 20, 2019).

Amir Tibon, "Why AIPAC and J Street are Celebrating Victory in the Midterms," Haaretz, November 18, 2018, https://www.haaretz.com/us-news/.premium-why-both-aipac-and-j-street-are-celebrating-victory-in-the-midterms-1.6698325, (last accessed March 26, 2019).

Bryant Harris, "House Democrats Skeptical of Trump's Golan Heights Shake Up," Al Monitor, March 26, 2019, https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2019/03/golan-heights-democrats-congress.html, (last accessed March 26, 2019).

Noah Kulwin, "Here's the Pro-Israel Lobby's New Plan to Preserve its Influence," Huffington Post, March 4, 2019, https://www.huffpost.com/entry/pro-israel-lobby-aipac_n_5c7d677fe4b0a571d36eb3bc, (last accessed March 24, 2019).

Democratic Majority for Israel website, https://demmajorityforisrael.org/ (last accessed March 25, 2019).

Ron Kampeas, "Former AIPAC Officials Launch Bipartisan Political Action Committee," The Forward, March 19, 2019, https://forward.com/fast-forward/421099/former-aipac-officials-launch-bipartisan-political-action-committee/, (last accessed March 25, 2019).

Jonathan Martin, "Prominent Democrats Form Pro-Israel Group to Counter Skepticism on the Left," New York Times, January 28, 2019, https://www.nytimes.com/2019/01/28/us/politics/democrats-israel-palestine.html (last accessed March 25, 2019).

Daniel Shapiro & Eldad Shavit, The Midterm Elections in the United States," Institute for National Security Studies, Insight No. 1103, p. 1, November 8, 2018, http://www.inss.org.il/publication/midterm-elections-united-states/?offset=0&posts=7&outher=Daniel%20B.%20Shapiro, (last accessed March 20, 2019).

Josh Hammer, The Daily Wire, "Jexodus: Jewish Millennials Launch a 'Liberation Movement' From the Democratic Party, March 7, 2019, https://www.dailywire.com/news/44392/jexodus-jewish-millennials-launch-liberation-josh-hammer?utm_source=Sailthru&utm_medium=email&utm_campaign=Lobby%20upda te%203-15-2019&utm_term=Registered%20Users, (last accessed March 19, 2019).

Josh Hammer, The Daily Wire, "Jexodus: Jewish Millennials Launch a 'Liberation Movement' From the Democratic Party, March 7, 2019, https://www.dailywire.com/news/44392/jexodus-jewish-millennials-launch-liberation-josh-hammer?utm_source=Sailthru&utm_medium=email&utm_campaign=Lobby%20upda te%203-15-2019&utm_term=Registered%20Users, (last accessed March 19, 2019).

Karun Dimerjian, "In Saudi Rebuke, Democrats see a Path to Unseat Trump in 2020," Washington Post, March 23, 2019, https://www.washingtonpost.com/world/national-security/in-saudi-rebuke-democrats-see-a-path-to-unseat-trump-in-2020/2019/03/23/3e059dfe-4bdf-11e9-9663-00ac73f49662_story.html (last accessed March 24, 2019)

Phillip Weiss, "O'Rourke Says Special Relationship with Israel Goes Against US Values of Equality and Dignity," Mondoweiss, March 23, 2019,

https://mondoweiss.net/2019/03/orourke-relationship-equality/?utm_source=rss&utm_medium=rss&utm_campaign=orourke-relationship-equality, (last accessed March 23, 2019).

See, Josh Ruebner, "Middle East: The Multilateral Peace Talks," Congressional Research Service, updated August 17, 2000.

Phone interview between author and French initiative envoy, Pierre Vimont on April 2, 2019.

Pierre-Elliot Buet, Elliot C. McLaughlin, James Masters & Oren Lieberman, "Netanyahu: Paris Peace Conference is Useless," January 15, 2019, https://www.cnn.com/2017/01/15/middleeast/paris-peace-conference-israeli-palestinian-conflict/index.html, (last accessed march 27, 2019).

Conclusions of International Conference on Middle East Peace Paris, January 15, 2017, https://www.un.org/unispal/document/conclusions-of-international-conference-on-middle-east-peace-paris/, (last accessed March 27, 2019).

Phone interview between author and the French initiative envoy, Pierre Vimont, on April 2, 2019

Mideast Quartet Report, July 1, 2016,

https://www.un.org/News/dh/infocus/middle_east/Report-of-the-Middle-East-Quartet.pdf, (last accessed April 2, 2019).

End of Mission Report (Confidential), UN Special Envoy to the Quartet, Alvaro De Soto, May 2007, at p. 23.

Al Gindy, The Middle East Quartet: A Post-Mortem, Analysis Paper No. 25, The Saban Center for Middle East Policy at Brookings, (February 25, 2012), at p. 6.

UN Security Council Resolution 1435, http://unscr.com/en/resolutions/doc/1435

UN Security Council Resolution 1515, http://unscr.com/en/resolutions/doc/1515

John Darby & Roger Mac Ginty, "Introduction: What Peace? What Process?," in edited by Darby & Mac Ginty, Contemporary Peacemaking: Conflict, Violence and Peace Processes, p. 2, Palgrave Macmillan, 2003.

End of Mission Report, De Soto, at p. 24.

Al Gindy, The Middle East Quartet, at p. 41, (quoting Wolfenson).

Statement by the Middle East Quartet, May 9, 2005, https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/quartet_statement_09_may_2006.p df, (last accessed March 31, 2019)

Nathalie Tocci, The Middle East Quartet and the (In)effective Multilateralism, Middle East Journal, Vol. 67, No.1 (Winter 2013), p. 34.

Al Gindy, The Middle East Quartet, at p. 18.

Jerusalem Post, "Netanyahu: Money to Hamas Part of Strategy to Keep Palestinians Divided, March 12, 2019, https://www.jpost.com/Arab-Israeli-Conflict/Netanyahu-Money-to-Hamas-part-of-strategy-to-keep-Palestinians-divided-583082, (last accessed March 29, 2019).

Nathalie Tocci, The Middle East Quartet and the (In)effective Multilateralism, Middle East Journal, Vol. 67, No.1 (Winter 2013), p. 36.

End of Mission Report, De Soto, at p. 19.

End of Mission Report, De Soto, at p. 31.

Nathalie Tocci, The Middle East Quartet and the (In)effective Multilateralism, Middle East Journal, Vol. 67, No.1 (Winter 2013), p.40.

Nathalie Tocci, The Middle East Quartet and the (In)effective Multilateralism, Middle East Journal, Vol. 67, No.1 (Winter 2013), p.40.

End of Mission Report, De Soto, at p. 44.

End of Mission Report, at p. 25.

Al Gindy, The Middle East Quartet, at p. 52.

Daniela Huber and Lorenzo Kamel, The Multilateralization of the Israeli-Palestinian Conflict: A Call for an EU Initiative, Istituto Affari Internazionali (2015) at p. 11, www.jstor.org/stable/resrep09787

For an overview of the changes in the Israeli political landscape on the two-state solution, see, Peter Lintl, "Repercussions of the Unresolved Conflict on Israeli Power Constellations and Actor Perspectives" in Peter Lintl (ed.), Actors in the Israeli-Palestinian Conflict: Interests, Narratives and the Reciprocal Effects of the Occupation, German Institute for International and Security Affairs, SWP Research Paper 3 (June 2018).

See, Ynet News.com, "Otzma Yehudit's History of Racism and Provocation," https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-5467651,00.html, (last accessed April 2, 2019).

Dina Kraft, Haaretz Poll: 42% of Israelis Back West Bank Annexation Including 2-State Supporters," Haaretz, March 25, 2019, https://www.haaretz.com/israel-news/israeli-palestinian-conflict-solutions/.premium-42-of-israelis-back-west-bank-annexation-including-two-state-supporters-1.7047313, (last accessed March 26, 2019).

Maariv Online, Jerusalem Post, "71% of Israeli Jews Find Israeli Control over Palestinians Immoral," March 19, 2019, https://www.jpost.com/Arab-Israeli-Conflict/71-percent-of-Israeli-Jews-find-Israeli-control-over-the-Palestinians-as-immoral-583431 (last accessed March 20, 2019).

Staff, "Leadership Seeking Multilateral Mechanism for Peace Process, Official Says," Wafa News Agency, February 1, 2018, http://english.wafa.ps/page.aspx?id=bCMtcda96289802763abCMtcd, (last accessed April 2, 2019).

David M. Halbfinger, "Abbas Calls Oslo Accords Dead and Blasts US: 'Damn your money,'" The New York Times, January 14, 2018, https://www.nytimes.com/2018/01/14/world/middleeast/abbas-palestinians-trump.html, (last accessed April 2, 2018).

Ian Bremmer, Chris Kupchan, "Top Risks 2019," Eurasia Group, p. 17-18, January 7, 2019, https://www.eurasiagroup.net/files/upload/Top_Risks_2019_Report.pdf (last accessed March 25, 2019).

Nicholas Johnston, "Under Trump, America Increasingly Loses its Global Lead," Axios, March 22, 2019, https://www.axios.com/united-states-foreign-power-donald-trump-dba9ddc9-42e3-4c52-b7b0-b948a7b428e0.html, (last accessed March 26, 2019).

The latest example of how the US is undermining norms is its dropping of the word "occupied" in referencing the Syrian Golan or the West Bank, and Gaza is in its human

rights country reports. See, Amir Tibon, "In First, US Drops 'Occupied' from Report on West Bank, Gaza and the Golan Heights," Haaretz, March 13, 2019, https://www.haaretz.com/us-news/in-first-us-drops-occupied-from-description-of-west-bank-gaza-and-golan-height-1.7019809?utm, (last accessed April 2, 2019).

The latest development included the Romanian Prime Minister who also currently holds the presidency of the EU announcing at the annual AIPAC conference in March 2019 that her country intended to relocate its embassy in Israel to Jerusalem. She was forced to backtrack on this as did the new autocratic leader of Brazil who made a similar announcement after winning the election. See, Daoud Kuttab, "King Abdullah Stands Strong on Jerusalem," Al Monitor, March 27, 2019, https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2019/03/jordan-king-cancel-romania-visit-israel-jerusalem.html, (last accessed March 29, 2019).

Nick Whitney, Europe and the Vanishing Two-State Solution, European Council on Foreign Relations, May 2013, p. 16 -18, https://www.ecfr.eu/page/-/ECFR78_MEPP_REPORT.pdf (last accessed March 25, 2018).

Michael Young, "Is the US Losing Europe when it Comes to the Middle East?," Carnegie Middle East Center, Inquiring Minds Survey, February 28, 2019, https://carnegie-mec.org/diwan/78446?lang=en, (last accessed March 26, 2019); Akiva Eldar, "New Heights of Irresponsibility over the Golan," Al Monitor, March 26, 2019, https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2019/03/israel-syria-us-benjamin-netanyahu-donald-trump-golan-height.html, (last accessed March 26, 2019).

Noa Landau, "EU States Unanimously Announce: We do not Recognize Israeli Sovereignty over the Golan Heights," Haaretz, March 27, 2019, https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-eu-states-we-do-not-recognize-israeli-sovereignty-over-golan-heights-1.7062664, (last accessed March 27, 2019).

Dalia Hatuqa, "How the Gulf States Got in Bed with Israel and Forgot the Palestinian Cause," Foreign Policy, Argument, March 28, 2019, https://foreignpolicy.com/2019/03/28/how-the-gulf-states-got-in-bed-with-israel-and-forgot-about-the-palestinian-cause-netanyahu-oman-chad-uae-saudi-arabia-mohammed-bin-salman-qatar-bahrain/, (last accessed March 28, 2019).

TOI Staff, "Saudi Prince Turki to Israeli TV: Netanyahu Deceiving Israel about Peace Chances," The Times of Israel, February 13, 2019, https://www.timesofisrael.com/saudi-prince-turki-to-israel-tv-net-anyahu-deceiving-israel-about-peace-chances/, (last accessed March 29, 2019).

Daoud Kuttab, "King Abdullah Stands Strong on Jerusalem," Al Monitor, March 27, 2019, https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2019/03/jordan-king-cancel-romania-visit-israel-jerusalem.html, (last accessed March 29, 2019).

Staff, "Arab League Summit to Deal with Difficult Challenges after Trump's Decision," Asharq Alawsat, March 27, 2019, https://aawsat.com/english/home/article/1652571/arab-league-summit-deal-difficult-challenges-after-trump%E2%80%99s-decision, (last accessed April 2, 2019).

Treaty of Lisbon, Article 10A.1, https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=OJ:C:2007:306:FULL&from=EN (last accessed March 19, 2019).

Rene Wildangel, "The European Union and the Israeli-Palestinian Conflict: From Declaration to Action," in Peter Lintl (ed.), Actors in the Israeli-Palestinian Conflict: Interests, Narratives and the Reciprocal Effects of the Occupation, German Institute for International and Security Affairs, SWP Research Paper 3, p. 32 (June 2018).

Venice Declaration, para. 7 (June 13, 1980), http://eeas.europa.eu/archives/docs/mepp/docs/venice_declaration_1980_en.pdf, (last accessed March 15, 1980).

Venice Declaration, para. 6 (June 13, 1980), http://eeas.europa.eu/archives/docs/mepp/docs/venice_declaration_1980_en.pdf, (last accessed March 15, 1980).

Id., para. 9.

Id., para. 2

Article 2, EU-Israel Association Agreement, https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/asso_agree_en.pdf (last accessed on March 15, 2019).

Hugh Lovatt, "Occupation and Sovereignty: Renewing EU Policy in Israel-Palestine," ECFR Policy Brief (December 21, 2017), https://www.ecfr.eu/publications/summary/occupation_and_sovereignty_renewing_ eu_policy_in_israel_palestine (last accessed, March 19, 2019).

See Hugh Lovatt, "Time to Bring Hamas in from the Cold," ECFR Commentary (May 5, 2017), https://www.ecfr.eu/article/commentary_time_to_bring_hamas_in_from_the_7283 (last accessed March 19, 2019).

See generally, Muriel Asseburg & Nimrod Goren, eds., "Divided and Divisive: Europeans, Israel & Israeli-Palestinian Peacemaking," Mitvim (2019).